

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر

قسم العلاقات الدولية

تخصص: دراسات إفريقية

تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة على الاستقرار الأمني في إفريقيا

دراسة حالة ليبيا: 2011-2021

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه
في العلوم السياسية

إشراف الدكتورة:
رقية العاقل

إعداد الطالب:
أحمد الحمزة

أعضاء لجنة المناقشة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا	أ.د/ تسعديت مسيح الدين
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا	د/العاقل رقية
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا	د/ أوشرين إبتسام
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا	د/ حمزة حسام
جامعة الجزائر 03	عضوا مناقشا	د/ محمد الشريف فتحي
جامعة بومرداس	عضوا مناقشا	د/حجاج مراد

شكر وتقدير

ربي لك الشكر ولك الحمد ولك الثناء الحسن كما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطتك

لتوفيقك لي في إتمام هذا العمل

إن الحروف لتتهادى بكلماتها لتجسد لكم أجمل عبارات الشكر والثناء.

إن الكلمات لتقف عاجزة، والعبارات تائهة، بل والأفكار قاصرة حينما أريد أن أشكركم

في مثل هذه اللحظات يتوقف القلم ليفكر قبل أن يخط الحروف لينظمها في سطور تمر في الخيال ولا

يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق أناروا لنا دربنا.

فواجب علينا شكرهم ووداعهم.

جزيل الشكر والعرفان إلى:

الدكتورة : العاقل رقية التي تفضلت بالإشراف على هذا العمل وكانت لي السند والعون والموجه في كل

خطوات وأطوار إعداد هذه الرسالة .

كل التقدير للأستاذ الدكتور: مسيح الدين تسعديت على ما قدمته من مساعدة وتوجيه ومتابعة

هذا العمل.

الشكروالعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب العلم إلى كل أساتذتي الكرام بالمدرسة

الوطنية العليا للعلوم السياسية وجامعة العربي التبسي -تبسة

وإلى من وقف على المنابر وأعطى حصيلة فكره لينير دربنا إلى كل المعلمين والأساتذة الذي درسوني

في مختلف الأطوار التعليمية



إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا
تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك -

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. والذي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب والحنان والتفاني .. إلى بسمه الحياة وسر الوجود "أمي الغالية"

إلى من تقاسمت معي عناء الحياة حلوها ومرها إلى العزيزة على قلبي زوجتي الغالية حفظها الله

إلى الصغير المشاغب هدية الله ابني الغالي عبد الرحمان

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل أعضاء الدفعة السادسة دكتوراه

إلى أساتذتي الأعزاء:

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم "أصدقائي الأعزاء"



الملخص

تهدف هذه الدراسة في مجملها إلى البحث في تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة على الاستقرار الأمني في إفريقيا من خلال تسليط الضوء على دولة ليبيا، ومنه توضيح الرؤية حول أهم التحولات والمكونات الجديدة لظاهرة الإرهاب من خلال التطرق لأبرز المفاهيم والتصنيفات، وكذا محاولة التعرف على أهم مستويات التهديد الجديد الذي أصبحت تشكله هذه الظاهرة على مختلف الأصعدة وخاصة في الدول الإفريقية باعتبارها أصبحت بيئة حاضنة للإرهاب بمختلف أنواعه. ولعل الحالة الليبية أبرز مثال على ذلك بالنظر لما تشهده من تطور وانتشار وتمدد لمختلف التهديدات اللاتماثلية وخاصة منها الإرهاب، بسبب حالة الانفلات الأمني الذي تعيشه هذه الدولة جراء حالة الانقسام المحلي بين مختلف مكونات الدولة الليبية التي تعرف خصوصية اجتماعية يغلب عليها الطابع القبلي والعشائري.

في الواقع لقد تعزز الانقسام الداخلي في ليبيا بفعل تباين رؤى مختلف الدول الأجنبية الراعية لمصالحها، والتي تدعم من تراه مناسباً لتحقيقها دون أن تحسب أي حساب لما يحدث داخل هذه الدولة من اقتتال ودمار على مختلف المستويات. فمن خلال هذه الدراسة يمكن التعرف على أهم السبل والآليات التي قد تسهم في الحد من تنامي الظاهرة الإرهابية، لاسيما من خلال تحقيق التوافق المحلي والجمع بين الأمن الداخلي والخارجي، وتغليب المصلحة العامة على الخاصة، بما يؤدي إلى رص صفوف المجتمع الليبي.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار، الأمن، الظاهرة الإرهابية الجديدة، إفريقيا، ليبيا.

Abstract

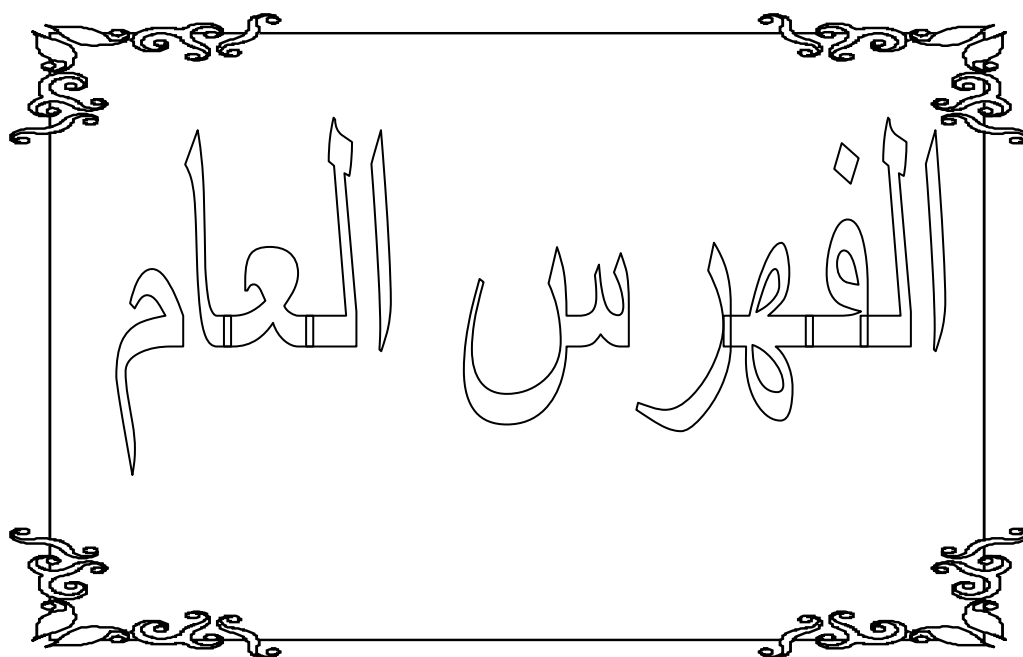
The herein thesis, in its integrity, looks for the impact of terrorism phenomenon on security and stability in Africa, through the focus on the case of Libya. Thus, there is a need to clarify things about the major changes and new features of terrorism, dealing with the most prominent concepts and classifications. There lies a serious attempt to identify the different levels of this new threat which expands to various stages especially in African States which have been an environment for the raise of terrorism in its different forms and dimensions.

The Libyan case is seen as the most significant example in this sense because of the evolution and spread of different asymmetric threats especially terrorism, that presents a logical outcome of the clan and tribal local divisions, domestic divergent views and the Libyan society's divisions.

In Fact the split is further enhanced by the foreign States 'attitudes that look only for the preservation of their own interests in Libya, thus supporting the party that seems deem for the protection of the concerned State's interest, without paying attention to the increase in death rates and the amount of destruction inflicted on Libyans.

Throughout this study we read about the essential ways and mechanisms which can contribute in lessening the terrorist evolution, through the realization of a domestic and more precisely local cohesion, and by focusing on both internal and foreign security, giving the common interest priority over the personal one. Actually this is the only solution to overcome different security threats, especially terrorism.

Key words : Instability, security, The new terrorist phenomenon, Libya, Africa.



المحتوى	الصفحة
شكروعرفان	-
الإهداء	-
الفهرس العام	I
فهرس الجداول	XII
فهرس الأشكال	XIV
فهرس الخرائط	XVI
مقدمة	أ-م
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
تمهيد	02
المبحث الأول: مقارنة معرفية للظاهرة الإرهابية الجديدة	03
المطلب الأول: مفهوم الإرهاب	03
1- الظاهرة الإرهابية "إشكالية المفهوم"	03
2- أسباب صعوبة التعريف	04
3- النتائج المترتبة على صعوبة التعريف	04
4- مفهوم الإرهاب التقليدي	04
5- مفهوم الإرهاب الجديد	08
6- تصنيف الإرهاب حسب الأطراف	10
7- بنية وهيكلية التنظيمات الإرهابية	11
8- أهداف الإرهاب	21
المطلب الثاني: علاقة الإرهاب بالمفاهيم ذات الصلة	13
1- الإرهاب والمقاومة	13
2- الإرهاب والتطرف	14
3- الإرهاب والجريمة السياسية	14
4- الإرهاب والجريمة المنظمة	15

الفهرس العام

15	5- الإرهاب والعنف السياسي
16	المطلب الثالث: مراحل تطور الظاهرة الإرهابية
16	1- الإرهاب في العصور القديمة
17	2- الإرهاب في العصور الوسطى
17	3- الإرهاب في العصر الحديث
19	المطلب الرابع: أسباب بروز الظاهرة الإرهابية
19	1- الأسباب السياسية
20	2- الأسباب الدينية
20	3- الأسباب الاقتصادية
21	4 - الأسباب الاجتماعية
22	5- الأسباب الأمنية
22	المطلب الخامس: أهم جوانب التحول من الإرهاب التقليدي إلى الإرهاب الجديد
22	1- التحول في الهيكلة
22	2- التحول من حيث الأهداف
22	3- التحول من حيث الوسائل
25	المبحث الثاني: أشكال واستراتيجيات الظاهرة الإرهابية الجديدة
25	المطلب الأول: أشكال الإرهاب الجديد
26	1- الإرهاب البيولوجي
27	2- الإرهاب البيئي
28	3- الإرهاب السيبراني
28	4- الإرهاب السياسي
28	5- الإرهاب الفكري
29	6- الإرهاب الكيماوي
29	7- الإرهاب النووي
30	المطلب الثاني: الاستراتيجيات الجديدة لتنفيذ الأعمال الإرهابية
30	1- إستراتيجية الذئاب المنفردة

32	2- إستراتيجية غزوات الاستنزاف
32	3- إستراتيجية الهجمات الالكترونية
34	المبحث الثالث: الإطار النظري للظاهرة الإرهابية
34	المطلب الأول: نظريات تفسير الظاهرة الإرهابية
35	1- نظرية الصراع
35	2- نظرية الانحراف
36	3- النظرية الوظيفية
36	4- نظرية الحرمان النسبي
37	5- النظرية النقدية الاجتماعية
39	المطلب الثاني: مقاربات تفسير الظاهرة الإرهابية
39	1- المقاربة النفسية
39	2- المقاربة التنظيمية
39	3- المقاربة السياسية
40	4- مقاربة الأسباب المتعددة
40	المبحث الرابع: متطلبات تحقيق الاستقرار الأمني وأهم آليات مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة
40	المطلب الأول: مفهوم الأمن
40	1- تعريف الأمن
41	2- مستويات وأبعاد الأمن
44	المطلب الثاني: التصور النظري لمتطلبات الاستقرار الأمني
44	1- التصور الليبرالي لمتطلبات الاستقرار الأمني (الأمن الجماعي، والسلام الديمقراطي)
45	2- نظرية ما بعد الحداثة في تفسير متطلبات الأمن
46	3- قطاعات تحقيق الاستقرار الأمني حسب مدرسة كوبنهاغن
49	4- مدرسة وايلز Welsh School لدراسات الأمن النقدي
49	5- متطلبات تحقيق الأمن حسب مدرسة باريس
50	المطلب الثالث: آليات مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة

الفهرس العام

50	1- أهم إجراءات مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة
53	2- إستراتيجية المواجهة الفكرية للظاهرة الإرهابية الجديدة
53	3- جهود الدول الفردية والجماعية في مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة
55	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الظاهرة الإرهابية الجديدة في إفريقيا	
57	تمهيد
58	المبحث الأول: التهديدات الأمنية في إفريقيا
58	المطلب الأول: دراسة جيوسياسية للقارة الإفريقية
59	1- التعريف بالقارة الإفريقية
59	2- المقومات الثابتة للقارة الإفريقية
62	3- المقومات المتغيرة للقارة الإفريقية
68	المطلب الثاني: دور المتغير الخارجي في بروز التهديدات الأمنية في إفريقيا
69	1- إشكالية الحدود في أفريقيا
70	2- متغير الهوية في خلق النزاعات في القارة الإفريقية
72	المطلب الثالث: التهديدات الأمنية في إفريقيا بعد الاستعمار
73	المطلب الرابع: ظاهرة الإرهاب في إفريقيا
74	1- جذور الإرهاب في إفريقيا
76	2- تصنيفات الإرهاب في إفريقيا
78	3- مناطق انتشار ظاهرة الإرهاب في إفريقيا
87	4- الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا
89	5- تداعيات التغيرات السياسية على تنامي الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا
91	المطلب الخامس: معضلة بناء الدولة والتهديدات الإرهابية في إفريقيا
92	1- إشكالية بناء الدولة في أفريقيا
92	2- فشل الدولة في إفريقيا وبروز الظاهرة الإرهابية
93	المبحث الثاني: محددات الظاهرة الإرهابية الجديدة في إفريقيا
94	المطلب الأول: تصنيف الجماعات الإرهابية في أفريقيا

الفهرس العام

94	1- أهم التنظيمات الإرهابية في إفريقيا
100	2- مصادر تمويل الجماعات الإرهابية في إفريقيا
101	المطلب الثاني: هجمات 11 سبتمبر وتحول تصنيف الإرهاب في إفريقيا
101	1- ظاهرة العولمة وبروز الإرهاب في إفريقيا
103	2- الاهتمام الأمريكي بإفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر
103	3- أسس العلاقات الأمريكية الإفريقية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001
104	المبحث الثالث: إسهامات العولمة في ظهور الإرهاب الجديد في إفريقيا ومتطلبات مواجهة الظاهرة
105	المطلب الأول: التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا
105	1- الإرهاب السيبراني في إفريقيا
106	2- الإرهاب السياسي والفكري في إفريقيا
112	3- الإرهاب البيولوجي والبيئي في إفريقيا
117	4- التهديد الإرهابي الكيماوي والنووي في إفريقيا
120	المطلب الثاني: التكتيكات الجديدة في تنفيذ الأعمال الإرهابية في إفريقيا
121	المطلب الثالث: متطلبات مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في إفريقيا
121	1- المواجهة السياسية لظاهرة الإرهاب الجديد في إفريقيا
122	2- المواجهة الفكرية والسيبرانية للظاهرة الإرهابية الجديدة في إفريقيا
124	3- المواجهة الاقتصادية للظاهرة الإرهابية الجديدة في إفريقيا
125	4- تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في إفريقيا
127	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث : ظاهرة الإرهاب الجديد في ليبيا	
129	تمهيد
130	المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لليبيا
130	المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية لليبيا
130	1- المقومات الجغرافية لليبيا
132	2- البيئة السكانية و الاقتصادية لدولة ليبيا

136	المطلب الثاني: البيئة السياسية لدولة ليبيا
138	المطلب الثالث: مؤشرات الأزمة الليبية قبل الثورة
138	1- المؤشرات الاقتصادية
139	2- المؤشرات الاجتماعية للأزمة الليبية
140	3- المؤشرات الأمنية
141	المبحث الثاني: الصراع الليبي – المضمون والمظاهر-
141	المطلب الأول: توصيف الصراع في ليبيا
143	1- خلفيات الصراع الليبي
146	2- الحراك الليبي
148	المطلب الثاني: طبيعة الصراع الليبي
149	1- أطراف الأزمة
150	2- أبعاد الصراع
153	3- تهديدات الأمن الإنساني في ليبيا
156	المبحث الثالث: مظاهر التهديدات الإرهابية الجديدة في ليبيا
156	المطلب الأول: الخلفية التاريخية لظاهرة الإرهاب في ليبيا
158	المطلب الثاني: انتشار الجماعات المسلحة في ليبيا
158	1- كتيبة أنصار الشريعة
159	2- كتائب ميليشيات الزاوية ومصراتة
160	3- درع ليبيا-1-
160	4- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي
160	5- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" في ليبيا
162	المطلب الثالث: الإرهاب الجديد في ليبيا
162	1- مظاهر الإرهاب الاقتصادي والبيئي في ليبيا
165	2- الإرهاب السيبراني وتمدد الظاهرة في ليبيا
168	3- حالة الانقسام في ليبيا وتنامي ظاهرة الإرهاب السياسي
169	4- التهديدات البيولوجية، الكيميائية والنووية في ليبيا

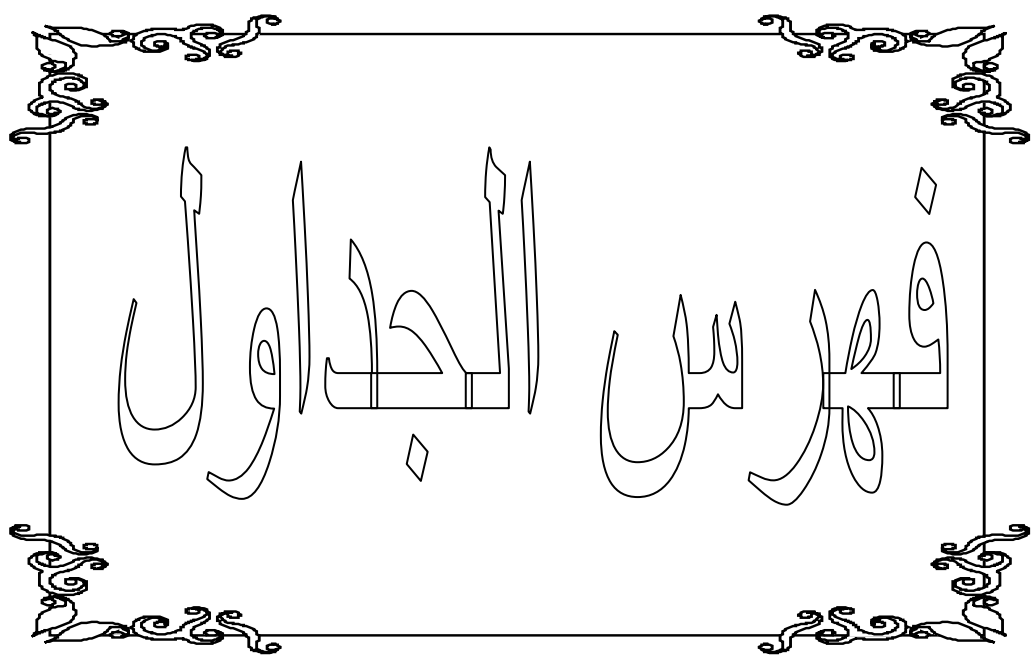
174	المبحث الرابع: تداعيات الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا إقليمية ودوليا وأهم سبل مواجهتها
175	المطلب الأول: التداعيات الإقليمية للظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا
175	1- تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة على دول الجوار
178	2- تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا على الأمن الجزائري
181	المطلب الثاني: تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا على الأمن الإفريقي
184	المطلب الثالث: تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة على الأمن الدولي
184	1- تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية
185	2- تنامي نشاط الإرهابي الدولي
186	3- تهديد الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا على أمن الطاقة الدولي
187	المطلب الرابع: آليات مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا
187	1- الدور المحلي كآلية لمواجهة تنامي الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا
188	2- الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا
191	خلاصة الفصل
الفصل الرابع : مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا –دراسة استشرافية	
193	تمهيد
194	المبحث الأول: مستقبل الظاهرة الإرهابية في ليبيا وفق المتغيرات الإقليمية والدولية
194	المطلب الأول: تأثير التنافس التركي المصري على مستقبل الظاهرة الإرهابية في ليبيا
194	1- تأثير الدور المصري على تنامي ظاهرة الإرهاب في ليبيا
197	2- انعكاس التوجهات التركية على تنامي ظاهرة الإرهاب في ليبيا
200	المطلب الثاني: تأثير التوجهات الروسية على مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا
202	المطلب الثالث: تداعيات الموقف الأمريكي على مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا

الفهرس العام

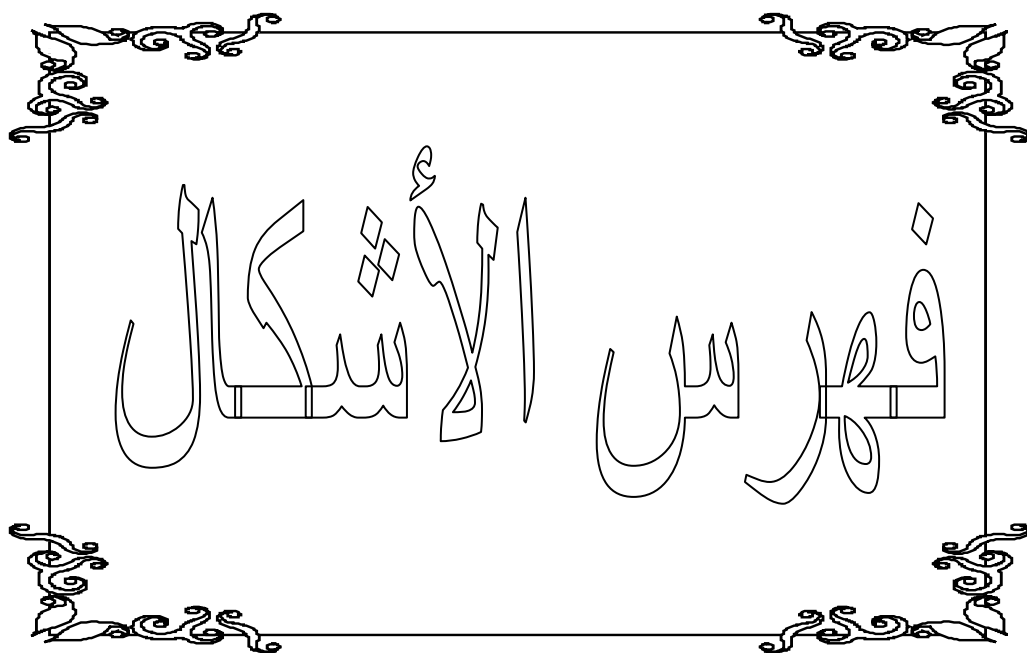
202	1- الموقف الأمريكي لإدارة ترامب
203	2- تأثير فوز بايدن على الملف الليبي
206	المطلب الرابع: تأثير المصالح الإيطالية على مستقبل الظاهرة الإرهابية في ليبيا
206	1- أسباب الاهتمام الإيطالي بليبيا
207	2- التهديدات الإرهابية لإيطاليا
208	3- توجهات الموقف الإيطالي تجاه الأزمة الليبية
210	المطلب الخامس: تأثير الدور الإفريقي والعربي على مستقبل الإرهاب الجديد في ليبيا
212	1- المصالح المتعارضة للدول الإقليمية
212	2- تأثير توجهات الموقف الجزائري على مستقبل ظاهرة الإرهاب في ليبيا
215	المبحث الثاني: تداعيات جائحة كورونا على مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا
215	المطلب الأول: الجماعات الإرهابية في ظل جائحة كورونا
215	1- المرحلة الأولى
215	2- المرحلة الثانية
216	3- المرحلة الثالثة
216	4- الأعمال الإرهابية في ظل جائحة كورونا
217	المطلب الثاني: المشهد الليبي في ظل جائحة كورونا
219	المطلب الثالث: الاتجاهات المستقبلية المحتملة لظاهرة الإرهاب في مرحلة ما بعد كورونا
219	1- الاتجاه الأول: ظهور أشكال جديدة للإرهاب والعنف الموجّه ضد الحكومات
219	2- الاتجاه الثاني: حصول تغير في طبيعة الجماعات الإرهابية التقليدية وتوجهاتها نتيجة أزمة فيروس كورونا
219	3- الاتجاه الثالث: ظهور أنماط عنف وتطرف جديدة نتيجة التهميش والحرمان
220	4- الاتجاه الرابع: اتساع موجة جرائم الكراهية في بقاع شتى من العالم
221	المبحث الثالث: تقنية دلفي في التنبؤ بمستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا

212	المطلب الأول: تقنية دلفي في التنبؤ بالمستقبل
222	1- تعريف تقنية دلفي
222	2- خطوات تقنية دلفي
223	3- طريقة استخدام استبيانات تقنية دلفي
224	4- قواعد العمل في تقنية دلفي
224	5- سيناريوهات التنبؤ بالمستقبل
226	6- أنواع السيناريو
227	7- استخدام تقنية دلفي في بناء السيناريو
228	8- مميزات وعيوب أسلوب دلفي
229	المطلب الثاني: منهج وإطار الدراسة
229	1- الإطار العام للدراسة
230	2- مجتمع وعينة الدراسة
231	3- الأساليب الإحصائية للتحليل
232	المطلب الثالث: الوصف العام لاستمارة الجولة الأولى
232	1- تصميم استمارة استبيان (الجولة الأولى)
233	2- تصميم المحور الأول
233	3- تصميم المحور الثاني
233	4- اختبار صدق أداة الدراسة (الاستمارة)
234	المطلب الرابع: الوصف العام لاستمارة الجولة الثانية
235	1- تصميم المحور الأول
235	2- تصميم المحور الثاني
235	3- اختبار صدق أداة الدراسة (الاستمارة)
236	المطلب الخامس: البيانات الوصفية العامة الخاصة بعينة الدراسة
236	1- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية
237	2- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي
238	3- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

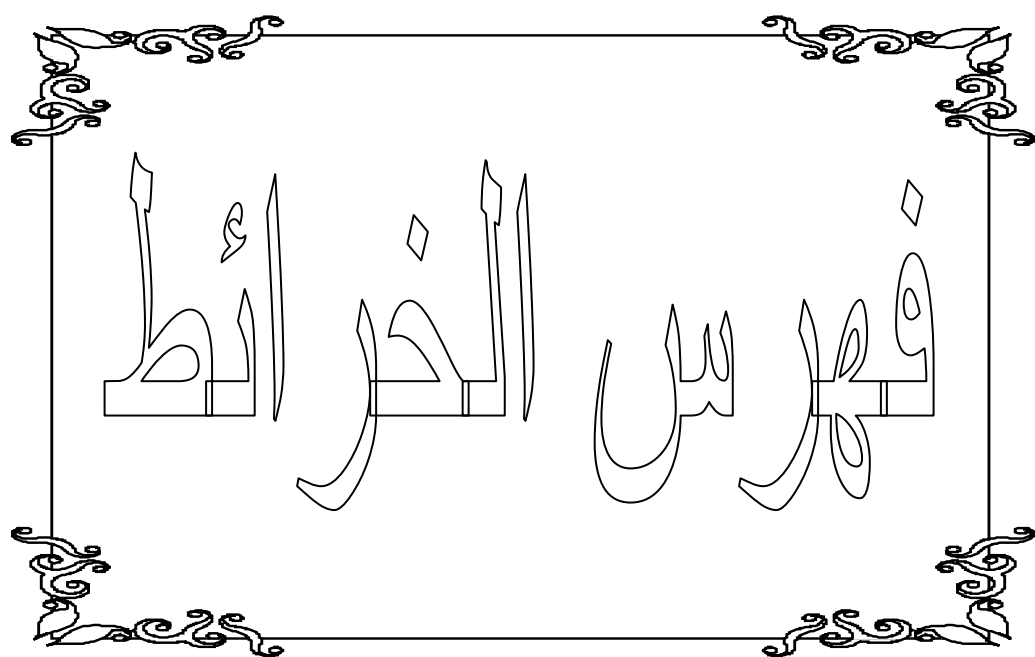
239	المبحث الرابع: النتائج الإحصائية وتحليل جولات الدراسة
239	المطلب الأول : عرض وتحليل نتائج الجولة الأولى
239	1- تحليل نتائج المحور الأول (أبرز أشكال الإرهاب الجديد في ليبيا)
241	2- تحليل نتائج المحور الثاني (التوقع الأول)
243	3- تحليل نتائج المحور الثاني (التوقع الثاني)
244	4- تحليل نتائج المحور الثالث (التوقع الثالث)
247	المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الجولة الثانية
247	1- تحليل نتائج التوقعات المستقبلية لظاهرة الإرهاب الجديد في ليبيا
250	2- تحليل نتائج المحور الثاني: الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا في ظل المتغيرات والأحداث العالمية
251	المطلب الثالث: التوجه العام لعينة الدراسة
253	خلاصة الفصل الرابع
255	الخاتمة
264	قائمة المصادر والمراجع
290	الملاحق



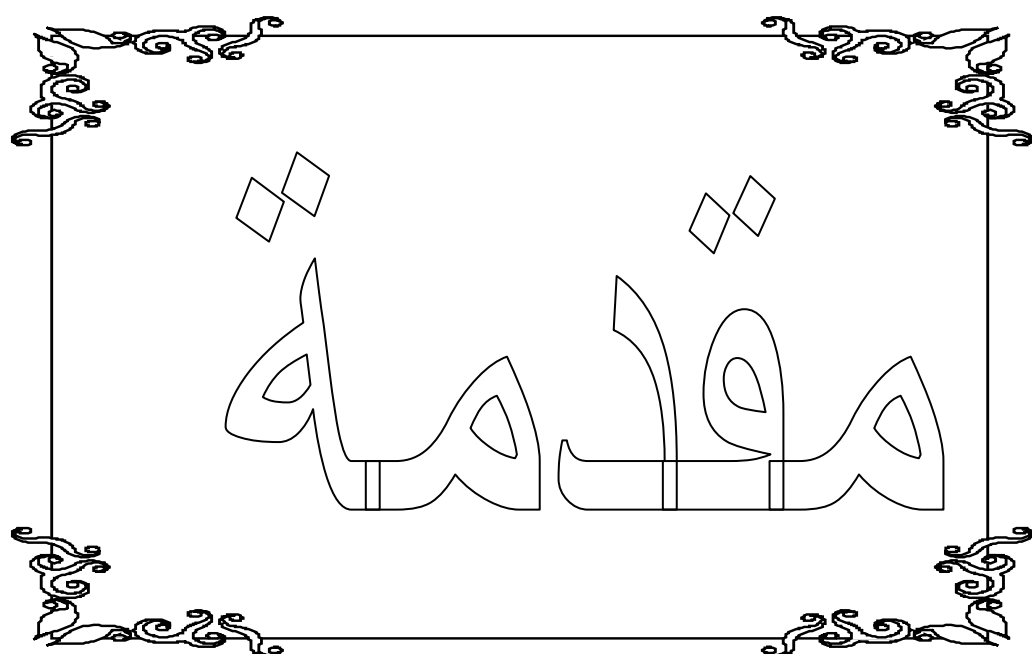
الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم الفروق بين الإرهاب التقليدي والجديد	24
02	نسبة استجابة أفراد العينة وعدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة	230
03	توزيع عبارات الاستبيان على محاور الدراسة	232
04	مجالات الإجابة على عبارات الاستبيان وأوزانها	233
05	معايير تحديد الاتجاه وطول كل خلية	233
06	قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور المحاور إستبانه الجولة الأولى	234
07	توزيع عبارات الاستبيان على محاور الدراسة	234
08	قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور إستبانه الجولة الثانية	235
09	توزيع العينة حسب متغير الدرجة العلمية	236
10	توزيع العينة حسب متغير التخصص العلمي	237
11	توزيع العينة حسب متغير الوظيفة	238
12	تحليل آراء الخبراء تجاه أبرز أشكال الإرهاب الجديد في ليبيا	240
13	تحليل آراء الخبراء تجاه التوقع الأول (سيناريو الوضع الراهن)	241
14	تحليل آراء الخبراء تجاه التوقع الثاني (السيناريو المتفائل)	243
15	تحليل آراء الخبراء تجاه التوقع الثالث (السيناريو المتشائم)	245
16	تحليل آراء الخبراء تجاه التوقع الأول (سيناريو الوضع الراهن)	247
17	تحليل آراء الخبراء تجاه التوقع الثاني (السيناريو المتشائم)	248



الرقم	العنوان	الصفحة
01	أخطر التنظيمات الإرهابية في إفريقيا	94
02	المهاجرون إلى إفريقيا وداخل أفريقيا ومن أفريقيا -1990-2019-	182
03	البلدان الأفريقية العشرون الرئيسية بحسب حالات التشرد الداخلي الجديدة (من جراء الكوارث والنزاع) سنة 2018	182
04	المهاجرون الموجودون والمهاجرون العابرون في ليبيا وحوادث العنف	183
05	حجم المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي للفترة (1995-2019)	185
06	مراحل استخدام تقنية دلفي في بناء السيناريو والتوصيات	228
07	التوزيع البياني للعينة حسب متغير الدرجة العلمية	237
08	التوزيع البياني للعينة حسب متغير التخصص العلمي	238
09	التوزيع البياني للعينة حسب متغير الوظيفة	239



الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة موقع القارة الإفريقية من العالم	59
02	خريطة شرق إفريقيا	79
03	خريطة دول أفريقيا الوسطى	81
04	خريطة منطقة جنوب أفريقيا	83
05	خريطة دول الساحل الإفريقي	84
06	خريطة دول غرب إفريقيا	86
07	خريطة دول شمال إفريقيا	88
08	موقع ليبيا وأهم مدنها	131
09	أقاليم ليبيا	132
10	أبرز القبائل الليبية	135
11	خريطة توضح توزيع آبار النفط في ليبيا	136
12	مناطق الحدود البحرية التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين التركي والليبي	197



شكلت نهاية الحرب الباردة منعرجا مهما في تطور نوع ومستويات التهديدات الأمنية، حيث تم الانتقال من وحدات التحليل الكلاسيكية التي واكبت المرحلة الوضعية والتي كان محورها الدولة والنظام الدولي إلى وحدات تحليل جديدة أصبح محورها الأساسي الفرد والتي تحولت فيها النزاعات من بين الدول إلى داخلها، وهو ما أدى إلى بروز ظاهرة اللاتمثال في نوع القوة والتهديد، فبعد نيل مختلف الدول خاصة الإفريقية استقلالها وجدت نفسها مقسمة بين العديد من الأقليات والأثنيات من خلال تلك الحدود الوهمية التي وضعها المستعمر بعد أن محا كل معالمها من خلال القضاء على شيوخ وزعماء القبائل وكذا التخلص من مختلف الخرائط الدالة على الحدود الحقيقية لهذه الدول ما أدى إلى ظهور مشكلة النزاعات الإثنية والعرقية والدينية على الصعيد العالمي لتصبح إحدى أهم قضايا السياسة العالمية بسبب ما خلفته هذه الظاهرة من آثار على مختلف الأصعدة مما أدى إلى ظهور الكثير من حالات العنف طويل الأمد بين الإثنيات وفي ذات السياق ولأن إفريقيا تنتمي إلى المنظومة العالمية ولأنها القارة الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة بالنظر لتأثير المتغير الخارجي وكذا طبيعة الأنظمة التسلطية التي خلفها، والتي كان تعاملها سلبيا مع القضايا الإثنية والعرقية والثقافية، كل هذه العوامل أدت إلى تعميم ظاهرة النزاعات بمختلف تصنيفاتها وانتشارها على المستوى القاري، وقد أدى بروز ظاهرة العولمة والتطور التكنولوجي إلى تفاقم مختلف التهديدات الأمنية وهو ما أفرز ظهور العديد من المناقشات الجديدة المتعلقة أساسا بكيفية شرح ومعالجة هذا النوع من التهديد، خاصة منه ظاهرة الإرهاب وما طبعها من تحولات.

وقد أصبح الإرهاب من أهم التحديات خاصة للحكومات الساعية إلى تحقيق الاستقرار الأمني الوطني والإقليمي والدولي على حد سواء، فهو عقبة رئيسية أمام تنمية وتطور الشعوب، لذا فقد أدركت الدول والمنظمات الدولية مدى ما يشكله الإرهاب من خطر واضح على جميع الأصعدة، ولعل ما أفرزته مرحلة ما بعد الحرب الباردة من معطيات جديدة نتيجة للمتغيرات التي أصبح يقوم عليها النظام الدولي الجديد من تغيير في المفاهيم والمركزات والممارسات في الميدان والمعاملات ما جعل بعض المفاهيم والنظريات السابقة تلاءم فترة الحرب الباردة فقط. فقد بات من الضروري إعادة النظر في المرجعيات الفكرية للمقاربات الأمنية طبقا للرهانات والتحديات الجديدة الصاعدة والتي كانت نتيجة منطقية لإعادة التنظيم والترتيب للنظام الدولي، والتي تم اعتبارها كمعطيات رئيسية تحظى بكل الاهتمام في صياغة المفاهيم الجديدة للأمن، وسياقا مرجعيا للدراسات الأمنية لتستجيب لهذه التحديات والرهانات، بتصميم المقاربات الكفيلة بإحاطتها بالفهم والتفسير.

فظاهرة الإرهاب الجديد أصبحت من أخطر أشكال التهديدات الأمنية التي تواجه الدول لأنها تستهدف في جانب مهم منها أمن واستقرار ومستقبل مجتمعاتها لاسيما إذا ارتبط الفعل الإرهابي الداخلي بمطامع وأهداف القوى الخارجية التي لا تريد استخدام أدواتها المباشرة وإنما بالاعتماد على محركات لخلق الأزمات داخل الدول المستهدفة أو استغلال حدودها أو الظروف السياسية المحيطة و في أحيان أخرى تعمل على زعزعة تركيبة المجتمع داخل تلك الدولة مما يشجع فئة من فئاته إلى سلوك يلحق الضرر بالمجتمع وهو الأمر الذي يهدد أمنه وسلامته.

وينطلق موضوع الظاهرة الإرهابية الجديدة أساسا من دراسة ظاهرة الإرهاب التقليدي الذي يعد امتدادا لها، ومنه التركيز على كيفيات التحول وأهم مضامينها، بما في ذلك التحول في أشكال ومستويات التهديد، ولعل أهم ما ميز هذه الظاهرة هو التحول في نوع التنظيم واختلاف نماذجه، وحركيته التي تحولت من النموذج الهرمي إلى النموذج العنقودي، فقد أصبحت هذه الظاهرة تشكل شبكة مترابطة استراتيجيا وعمليا دون وضوح لهيكلها القيادي وكذا صعوبة تحديده، ما يؤدي إلى صعوبة مواجهتها والقضاء عليها، وفقا لذلك تحولت عدة تنظيمات في ترتيبها من الأعلى إلى الأسفل إلى تنظيمات متدرجة في الأهمية من الأسفل إلى الأعلى، على غرار ما تحولت له القاعدة وكذا تنظيم داعش هذا التشكيل الأخطبوطي الذي أصبح له تواجد في كل قارات العالم.

ولتفسير الظاهرة الإرهابية هناك عدة منطلقات يعكسها التصادم في الأهداف والقيم والإيديولوجيات بين الأفراد والجماعات والدول وهو التعقيد الذي يحيط بهذه الظاهرة التي بات يصعب تحديد أسبابها والحكم عليها، الأمر الذي جعل دراسة الظاهرة الإرهابية وآليات مواجهتها يأخذ منطلقات متنوعة وتهديدات مختلفة مستجدة خاصة بالنسبة للدول الإفريقية .

فدراسة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا. لابد أن ترتبط بتتبع مراحل تطورها ودراسة طبيعتها وأسبابها ووضع مختلف الطرق والآليات الكفيلة بمواجهتها، هذه الظاهرة التي لا زالت تشكل تهديداً حقيقياً وعنيفاً في مناطق مختلفة من القارة، ويختلف هذا التهديد من حيث طبيعته، وحدته، ومنابعه وتطوره من منطقة لأخرى. وتعتبر منطقة الشمال الأفريقي أكثر المناطق التي عانت ولا تزال تعاني من نمو التنظيمات الإرهابية، فهي تعد الأكثر عرضة لمخاطر أنشطتها، بحكم العمليات التي تتم على أراضيها، وبحكم وجود جماعات إرهابية فعلية تمارس الإرهاب حتى وقتنا هذا .

كما أن منطقة الشمال الأفريقي تتميز عن غيرها من مناطق القارة بخصوصية طبيعة الجماعات الإرهابية المتواجدة بها، وارتباطاتها الداخلية والخارجية، من حيث طبيعة التهديدات التي تحملها هذه الجماعات في عملياتها المؤثرة على مدار عدة عقود من الزمن. فالتحديات الإرهابية تصل لأعلى درجاتها في

دول شمال أفريقيا عن غيرها من مناطق القارة الأخرى، نظرًا لأن الإرهاب ارتبط بالأساس بالمتغيرات الداخلية في هذه الدول، وتقوم به جماعات متطرفة من أبناء أو مواطني الدولة، بهدف إضعاف وإحراج الحكومات، علاوة على تأثره الشديد بالأزمات والنزاعات الجارية في الشرق الأوسط.

وقد أدى تعدد الوسائل وتطور بنية وهيكل التنظيمات الإرهابية إلى زيادة نموها وتمدها ما ساعدها على تهديد مختلف دول العالم وهذا بالنظر للتحوّل النوعي للجماعات الإرهابية من حيث الخلفية العلمية للأعضاء، وكذا تنوع الأساليب المستخدمة من إغراء بالمال واستغلال عامل الدين كذريعة الجهاد، وكذا رصد الأوضاع السياسية والعلاقات الاجتماعية، ولعل أهم عامل هو استغلال التكنولوجيا الحديثة وما توفره مختلف الفضاءات الالكترونية من تسهيل التواصل بين هذه الجماعات التي انتقلت من الكهوف إلى قلب العواصم لتنفيذ مختلف مخططاتها، خاصة في الدول التي تعاني من عدم استقرار داخلي وفوضى عارمة، وجدت فيها هذه التنظيمات المناخ الملائم لتعزيز قدراتها وتطورها.

فالقارة الأفريقية أصبحت مسرحًا للعديد من عمليات الجماعات الإرهابية، التي انتشرت من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب. وقد جاء إدعاء هذه الحركات بتبنيها توجهات إسلامية وارتباطها بعلاقات تنظيمية مع بعض الحركات المتطرفة في بعض الدول العربية، إلى اعتبار الشمال الأفريقي مصدرًا للإرهاب. وقد دعم هذا الاعتبار ارتباط تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية في أفريقيا جنوب الصحراء، بالتطورات السياسية التي شهدتها العديد من دول شمال أفريقيا أثناء وبعد ثورات ما يسمى الربيع العربي، مثل تونس ومصر وليبيا وغيرها من الدول العربية.

وفي إطار حركية التغيير السياسي التي شهدتها بعض دول الوطن العربي، التي لم تكن ليبيا بعيدة عنها، والتي كانت شرارتها الأولى في تونس الجارة الغربية لليبيا. حيث بدأ الحراك في شرق ليبيا في مدينتي "البيضاء وبنغازي"، مطالبة بإصلاح اقتصادي، ثم تطورت إلى المطالبة بإسقاط النظام بعد محاولة قمعها من قوات النظام.

وكان الحراك والأحداث الليبية امتداداً لثورتى تونس ومصر، أو ما يعرف بثورات "الربيع العربي"، وقد اعتبر امتداد ظاهري فقط لأنها اختلفت في أطرافها الفاعلة وأسباب قيامها، فتطوّر الأوضاع في الدولة الليبية سار بوتيرة متصاعدة ولافتة للنظر، فمن انتفاضة سلمية طالب فيها المواطنون بحقوقهم في إصلاحات اجتماعية وسياسية من شأنها أن ترتقي بمستوى وجودهم الإنساني تحول المسار السلمي إلى المسار العنيف وانتقل إلى دوامة من المعارك المتتالية بين النظام والشعب وهو ما فتح الباب أمام القوى الأجنبية لتجد لها بؤرة تدخّل بدافع ما يسمى مسؤولية حماية المدنيين وهو المنفذ الذي تدخلت عسكريا بواسطته إلى ليبيا.

وما جعلنا نهتم بدراسة الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا هو تزايد الوضع الليبي تأزماً يوماً بعد يوم، حيث يسير الاقتتال الداخلي بوتيرة متسارعة، ويخيم على الوضع مشهد من الضبابية حول ماهية الأطراف المتصارعة داخل ليبيا وأهدافها، ودور القوى الخارجية في تعقيد الوضع وقيادته نحو مزيد من العنف بما يخدم مصالحها في المنطقة، وهو ما شكل مستقبل غير واضح في ليبيا خاصة على مستويات الهوية والاندماج الوطني والتحول الديمقراطي ومحددات المنتظم السياسي الجديد برمته.

فحالة الإنفلات الأمني في ليبيا والتدهور الداخلي الذي استخدمت فيه كل الوسائل في المواجهة المباشرة بين الأطراف المتنازعة واعتمدت على العديد من الأسلحة أدى إلى وصول ليبيا إلى حالة إرهاب داخلي له العديد من التداعيات الخارجية على مختلف المناطق سواء المجاورة أو القريبة حدوديا مثل تونس، الجزائر، ما ساعد على بروز مختلف الحركات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة وداعش في المنطقة بسبب سهولة انتقال الأسلحة وترويجها.

1- أهمية الدراسة

شكلت الظاهرة الإرهابية موضوع الساعة وباتت من أهم محاور الدراسات السياسية الدولية خاصة وأن التهديد تعددت أساليبه ومستوياته على مختلف الأصعدة، فالفضاء الإفريقي بات من أهم بؤر هذه الظاهرة من خلال ما شهدته هذه القارة من أوضاع سياسية متردية ترجع بالأساس إلى فشل مختلف الأنظمة السياسية في تحقيق التنمية والرفاه لشعوبها.

وتسعى هذه الدراسة إلى التعمق أكثر في موضوع الظاهرة الإرهابية الجديدة، وذلك من خلال معرفة أهم أساليب التحليل والأطر المختلفة بالنظر لتطورها واختلاف استراتيجياتها، ومواكبة ما يشهده العالم من تطور هائل ومستمر في جميع المجالات، فأشكال الإرهاب تعددت واختلفت على ما كنا نعرفه في السابق، خاصة إذا ارتبطت هذه الدراسة بمختلف الأوضاع التي أصبحت تعاني منها دولة جارة للجزائر وتداعيات ذلك على أمنها واستقرارها، هنا تكمن أهمية الدراسة من حيث الرؤية الإستباقية والاستشرافية لمحاولة وضع أهم الأساليب والاستراتيجيات التي قد تحد من تداعيات الظاهرة على المستوى المحلي والإقليمي وكذا الدولي.

2- أهداف الدراسة

يمكن التركيز في هذه الدراسة على هدف محوري وأساسي وهو التعرف على تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة على الاستقرار الأمني في إفريقيا على ضوء الحالة الليبية، وكذا التعريف بمختلف

الآليات التي يمكن من خلالها الحد من انتشار هذه الظاهرة، وتقديم إضافة علمية من خلال وضع استراتيجيات مستقبلية يمكن أن تساهم في عزل هذه الظاهرة والحد منها.

3- دوافع اختيار الموضوع

لاختيار أي موضوع بحث هناك دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، فبالنسبة للدوافع الذاتية فهي مرتبطة بقناعة سابقة حول دراسة موضوع ظاهرة الإرهاب وإسقاطها في نطاق أكاديمي للتعرف على كل ما له علاقة بهذه الظاهرة.

أما الأسباب الموضوعية فهي تتضح في أهمية الموضوع في حد ذاته، فرغم الإسهامات العلمية المقدمة في موضوع الظاهرة الإرهابية إلا أن التعقيد الذي يطبعها وتسارع القضايا الدولية ومختلف التحولات التي رافقت هذه الظاهرة سواء في تغير الأساليب وأيضاً الأهداف ومستويات التهديد، هذا العمل يحاول أن يقدم نظرة تحليلية جديدة لهذه الظاهرة في إفريقيا ومنه ليبيا وانعكاساتها على الأوضاع الأمنية لمختلف الدول، ومحاولة تقديم آليات وطرق ملائمة لمواجهة هذه الظاهرة وفقاً لأهميتها على الساحة الدولية ومعالجة قضية مست المجتمع الدولي بصفة عامة والمجتمع المغربي بصفة خاصة والتي تتمثل في تطور الأزمة الليبية إلى إرهاب دولي يهدد الأمن العالمي ومن الأسباب كذلك بروز القضية كمسألة تهدد الأمن الداخلي والخارجي للمنطقة المغربية منذ سنة 2011.

4- إشكالية الدراسة

تعد ظاهرة الإرهاب من الظواهر غامضة التفسير خاصة على المستوى الدولي، وهو جوهر خطورتها على مختلف المجتمعات، فهذه الدراسة تهدف إلى معالجة موضوع الظاهرة الإرهابية الجديدة وتفاعلاتها المختلفة في القارة الإفريقية والبحث في أهم الآليات المطروحة لمواجهة هذه الظاهرة وتحليلها ويعتبر توسع التنظيمات الإرهابية والتهديد الذي أصبحت تمثله خاصة على الدول المغربية على ضوء حالة ليبيا، أدى إلى تعقيد المعالجة الأمنية في المنطقة، نظراً لتأثير هذه الأخيرة على الواقع الأمني والأبعاد التي ترتبط أساساً ببنية هذه المنطقة ودور مختلف الفواعل العالمية، التي ترى في هذه المنطقة من أهم منابع الثروات في العالم، لهذا نرى أن توجيهها والحرص على تواجدها في المنطقة بحجة القضاء على الإرهاب وكذلك نشر الديمقراطية زاد من تعقيد معالجة هذه الظاهرة، ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة على الاستقرار الأمني الإفريقي في ضوء الحالة الليبية؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أبرز المقاربات المفاهيمية والنظرية التي يمكن من خلالها دراسة الظاهرة الإرهابية الجديدة؟.
- ما هي أهم تفاعلات الظاهرة الإرهابية الجديدة في إفريقيا؟.
- ما هي أبرز أشكال الإرهاب الجديد في ليبيا؟
- ما هي أهم التوجهات المستقبلية للظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا؟

5- فروض الدراسة

لمعالجة الإشكالية والإلمام بمختلف متغيرات الدراسة يمكن وضع جملة من الفرضيات لتحليل الظاهرة الإرهابية الجديدة ومحاولة التعرف على أهم الآليات لمواجهتها، ومنه يمكن صياغة الفروض العلمية التالية:

كلما برزت آليات جديدة للظاهرة الإرهابية أدى ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار الأمني على المستوى الإفريقي والليبي خاصة.

- يؤدي تغير مصادر وأشكال وأساليب الظاهرة الإرهابية، إلى ضرورة تبني أطر معرفية ونظرية مناسبة لتحليلها؛

- عدم تحقيق الدولة لشروط الأمن والاستقرار يؤدي حتما إلى تنامي وتوسع الظاهرة الإرهابية؛

- تضافر الجهود المحلية والإقليمية والدولية لمواجهة الظاهرة الإرهابية يؤدي إلى الحد من تناميها وانتشارها.

6- حدود الدراسة

6-1- الحدود الموضوعية: تستهدف هذه الدراسة الإلمام بفهم تفاعل ومدى حركية الظاهرة الإرهابية من خلال البحث في مفهوم هذه الظاهرة ومختلف آليات تحولها حتى وصفت بالجدة ومنه البحث في أهم الأبعاد والآليات والسبل الكفيلة بمواجهتها، وهذا انطلاقا من تسليط الضوء على الحالة الليبية التي تعد من أهم المناطق لدراسة هذه الظاهرة.

6-2- الحدود المكانية: تناولت الدراسة في حدودها المكانية القارة الإفريقية مع التركيز بالبحث على دولة ليبيا باعتبارها أصبحت بيئة مناسبة لانتشار الظاهرة المراد دراستها.

6-3- الحدود الزمانية: تنطلق هذه الدراسة في حدودها الزمانية منذ بداية تردي الأوضاع في ليبيا سنة 2011 إلى غاية 2021 وهي المدة الزمنية التي يمكن من خلالها توضيح أهم معالم الظاهرة الإرهابية الجديدة وكذا رصد أهم الامتدادات الزمنية من خلال التوجهات المستقبلية للظاهرة.

7- الإطار المنهجي للدراسة

طبيعة الدراسة جعلتنا نستخدم المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: لما يقتضيه البحث من وصف لظاهرة الإرهاب والتعرف على مختلف موضوعاتها وكذلك تحليلها.
- منهج دراسة الحالة: من خلال تسليط الضوء على انعكاس الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا ومحاولة إسقاط الجانب المفاهيمي والنظري للدراسة على هذه الحالة، وتقديم طرق مناسبة لمعالجة مثل هذا الوضع.
- كما سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب العرض الكرونولوجي المستمد من المنهج التاريخي وذلك في سرد الجذور التاريخية لتطور الظاهرة الإرهابية ومسار تطور مفهومها عبر الأزمنة؛ وصولاً لأحدث التعريفات والمفاهيم المتعارف عليها في وقتنا الراهن.
- المنهج الإحصائي: الذي سيتم اعتماده من خلال التعبير الرقمي لمختلف المعطيات الإحصائية وتحليلها رياضياً للوصول لمختلف الاستدلالات العلمية في صورة كمية بغية الوصول لنتائج دقيقة ويقينية، وهو ما تطبيقه في الفصل الرابع المتعلق بالدراسة المستقبلية والاستشرافية للظاهرة محل الدراسة.
- ومن بين أهم المقاربات التي يمكن إسقاطها في هذه الدراسة نجد:
- الاقتراب النسقي: حيث تم الاعتماد على هذا المقرب لتبيان النسق العام للظاهرة الإرهابية وكيفية مواجهتها عبر الاعتماد على أحدث الآليات الدولية المعتمدة في ذلك.
- الاقتراب الوظيفي: حيث يُبرز هذا المقرب الوظيفة الوقائية التي يتبناها مختلف الفاعلين في مواجهة تفشي الفكر الإرهابي المتطرف والحد من انتشار الظاهرة على مختلف المستويات.
- أسلوب تحليل المضمون: الذي يركز على جمع البيانات وتحليل محتوى المادة المقدمة بهدف اكتشاف المعاني والعلاقات الترابطية بين مختلف متغيرات الدراسة.

8- صعوبات الدراسة

من بين أهم الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة هو صعوبة تبني مفهوم موحد للظاهرة الإرهابية وكذا صعوبة تصنيفها، وهذا راجع لمختلف الأجندات التي فرضت حتى على الباحثين التحيز في التصنيف والدراسة، فما يعتبره البعض إرهابا يمكن أن لا يعتبره البعض الآخر كذلك، فكلّ يصنف حسب أيديولوجيته ومصلحته.

وكذلك من أهم الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة قلة المراجع سواء العربية أو الأجنبية التي تدرس الظاهرة الإرهابية الجديدة، وخاصة المتعلقة بالقارة الإفريقية.

أخيرا لا يمكن إغفال ما خلفته جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على كل القطاعات الحيوية والتي من بينها قطاع التعليم العالي، فمع ظهور هذا الفيروس ومختلف الإجراءات التي اتبعتها الدولة خاصة الحجر الصحي، حيث تم غلق المكتبات الجامعية، وهو ما اضطر الباحث إلى الاعتماد في الغالب على المراجع الالكترونية وتم قطع الاتصال المباشر، خاصة فيما تعلق بالتربصات الخارجية التي عادة ما يستفيد منها طلبة الدكتوراه لإثراء بحوثهم، وكذا الاتصال مع الخبراء فيما تعلق بالجانب التطبيقي.

9- الدراسات السابقة

لغرض استكمال الجانب النظري للموضوع، لابد من مراجعة الأبحاث والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع وتقديم ما تناولته هذه الدراسات من متغيرات التي يمكن الاستفادة منها في الدراسة الحالية، نظر لقلّة هذه الدراسات، وسيتم استعراضها وفقا لما يلي:

- الدراسات المحلية المتعلقة بالظاهرة الإرهابية؛

- الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بالظاهرة الإرهابية.

9-1- الدراسات المحلية والعربية لموضوع الظاهرة الإرهابية

فيما يخص الدراسات المحلية التي تناولت موضوع الدراسة يمكن الإشارة إلى

9-1-1- الدراسة المحلية الأولى: إدريس عطية، التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا - دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن عمان، الطبعة الأولى، 2018.

- إشكالية الدراسة: تمثلت في أهم التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا ؟

حيث خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن الإرهاب يرتبط في حركيته بمجموعة من الأسباب أهمها السياسية، الاقتصادية وكذا الاجتماعية.

- تتحدد طبيعة التهديدات الإرهابية في إفريقيا من خلال نمطين من الإرهاب المحلي المتوطن منذ القديم وتطورت الظاهرة بتطور الأوضاع في إفريقيا التي شهدت نموذج الإرهاب المتبادل منذ فترة التسعينات، ومن ثم انخراط إفريقيا في الحركة العالمية للإرهاب.
- يشكل الموقع الجغرافي والفراغ الأمني والسياسي الذي تعيشه معظم الدول الإفريقية بعدا استراتيجيا مهما للعمل الإرهابي.
- تختلف التهديدات الإرهابية في إفريقيا من إقليم لآخر وهذا بالرجوع لطبيعة التهديدات الأمنية إذا تعتبر منطقة القرن الإفريقي والساحل الصحراوي من أخطر الأماكن في إفريقيا.
- شكلت الجهود الإفريقية في التعامل مع الظاهرة مختلف الاتفاقيات والمعاهدات على غرار اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، وتعتبر كفضاء تنسيقي وتشريعي لمواجهة الإرهاب وأساليب مكافحته.
- يرتبط دور القوى الدولية في مواجهة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا بمصالح هذه الأخيرة.
- انعكست الظاهرة الإرهابية على إفريقيا عدة انعكاسات تعمل على تكريس الاستبداد السياسي وانتهاك حقوق الإنسان، وكذا الانعكاسات الاقتصادية بتحويل مخصصات مالية لمواجهة الظاهرة.
- لمواجهة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا لا بد من تبني مقاربة شاملة للمتطلبات السياسية المتمثلة في تطبيق الحكم الرشيد وتفعيل البرامج التنموية والمبادرات المختلفة كمتطلبات اقتصادية، ومساهمة المجتمع الدولي مع إفريقيا في حل أزمتها تجاه الظاهرة الإرهابية.
- اشتركت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في متغير التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا واتفقت معها في أن الموقع الجغرافي والفراغ الأمني والسياسي من أهم مسببات تنامي وتطور الظاهرة الإرهابية، والملاحظ في هذه الدراسة أنها لم تُفصل بشكل كبير في أنواع الإرهاب الجديد وكذا أهم استراتيجيات تنفيذ الأعمال الإرهابية الجديدة وهذا ما تم استغلاله في الدراسة الحالية والتطرق له بالتفصيل، كما أنها لم تتطرق بشكل مفصل لأهمية الدور المحلي في الحد من تنامي وتطور الظاهرة الإرهابية، وهو ما تم التطرق له في الدراسة الحالية حيث تم التوصل إلى أن الدور المحلي من أهم وأبرز الآليات التي يمكن تساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الداخلي وهو السبيل نحو مواجهة كل التهديدات الأمنية وخاصة منها الإرهاب الجديد.

9-1-2- الدراسة المحلية الثانية: باخوية دريس، جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي تونس، الجزائر، والمغرب أنموذجاً، دفاتر السياسة والقانون، العدد الحادي عشر، جوان 2014.

- إشكالية الدراسة تتمثل فيما يلي: أهم أسباب ظهور وتنامي الإرهاب بدول المغرب العربي؟ وما انعكاسات الظاهرة على هذه الدول؟ وما الآليات التي اعتمدت من قبل هذه الدول لمحاربة الظاهرة؟ - خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

بعد رصد نشأة الظاهرة الإرهابية بدول المغرب العربي، وتحديد مفهومها ومعرفة أسباب تنامي الظاهرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب؛ من خلال التعرف على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية المشتركة بين هذه البلدان، تبينت خطورة الظاهرة وانعكاساتها الخطيرة خاصة من الناحية الأمنية والإقتصادية والاجتماعية، وما تفرزه من خسائر كبيرة تنعكس على الوضع الإجتماعي لا محالة نتيجة لتقليص فرص الإستثمار وانتشار ظاهرة البطالة، وغيرها من الإنعكاسات الأخرى.

كذلك، وبعد رصد الآليات الوقائية وكذا الردعية المتبعة من قبل دول المغرب العربي سواء من الناحية القانونية أو الأمنية أو الإقتصادية أو السياسية، والتي ساهمت بشكل كبير في التخفيف من حدة العمليات الإرهابية بهذه الدول، نتيجة لفاعلية ونجاعة بعض هذه الآليات وتوصلت هذه الدراسة لجملة من التوصيات كان أهمها

- تعزيز التعاون الأمني بين مختلف الأجهزة الأمنية داخلياً، وفي إطار الدولة الواحدة.
- ضرورة استخدام أحدث الوسائل المتعلقة بضبط وتأمين كل المنافذ البرية والبحرية والجوية، والمنشآت الحيوية والإستراتيجية والمقار الحكومية باعتبارها المستهدف الرئيسي للعمليات الإرهابية.
- ضرورة التنسيق الأمني الكبير بين دول المغرب العربي، وتجاوز الخلافات السياسية التي كثيراً ما تقف حائلاً دون فعالية هذا التنسيق.
- استحداث قاعدة بيانات مشتركة بين دول المغرب العربي تسمح بتبادل المعلومات في كل ما يتعلق بالأشخاص والعلميات المشتبه فيها.
- ضرورة إيجاد مقاربة إستراتيجية شاملة بين دول المغرب العربي لمنع ومكافحة الإرهاب على مختلف الأطر والأصعدة.
- ضرورة التكفل ومساعدة ضحايا الإرهاب وذويهم.

اشتركت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في كيفية انعكاس الظاهرة الإرهابية على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي وقد اتفقت مع الدراسة الحالية في أن حالة الاستقرار الداخلي تزيد من فرص الاستثمار ومنه الحد من تنامي ظاهرة البطالة التي تنعكس بالسلب على الوضع الاجتماعي للدولة

والتي تؤدي إلى توجه الأفراد واستقطابهم من طرف الجماعات الإرهابية، في حين لم تركز هذه الدراسة على كفاءات تطور الظاهرة الإرهابية وأهم تحولاتها ولم تكن هناك أي إشارة لأنواع الإرهاب وكذا مختلف الأساليب الجديدة التي أصبحت تستخدمها المجموعات الإرهابية، وما يمكن الاستفادة منه من هذه الدراسة التعرف على تمدد وخلفيات الظاهرة الإرهابية في مناطق مجاور للدولة الليبية، ومنه معرفة أهم أنواع التنظيمات المحيطة بهذه الدولة ومدى انعكاسها عليها.

9-2- الدراسات العربية والأجنبية

تم اختيار دراستين عربية وأجنبية تتوافقان مع الدراسة الحالية:

9-2-1- الدراسة العربية

- أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الدولي في إفريقيا، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2008.

- إشكالية الدراسة تتمثل فيما يلي: ما هي أهم أبعاد التهديد الإرهابي في إفريقيا؟

- وخلصت أهم نتائج الدراسة إلى ما يلي:

حيث يعتبر المؤلف أن الانعكاسات الاقتصادية للعمليات الإرهابية من بين الانعكاسات الأكثر وضوحاً وتأثيراً على الدول المستهدفة، بحكم ما تتركه تلك العمليات من آثار مباشرة على حركة الأفراد والأموال، فضلاً عن تأثيرها على المناخ الاستثماري في الدول المستهدفة، ويكون قطاع السياحة الأكثر تضرراً في الدول بالنظر إلى أن أغلب العمليات الإرهابية تستهدف السياح الأجانب والمناطق السياحية، كما تؤدي العمليات الإرهابية إلى توجيه مخصصات أكبر لأغراض الأمن والدفاع بما يمثل استقطاعاً من الموارد التي يمكن توجيهها نحو أغراض تنموية أخرى، ويرى كذلك أن الإرهاب الدولي في إفريقيا يعتبر إرهاباً وافداً، يسعى إلى استخدام الأراضي الإفريقية كمجرد ساحة للمواجهة من أجل ضرب أهداف غربية وإسرائيلية، وهو يختلف تماماً عن الإرهاب المحلي الذي يجري في إطار الحروب الأهلية والصراعات الداخلية المسلحة في أفريقيا.

ركزت هذه الدراسة على الآثار الاقتصادية للإرهاب واعتبرت أن الظاهرة الإرهابية ظاهرة وافدة لإفريقيا لتحقيق أهداف وأجندات خارجية، وقد اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الآثار الاقتصادية التي تخلفها هذه الظاهرة على الدول المستهدفة، ولم يتم التطرق في هذه الدراسة لأهم تحولات الظاهرة الإرهابية ولم تركز كذلك على الأنواع الجديدة للإرهاب وبينت فقط أن تطور الإرهاب ارتبط إلى حد كبير بالموارث الاستعماري والنشأة الاصطناعية للدولة في أفريقيا كما ترى بأن هناك تداخل لظاهرة الإرهاب مع ظواهر وتطورات أخرى مثل الحروب الأهلية والحروب بالوكالة وغير ذلك، بحيث كان

الإرهاب أحد أشكال العنف المستخدم كجزء من تلك التطورات الكبرى في إفريقيا، ومن ثم توصلت هذه الدراسة إلى أن ظاهرة الإرهاب في إفريقيا ترتبط بالأساس بالحروب الأهلية والصراعات الداخلية وهو توجه محدود بالنظر لتحول الظاهرة من الشكل التقليدي لأشكال وأنماط جديدة تعتبر الظاهرة الإرهابية ظاهرة عابرة للحدود، خاصة مع ظهور أشكال تنظيمية حديثة للظاهرة.

9-2-2- الدراسة الأجنبية لـ: Lydia Sizer بعنوان:

Libya's Terrorism Challenge Assessing the Salafi-Jihadi Threat, The Middle East Institute, October 2017.

- إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول: تأثير الفراغ السياسي والأمني على تفشي الظاهرة الإرهابية في ليبيا؟
وخلصت هذه الدراسة إلى:

التعرف على كيفية ظهور الإرهاب في ليبيا وما هي مختلف العوامل التي ساعدت على ذلك، أيضا دراسة الفرص التي ساعدت على تنامي الحركات الإرهابية في ليبيا والتعرف على كيفية فرض وجودها وترسيخ إيديولوجياتها على السكان المحليين، واستغلال البيئة الليبية المحافظة دينيا لترسيخ ذلك، هذا ما ساعد على جذب بعض المجندين، وكذا استغلال الظروف المعيشية، وما ساعد الإرهاب كذلك على التواجد في ليبيا هو سهولة الوصول إلى الأسلحة والمال، وهدفت الدراسة كذلك إلى التعرف على أهم المسببات التي عززت من تنامي الظاهرة الإرهابية وانعكاسها على الاستقرار الأمني في المنطقة، ومحاولة التعرف على مختلف الآليات والجهود التي يمكن من خلالها مواجهة هذه الظاهرة.

اشتركت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أهم عوامل بروز الظاهرة الإرهابية في ليبيا التي ركزت على حالة الانفلات الأمني الداخلي، ولم تبحث هذه الدراسة في أنواع وأشكال الإرهاب الجديد بالرغم من أن الإرهاب السائد في ليبيا يعتبر إرهاب جديد وفق كل المعطيات المتوفرة، وهو ما ركزت عليه الدراسة الحالية.

10- تقسيم الدراسة

بغية تجسيد موضوع الدراسة والوصول إلى النتائج المسطرة ومن من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة التي تعكس إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربع فصول أساسية، حيث خصص الفصل الأول لتناول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة وقد قسم إلى أربع مباحث خصص المبحث الأول لأهم المقاربات المعرفية للظاهرة الإرهابية الجديدة ثم في المبحث الثاني تم إبراز أهم أشكال واستراتيجيات الإرهاب الجديد وذلك من خلال التطرق لأهم عناصر تحول الظاهرة

الإرهابية من طابعا القديم إلى الجديد وخصص المبحث الثالث لتناول أهم الأطر والسياقات النظرية والفكرية التي تناولها أصحاب التخصص في دراسة هذه الظاهرة، ليتم في المبحث الأخير تناول أهم متطلبات تحقيق الاستقرار الأمني وأهم آليات مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة، وتناول الفصل الثاني الظاهرة الإرهابية الجديدة في إفريقيا وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول أهم التهديدات الأمنية في إفريقيا وتم التطرق في المبحث الثاني لأهم محددات الظاهرة الإرهابية الجديدة وفي المبحث الثالث تم تناول ظاهرة العولمة ومنها ظاهرة الإرهاب الجديد وبعد ذلك تم تناول أهم متطلبات مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في إفريقيا، وفي الفصل الثالث تم تناول ظاهرة الإرهاب الجديد في ليبيا وقد قسم إلى أربع مباحث حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى دراسة جيوسياسية لدولة ليبيا وذلك من خلال توضيح أهمية الموقع الجغرافي لهذه الدولة ودراسة أهم مقوماتها، خاصة منها الاقتصادية هذا لأن ليبيا تحتوي على ثروات ومعادن باطنية هائلة، بعد ذلك تم في المبحث الثاني التطرق لمشكلة الصراع الليبي من خلال التركيز على مضمونه وأسبابه وإبراز أهم مظاهر هذا الصراع وتداعياته المختلفة، بعد التطرق لهذين العنصرين المهمين تم الانتقال في المبحث الثالث لدراسة أهم مظاهر التهديدات الإرهابية الجديدة انطلاقا من دراسة الجانب التقليدي للظاهرة وصولا إلى أهم الأشكال الجديدة التي برزت فيها، بعد ذلك تم التوجه في المبحث الرابع إلى معرفة تداعيات هذه الظاهرة الجديدة إقليميا ودوليا ومنه التعرف على أهم انعكاسات سواء على المستوى الجوار الإقليمي، وكذا الدولي أيضا، وبعدها تم التوجه لمعرفة أهم سبل مواجهة هذه الظاهرة والتعرف على أهم الطرق والكيفيات للتخلص منها أو على الأقل الحد من انتشارها، وفي الفصل الرابع مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا -دراسة استشرافية-، وقسم بدوره إلى أربع مباحث خصص الأول لمعرفة مستقبل الظاهرة الإرهابية في ليبيا وفقا للمتغيرات الإقليمية والدولية أما المبحث الثاني فخصص لدراسة تداعيات جائحة كورونا على مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا وفي المبحث الثالث سيتم التركيز على أسلوب دلفي في التنبؤ بمستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا وخصص المبحث الرابع والأخير للنتائج الإحصائية وتحليل جولات الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

اختلفت نظرة المفكرين نحو تصنيف مفهوم الإرهاب، فطالما اعتبر مفهوم الإرهاب معقدا في مدلوله، وهذا راجع لاختلاف وجهات النظر التي ترتبط به، خاصة على المستوى الدولي، ويرجع هذا الاختلاف بالأساس إلى مصالح الدول واستراتيجياتها، فما قد يعد إرهابا من وجهة نظر دولة أو منظمة معينة، يعتبره آخرون مقاومة ونضال من أجل الحرية، إلا أن آراءهم تتوافق حول أن مفهوم الإرهاب هو التهديد واستخدام العنف، تهدف إلى تحقيق أهداف القائل بها.

وقد شهدت نهاية الحرب الباردة، تحول المفهوم التقليدي للحرب والتهديدات المتعلقة بالأمن، هذه التهديدات التي أصبحت متصلة بحركية متسارعة ومعقدة، وذات معطيات جديدة اختلفت عن الحرب بين الدول إلى داخلها، فأصبح الخطر يتمثل في صورة جديدة تحمل مضامين جديدة، ولعل من أبرز هذه التهديدات ظاهرة الإرهاب التي شكلت عدوا جديدا للدول بديلا عن الحرب التقليدية، فاعتبر الإرهاب في بداياته شكلا جديدا من التهديد الذي يمكن أن يؤثر على أمن واستقرار الدول، ومع تنامي خطر هذه الظاهرة وبروز ظاهرة العولمة، فقد تنامت الثورة المعلوماتية واتسع نطاقها وتحول معها الإرهاب من شكله التقليدي إلى أشكال جديدة.

وللتفصيل أكثر وإحاطة هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل، تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، حيث خصص المبحث الأول لأهم المقاربات المعرفية للظاهرة الإرهابية الجديدة ثم في المبحث الثاني تم إبراز أهم أشكال واستراتيجيات الإرهاب الجديد وذلك من خلال التطرق لأهم عناصر تحول الظاهرة الإرهابية من طابعا القديم إلى الجديد وخصص المبحث الثالث لتناول أهم الأطر والسياقات النظرية والفكرية التي تناولها أصحاب التخصص في دراسة هذه الظاهرة، ليتم في المبحث الأخير تناول أهم متطلبات تحقيق الاستقرار الأمني مع دراسة أهم المقاربات النظرية وأهم آليات مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة.

المبحث الأول: مقارنة معرفية للظاهرة الإرهابية الجديدة

أثار مصطلح الإرهاب العديد من التناقضات حيث اعتبر من المفاهيم غير الثابتة وصعبة التحديد وهذا بالنظر لحالات التصنيف التي ترجع في الأساس إلى اختلاف توجهات وآراء الباحثين، ومنه سيتم استعراض أبرز التصورات المطروحة ومحاولة تمييز هذا المفهوم عن غيره من خلال التطرق لأهم وأبرز الرؤى التي تناولته وذلك وفقا لما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

اختلفت وتعددت الآراء والاتجاهات حول موضوع الإرهاب، هذا المصطلح الذي شهد جدالا معرفيا بين مختلف المفكرين بالنظر للإيديولوجيات ومختلف تصوراتهم، وكذا هدف وأسباب هذه الظاهرة، وهو ما يمكن أن نتطرق إليه بالتوضيح وفقا لما يلي:

1- الظاهرة الإرهابية "إشكالية المفهوم"

إن أهم ما يدور حوله النقاش في تحديد مفهوم الإرهاب هو إشكالية تصنيف المفهوم في حد ذاته، وهذا راجع إلى العديد من الأسباب التي من أهمها طبيعة العمل الإرهابي بذاته، واختلاف نظرة الدول إليه، فما يراه البعض إرهابا يراه البعض الآخر عملا مشروعا، ويقصد بهذا الأخير أعمال المقاومة، فما يزال تعريف الإرهاب حتى يومنا هذا يمثل مشكلة كبرى أمام الباحثين في هذه الظاهرة، ويرجع ذلك بالأساس إلى عدم اتفاق الدول والمنظمات الدولية خاصة على تحديد مفهوم موحد أو جامع يمكن من خلال حصر هذه الظاهرة وتسهيل تصنيفها ومنه توضيح الرؤية العامة ومحاولة إيجاد سياق عام يمكن الاستدلال من خلاله على تعريف هذه الظاهرة:¹

إن وضع تعريف جامع وشامل للإرهاب يعتبر عقبة كبرى أمام الجهود المبذولة لوضع حد وحل حاسم لهذا المصطلح، ولقد عبر الكثير من الباحثين في مختلف المجالات عن هذه الصعوبة بعبارات كثيرة، فالإرهاب مصطلح غامض وهناك العديد من المعاني التي يمكن أن يشملها حيث أصبح يشكل نزاعا أكاديميا إذا ما تم مقارنة هذا المفهوم بين طرف وآخر.

¹ - محمد أحمد علي كاسب، المسؤولية الجنائية الدولية في ضوء القانون الجنائي الدولي، (القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع، 2020)، ص :

2- أسباب صعوبة التعريف

تعددت آراء الباحثين حول الأسباب التي أدت إلى إثارة مثل هذه الصعوبة حول تعريف الإرهاب، والذي يعد الخطوة الأولى على طريق التوصل إلى حل جذري لهذه المشكلة، فالبعض يرجع صعوبة التعريف إلى ممارسات الدول الكبرى، كما أن الإرهاب على المستوى الدولي لا يعد جريمة في حد ذاته كونه يعتبر تسمية أو مظلة ينطوي تحتها العديد من الجرائم، في حين يرجع البعض هذه الصعوبة إلى تشعب الإرهاب وتعدد أشكاله وأهدافه، وتعدد البواعث والدوافع لارتكاب هذه الجريمة. بينما يفسر البعض الآخر ذلك بتعدد رؤى الباحثين الذين يدرسون الظاهرة، واختلاف أطرافهم المرجعية، وتخصصاتهم، وايدولوجياتهم وكذلك الاختلاف حول نمط العنف الموصوف بالإرهاب.¹

3- النتائج المترتبة على صعوبة التعريف

إن من أهم النتائج المترتبة على صعوبة تعريف الإرهاب سواء على المستوى الدولي أو المستوى الوطني كان ما يلي²:

- إرجاء بلورة الجهود الدولية المتصلة لوضع اتفاقية عالمية لمكافحة تلك الجرائم.
- اختلاط الأمور وتبرير أعمال الإرهاب نفسها باعتبارها إرهاباً مضاداً أو كفاحاً للقضاء على الإرهاب.
- الانتقائية والعشوائية في وصف الأفراد والجماعات والدول بالإرهاب، وفقاً للأهواء والمصالح السياسية لكل طرف.
- شيوع القول بأن الإرهابي - في نظر البعض - محارب من أجل الحرية.
- اختلاط الإرهاب بصور العنف السياسي الأخرى كالجرائم السياسية والحروب بأنواعها، سواء كانت حروباً تقليدية أو حروب تحرير أو عصابات، وكذلك مع صور الإجرام المنظم والعابر للحدود، ومع العصيان والانقلابات.

4- مفهوم الإرهاب التقليدي

اختلفت وتعددت تعاريف الإرهاب التقليدي، حيث تطرق لهذا المفهوم الكثير من المفكرين، نظراً لبروز هذا المفهوم كتهديد جديد في الساحة الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة والتحول الذي شهده العالم في طرق وأساليب التهديد، وعليه يمكن توضيح هذا المفهوم وفقاً لما يلي:

¹ - المرجع نفسه، ص: 82.

² - Ludovic Hennebel, Gregory Lewkowicz, *Le problème de la définition du terrorisme*, (collection magnacarta, Bruylant, 2009), p p 17-59.

1-4- المعنى اللغوي للإرهاب

تدور معاني كلمة "إرهاب" في القواميس العربية والعالمية حول معاني الخوف أو الفرع الشديد وذلك على النحو التالي:

أولاً: مدلول كلمة الإرهاب في قواميس اللغة العربية

الأصل اللغوي لكلمة إرهاب في اللغة العربية هو الفعل "رهب" أي خاف وبابه طرب و"أرهبه"، "واسترهبه"، أي أخافه، و"الرهب" هو المتعبد ومصدره "الرهبه" و"الرهبانية" بفتح الراء و"الترهد" هو التعبد.

والتعريفات التي وردت لكلمة "إرهاب" في القواميس العربية ليس لها أصل تاريخي قديم ويتسم بالحدثاء، فهي هو المعجم الوسيط يعرف الإرهابيين بأنهم "وصف يطلق على من يسلكون طريق العنف لتحقيق أغراض سياسية"، ويعرف المنجد الإرهابي بأنه "من يلجأ للإرهاب لإقامة سلطته"، أما المعجم الرائد فيعرف الإرهاب بأنه: "رعب تحدثه أفعال العنف مثل القتل أو إلقاء المتفجرات أو التخريب وذلك بغرض إقامة سلطة أو تفويض سلطة أخرى".¹ وكلمة إرهاب ليست بجديدة على الفقه الإسلامي، فقد وردت في القرآن الكريم في عدة مواضع منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام.

قال تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَآئِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾²

وقال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ...﴾³

وكلمة ترهبون في الآية المذكورة تعني إلقاء الرعب في قلوب الأعداء.

وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾⁴

وكلمة يرهبون في هذه الآية تعني الخوف والرهبه والخشية من الله سبحانه وتعالى.

وقال تعالى: ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾⁵

¹ - منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي، جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي، (الإسكندرية: دار الفكر العربي، جامعة المنوفية، 2008)، ص 12.

² - سورة البقرة، الآية: 40.

³ - سورة الانفال، الآية: 60.

⁴ - سورة الأعراف، الآية: 154.

⁵ - سورة القصص، الآية: 32.

والرعب هنا بمعنى الخوف والرعب.

ومما تقدم يتضح أن للإرهاب في اللغة العربية محتوى محدد، وهو عبارة عن عنف منظم لتحقيق أغراض محددة سلفاً من قبل القائمين به.

2-4-2 المعنى الاصطلاحي لمفهوم الإرهاب

يمكن أخذ هذا المفهوم وفقاً لمعيارين كما يلي:

1-2-4-1 المعيار الأول "المادي"

يعتمد هذا المعيار أساساً في تعريف الإرهاب على الوسائل المستخدمة في العملية الإرهابية، وعلى الرعب والفرع كمحصلة ونتيجة له، دون النظر إلى الهدف الكامن وراءه، والذي قد يتمثل في الرغبة في تغيير وضع سياسي معين، أو جذب الانتباه إلى قضية ما، ولا شك أن الوسيلة الفعالة التي تتبع لتحقيق هذا الغرض هي إثارة الرعب، وهو العامل المميز للإرهاب ولا بد أن يتضمن تعريفه. ومن أنصار هذا الفريق نجد:

الفقيه ليمن «LEMKIN» الذي يعرف الإرهاب على أنه: "إخافة العامة بواسطة أعمال العنف من غير أن ينظر إلى الغرض أو الهدف من ذلك سواء تحقق أم لم يتحقق، وعليه فإن الفعل الإرهابي قد وقع بشكل تام وهو إرهاب العامة وإخافتهم كرد فعل لأفعال العنف والتدمير التي يرتكبها الإرهابيون".¹

ويعرفه الفقيه "جيفانوفيتش" "Givanovitch" على أنه: "أعمال من طبيعتها أن تُثير لدى شخص ما الإحساس بالتهديد مما ينتج عنه الإحساس بالخوف من الخطر بأي صورة".²

وما يمكن استخلاصه بالنسبة لتعريف الإرهاب وفقاً للمعيار المادي هو أنه التهديد باستخدام العنف لزرع الخوف والرعب وهو ما يشكل حالة من الخوف والرعب لدى العامة، وقد اعتمد هذا النوع من التصنيف نوع الوسائل المستخدمة.

2-2-4-2 المعيار الثاني "الموضوعي"

يرتكز هذا المعيار أساساً على الغاية والهدف من العمل الإرهابي حيث يرى الفقيه الإيطالي "فيجينة" "Vigina" على أنه: "استخدام العنف كأداة لتحقيق أهداف سياسية".³

¹ - نبيل العبيدي، الإشكاليات القانونية لمكافحة الإرهاب الدولي - الأبعاد والتداعيات -، (القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع، 2018)، ص 22.

² - المرجع نفسه، ص 23.

³ - عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة الإرهابية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005)، ص 39.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن تعريف الإرهاب يتجه إلى الغاية أو الهدف الذي يسعى الإرهابي إلى تحقيقه من خلال فعله الإرهابي وإن كانت الغايات أو الأهداف تختلف في حد ذاتها فهناك أهداف سياسية وأهداف عقائدية وفكرية واجتماعية فأى هدف من تلك الأهداف يعتبر المكون للركن المعنوي لجريمة الإرهاب وفي هذا الإطار يعتقد أصحاب هذا التوجه بأن جوهر الركن المعنوي يكمن في غاية الارهاب ذاتها التي تتحقق نتيجة الرهبة والرعب الذي يتم إيقاعه لتحقيق مآرب وغايات سياسية بغض النظر عن طبيعتها ونوعها سواء كانت سياسية دينية عنصرية فكرية أو اجتماعية.¹

في رأي الباحث يتجه المعيار الموضوعي الذي ينطلق من غاية وهدف العمل الإرهابي، إلى تحقيق العديد من الغايات والتي من أهمها الأهداف السياسية التي يتجه فيها الإرهاب إلى تغيير وضع قائم انطلاقاً من عدم الرضا على الأنظمة السياسية وتكوينها العقائدي والفكري وكذا الاجتماعي.

4-2-3- تعريف الإرهاب من قبل المنظمات الدولية

من أبرز ما قدم حول تعريف الإرهاب من قبل المنظمات الدولية ما يلي:

أ- تعريف لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة: عند وضعها مشروع اتفاقية موحدة بشأن إجراءات مواجهة الإرهاب الدولي العام 1980 ذكرت: "يعد الإرهاب الدولي عملاً من أعمال العنف الخطير أو التهديد به، يصدر من فرد أو جماعة سواء كان ضد الأشخاص أو المنظمات، أو المواقع السكنية أو الحكومية، أو الدبلوماسية، أو محاولة ارتكاب أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل أيضاً جريمة الإرهاب الدولي".²

ب- تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998: عرفت هذه الاتفاقية في مادتها الأولى في جزئها الثاني الإرهاب على أنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضها، يقع تنفيذاً لمشروع إجرائي فردي أو جماعي، يهدف إلى إبقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم لإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأماكن العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".³

¹ - علي خشان، "الإرهاب الدولي وممارسة الاحتلال الإسرائيلي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، م (14)، ع (01)، (2021)، ص 37.

² - عبد الفتاح مصطفى السيفي وآخرون، الجريمة المنظمة، التعريف والأنماط والاتجاهات، (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص 45.

³ - جامعة الدول العربية في اجتماعها المشترك، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، (القاهرة، صدرت الاتفاقية بقرار مجلس الوزراء العدل والداخلي العربية في اجتماعها المشترك مقر الأمانة العامة بتاريخ 7 ماي 1999 وفقاً لما نصت عليه المادة 40 من المادة الأولى، الجزء الأول)، ص 1.

كما انصرفت الاتفاقية في الجزء الثالث من المادة الأولى إلى جعل الجريمة المنظمة من الجرائم الإرهابية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية.

ج- تعريف الاتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب لعام 1977: تضمنت هذه الاتفاقية في مادتها الأولى تعريفا للإرهاب حصرت فيه هذا المفهوم بأنه: "طائفة من الأفعال التي تعد من قبيل الأفعال الإرهابية وهي:¹

- الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية "لاهاي" 1970، والخاصة بقمع الاستيلاء على الطائرات .

- الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية " مونتريال " 1971 والخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة والموجهة ضد الطيران المدني .

- الجرائم الخطيرة التي تتضمن الاعتداء على الحياة والسلامة الجسدية أو الحرية للأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الدولية والجرائم التي تشمل الخطف وأخذ الرهائن واحتجازهم غير المشروع.

- جرائم استعمال المفرقعات والقنابل والأسلحة النارية والمتفجرات والرسائل المفخخة إذا ترتب على هذا الاستخدام تعريض الأشخاص للخطر ومحاولة ارتكاب أي من هذه الجرائم السابقة أو الاشتراك فيها"².

حسب وجهة نظر الباحث فإن المنظمات الدولية تجمع على أن العمل الإرهابي يتضمن أفعال العنف والتهديد من أجل إثارة الرعب من خلال الاعتداء على السلامة الجسدية والفكرية للأشخاص من خلال إلحاق الضرر بمختلف المرافق سواء العامة أو الخاصة والسبب في كل ذلك عدم الرضا على الأنظمة السياسية بمختلف توجهاتها.

5- مفهوم الإرهاب الجديد

إن ما يمكن أن نلاحظه في مختلف التعاريف السابقة أنها لم تتطرق إلى لب الظاهرة الإرهابية في حد ذاتها، فمختلف التعاريف السابقة ركزت على الهدف وحجم التأثير للظاهرة ولم تواكب التطور الحاصل الذي شهدته هذه الظاهرة، وما ميزها خاصة مع تنامي وتطور ظاهرة العولمة، وما شهدته الساحة الدولية من تطور تكنولوجي ومعرفي وتقني، وبروز وسائل إعلام بديل يمكن لأي شخص في العالم استخدامها، ما أدى إلى بروز تهديدات إرهابية جديدة تعلقة أساسا بالفضاء الإلكتروني والتحول الشبكي للظاهرة وتعدد أساليبها ووسائلها.

¹ - مكتب الأمم المتحدة، دليل تشريعي للاتفاقيات والبروتوكولات العالمية لمكافحة الإرهاب، (نيويورك، 2003)، ص 2.

² - المرجع نفسه، ص 3.

ومنه بدأ التفكير في صياغة مفهوم جديد للإرهاب يواكب التطورات الحاصلة والجهات الفاعلة، وكل ما تعلق بالمتغيرات الجديدة للظاهرة الإرهابية فقد تطرق العديد من المفكرين لتعريف الظاهرة، فنجد أن:

"بروس هوفمان" Bruce Hoffman: يرى أن الإرهاب الجديد هو: "تهديد أشد فتكا من التهديدات الناجمة عن الجماعات الإرهابية التقليدية، وهو ما لا يتوافق مع الافتراضات التقليدية السابقة عن الإرهابيين ويجعلنا في حاجة إلى تغيير جذري للتفكير حول الإرهاب والسياسات اللازمة لمواجهته"¹

ويرى "دافيد تاكور David Tucker أن الإرهاب الجديد: "هو ذلك الإرهاب الذي يتميز بالطابع الشبكي والاحترافي، فهو قاتل وخطير وأشد فتكا من سابقه، نظرا لاستفادته من ثورة المعلومات التي خفضت تكاليف الاتصال ونظمت ونسقت العلاقة بين الجماعات الإرهابية ضمن الفضاء الإلكتروني. كما أن امتلاكه للتكنولوجيا والمعرفة طورت في تكتيكاته وطرقه المستخدمة لإحداث العنف، فاستخدام السلاح الكيميائي والإشعاعي والبيولوجي أصبح وارد بقوة في أنشطة هذه الجماعات التي تتلقى التدريب والتسليح النوعيين الأكثر فتكا² وأخطرها خاصة تلك التي تدار من قبل المخابرات في بعض الدول كأحد أساليب الصراع السياسي لإرغام دولة ما أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار معين أو الامتناع عن اتخاذه، وهو ما يجعل الإرهاب وسيلة لتحقيق أهداف براغماتية وليس غاية، وتنطبق هذه الحالة على تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق أو ما يُسمى داعش*.

من خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أن الإرهاب الجديد استفاد كثيرا من ثورة المعلومات التي أفرزتها ظاهرة العولمة خاصة في البلدان التي لا تسيطر على فضاءها السيبراني وهو ما ركزت عليه الأطراف الخارجية في جعل الإرهاب السيبراني وسيلة لزرع الصراعات السياسية حيث تهدف من خلال ذلك إلى إرغام الأنظمة السياسية إلى خدمة أجندتها ومصالحها ومنه تحقيق أهدافها في هذه الدول.

¹ - Thomas Copeland, "Is the "New Terrorism" Really New? An Analysis of the New Paradigm for Terrorism", **The Journal of Conflict Studies**, (Winter 2001, Vol. XXI, No. 2), P 92.

² - David Tucker, "What's New About the New Terrorism and How Dangerous Is It?", **Terrorism and Political Violence**, N 13, (Autumn 2001), pp 1–14.

*- داعش: أو الدولة الإسلامية في الشام والعراق أسس هذا التنظيم في 9 أبريل 2013، كدمج بين دولة العراق AQI الإسلامية وجهة النصر JN ويتبع التنظيم أساليب سلطوية وترهيبية لفرض هيمنته في المناطق التي يحتلها في كل من سوريا والعراق، وامتدت هجماته إلى كل من مصر، تونس، ليبيا وفرنسا....، وغيرها من الدول الأخرى، أنظر:

- Zana Khasraw Gulmohamad, "The Rise and Fall of the Islamic State of Iraq and Al Sham (Levant)", **Global Security Studies**, Volume 5, Issue 2, (Spring 2014), p 2-3.

6- تصنيف الإرهاب حسب الأطراف

يتخذ الإرهاب عدة أشكال يمكن توضيحها وفقاً لما يلي:

1-6- إرهاب الدولة

يطلق عليه أحياناً بالإرهاب الرسمي المنظم والذي يعني استخدام الحكومة في دولة ما لدرجة عالية من العنف ضد المدنيين من المواطنين من أجل إضعاف أو تدمير إرادتهم في المقاومة أو الرفض أو ضد جماعات أو دولة أو دول أخرى، و غالباً ما ينفذ هذا النوع من الإرهاب عن طريق العملاء أو المنشقين أو عناصر المخابرات أو التدخل العسكري أو غير ذلك من الوسائل الأخرى.¹

2-6- إرهاب الأفراد والجماعات

تختلف أعمال العنف والتخريب باختلاف مرتكبيها، فيمكن أن تنفذ الأعمال الإرهابية من قبل أفراد، كما يمكن أن ترتكب من قبل مجموعة أفراد تشكل عصابة أو جمعية أو منظمة، ويمكن التطرق إليها وفقاً لما يلي:²

1-2-6- الإرهاب الفردي: وهو الذي يقوم به الأفراد لأسباب متعددة.

2-2-6- الإرهاب الجماعي: ويمكن تقسيمه إلى نوعين هما:

أ- الإرهاب الجماعي غير المنظم: وهو الإرهاب الذي ترتكبه جماعات غير منظمة من الناس تحقيقاً لمآرب خاصة.

ب- الإرهاب الجماعي المنظم: الذي يتمثل في جماعات الإرهاب التي تديرها وتشرف عليها دول أو مؤسسات أو هيئات مختلفة دون أن تنسب هذه الجماعات لنفسها وهذا لتحقيق مصالحها الاستراتيجية .

3-2-6- الإرهاب الانفصالي "حسب الهدف"

تعود أسباب هذا الإرهاب إلى عوامل إثنية وجغرافية، فتطالب فئة عرقية معينة تقطن منطقة جغرافية محددة بالانفصال عن الدولة المركزية، لتقيم كيائها المستقل، ومن ثمة توجه هذه الفئة العرقية أو القومية أنشطتها الإرهابية ضد أفراد ومؤسسات الدولة التي تعتبرها مسؤولة عن حرمانها من بلورة

¹ - يزيد مهبوب، مشكلة المعيارية في تعريف الإرهاب الدولي، (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2011)، ص 44.

² - حنا عيسى، الإرهاب، تاريخه، أنواعه وأسبابه (09 سبتمبر 2014)، في:

كيانها القومي المستقل من جهة وضد المتعاونين من أبناء هذه المجموعات العرقية أو القومية مع تلك الدول من جهة أخرى.¹

وهناك أشكال و أنواع أخرى للإرهاب يمكن إبرازها وفقاً لما يلي:²

- أ- الإرهاب البسيط: يقصد به العنف أو التهديد باستخدام العنف بقصد خلق حالة من الخوف والتنفير.
- ب- الإرهاب القانوني: يقصد به العنف الإجرامي الذي خالف القوانين ويخضع للعقاب بمعرفة الدولة.
- ج- الإرهاب التحليلي: يقصد به العوامل السياسية والاجتماعية المحددة التي تقف وراء التصرف الإرهابي من قبل الأفراد.

د- الإرهاب المدعوم من الدول (الدولي): يقصد به المجموعات الإرهابية المستغلة من قبل الدول.

7- بنية وهيكلية التنظيمات الإرهابية

تتبع التنظيمات الإرهابية لبناء قواعدها وضبط استراتيجياتها العناصر التالية:

7-1- بناء المنظمات والجماعات الإرهابية

عادة ما يرجع ظهور مثل هذه الجماعات إلى فراغ السلطة، أو غياب الحكومة أو أية سلطة مركزية، مثل حالي العراق وسوريا. ففي حالة تلك الدولتين، قام تنظيم داعش بملء فراغ السلطة هذا، ومن ثم القيام بدور الحكومة. فقد استولى التنظيم على السلطة وقام مقام الحكومة، واستمال الشباب وأعاد خلق روح الجماعة، والتي نسعى جميعاً، كبشر، لنصبح أعضاء بها.³

7-2- الهيكلية الشعبية

من خلال نشر المعلومات والأفكار بين أنصار تنظيم الجماعات الإرهابية المتطرفة الحاليين والمحتملين، وكذا التصدي لدعاية العدو، وذلك بنشر أخبار المعارك ووجذب انتباههم لشكل الحياة اليومية، بالإضافة إلى نشر الأفكار التي تستخدم في الدعاية، كتعزيز الرغبة في الشهادة والاحتفاء بها باعتبارها طريقاً للجنة، وتعزيز ثقافة الاستشهاد، كما تنطوي في الكثير من الأحيان جهود تهدف مباشرة إلى جعل الجهاد نظرة جذابة للجمهور الأصغر سناً.

وتقوم الجماعات الإرهابية بتكوين "خلية التجنيد" والتي مهمتها إغراء المستهدفين، حيث يعتمد عناصر الخلية على تشفير معين خلال حديثهم، وكل كلمة لها قصد مختلف لاختيار المجندين الشباب في

¹ - إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990)، ص 24.

² - أحمد فلاح، مستقبل الإرهاب، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2006)، ص 21.

³ - هنري يحلل سيكولوجية الإرهابيين وسبب انضمام الشباب إلى الجماعات الإرهابية، في:

التنظيمات المسلحة، بعيدا عن الطرق التقليدية التي كانت تتم في المساجد، ويتم جذب الهدف بعد معرفة حالته النفسية، ويتم بعدها التركيز على مسائل:

التوحيد، الحاكمية، الولاء، و الحكم بالقرآن والسنة، والتأكيد على أن الجهاد هو الحل، ويلى ذلك بث الأفكار التكفيرية والمتطرفة في عقل الشاب المستهدف، ثم دفعه إلى الاستماع إلى كل ما يجعله حزينا عبر الاستعانة بالخطب الصوتية الحزينة على اليوتيوب والاستماع لمختلف الأناشيد التي تثير الحماس، ثم يتم له ما يمكن أن نسميه التنويم المغناطيسي، وذلك باعتمادا فكرة أن الإسلام الموجود في المجتمع هو إسلام بعيد عن الحقيقة، ومثال ذلك ما يفعله تنظيم داعش في تجنيد الأفراد.¹

8- أهداف الإرهاب

للتنظيمات الإرهابية عدة أهداف يمكن حصر أهمها فيما يلي:²

1-8- الأهداف المباشرة

وهي التي تعلنها المنظمة في أثناء تنفيذ العملية الإرهابية وتتمثل في الآتي:

- الحصول على الأموال لتمويل نشاط المنظمة وتجنيد أفراد جدد للعمل فيها.
- إطلاق سراح المعتقلين في السجون سواء السياسيين أو أفراد المنظمة التي سبق القبض عليهم في عمليات من الماضي.
- القيام بعمليات الاغتيال للخصوم سواء الاغتيالات المكشوفة أو المستترة.
- تأمين خروج الأفراد القائمين بتنفيذ العملية الإرهابية بعد الانتهاء من التنفيذ، وذلك لتحقيق آخر المراحل التي تؤدي إلى نجاح العملية الإرهابية.
- عملية الدعاية اللازمة للمنظمة.

¹ - شريفة كلاع "ظاهرة تجنيد الشباب في الجماعات الإرهابية من خلال استخدام شبكات التواصل الاجتماعي"، مجلة مدارات سياسية، م 2، ع 6، (سبتمبر 2018) ص 87، 88، 89.

² - إحدروا من رسائل الإرهاب للدولة والشعب أنظر:

2-8- الأهداف غير المباشرة

- هي التي لا تعلنها المنظمات الإرهابية، ولكنها تسعى إلى تحقيقها، ويمكن أن تكون أهميتها بالنسبة للمنظمة أكبر وأهم من الأهداف المباشرة وتتمثل الأهداف غير المباشرة في الآتي:¹
- إضعاف سلطة الحكومة، وإظهارها بالعجز نظرا لعدم نجاح الحكومة في الكشف عن العملية قبل تنفيذها وعدم القدرة على مجابهة الموقف الناجم عن العملية الإرهابية.
 - الحصول على اعتراف رسمي من الدولة الهدف بوجود المنظمة، أو الحصول على اعتراف دولي بوجودها نتيجة لإعلان بيانات تفرض المنظمة الإرهابية إعلانها وإذاعتها.
 - إجبار الدولة على الإتيان بأعمال موجهة ضد المواطنين بما يؤدي إلى فقد الثقة في الحكومة نظرا لعدم قدرتها على تحقيق الأمان للمواطنين ومواجهة المنظمة الإرهابية والقضاء عليها .
 - خلق متعاطفين مع المنظمة من رعايا الدولة المستهدفة والعمل على قلب نظام الحكم أو تحقيق أغراض المنظمة.
 - ضرب السياحة واقتصاديات الدول والأمن فيها بل ويمتد إلى مرتكزات القوة وعواملها لدى الدول التي تمنحها الشرعية كالدين والاقتصاد والأمن.

المطلب الثاني: علاقة الإرهاب بالمفاهيم ذات الصلة

يرتبط مفهوم الإرهاب بعدة مفاهيم ربما قد تتخذ الصيغة نفسها ولكن قد تختلف في مضمونها وهدفها، وهو ما يمكن تفريقه في هذا المطلب وفقا لما يلي:

1- الإرهاب والمقاومة

لقد تعرض العديد من الفقهاء لمحاولة التمييز بين الإرهاب والمقاومة، خاصة بعد ظهور العديد من التيارات الثورية ضد الاستعمار خاصة في منتصف القرن العشرين، و اختلفت الرؤى الفقهية حول هذه المقارنة، التي يرجع تأثيرها بالنسبة للدول التي ينتهي إليها كل مفكر.

إذ تعد أعمال المقاومة المسلحة ضد الاحتلال أعمالا شرعية بموجب ميثاق الأمم المتحدة وكذا قرارات وتوصيات الجمعية العامة لاسيما قرار الجمعية العامة رقم 1514 الصادر في 14/12/1960 الذي أكد على أن إخضاع الشعوب للاستعمار والاحتلال الأجنبي وسيطرته واستغلاله يعد إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية...، وكذا القرار رقم 3103 لعام 1973 الذي يتضمن استفادة المحاربين في حركات

¹ - المكان نفسه.

التحرر الوطني¹. كذلك تنص المادة الأولى من العهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية على أنه: "لكل الشعوب الحق في تقرير المصير، وبمقتضى هذا الحق تقرر بحرية وضعها السياسي"². في حين لا تتمتع الأعمال الإرهابية بأي شرعية بل أنها تعد جريمة دولية تمثل اعتداء على مصلحة دولية حيوية، كما أن العنف المستخدم من الجماعات الإرهابية هو مُجرّم دولياً بموجب قرار الجمعية العامة رقم 3034 الصادر بتاريخ 1972/12/18³ والذي أبدت فيه الدول قلقها من تزايد أعمال الإرهاب الدولي. في حين وفي نفس القرار أعلنت الجمعية العامة شرعية كفاح حركات المقاومة.

2- الإرهاب والتطرف

يمكن أن يكون التطرف دينياً أو طائفيًا أو قومياً، أو اجتماعياً أو ثقافياً أو سياسياً، أما الإرهاب فإنه يتجاوز التطرف، أي أنه ينتقل من الفكر إلى الفعل، وكل إرهاب هو عنف جسدي أو نفسي، مادي أو معنوي، ولكن ليس كل عنف إرهاباً، خصوصاً إذا كان دفاعاً عن النفس واضطراباً من أجل الحق ومقاومة العدوان. وكل إرهاب تطرف ولا يصبح الشخص إرهابياً إلا إذا كان متطرفاً، ولكن ليس كل متطرف إرهابي، فالفعل تتم معالجته قانونياً وقضائياً وأمنياً، لأن ثمة عمل إجرامي، أما التطرف ولا سيما في الفكر، فله معالجات أخرى مختلفة وذلك وفقاً لاختلاف الأفكار والرؤى، ومنه يمكن مواجهة التطرف فكرياً من خلال معالجة أسباب التعصب والقضاء على أسبابه الاجتماعية والفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية وغيرها. وقد أثبتت التجارب أن الفكر المتطرف والتكفيري لا يتم القضاء عليه بالعمل العسكري أو المسلح، كما لا يمكن القضاء على التطرف بالتطرف، أو مواجهة الطائفية بالطائفية، وهنا نشير إلى أهمية الوقاية بدل العلاج⁴.

3- الإرهاب والجريمة السياسية

تعرف الجريمة السياسية على أنها الجريمة التي يكون دافعها ذا خلفية سياسية أو أنها ارتكبت لغاية سياسية حتى لو تضمنت أفعالاً توضع في عداد الجرائم العادية كالقتل أو التخريب، وقد اعتبر بعض المشرعين كل جريمة تستهدف الدولة جريمة سياسية ما دامت تهدد سلامة الدولة وأمنها داخلياً أو خارجياً. استناداً إلى التعريف السابق، فإن الجريمة السياسية والإرهاب يلتقيان في كونهما يعبران عن

¹ - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3103 المؤرخ سنة 1973.

² - نزيه نعيم شلالا، الإرهاب الدولي والعدالة الجنائية، (منشورات الحلبي الحقوقية، 2003)، ص 41.

³ - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3034 (الدورة 27) بتاريخ 18 ديسمبر 1972.

⁴ - عبد الحسين شعبان، التطرف والإرهاب "إشكاليات نظرية وتحديات عملية"، مع إشارة خاصة إلى العراق، (مصر، مكتبة الإسكندرية، برنامج الدراسات الإستراتيجية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2017)، ص 14

طريقة عنفيه منظمة. هذا من زاوية، أما من الزاوية الأخرى فإن كلاهما يتميزان بطبائع ومدلولات سياسية مختلفة، إلا أنه يمكن التمييز بينهما بشكل واضح من خلال التركيز على الهدف أو الغاية لكل منهما.¹

4- الإرهاب والجريمة المنظمة

يمكن القول أن الفرق الرئيسي بين الإرهاب والجريمة المنظمة، أن الإرهاب يهدف إلى تحقيق مطالب أو أغراض سياسية، بينما يسعى أعضاء التنظيم الإجرامي إلى تحقيق الربح المادي، كما يمكن اعتبار نطاق العمليات التي يمارس فيها كل من جماعة المنظمات الإجرامية والإرهابيين أنشطتهم نقطة خلاف بينهما، ففي حين تتركز الأنشطة الإرهابية في المدن بسبب كثرة السكان وسهولة نقل الحدث، فإن الأنشطة الإجرامية المنظمة تمتد لتشمل كلا من المدن والريف على حد سواء.²

5- الإرهاب والعنف السياسي

يشير الإرهاب والعنف السياسي إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين وذلك لتحقيق أهداف سياسية معلنة، فالعنف السياسي يهدف إلى خلق حالة عدم الاستقرار، ويمكن أن يتخذ عدة أشكال منها: المظاهرات والإضرابات والمحاولات الانقلابية وأحداث الشغب والحروب الأهلية والاعتقالات، ويعد الإرهاب صورة من صور العنف السياسي.³

ارتبط مفهوم الإرهاب بالعديد من المفاهيم ذات الصلة وهو ما جعلنا نفصل فيها بغية توضيح الفرق لاعتماد توجه عام نحو مفهوم الإرهاب وهي الصعوبة التي تصادف كل باحث فهناك مثلاً من يعتبر أن مقاومة ما إرهاباً، وهناك من يعتبر أن هدف وغاية الجريمة المنظمة، السياسية والعنف السياسي هو إثارة الرعب وهو ما يشكل فعل إرهابي نتیجته في الأخير تشير إلى زرع الخوف وإثارة الرعب في نفوس العامة وهو نفس هدف وغاية الإرهاب.

¹ - مصطفى ديار: الإرهاب، مفهومه، وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي (منشورات جامعة قار يونس 1990)، ص 66-67.

² - عمrani كمال الدين، "الجريمة المنظمة وجريمة الإرهاب (دراسة مقارنة)"، ع 17، مجلة الفقه والقانون، (مارس 2014)، ص 103.

³ - أنظر: حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992) ص 27.

المطلب الثالث: مراحل تطور الظاهرة الإرهابية

عرفت المجتمعات ظاهرة الإرهاب منذ أمد بعيد، وتطورت هذه الأخيرة مع تطور المجتمع ومع العلاقات الاجتماعية المختلفة، إلا أنه لم يكن بذات الخطورة التي هي عليها اليوم، حيث تتطور فعالية وخطورة الإرهاب حسب الحاجة، وتتدرج حسب الظروف مستخدمة علوم العصر بكفاءة عالية. وعليه يمكن التطرق للمسار التاريخي الذي مرت به ظاهرة الإرهاب إلى أن وصل إلى الشكل الجديد الذي نعرفه في هذا العصر وفقاً للآتي:

1- الإرهاب في العصور القديمة

عاشت العصور القديمة نماذج مختلفة من الإرهاب، فكل أمة من الأمم كانت السلطة فيها تمارس الإرهاب بالطريقة التي تراها مناسبة لإحلال الأمن في البلاد، والمحافظة على سلطتها، والوثائق التاريخية تؤكد ذلك.¹

وفيما يلي أهم المراحل الزمنية المختلفة التي مر بها الإرهاب:

1-1- الإرهاب عند الإغريق: كان الحكام يحرصون على سلامة أمن دولتهم وينزلون بمن يحاول المساس به أشد أنواع العذاب، فكانوا يجرمون الأعمال التي تمس بأمن الدولة ويعاقب مرتكبوها بالموت، وتمتد العقوبة إلى أسرته التي يلحقها العار طيلة الدهر، وكانت حروبهم لا تخلو من الجرائم الإرهابية.²

1-2- الإرهاب عند الفراعنة: دلت البرديات في مصر القديمة على ممارسة إرهاب دموي بين أحزاب الكهنة بفعل الخلاف حول بعض الأفكار والمعتقدات السائدة آنذاك. وكانت الاعتداءات الإرهابية في ذلك العصر تتمثل في الاغتيالات.

1-3- الإرهاب عند الرومان: اتخذ الإرهاب في العصر الروماني صورة العنف سواء من الحاكم ضد المحكومين أو العكس. ومن أمثلة الأساليب الإرهابية التي كانت تستعمل في تعذيب المتهمين لدى الرومان، أن يؤت بالمتهم، ثم يعلق على ارتفاع كبير لبث الرعب في نفوس الأشخاص الذين يرونه، ويقوم الجلاد بتقطيع جسد المتهم حتى يصبح مشوه تماماً، ويتم إشعال النار تحت قدميه فترة طويلة حتى يصبح لحم قدميه كالشمع المذاب.³

¹ - مطيع الله بن دخيل الله الصرهيدى الحربي، حقيقة الإرهاب، المفاهيم والجذور، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2004)، ص 16.

² - محمد بن عبد الله العميري، موقف الإسلام من الإرهاب، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2004)، ص 93.

³ - المكان نفسه، ص 92.

2- الإرهاب في العصور الوسطى

مر الإرهاب في العصور الوسطى بعدة مراحل كانت أهمها:

1-2- الإرهاب في المجتمع الغربي: ظهرت ملامح الإرهاب بشكل واضح عقب سقوط الإمبراطورية الرومانية، وظهور الإسلام الذي بدأ في الانتشار شرقا وغربا، رفضت الشعوب الغربية الانصياع للحكم الإسلامي، وأنشأت ما يسمى بمحاكم التفتيش التي كانت تنعقد بغرض القضاء على الوافدين للشريعة الإسلامية، فتفتش الإرهاب بكافة أنواعه، حيث يؤكد ذلك خطاب ألقاه البابا أورباني الثاني في مجمع كيلومنت بفرنسا سنة 1095 م والذي كان سببا في قيام الحروب الصليبية حيث يقول: "انهضوا وأديروا أسلحتكم التي كنتم تستعملونها ضد إخوانكم، ووجهوها ضد أعدائكم أعداء المسيحية".¹

2-2- الإرهاب في مجتمع الشرق الإسلامي: لم تسلم شعوب الشرق هي الأخرى من الجماعات الإرهابية والاعتداءات الإرهابية، فقد انتشرت الحركات الإرهابية بهدف تشويه الإسلام والمسلمين ومحاولة القضاء عليه، فكانت أولى هذه الحركات فرق الخوارج، حيث كانت شديدة التطرف والغلو، وكانت تسفك دماء معارضيها وتستبيح أموالهم.²

3- الإرهاب في العصر الحديث

يؤرخ كثير من الباحثين في ظاهرة الإرهاب في العصر الحديث باندلاع الثورة الفرنسية عام 1798 حيث استخدم مصطلح الإرهاب للدلالة على أعمال العنف سواء المرتكبة من قبل الحكام ضد أعداء الثورة، أو تلك الأعمال المرتكبة من الشعب ضد الحكام.

كما شهدت مختلف الدول أخرى أنماطا كثيرة من الإرهاب المماثل للإرهاب في فرنسا، فمثلا:

- في اسبانيا عرفت الإرهاب الانفصالي، حيث تعد منظمة "إيتا" من أخطر المنظمات الإرهابية إذ تسعى إلى تحقيق انفصال إقليم الباسك عن اسبانيا، وتوجه هذه الأخيرة أكثر اعتداءاتها الإرهابية ضد رجال الشرطة والقوات المسلحة.³

- أما في انجلترا فقد تأسس الجيش الجمهوري الأيرلندي عام 1919 مستلهما مرجعيته الإيديولوجية وعقيدته العسكرية من الحركات الفدائية القومية الأيرلندية التي كانت تنشط منذ القرن التاسع عشر ضد الاحتلال البريطاني وكان آخرها حركة المتطوعين الوطنيين، بقيادة جيمس كونولي، التي تأسست عام

¹ - أنظر: محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، (الرياض:أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999)، ص ص 61، 62.

² - المرجع نفسه، ص 68.

³ - عبد الرحيم عبد الصادق، الإرهاب في القانون المصري والمقارن، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي، 2012)، ص 12.

1913 ونفذت عدة عمليات ضد البريطانيين أثناء الحرب العالمية الثانية أبرزها تمرد أعياد الفصح عام 1916. وأنشأ الجيش جناحاً سياسياً أطلق عليه اسم "الشين فين" وأسندت له مهمة الاضطلاع بجهد سياسي سلمي يسند الجهد العسكري للمنظمة ليصبأ في هدف واحد هو تحقيق الدولة الأيرلندية المستقلة ذات النظام الجمهوري¹.

- وفي ألمانيا انتشر الإرهاب العقائدي حيث تسعى الجماعات الإرهابية من خلاله إلى فرض مذهبها على الدولة مستعينة بالاغتيالات والخطف والتدمير، ويطلق على هذا الإرهاب في ألمانيا وإيطاليا: بإرهاب اليمين وإرهاب اليسار*، وتعد منظمات الجيش الأحمر الألمانية والخلايا الثورية الألمانية والألوية الحمراء الإيطالية من أخطر المنظمات اليسارية وذلك بعد الحرب العالمية الثانية.

وتعتبر أحداث 2001/09/11 أهم الاعتداءات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث غيرت نظرة العالم إلى هذه الظاهرة².

كذلك هناك أحداث إرهابية ترتبط بأعمال المخابرات خاصة منها الأمريكية، حيث بلغ عدد العمليات الإرهابية التي قامت بها المخابرات الأمريكية في الأعوام بين 1961-1976 أكثر من 900 عملية تشمل عمليات إسقاط حكومات واغتيال شخصيات غير مرغوب فيها وزعزعة الاستقرار داخل بعض الدول...

وعلى غرار باقي الدول، واجهت الدول العربية موجات عنف جسيمة من الإرهاب، واكبت الحياة السياسية، إلا أن أغلب هذه العمليات الإرهابية تأخذ البعد الديني، وتتستر به لطرح فكر خاص بها يقوم في مجمله على مبدأ القضاء على نظام الحكم القائم وتطبيق الشريعة الإسلامية، مستخدمة أسلوب العنف الاجتماعي الواسع المنظم والتحريض ضد الحكم كما حدث في الجزائر، مصر، السعودية، ناهيك عن الأعمال الإرهابية الصهيونية الإسرائيلية التي قامت بها عصابات إرهابية صهيونية اشتهرت بالقتل والتدمير مستهدفة العرب في فلسطين³.

¹ - أنظر: ياسين محمد حمد، "المصالحة الوطنية والسلم الأهلي دراسة في الأنموذجين الأيرلندي والعراقي"، مجلة العلوم السياسية، ع 54، (2018/01/01)، ص 32.

*- يستهدف إرهاب اليمين محاولة تغيير النظام السياسي القائم من حكومة شعبية إلى استبدادية ويهدف إرهاب اليسار إلى القضاء على النظام الرأسمالي وإقامة نظام اشتراكي.

² - عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، نقلاً عن:

- John Hamilton، *Terror in the Heart land, the Oklahoma City Bombing, the day of the disaster library binding* amazon.com.1996. At: <https://bit.ly/3Ey6P40> (17/02/2021)

³ - العميري، مرجع سابق، ص 136.

المطلب الرابع: أسباب بروز الظاهرة الإرهابية

يمكن تقسيم أهم أسباب الإرهاب إلى ما يلي:

1- الأسباب السياسية

يعتبر الدافع السياسي من أهم الدوافع المحفزة للإرهاب، خاصة عندما يحدث اختلال وتناقض في هياكل النظام السياسي والاجتماعي والثقافي، وفي حالة غياب العدالة الاجتماعية داخل المجتمع أو حرمان قوى معينة في المجتمع من الحقوق السياسية.¹

وبعد أن كان العنف بالأساس أداة للعديد من الحركات التحرر الوطني في سعيها للاستقلال واستقلالها من القوى العسكرية، فإن القوى الاستعمارية أخذت تتجه نحو منح بعض الدول استقلالها ظاهرياً، واستبدلت وجودها العسكري بإقامة أنظمة موالية لها أكثر خطورة خاصة بعد أن أخفقت النظم السياسية في توجيه قنوات الصراع السلمي أو لتغيير المعارضة السياسية أو الدينية، وقد يتوجه العنف السياسي ضد القوى الدولية العظمى للأسباب متعددة منها أن هذه القوى تقف ضد مصالح الشعوب أو أن الدول العظمى تساند أنظمة عنصرية تمارس القهر والاضطهاد ضد مواطنيها.

ويمكن تصنيف الدوافع الذاتية ذات الصبغة السياسية والتي تؤدي إلى نشوء العمل الإرهابي بهذا الشكل إلى:²

- الكبت الذي ينشئ لدى الأفراد جراء السياسات غير العادلة التي تتخذها الدولة ضد مواطنيها، إضافة إلى التهميش وتغيب المواطن عن المشاركة السياسية
- الصراعات المحلية الداخلية أما بين فئات أو طبقات شعبية أو بين هذه الأخيرة والسلطة
- مقاومة الاحتلال الأجنبي والرغبة في تحصيل الحق في تقرير المصير .
- محاولة الإفراج عن المعتقلين أو مساجين في قضايا سياسية أو إجبار الدولة علي تغيير سياستها في إقليم معين من أقاليمها.

- قيام الدولة أو دولة الاحتلال بممارسة العنف والإرهاب ضد شعب معين لإجباره علي التخلي عن أرضه.
- الانتقام من دولة معينة والإضرار بمصالحها نظراً لموقفها السياسي فيما يخص موضوع وقضية معينة.³

2- الأسباب الدينية

¹ - سهيل حسن القتلاوي، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، 2009)، ص 42.

² - المرجع نفسه، ص 43.

³ - اليمين زرواطي، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978-2008 (لندن: مطبوعات أي- كتب، 2014)، ص 47.

يعد الدين أمراً لازم للاجتماع الإنساني ولصالح أحوال الأفراد، كما أنه يعد نظاماً اجتماعياً ينظم علاقات الأفراد ببعضهم من جهة وينظم علاقة الأفراد والمجتمع بالخالق عز وجل من جهة أخرى، ويلاحظ من زاوية أخرى أن الفهم الخاطئ بأصول العقيدة والجهل بمقاصد الشريعة عاملاً مساعداً على تطرف الشباب.¹

وهو ما ينطبق أيضاً على حالة التنوع والانسجام الثقافي في المجتمع فكلما كان هناك درجة عالية من الانصهار الثقافي والحضاري، كلما قلت درجة الميل الإرهابية بسبب سيادة الهوية العامة الثقافة الشخصية العامة للمجتمع وهذا بدوره ينشئ نظاماً سياسياً مركزياً ويسهل إلى الإجماع حول القضايا الأساسية أما في الحالة العكسية حالة المجتمع التعددي فغالبا ما تسيطر فيه عمليات الاضطهاد الاجتماعي والعنفي. إضافة إلى أن مسألة الإثنية أو التنوع العرقي تلعب دوراً في دفع الجماعات المسيطرة إلى اللجوء إلى العنف أو التمييز العنصري في أكثر الحالات، كما أن التعصب الفكري أو الإيديولوجي يولد حالات من العنف الطائفية والفئوية.²

ولقد برزت بشكل واضح الأعمال الإرهابية بدافع عقائدي ديني بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991م، حيث بدأ الغرب ينظر إلى الإسلام باعتباره العدو الأول لهم بعد زوال خطر المد الشيوعي ثم أصبح المسلمون الآن هدفاً لجرائم إرهاب الدولة التي تمارسها الدول الغربية، ضدهم في كافة أنحاء العالم.³

3- الأسباب الاقتصادية

يقوم العنف السياسي المسلح نتيجة لدوافع اقتصادية، ويسمى الماركسيون هذا النوع من العنف بالعنف الطبقي، عندما تمارس الطبقة الرأسمالية الغنية فرض سيطرتها على الطبقات الفقيرة، مما يدفع الطبقة الفقيرة إلى أن تستخدم العنف ضد الأقلية المستغلة بهدف تغيير هيكلية في المجتمع. وقد ازدادت دواعي اللجوء للإرهاب بشكل عام منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد عرف الجميع مظاهره في العالم المتقدم والمتخلف على السواء، فلقد شهدت الشعوب منذ أواخر الستينات مضاعفات التغيرات العميقة التي هزته، في حين كان ينظر إلى حركة الشباب العالمي في فرنسا عام 1968 كنقطة بدءاً لحركة تمرد شبابية عمت أجزاء كثيرة من العالم، وظهرت ولادة حركات تمرد متطرفة في العالم المتقدم،

¹ - هبة الله أحمد خميس، الإرهاب الدولي أصوله الفكرية وكيفية المواجهة، (الإسكندرية: دار الجامعية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 157.

² - يوسف محمد صادق، الإرهاب والصراع الدولي، (دارسردوم للطباعة والنشر، 2013)، ص 45.

³ - محمد سعادي، الإرهاب الدولي بين الغموض والتأويل، (الجزائر: دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص 146.

وفشلت الكثير من التجارب النمو الاقتصادي في أنحاء كثيرة من بلدان العالم الثالث، كما ساهم استبداد القوى الكبرى وتحكمها بالاقتصاد الدولي في العنف المسلح.

ويشهد العالم في الوقت الحاضر ما يطلق عليه بالعمولة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، والتي تفرض نمطا معيناً من الاقتصاد على شعوب العالم ومن ذلك اتفاقية التجارة العالمية التي انضمت إليها غالبية دول العالم رغم إرادتها، وهذا الإجراء يدفع بالتأكيد شعوب العالم التي تتضرر من العمولة إلى تنظيم صفوفها للوقوف ضد العمولة الأمريكية، ولأنها غير قادرة على الكفاح المسلح العلني ضد الولايات المتحدة الأمريكية ولهذا فإنها سوف تلجأ إلى العنف السياسي المسلح.¹

كما يري الدكتور "مصطفى الفقي" أن الأوضاع الاقتصادية وتدني مستويات المعيشة وتدهور نوعية الحياة تقف خلف أسباب العنف والصدام وينسحب ذلك بدرجة كبيرة على الإرهاب فاعلم المنخرطين في العمليات الإرهابية من أبناء الطبقات الفقيرة كما أن الظروف الدولية والمشكلات الإقليمية القائمة تعد من أهم مسببات الإرهاب أيضاً الفهم الخاص للعقيدة لدي فئة معينة وأخيراً المسافات الشاسعة بين ما تؤمن به الشعوب وماتمارسه الدول والحكومات مما أدي إلى ظهور فجوة كبيرة تجعلنا ندرك أن الإرهاب ابن شرعي للفقر المختلط بالظلم.²

والجدير بالإشارة في هذا المجال هو أن شعوب الدول المتقدمة بما فيها المتحدة الأمريكية قد وقفت ضد العمولة، حيث حدثت العديد من أعمال الشغب أثناء انعقاد التجارة الدولية في العديد من الدول المتقدمة ومن المعتقد أن تطبيق مبادئ العمولة قد يدفع شعوب هذه الدول إلى ممارسة العنف السياسي المسلح ضد حكوماتهم أو ضد الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل.³

4 - الأسباب الاجتماعية

تعد الأوضاع الاجتماعية دافعا أيضاً للإرهاب، كانتشار البطالة في أوساط المجتمع، وغياب القدرة والمثل العليا، وتدني الظروف المعيشية المحيطة به، مما يزرع العنف في أفراد، فيدفعهم إلى العزلة والاغتراب لإحساسهم بضعف والنقص، وهذا ما أكده الأستاذ "عبد الناصر حريز"، عندما أقر الحرمان الاجتماعي قد يؤدي إلى نوع من العزلة والإحباط، ويفرضه المجتمع لتلك الفئات في أماكن محددة، مما

¹ - الفتلاوي، مرجع سابق، ص 44.

² - فرغلي هارون، الإرهاب العولي وانتهيار الإمبراطورية الأمريكية، (دار الوافر لنشر، 2002)، ص 37.

³ - المرجع نفسه، ص 45.

يولد لدى تلك الطائفة الشعور بالاغتراب فيؤدي إلى ممارسة أنشطة إرهابية لتغيير الأوضاع الاجتماعية المتردية.¹

5- الأسباب الأمنية

تتمثل الأسباب الأمنية أساساً في:²

- عدم ارتفاع الحس الأمني لدى بعض الكوادر الأمنية المنوط المكلفة بمهمة التأمين والحراسة، إلى المستوى القادر على إمكان التمييز بين الخطر الإرهابي في مرحلتي التوقع والوقوع.
- الإخفاق الأمني: أي فشل الأجهزة الأمنية في احتواء الحدث الأمني ومواجهته، مما يؤدي إلى تصعيد النشاط الإرهابي.
- فقدان الثقة بين جهاز الشرطة والمواطنين وتقييد حرياتهم دون مبرر أو مسوغ قانوني يبيح ذلك.

المطلب الخامس: أهم جوانب التحول من الإرهاب التقليدي إلى الإرهاب الجديد

اتخذ تحول الظاهرة الإرهابية عدة أشكال يمكن ذكر أهمها وفقاً لما يلي:

1- التحول في الهيكلة

في هذا النوع من التحول أصبحت الجماعات الإرهابية الجديدة تتسم بغلبة النمط العابر للجنسيات، حيث تضم أفراد من مختلف الجنسيات لا تجمعها قضايا قومية، وإنما قضايا إيديولوجية مشتركة، كما تنتقل من مكان لآخر، حيث يصعب متابعتها أو استهدافها.

2- التحول من حيث الأهداف

فالإرهاب الجديد يركز على إيقاع أكبر قدر من الخسائر مادياً وإنسانياً، وليس مجرد لفت الانتباه إلى المطالب السياسية والعقائدية.³

3- التحول من حيث الوسائل

تشكل الوسائط الالكترونية أهم تحول في الوسائل التي أصبح يستخدمها الإرهابيون فعالماً اليوم، أصبح قرية كونية صغيرة، يتجه إلى أن تكون أحداث واحدة بمعنى أن حدثاً واحداً يشغل العالم بأسره، وعلى هذا الأساس نفترض تداخلاً كبيراً بين المتغيرات والظروف المسببة للإرهاب على الصعيد

¹ - محمد عوض لهزيمة، "الإرهاب بين الحضارة العربية المعاصرة والعربية الإسلامية"، مجلة سرات، ع 6 (سبتمبر 2002)، ص 217.

² - ميلود، مرجع سابق، ص 182.

³ - إدريس عطية، التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي، (عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2018)، ص 70.

العالمي والقومي، خصوصاً وأننا نعيش في الآونة الأخيرة عصراً صار الإعلام فيه من ضروريات الحياة نتيجة التطورات الإعلامية الكبيرة، التي لا تستثني أي فرد داخل المجتمع كباراً وصغاراً، وشباباً ذكوراً وإناثاً، وفرضت أنماطاً جديدة من السلوكات على الأفراد لم تكن معهودة من قبل. وهو الأمر الذي عقد الحياة ونوع العلاقات بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية، ونظراً لدخول الإعلام كشريك أساسي كبير في التنشئة الاجتماعية وفي تكوين الرأي العام من جهة واستحواذ وسائل الإعلام في الوقت الحاضر على اهتماماتنا وانتباهنا، ومحاصرتها لنا في كل مكان نذهب إليه، وفي جميع الأوقات، فإننا معرضين لخطر ما نشاهده أو نسمعه أو نقرأه يومياً من الرسائل.¹

ويمكن استخلاص أهم أدوار الوسائط الالكترونية التي ساعدت في بروز وتطور التنظيمات الإرهابية فيما يلي:

- إعطاء الشرعية السياسية للتنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة التي يضمن البعض أنها من القلائل التي تقف في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

- إثارة الخوف والإرهاب.

- تعتبر وسائل الإعلام الدافع المشترك في كافة جرائم الإرهاب على اختلاف صورها ودوافعها، فالهدف من الإرهاب الدولي جذب انتباه الرأي العام العالمي اتجاه قضية ما وكسب تأييده لكي يقوم بالضغط على دولة ما أو أي جهة دولية معينة للقيام بعمل أو الامتناع عن العمل، وفي بيان الدافع الإعلامي هذا الرأي لأستاذنا الدكتور محمد المجذوب " بقيت القضية الفلسطينية حتى عهد قريب قضية مجهولة من العالم الخارجي، ويبدو أن النضال في الأرض المحتلة وحده لا يكفي لإثارة انتباه الرأي العام العالمي وتعريفه بالواقع الفلسطيني وإطلاعه على مظاهر الظلم والحرمان التي يعانيها المتردون من أرضهم.²

- وتشكل الإنترنت إحدى أهم أدوات القوة الناعمة من خلال الدبلوماسية العامة التي تهدف إلى كسب قلوب وعقول الشعوب، فهناك نوعين من التهديدات التي يصنعها الإرهاب عبر الإنترنت:

- إرهاب الإنترنت وهو يهدف إلى إلحاق الضرر بالأفراد، وبالممتلكات عبر نشر الفيروسات، والتلاعب بالمعلومات.

- استخدام الإنترنت كوسيط للاتصال، على غرار مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها...

¹ - ليلى علي، تقاطعات العنف والإرهاب في زمن العولمة، (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007) ص 42.

² - جمال زيد هلال أبو عين، الإرهاب وأحكام القانون الدولي، (القاهرة: دار الكتب الحديث، ط 1، 2009)، ص 143.

وقد اتبعت التنظيمات الإرهابية عدة استراتيجيات إعلامية منها:¹

- التأثير على الرأي العام، ونشر أفكارها حول عملياتها، واستقطاب أتباع جدد عبر العالم.
- استخدام الشبكة العنكبوتية للتعبئة والتجنيد بحيث يجلبون عامة الناس، ذوو المستويات التعليمية المحدودة بشعارات عاطفية وحماسية من أجل إيجاد أنصار وبالتالي الحفاظ على البقاء والاستمرارية.
- نشر السموم في عقول الشباب، واستغلال وضعهم الاجتماعي والثقافي والعاطفي، لأن الشباب يعتبرون المواقع الإلكترونية ملاذاً ومساحة خارجة عن السيطرة، وعن الرقابة سواء الأبوية أو غيرها، وهو الأمر الذي يسهل وصول الإرهابيين إلى أوساط الشباب واستمالتهم لافتقارهم للخبرة وجهلهم بالحقائق.
- ويمكن إبراز أهم جوانب تحول الظاهرة الإرهابية وفقاً لمضمون الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): أهم الفروق بين الإرهاب التقليدي والجديد

أهم جوانب التحول	الإرهاب التقليدي	الإرهاب الجديد
الهيكلية	ينحصر داخل الدولة الواحدة، يمارس أعماله بطرق عشوائية، يتخذ الشكل الهرمي.	أصبحت ظاهرة الإرهاب دولية نسقية
التنظيم	- تجمعها جنسية واحدة تشترك في عدة قضايا قومية. - تنظيم هرمي يكون فيها العضو على علم بجميع أعضاء التنظيم.	- أصبحت الجماعات الإرهابية تضم العديد من الجنسيات المختلفة، تجمعها قضايا إيديولوجية - تنظيم عنقودي تنقسم فيه الخلية الواحدة لمجموعات صغيرة مثل "عنقود العنب" تتكون من 03 إلى 04 أفراد يتبعون رئيس الخلية، ولا يعلمون أي شيء عن الخلايا الأخرى التي تقوم بالتمويل أو الرصد. - يمكن استبدال القائد بطريقة تلقائية في حالة قتله
الأهداف	لفت الانتباه إلى المطالب السياسية والعقائدية. - استهداف جهة معينة. - تهديد محلي داخلي	- يهدف إلى إيقاع أكبر قدر من الخسائر مادية وإنسانية - استهداف الأماكن الحساسة والحيوية. - تهديد عالمي

¹ - إبراهيم الأخرس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الدول العربية، الإنترنت والمحمول نموذجاً، (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2008) ص 85.

الوسائل المستخدمة	الأسلحة الخفيفة، والقنابل التقليدية.	تستخدم الجماعات الإرهابية وسائط كيميائية وبيولوجية وإلكترونية.
الأساليب المستخدمة	الاغتيالات، عمليات الاختطاف والهجمات التقليدية المفاجئة	تستخدم الوسائل التكنولوجية والمعرفة والتقنيات الرقمية ووسائل الإعلام
		اختطاف الطائرات والسياح وطلب الفدية، مختلف الوسائط الإلكترونية.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:¹

يرى الباحث من خلال الجدول أعلاه أن أهم مضامين تحول الظاهرة الإرهابية من التقليدية إلى الجديدة تمحورت بشكل أساسي حول التحول في الهيكلة والتنظيم فأصبحنا نتحدث عن إرهاب دولي وعالمي يستخدم العديد من الوسائط أهمها الإلكترونية التي تستخدم مختلف التقنيات الرقمية لاستهداف الأماكن الحساسة من أجل إيقاع أكبر قدر من الخسائر مادياً وإنسانياً.

المبحث الثاني: أشكال واستراتيجيات الظاهرة الإرهابية الجديدة

اتضح معالم التباين والاختلاف بين النمط التقليدي للإرهاب والنمط الجديد الذي رافق التطورات الحاصلة في البيئة العالمية، واستفاد من إفرزات العولمة والتطور التكنولوجي والمعلوماتي، فإرهاب الأمس ليس إرهاب اليوم، مادام هناك تطورات جديدة مست جانب الهيكلة، ونظام الاتصالات، والأدوات المستخدمة، وهو ما سيؤدي حتماً إلى مستوى أخطر، خاصة وأنه أصبح أحد الأدوات الأساسية في عالم اليوم لإدارة الصراعات والأزمات، وتحقيق الأهداف البراغمية لبعض الأطراف الدولية التي انتقلت من المواجهة المباشرة إلى الحروب بالوكالة، ويمكن توضيح مختلف أشكال واستراتيجيات الظاهرة الإرهابية الجديدة وفقاً لما يلي:

المطلب الأول: أشكال الإرهاب الجديد

اختلفت وتعددت الأنماط الجديدة للإرهاب، وهذا بسبب توفر أنواع جديدة من الأسلحة رافقت عهد التقدم التكنولوجي الحاصل في العالم، ويمكن حصر هذه الأنماط وفقاً لما يلي:

¹ - أنظر: إدريس عطية، "الظاهرة الإرهابية في زمن ما بعد الحداثة دراسة تحليلية في الأشكال والأساليب والإجراءات المضادة" م31، ع23، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، (2015)، ص 6.

- Mayntz, Renate, "Organizational Forms of Terrorism: Hierarchy, Network, or a Type sui generis?", zbwLeibniz- Informationszentrum Wirtschaft Leibniz Information Centre for Economics, (2004), p15.

- أممر عمورة، "من أجل مقاربة إفريقية لمكافحة الإرهاب"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (العدد 5، جوان 2016)، ص 40.

1- الإرهاب البيولوجي

يمكن القول أن الإرهاب البيولوجي، هو أسلوب جديد يمكن أن تمارسه بعض الجماعات باستخدام الكائنات الحية وسمومها، وذلك لتحقيق عدد كبير من الضحايا دون الحاجة إلى مواجهة مباشرة بالأسلحة التقليدية.

1-1- تعريف الإرهاب البيولوجي

تعرف الأسلحة البيولوجية بأنها أسلحة تتكون من كائنات حية معدية تعيش وتتكاثر وتزداد خطورتها بمرور الزمن، يمكن استخدامها بواسطة الدول أو الإرهابيين أو المخابرات دون الوصول إلى الفاعل"، كم عرفها معهد ستوكهولم لأبحاث السلاح بأنها: "كائنات حية تنقل العدوى وتسبب المرض والموت للإنسان والحيوان والنبات، وهي تعتمد في تأثيراتها على قدرتها على التكاثر السريع"¹.

1-2- صور الإرهاب البيولوجي

من بين أشهر الأسلحة البيولوجية التي يمكن أن يستخدمها الإرهابيون هي الجراثيم التي يمكن أن تستهدف الإنسان، الحيوان والنبات، وبعض المصادر الحيوية، ومن بين أهم صور الإرهاب البيولوجي يمكن أن نذكر ما يلي:

1-2-1- الجمرة الخبيثة

بدأ إدخال هذا النوع من البكتيريا لمجال الحرب البيولوجية في الولايات المتحدة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، وتدخل بكتيريا الأنثراكس الجسم من خلال ثلاث طرق هي: الجلد-الجهاز الهضمي-الرئة، تصيب الجسم عن طريق الاستنشاق ومن بين أعراضه ارتفاع حاد في درجة الحرارة، وإجهاد وتعب وآلام في العضلات مع الشعور بأوجاع وآلام حادة في الصدر، يعقبها ضيق في التنفس وشعور بالاختناق والزرقعة. وتصيب الجمرة الخبيثة المعدة والأمعاء، ففي حالة ابتلاع الجراثيم في هذا الشكل فإن موت الإنسان يكون محتملا، ويحدث هذا الشكل من المرض بأكل الشخص لحوم ملوثة بالجمرة. فمرض الجمرة الخبيثة من أخطر صور الإرهاب البيولوجي لكونه يمكن التعرض إليه بسهولة، وتعد تكاليف إنتاجه رخيصة نسبيا، ويحتاج إلى معدات ومواد يمكن أن يحصل عليها الإرهابيين بسهولة، ولا يحتاج إلى خبرات نادرة أو تقنيات متقدمة.²

¹ - فرحي ربيعة، "تداعيات كوفيد-19 على مكافحة الدولية للإرهاب البيولوجي"، مجلة دراسات سياسية المعهد المصري للدراسات، (26 أوت 2020)، ص 18.

² - مها محمد أيوب، "الإرهاب الدولي البيولوجي"، مجلة كلية الحقوق، (جامعة النهريين، م 18، الإصدار 02، 2016)، ص 130.

1-2-2- سموم البوتوليونيوم

تفرزها بكتيريا لا هوائية تسمى "كوليسيتيريديوم" ويوجد منها سبعة أنواع تشترك جميعها في أنها تسبب شلل الأعصاب، مما يؤدي إلى تدفق في عضلات الجهاز التنفسي، يتعقبه فشل تنفسي وحدوث الوفاة.

1-2-3- انفلونزا الطيور

تعيش في دماء الطيور ولعابها وأمعائها وأنوفها فتخرج في برازها، حيث يجف ويتحول إلى غبار يتطاير مع الهواء ليستنشقه الدجاج والإنسان القريب منه، فهذا النوع من الانفلونزة تستطيع أن تعيش في أجواء باردة وتحت الماء لمدة أربعة أيام ولا يموت هذا الفيروس إلا إذا كانت درجة الحرارة تتراوح بين 30-60 درجة.¹

1-2-4- فيروس إيبولا

وهو مرض مميت وتظهر أعراضه من 02-03 أيام من التعرض لعدواه وتظهر على شكل ارتفاع في درجة الحرارة، آلام حادة في المفاصل، نزيف في كل فتحات الجسم، تشنجات حتى الموت وهو فيروس قاتل ينتقل في أقل من أسبوع وسريع الانتشار والعدوى، وليس له علاج أو مصل واق، وهو حديث الاستخدام ويمثل خطورة بالغة حتى لمن يحاول استخدامه في أغراض الأسلحة البيولوجية وتنتقل عدوى هذا الفيروس عن طريق هلام الدم وسوائل الجسم المختلفة وبقيائه فبعد الإصابة بفيروس إيبولا فإن كل الأنسجة الضامة في الجسم تذوب ويصبح الجلد والأغشية المخاطية مثل ورق السوليفان الذي سهل نزعته من الجسم، حيث توجد تحته نافورة من الدم ثم يصاب برعشة وتشنجات تنتهي بالموت.²

2- الإرهاب البيئي

يتمثل الإرهاب البيئي أساساً في استخدام الإرهابيين للبيئة كوسيلة لإلحاق الأذى بالإنسان والحيوان، ذلك من أجل إثارة الرعب والخوف في نفوس الأبرياء كتسميم المياه والغذاء وحرق الغابات، ومع مر العصور تفاقمت هذه الظاهرة في مختلف أنحاء العالم سواء في إطار ما يعرف بإرهاب الأفراد والجماعات أو إرهاب الدولة الداخلي والخارجي، حتى أصبحت تشكل إحدى أخطر التهديدات على أمن واستقرار الدول خاصة في ظل تطور وانتشار المواد السامة الخطيرة ذات التأثير الكبير على صحة الإنسان

¹ - المرجع نفسه، ص 132.

² - مصباح عبد الهادي، الأسلحة البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخبرات والإرهاب، (الدار المصرية اللبنانية، 2000)، ص: 35.

والحيوان والبيئة الطبيعية، كالمواد البيولوجية والكيميائية والنووية، وسعي المنظمات الإرهابية للحصول عليها لاستخدامها في هجماتها الوحشية.

فالإرهاب البيئي إذن هو: "تدمير البيئة أو التهديد بتدميرها من خلال زرع الخوف في عدد أكبر من الناس، والتهديد البيئي هو تعطيل البيئة أو تدميرها وقت السلم والحرب بما يتنافى القوانين الدولية والوطنية".¹

3- الإرهاب السيبراني

منذ فترة تنهت العديد من التنظيمات والجماعات الإرهابية إلى أهمية الساحة الافتراضية والقوة الناعمة في تشكيل وبناء الوعي الجماهيري من جهة، وكذلك إلى أهمية التقنية والتكنولوجيا والإعلام الإلكتروني في ترجيح كفة الصراع وموازن القوة في حروب المستقبل من جهة أخرى.

فقد غزت المنظمات الإرهابية الفضاء الإلكتروني وجعلته ساحة معركة جديدة فلم تعد تعتمد على الأسلحة والدروع والقنابل فقط، بدلا من ذلك أصبحت لها استراتيجيات وتكتيكات ذات توجه تكنولوجي، حيث تسعى الآن لمهاجمة ضحاياها عن طريق تخريب الأجهزة الإلكترونية، مثل سرقة البيانات، والاحتياال المصرفي وغيرها....²

4- الإرهاب السياسي

يمكن القول أن الإرهاب السياسي هو "فعل إجرامي يتجه به الفاعل إلى تغليب رأيه السياسي وفرض سيطرته بالرعب على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على تغيير أو تدمير روابط اجتماعية من النظام العام".³

5- الإرهاب الفكري

يعرف الإرهاب الفكري بأنه ذلك الإرهاب الذي يستهدف محو الفكر القائم وغرس فكر جديد.⁴ ونجد أن هذا النوع من الإرهاب ممارس ضد حرية الفكر، وضد أي انفتاح ثقافي لمجتمع ما على ثقافات أخرى. حيث يهدف الإرهاب الفكري إلى ضرب البنية التحتية الملائمة للآخر وإيجاد جدار عازل حول فكره لكي ينعدم تأثيره في محيطه، وهو سلاح جد مهم في الحروب الإيديولوجية والصراع الحضاري، ويسعى هذا

¹ - Schwartz, Daniel, "Environmental Terrorism: Analyzing the Concept", *Journal of Peace Research* 35(4), (1998), p 483.

² - Mayssa Zerzri, The Threat of Cyber Terrorism and Recommendations For Countermeasures, *Center for Applied Policy Research*, (Tunisia, 04-2017), p 02.

³ - عبد الناصر حريز، الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية، (القاهرة مكتبة مدبولي، 1996). ص 27.

⁴ - حسين شريف، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997) ص 65.

النمط من الإرهاب إلى فرض نمط معين من الثقافة على المواطنين، وتقييد التعبير عن الرأي في القضايا المختلفة، والرقابة على الفكر وتوجيهه، لذلك يهدف إلى محو ذاتية الفرد والجماعة وتمييزه الفكري والثقافي.¹ ومنه تبرز العديد من حالات التعصب الثقافي التي من أبرزها حالات الاختلاف في العقائد والهويات والأفكار والأيديولوجيات.

6- الإرهاب الكيماوي

يمثل السلاح الكيماوي تلك المواد السامة التي تكون عبارة عن غاز أو سائل أو مادة صلبة يمكن أن تستهدف البيئة أو الإنسان، حيث يمكن نشر هذه الأسلحة عن طريق وسائل متفجرة أو من خلال النثر أو عن طريق الأسلحة، فالإرهاب الكيماوي يتسم بالبساطة والسهولة النسبية في تصنيعه واستخدامه، علاوة عن ضخامة الخسائر التي يحدثها في الخصم، وقد استفاد هذا النوع من مزايا التطور العلمي، خاصة بعد تطور عمليات الهندسة الوراثية والتلقيح الاصطناعي وكثرة المركبات الكيماوية وشبه الكيماوية، مما زاد من خطورته، حيث تم استعماله في بعض عمليات الاختطاف، عبر حقن الكثير من المختطفين بحقن كيماوية تحمل فيروسات مثل فيروس الإيدز، وشمل ذلك الحقن حتى المواد الغذائية والأدوية...، وغيرها.²

7- الإرهاب النووي

إن تحول مفهوم الإرهاب بمنظوره الجديد جعل العالم يعيش تهديدات خطيرة، فحصول الجماعات الإرهابية على السلاح النووي بات محتملاً أكثر من أي وقت مضى، فخطر الإرهاب النووي والخوف منه اتخذ أبعاد بالغة الخطورة منذ بداية عقد التسعينات، خاصة مع إمكانية حصول الجماعات الإرهابية على رؤوس نووية من الاتحاد السوفياتي سابقاً، فقد أدى انتشار الأسلحة النووية إلى تشكيل مضامين خطيرة على جوهر السلام، خاصة إذا وقعت هذه القنابل النووية بأيدي هذه الجماعات.³

وتعتبر عملية إنتاج رؤوس نووية مسألة بالغة الصعوبة، ومع ذلك فإن التحليلات المطروحة عن الإرهاب النووي لا تتحدث فقط عن احتمالات نجاح الجماعات الإرهابية في الحصول على رؤوس نووية، ولكنها تتحدث أيضاً عن أشكال أكثر بساطة من ذلك، وأبرزها ما يعرف بـ "القنبلة الذرة"، وهي عبارة عن

¹ - يوسف محمد صادق، الإرهاب والصراع الدولي، (العراق: دار سمرق للطباعة والنشر، 2013)، ص 33-34.

² - Jiri Patocka and Josef Fusek, *Chemical Agents And Chemical Terrorism*, Cent Eur J Publ Health, 17 November 2015, p 74.

³ - حسنين بوادي المحمدي، الإرهاب النووي: لغة الدمار، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي)، 2008، ص 63.

مواد نووية مشعة يمكن وضعها مع متفجرات تقليدية، بحيث يؤدي الانفجار إلى انتشار الإشعاع المتولد عن المواد النووية على مساحات شاسعة محدثا بذلك أضرار إنسانية ومادية فادحة.

وهناك أيضا ما يعرف بـ "الحقيبة النووية"، وهي تحتوي على رأس نووي يضم شحنة كليوتونات تزن إجمالا حوالي أربعة وسبعين كيلوغرام لا تقتصر خطورة هذه الحقيبة على قوة التفجير فقط، لكن أيضا بالتأثير القاتل للبقايا الإشعاعية الناتجة عن التفجير في المنطقة المستهدفة، وربما يكون بعض هذه الحقائق قد وصل إلى بعض الجماعات الإرهابية.¹

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الجديدة لتنفيذ الأعمال الإرهابية

إن ظهور الإرهاب الجديد بمختلف أنواعه وأشكاله، واكبه استخدام استراتيجيات جديدة في تنفيذ الأعمال الإجرامية، حيث اختلفت هذه الاستراتيجيات وفقا للتنظيم الجديد والأسلحة المتاحة، وهو ما سيتم توضيحه في هذا المطلب وفقا لما يلي:

1- إستراتيجية الذئاب المنفردة

تشكل عمليات الذئاب المنفردة، والتي تسمى أيضا بالإرهاب الفردي تهديدا أمنيا متزايدا، لكون فكرة الذئب المنفرد المتحرك من ذاته وبوسائله وتخطيطه الشخصي، فهذه الاستراتيجية -الذئب المنفرد- توفر مرونة لتنفيذ العملية بنجاح، فقد ركزت أغلب الحركات الإرهابية على خيار تنظيمي هيكلي أساسه السرية وبنية القيادة الهرمية؛ فعلى قمة الهرم يتربع (ال خليفة، الأمير، الشيخ ...)، وبتراتبية هيكليّة تتفرع فيها المناصب والألقاب،² كما تتوزع المسؤوليات إلى أدنى شبكات التجنيد والدعوة، وحافظت المجموعات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة على هذه القاعدة التنظيمية، غير أنّ فقدانها لملاذها الأمن بأفغانستان أثمر فكرة لا مركزية التنظيم،³ ملحقة بدعوات لعمليات الذئاب المنفردة.

وعليه، ترتبط فكرة استقلالية الفرد الإرهابي عن الجماعة وإعلانه التحرك فرديا؛ تخطيطا وتمويلا وتنفيذا لعمليته، بإخفاء صلته المباشرة مع جماعته خلافا لما كان سابقا خلال العمليات الكبرى.

وقد استمدت فكرة الإرهاب المنفرد من عمليات صيد الذئب في البرية، والذي يقوم بالصيد الفردي للفريسة متجاوزا فكرة الصيد الجماعي، وعليه، يغدو منفصلا عن جماعته متوحشا وفتاكا وخطيراً أكثر من غيره من الحيوانات.

¹ - عطية، التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا — دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي، مرجع سابق، ص 56.

² - Magnus Ranstorp, "Lone Wolf Terrorism". The Case of Anders Breivik, Sicherheit und Frieden (S+F) / Security and Peace, Vol. 31, No. 2, nomos (2013), p 88

³ - ممدوح الشيخ، "أجيال العنف .. الاستمرار والتغير"، السياسة الدولية، (م 49، ع 198، أكتوبر 2014)، ص 72.

وقد ارتفع حجم ومستوى عمليات الذئاب بعد ظهور تنظيم داعش الذي يدعو مقاتليه للتحرك انطلاقاً من بلدانهم، وكانت عملية "عمر متين" بداية لعمليات كثيرة ومتنوعة؛ بألمانيا وفرنسا وبريطانيا وأستراليا والكويت والسعودية وتونس والولايات المتحدة وإسبانيا وغيرها كثير، تبني تنظيم الدولة مسؤولية أتباعه عن أغلبها.

وتتوجها لتبني التنظيم لهذا الخيار الفردي في خطابه لأنصاره والموالين والمتعاطفين معه، ومن أجل تنزيل ذلك على أرض الواقع، سرّع من خطوات الترويج لعمليات الذئاب المنفردة عبر أشرطة فيديو وفي مجلاته وصحفه كالرومية ودابق والنبأ... وغيرها، وكان التنظيم قد ضمّن في كتيب باللغة الإنجليزية بعنوان؛ "توجيهات الأمن والسلامة للمجاهدين والخلايا الصغيرة" Safety and Security Guidelines for Lone Wolf Mujahideen and Small Cells - تأليف ابو عبدة عبدالله العدم¹، كترجمة لدليل أصدره تنظيم القاعدة باللغة العربية- توجيهات للذئاب المنفردة للقيام بعمليات إرهابية، وجرى توزيعه على المواقع التابعة للتنظيم في أكتوبر 2015، يدعو فيه لاستهداف أعداء -دولة الخلافة- بعمليات فردية، كما يدعوهم للانخراط في مجتمعاتهم كالظهور بملابس عادية وحلاقة اللحية... وغيرها من أجل تفادي إثارة شكوكهم، وتوخيا لنجاح هذه العمليات وضماناً لاستمراريتها وبقائها.

ومن المفارقة، أنه لا يوجد تعريف واضح لمفهوم الذئاب المنفردة، إلا أنها باختصار تحركات فردية بأهداف وتوقيت ومكان مجهول بعيد عن الالتزام بقيادة مركزية، يراد لها أن تظهر كفكرة عابرة للحدود، ينطلق الفرد من إمامه الشخصي بأساليب الجماعات الإرهابية- بعملية يخطط لها مستقلاً ووحيداً، سعياً لتضاؤل فرص كشفها أمنياً.²

فعمليات الذئاب المنفردة ترتبط باستقلالية المنقذ في تخطيطه لعمليته عن أيّ تنظيم وحركة راديكالية، وارتباطه الأوحدها في الجانب الفكري-المذهبي دون التنظيمي، كما أنّ تمويله للعملية ذاتي وبإمكاناته الخاصة، ويتوخى من كلّ ذلك تجاوز التواصل والدعم والتخطيط من الجماعة المتبينة للعملية وما يطرحه ذلك من تحدي كشف العناصر الأمنية لها، فيتطلب الأمر ببساطة ورقة أو مقطع تسجيلي يتبنى فيه الفرد العملية ويُعلن ولاءه للتنظيم، ليُسارع الأخير بمباركة عمليته. ورغم أنّ هذه العمليات الإرهابية محدودة النتائج -الخسائر وتنتهي غالباً دون تحقيق أهدافها، وتكون عملية واحدة، وفي حالات

*- عملية عمر متين: وهو شاب أميركي مسلم من أصول أفغانية، قتل 50 شخصاً وأصاب 53 آخرين في ملهى ليلي للشواذ في مدينة أورلاندو بولاية فلوريدا الأميركية يوم الأحد 13 جوان 2016، قبل أن تقتله الشرطة، وتبني تنظيم الدولة الإسلامية الهجوم.

¹- محمد البازي، "الذئاب المنفردة" الملاذ الأخير لداعش"، مجلة المستقبل العربي، (ع 456، فبراير 2017)، ص 108.

²- Daniel L. Byman, "How to Hunt a Lone Wolf: Countering Terrorists Who Act on Their Own." *Foreign Affairs* 96, no. 2 (March/April 2017): pp 96-105.

كثيرة تؤدي إلى القضاء على منفذها وفي استثناءات قليلة بخسائر ثقيلة عندما طور المنفذون عمليات إرهابية عشوائية؛ كالدس باستخدام الشاحنات وطعن المواطنين، إلا أن هذا لا ينفي آثارها غير المباشرة بتهديد أمني وارتفاع مستوى المخاطر وإثارة العدائية وتبعاتها النفسية على أتباع هذه التنظيمات.¹

2- إستراتيجية غزوات الاستنزاف

غزوات الاستنزاف أو "النكاية والإنهاك" تتم في المناطق التي لا تستطيع فيها التنظيمات الإرهابية أن تسيطر على الأرض بشكل كامل، نظراً لوجود قوات مسلحة قوية وقادرة على إلحاق الهزيمة بعناصرها، فعوضاً عن السيطرة على الأرض، يقوم التنظيم بعمليات متنوعة باستهداف قطاعات مختلفة على مساحات واسعة، معتمداً على أسلوب الهجمات الخاطفة، والاختفاء والتستر في الصحراء، الأمر الذي يهيك قوى الجيوش والدول التي تتعرض لمثل تلك الأساليب في الهجمات الإرهابية التي اتبعها خاصة تنظيم داعش. فتطبيق إستراتيجية "غزوات الاستنزاف" يقوم على أساس المشاغلة والانقضاض، بحيث يشتت التنظيم النظر عن الهدف الأهم له، من خلال عمليات شكلية على مواقع متعددة، في حين يقوم الفريق الأكبر بالهجوم على الموقع المستهدف، وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب في ضرب الطرق الرابطة بين عدة مدن خاصة في القرى الصغيرة، وهو تكتيك يكشف عن خطورة الخلايا النائمة للتنظيمات الإرهابية.²

3- إستراتيجية الهجمات الالكترونية

انتقل مفهوم الحرب جذرياً من نسق "الحروب الصناعية بين الدول إلى نسق الحرب في وسط الشعوب، حيث كان الهدف في الحروب القديمة هو تدمير الخصم إما باحتلال أرضه أو الاستيلاء على موارده، وفي الحرب الجديدة أصبح الهدف من الحرب هو الحد من قدرات ووظائف شبكة الكمبيوتر لغرض قومي أو سياسي، وقد تعددت الهجمات الالكترونية الإرهابية حيث أصبحت تستخدم البرمجيات الخبيثة للنفاذ إلى ملفات التخزين وسرقة كلمات المرور والسطو على الحسابات البنكية والتجسس على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، وبث الريبة والشك في نفوس المستخدمين خاصة فيما تعلق بمختلف الأحداث السياسية والمصيرية الهامة.³

¹ - Greta E. Marlatt, "Lone Wolf Terrorism — A Brief Bibliography", *Homeland Security Digital library*, (2019), p03.

² - عصام بدوي، إستراتيجية مواجهة "غزوات الاستنزاف" لـ "داعش" تتطلب حرباً معلوماتية في: <https://alwatannews.net/article/837727/Arab> (2019/10/01)

³ - نورة شلوش، القرصنة الالكترونية في الفضاء السيبراني "التهديد المتصاعد لأمن الدول"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، (م 8، ع 2، 2018)، ص 191.

ومن بين أهم الاستراتيجيات الالكترونية الهجومية نجد أن الجماعات الإرهابية تعمل على استخدام تكنولوجيا متطورة لنشر مبادئها وتصوراتها، والقيام بعدة أعمال تخريبية عن طريق شبكات الانترنت للوصول إلى أهدافها المرجوة، وذلك من خلال ما يلي:¹

- **الاتصال:** تستخدم الجماعات الإرهابية الانترنت للاتصال فيما بينها وتمويل عملياتها من مناطق مختلفة قد تبعد مئات الكيلومترات على منطقة العملية الإرهابية، نظرا لسرعتها وقلة تكلفتها مقارنة بالوسائل الأخرى، إضافة إلى وفرة المعلومات حيث أن شبكة الانترنت غنية بالمعلومات الحساسة التي يسعى الإرهابيون للحصول عليها، كمواقع المنشآت النووية، ومصادر توليد الطاقة، وأماكن القيادة والسيطرة والاتصالات، ومواعيد الرحلات الجوية الدولية، والمعلومات الخاصة بسبل مكافحة الإرهاب، وغيرها من المعلومات التي تعتبر مهمة بالنسبة للإرهابيين.

- **نشر الأفكار المتطرفة:** تعمل الجماعات الإرهابية على نشر التطرف من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وغرف الدردشة مع مختلف شرائح المجتمع خاصة فئة الشباب لاستغلالهم في العمليات الإرهابية، فالشبكات العنكبوتية ساهمت عبر خدماتها المتنوعة في دعم الفكر المتطرف من خلال إثارة عواطف الشباب خاصة، وذلك بالتركيز على الخطابات الحماسية من خلال توظيف الأحداث الدولية واستغلالها لتحريض ضد قرارات الدول، فالفكر المتطرف يظهر جليا بعد تنفيذ الأعمال الإرهابية حيث تتبنى الجماعات الإرهابية هذه الأعمال وتنسبها لنفسها وتظهر أسباب تنفيذ هذه العمليات التي ترجع في الغالب إلى أفكار متطرفة تم زرعها في عقول الإرهابية كالعمليات الانتقامية وغيرها...².

- **التخطيط والتنسيق:** تستخدم الجماعات الإرهابية الانترنت للتخطيط والتنسيق فيما بينها وتدبير الهجمات الإرهابية، ففي 2001 تم التخطيط بشكل مكثف لهجمات 11 سبتمبر عبر الرسائل الالكترونية العادية، وغرف الدردشة لتحديد مهام كل عنصر. كما نجحت داعش في التخطيط والتنسيق لعملياتها الإرهابية الكبرى في أوروبا، وخاصة في فرنسا وبلجيكا، من خلال شبكات المعلومات ومواقع التواصل الاجتماعي بحيث لا يمكن رصدها، بل وتمعى بعد قراءتها مباشرة من خلال أجهزة ألعاب الفيديو المتصلة عبر الإنترنت، وأدت هذه العمليات الإرهابية لمقتل نحو مائتي شخص بباريس في نوفمبر 2015، وفشلت

¹ - عبد الله بن عبد العزيز بن فهد العجلان، "الإرهاب الإلكتروني في عصر المعلومات" بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول حول "حماية أمن المعلومات والخصوصية في قانون الإنترنت"، (القاهرة في 2-4 جوان 2008)، ص ص 16-19.

² - إيهاب شوقي، الإرهاب الإلكتروني، في:

أجهزة المخابرات الأوروبية في رصد العمليات قبل وقوعها لكنها اكتشفت هويات منفذها من خلال هواتفهم المحمولة ومكالماتهم المتبادلة مع أفراد المنظمة.

- التلقين الإلكتروني: تسعى الجماعات الإرهابية من خلال الوسائل الإلكترونية إلى تقديم إرشادات وطرق صنع القنابل اليدوية والأسلحة الكيماوية الفتاكة وأساليب التفخيخ والتفجير.
- التمويل الإلكتروني: تحظى الجماعات الإرهابية بتمويل إلكتروني باستغلالها لأصحاب القلوب الرحيمة لدفع تبرعات مالية لأشخاص اعتباريين يمثلون واجهة لهؤلاء الإرهابيين، بطريقة ماهرة لا يشك فيها المتبرع بأنه يساعد الجماعات الإرهابية.¹

المبحث الثالث: الإطار النظري للظاهرة الإرهابية

أخذ التصور حول مفهوم الإرهاب مسارات عديدة والتي تدخل ضمن ما يسمى مختلف العوامل المفسرة لها، حيث تكونت عدة أطر نظرية ومقاربات معرفية حاولت تفسير هذه الظاهرة، فمع بروز تهديدات جديدة تتعلق بالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية للظاهرة الإرهابية الجديدة وكيفية مواجهتها، أصبح تفسير الظاهرة يشكل صعوبة لدى الباحثين والمفكرين باختلاف مدارسهم وانتماءاتهم وقد حاولنا التطرق لأهم النظريات والمقاربات المفسرة للظاهرة الإرهابية الجديدة وحصرها وفقاً لما يلي:

المطلب الأول: نظريات تفسير الظاهرة الإرهابية

إن تعقيد الظاهرة الإرهابية أدى إلى صعوبة تفسيرها بإرجاعها إلى عامل واحد، حيث أصبحت الظاهرة الإرهابية ظاهرة متشابكة تعددت أسبابها وعوامل بروزها وتطورها وهو ما أدى إلى ظهور اتجاهات نظرية متعددة لتحليل وتفسير هذه الظاهرة متعددة الجوانب، وبطبيعة الحال، فإن فهم مسببات هذه الظاهرة يسهّل من التوصل إلى الآليات الكفيلة بالحد منها ومواجهتها، وهو ما سيتم توضيحه وفقاً لما يلي:

¹ - أيمن حسين، الإرهاب الإلكتروني أخطر معارك حروب الفضاء، (14 يناير 2017)، في:

1- نظرية الصراع

تنطلق نظرية الصراع في تحليلها للمشكلات الاجتماعية مثل الإرهاب من مبدأ اللامساواة وعدم التكافؤ بين أفراد المجتمع، وأيضا الاستغلال الطبقي، وعلى سبيل المثال يرى رواد هذا الاتجاه أن ارتفاع معدل الجريمة في المجتمعات المعاصرة يعبر عن حالة اللامساواة والتطور اللامتكافي، وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور الإرهاب.

وتعود جذور النظرية الصراعية إلى المفكر كارل ماركس (Karl Marx) الذي ارتكز في تحليله للنظام الاجتماعي على مبدأ حتمية الصراع الاجتماعي والطبقي، هذا الصراع الذي هو في حقيقة الأمر هو صراع من يملك ومن لا يملك، أي بين من يملكون وسائل الإنتاج وبين من لا يملكونها فمكانة الفرد هنا تتحدد من خلال ما يملك وهو ما يحدد مكانه في المجتمع، إذ تركز نظرية الصراع على مسألة الصراع كوحدة تحليل لديها للعلاقات بين الطبقات التي تسعى إلى فرض إرادتها على باقي طبقات المجتمع المستغلة، ما يؤدي إلى انتهاج العنف للخروج من هذا الوضع الاستغلالي.

وهو التوجه المبني على أساس الإلزام والامتثال والطاعة يعبر عن حالة القهر المجتمعي، وهو نظام هش قابل للانفجار المجتمعي.¹

2- نظرية الانحراف

تعود النظرية الانحرافية إلى فكرة الأنوميا (فقدان المعايير) Anomi عند إميل دوركايم (Émile Durkheim)، حيث يرى أنه نتيجة لانتقال المجتمعات الآلية إلى مجتمعات عضوية (صناعية متقدمة) يفقد النظام الاجتماعي معايير اجتماعية وأدوار ووظائف اجتماعية، وحسب هذا المدخل ضعف أو فقدان الضوابط الاجتماعية والدينية، وغياب الإلزام المجتمعي (حالة الأنومي أو اللامعيارية حسب عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون) أدى إلى زيادة معدل الانحراف وتعاظم المشاكل الاجتماعية، فعند فقدان النظام الاجتماعي لأدواره ووظائف يصبح الفرد هنا معدا للانحراف وقد يميل للإجرام وهو العامل الذي تركز عليه الجماعات الإرهابية في تجنيدها لبعض الأفراد وذلك باستغلال أوضاعهم الاجتماعية.²

¹ - أحمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2006)، ص. 43.

² - المرجع نفسه، ص. 45.

3- النظرية الوظيفية

تنطلق النظرية الوظيفية من مسلمات اجتماعية تتمحور حول الوظائف الاجتماعية (Social Roles) في المحافظة على التوازن والاستقرار والاندماج الاجتماعي (Social Integration)، ويمكن القول أن الجذور الفكرية لهذه المدرسة تعود إلى المفكر ابن خلدون الذي أكد على أهمية العامل الاقتصادي في دعم النظام الاجتماعي.¹

وتظهر المشكلات نتيجة خلل في النظام العام، تمثل حالة سلبية في أجزاء النسق المختلفة (اجتماعي، اقتصادي، سياسي...) وهي في النهاية تمثل حالة اختلالات وظيفية، بمعنى عدم مقدرة أجزاء النسق على القيام بالوظائف المطلوبة، وهذه الحالة تمثل أمراً غير صحيح أساساً في المنهج الذي يعمل به النظام الاجتماعي.²

فالنظرية الوظيفية تركز على أهمية الانسجام المجتمعي، والإرهاب ينتج عن خلل في النسق الاجتماعي، نتيجة فقدان الترابط والتكامل التي تعزز وجود النسق الاجتماعي.

4- نظرية الحرمان النسبي

يذهب منطق هذه النظرية إلى أن العنف والميل إلى الاعتداء هو عبارة عن الناتج الحتمي للشعور بالاستياء والإحباط، الذي ينشأ من عدم تحقيق الرغبات والتطلعات.³

وفي تقرير قدمه الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي سنة 1994 بعنوان "بناء السلام والتنمية" جاء فيه أن من أهم أسباب العنف قضية التنمية، وأن الأمم المتحدة فيما تبذل من جهود لاحتواء الصراعات القائمة وتسويتها، تركز اهتماماتها على أساس السلام الكامنة في جوهر التنمية بجميع أشكالها.⁴

للحرمان النسبي مكونين: مكون بارد (معرفي) أي إدراك الحرمان، ومكون ساخن (انفعالي) دافعي يتضمن انفعالات الاستياء التي تحفز لظهور اتجاهات وسلوكيات معينة⁵

¹ - المرجع نفسه، ص. 36.

² - حمدان رمضان محمد، "الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، م 11، ع 1 (23 جوان 2011)، ص 285.

³ - غربي، هيبه، "نظرية الحرمان النسبي وأسباب التطرف والعنف، مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، م 2، ع 4 (2020)، ص 39.

⁴ - بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، بناء السلام والتنمية، التقرير السنوي عن أعمال المنظمة، الأمم المتحدة، نيويورك، 1994، ص 19.

⁵ - بشرى عناد مبارك، "التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل"، مجلة الفتح، ع 53، (أفريل 2013)، ص 79.

يمكن حصر مصادر الحرمان في ثلاث مصادر أساسية¹:

- **الحرمان السياسي:** استبداد النظام الحاكم، التضيق على الحريات والإعلام، عدم السماح بالتعبير عن الرأي الآخر، انعدام مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي، (حيث يلاحظ أن معظم العمليات الإرهابية هدفها أن تحاول مجموعة ما تنبيه الرأي العام العالمي إلى قضية سياسية معينة أو دفع الدولة على تغيير سياسة معينة تنتهجها).
- **الحرمان الاقتصادي:** تردي الأوضاع الحياتية بشكل عام وفئة الشباب بشكل خاص في كل المجالات تعليم، عمل، صحة، ارتفاع معدلات البطالة، تدني مستوى الأجور.
- **الحرمان الاجتماعي:** اقتصار النخبة على فئة معينة (كبار السن في العالم العربي) في المؤسسات المدنية والعسكرية، التمييز بين أبناء الوطن على أسس طائفية عرقية أو علاقات ذوهم بالمؤسسات العامة، سوء توزيع الثروة والفرص والإحساس بالدونية والتمييز من قبل الدولة (غياب العدالة الاجتماعية)، مما يخلق حالة من الغضب والنقمة لدى فئة معينة تجاه فئة ورد فعل عنيف (أعمال إرهابية).

ويمكن اعتبار هذه نظرية الحرمان النسبي هي الأقرب لتفسير ظاهرتي العنف والإرهاب، ففشل الأنظمة الحاكمة وعجزها في تحقيق التنمية (سياسية، اقتصادية...)، وغياب العدالة الاجتماعية، تمثل البيئة الحاضنة والرئيسة لاستقطاب المهتمشين والمحبطين واليائسين، اللذين ينتهجون العنف الدموي كآلية لتغيير الوضع القائم.

5- النظرية النقدية الاجتماعية

قدمت هذه النظرية فكرة ترابط الأمن والانعقاد من قبل كل من كين بوث Ken Booth وواين جونز Wayne Jones المنظران بمدرسة ابريستويث Aberystwyth النقدية، بحيث كانت مساهمتهما الأكثر تأثيرا في كيفية تنظيم الأمن كإنعقاد في الدراسات الأمنية النقدية، حيث صور Booth الأمن بوصفه إزالة القيود (أو على الأقل التخفيف من وطأتها على حياة الأشخاص والجماعات، حيث يرى بأن فكرة الانعقاد تشمل إخراج الناس كأفراد وجماعات خارج بنية القمع التي تمنعهم من تحقيق ما يريدون فعله والذي لا يتوافق مع حرية الآخرين، والقمع هنا أو التهديدات يمكن أن تتراوح ما بين العنف الجسدي المباشر من خلال

¹ - جبران صالح علي حرم، " ثورات الربيع العربي، رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات الواقع وسيناريوهات المستقبل"، ع4068، مجلة الحوار المتمدن، (20 أبريل 2013). في

الهيكل السياسية والأشكال الاقتصادية للقمع، وتهديدات أخرى تمس الهوية، وتتمحور هذه النظرية حول ثلاث أفكار أساسية يمكن حصرها في ما يلي:¹

1-5- الرغبة في التعامل مع واقعية الأمن: بحيث تحدد هذه النظرية الدخول وفق ظروف لتواجد "الأشخاص الحقيقيين في الأماكن الحقيقية"، وهذا من خلال الأخذ بخطوتين للتحليل تتمثل الأولى في النظر إلى الفرد كوحدة غير قابلة للاختزال من الحياة السياسية وبالتالي اعتباره المرجع النهائي للأمن في خطوة ثانية.

2-5- اعتبار الأمن اعتاقاً: حيث يبدأ البحث عن الأمن ليس باعتباره تصوراً للتحرر من الرعاية وإنما من اللاأمن الفعلي كشرط لتجديد الحياة، فمفهوم الأمن لا يستند إلى العالمية ولكنه ينبع من تجارب اللاأمن فارتباطه بالإنعتاق يعتبر المعرفة الأمنية كإنتاج اجتماعي ومسار، حيث يستمد مفهوم الأمن من المصالح السياسية بعكس المقومات والفرص القائمة، إذ أنه ينتج من صراعات القوة ويوجه نحو الأهداف السياسية، فمفاهيم الأمن لا تتجزأ من الوضع الاجتماعي، وبالتالي ترتبط هذه النقطة بفكرة تسييس الأمن بحيث ينظر للأخير باعتباره شكلاً من أشكال التطبيق العملي للتغيير السياسي- بالتحديد - تحول الترتيبات المتورطة في إنتاج/إعادة إنتاج اللاأمن، ومن جهة ثانية، لمفاهيم الأمن انعكاسات مهمة على السياسات بحيث تدعم الواقع أو تطعن فيه، كما يمكن لحالة اللاأمن أن تتحول ليس فقط من خلال الصراعات الاجتماعية وإنما أيضاً من خلال الأفكار التي تشكل هذه الصراعات.

من خلال التوجهين السابقين يمكن القول أن هناك محاولة لإعادة بناء أجندة لمقاربات الإنعتاق تكون مدعومة من خلال إستراتيجية تطبيقية لعملية التحول، حيث قدم كين بوث مصطلح "الواقعية الإنعتاقية لتبيان أن الأمن كإنعتاق دليل على الحالة الحقيقية للأمن ورغبته في التغيير أو التحول، وفي الحقيقة توجه هذه الواقعية الإنعتاقية فكرة جوهر النقد، حيث تصبح التناقضات الداخلية للترتيبات الأمنية السائدة، أي النظام القائم، تشكل خطوط الصدع وبالتالي تعزز الرؤى البديلة للأمن.

ومنه يرى الباحث أن كل النظريات التي أخذت لتفسير الظاهرة الإرهابية تخدم كلها هذا الموضوع فكل نظرية من هذه النظريات تفسر جانب مهم لهذه الظاهرة تجعلنا ننطلق من خلاله لدراسة السبب ورائها ومنه التوجه للتعرف على أهم الآليات التي يمكن من خلاله القضاء عليها أو الحد منها على الأقل.

المطلب الثاني: مقاربات تفسير الظاهرة الإرهابية

¹ -Nunes Joao, *Reclaiming the Political : Emancipation and critique in Security Studies*. security Dialogue, vol 43(N°4), 2012. P 11.

بعد التطرق لأهم الأطر النظرية المفسرة لظاهرة الإرهابية، لابد من التطرق لأهم المقاربات التي فسرت العوامل الجديدة لبروز وتنامي هذه الظاهرة وهو ما سيتم التطرق إليه كما يلي:

1- المقاربة النفسية الاجتماعية

تأخذ المقاربة النفسية بعين الاعتبار دافعية الإنجاز لدى الأفراد، لذلك ركزت على دراسة سلوك الأفراد والأساليب التي يتبعونها ومعلوماتهم الشخصية وسيرهم الذاتية، وقد برزت في أفكار كل من مارك ساجمان وبروس هوفمان.¹

وقد ركز "تيد روبرت غير Ted Robert Gurr" على العامل البنيوي من خلال انتشار الفوارق الاجتماعية وازدياد الفقر والضغط الاجتماعي واللامساواة، واعتبارها أسباب مباشرة للدفع باتجاه السلوك الإرهابي، ويرى أيضا في دراسته لمفهوم المنع الممنهج المتبع من قبل السياسيين وصّناع القرار الذين يشرفون على دواليب السلطة في العديد من الدول، وفكرة المنع الممنهج تشمل مختلف الجوانب كالمنع السياسي والمنع الاقتصادي والمنع الاجتماعي، فسياسة المنع الممنهج من بين مسببات النزوع إلى السلوك الإرهابي.

2- المقاربة التنظيمية

يطلق عليها مصطلح المقاربة العقلانية وتنطلق في تحليلها وتفسيرها للسلوك الإرهابي على أنه فعل جماعي تتخذه مجموعة من الأفراد، فهو ليس سلوكا فرديا لأن القناعات السياسية والأهداف المشتركة بين أفراد الجماعة تفرض التخطيط والتنظيم، وهو ما يؤكد الأعمال الدقيقة التي نفذتها العديد من الجماعات الإرهابية والأهداف الإستراتيجية التي أصابتها في العديد من الأماكن الحساسة.

3- المقاربة السياسية

تنطلق هذه المقاربة من رؤية أن الإرهاب يمكن أن يكون سلوك جماعي وذلك نتاجا لعدة عوامل محلية التي تركز بالأساس على أماكن التجمع الكبرى كالجامعات والتجمعات الوطنية المشكلة من أفراد يتبنون فكر متشدد يحرك المشاعر نحو السلوك الإرهابي، كما يمكن أن يكون نتاج عمل جماعات عبر وطنية من خلال الإرهاب الدولي، ويتبنى هذه الرؤية خاصة هيدسن وروز Ross.

¹ - Institute for transnational terrorism, security & the rule of law, « Concepts of terrorism: analysis of the rise, decline, trends and risk », Institute for transnational terrorism, security & the rule of law, european union, N°=05, (December, 2008), p 13.

4- مقارنة الأسباب المتعددة

ترتكز مقارنة الأسباب المتعددة على العوامل النفسية، الاقتصادية، السياسية، الدينية والعوامل الاجتماعية، حيث تعتبر أن السلوك الإرهابي هو محصلة لتضافر هذه العوامل. لذلك لا يمكن فهم السلوك الإرهابي إلا بالإلمام بمختلف جوانبه، لأن الظواهر السياسية لا يمكن فهمها بمعزل على الجوانب الأخرى، فمن أجل فهم ظاهرة الإرهاب الدولي مثلاً لابد من الإلمام بالجوانب الدينية والعرقية والإيديولوجية والاجتماعية وغيرها. ويمثل هذا الاتجاه كل من باول ويلكينسون Paul wilkinson، ألان كروجر Alan Krueger وجيتكا مالوكوفا Malkova Jitka حيث اعتبروا أن العنف السياسي وما يحويه من صراعات إثنية ودينية وإيديولوجية من بين الأسباب المؤدية لظاهرة الإرهاب.¹

المبحث الرابع: متطلبات تحقيق الاستقرار الأمني وأهم آليات مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة

يشكل الأمن الدافع الطبيعي لتوجيه سلوك الأفراد والمجتمعات وحتى الدول، فبتعدد وتنامي حجم التهديدات ارتبطت المجتمعات ببعضها وأصبحت حاجتها ملحة لتحقيق الأمن بمختلف مستوياته، فقد أصبح هذا المفهوم يحتاج إلى تحديث يجب أن يتوافق مع مختلف التهديدات التي تطرأ على الساحة، وإيجاد طرق كفيلة بالتصدي لها والحد من تفاهم تهديدها وإيجاد أهم وسائل الوقاية منها.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

يعتبر مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي لم يتم الاتفاق عليها بصورة عامة، وانه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن.

1- تعريف الأمن

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الأمن وذلك حسب المنطلقات التي إعتد عليها كل باحث والتطورات التي مست المفهوم ولعبت دور مهم في بلورته وعليه فقد ساهمت المتغيرات الدولية في تغير مفهوم الأمن.

- تعريف باري بوزان: "الأمن هو الحالة التي يكون النقاش فيها دائراً حول السعي للتحرر من التهديد".²

- تعريف هنري كسنجر: "الأمن هو أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء".¹

¹ - Institute for transnational terrorism, Op –cit, p p 13 -14.

² - حسين محمد، الظاهر، الأمن القومي العربي: مدخل نظري، مجلة الدراسات اليمنية، العدد 48 (مارس 2013)، ص 15.

- تعريف روبرت مكنمار وزير الدفاع الأمريكي السابق بقوله: "هناك حالة عدم الاستقرار والتي أخذت تسود مساحة كبيرة من سطح الكرة الأرضية، إذ توجد علاقة مباشرة بين الوضع الإقتصادي للدول، والمشكلة العسكرية هي وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن الكبرى، إذ يمكن للقوات العسكرية أن تساعد على توفر القانون والنظام في المجتمع السياسي، حتى تصبح درعا تتحقق وراءه التنمية، وهي الحقيقة الأساسية للأمن".²

ويرى والتر ليمان (Walter Lippmann) أن الأمن "يهدف إلى أبعاد الخطر والاستعداد للتضحية بالقيم الأساسية إذا ما أرادت الدولة أن تنتخب الحرب".³

- وعليه فالأمن « هو شعور وهاجس لمواجهة الوحدة والخوف، وهو ذلك الشعور الذي يعنى بحماية الإنسان من المخاطر البيئية والبشرية، التي يتعرض لها».⁴

من خلال ما تم طرحه يمكن القول أن الأمن كمفهوم هو: ذلك الشعور الذي من خلاله يتم الإحساس بالأمان والمرتبط بغياب التهديد وغياب هاجس الخوف وتوفير الحق في البقاء من خلال التحرر من المخاطر التي تهدد وجوده.

2- مستويات وأبعاد الأمن

للأمن عدة مستويات وأبعاد يمكن وصفها وفقاً لما يلي:

2-1- مستويات الأمن

ينقسم الأمن إلى عدة مستويات تعود بالأساس إلى عوامل التهديد وكيفيات قياسها، وهو ما يمكن التطرق إليه كما يلي:

2-1-1- أمن الفرد

يقصد بأمن الفرد توفر الحاجات الأساسية اللازمة لقيام هذا الأخير بوظائفه الحيوية والاجتماعية كعضو في المجتمع، أما حاجاته الأساسية فمنها ما هو فيزيولوجي ومنها ما هو معنوي بالإضافة إلى أنه يرتبط بأمن الفرد وحمايته من أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته، حيث يمارس المجتمع

¹ - فايز محمد، دويري، الأمن الوطني (عمان: دار وائل للنشر، 2013) ص 62.

² - عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمن للعلاقات الدولية (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011) ص 10.

³ - فهد بن محمد الشقاء، الأمن الوطني: تصور شامل (الرياض: مكتبة الملك الفهد للنشر، 2004)، ص 14

⁴ - مارتن، غريفيشن وتيري، أوكلان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (دي: مركز الخليج للأبحاث، 2002) ص 62.

نوعاً من الضبط الخارجي الرسمي وغير الرسمي (كالثقافة مثلاً)، كما يُوزَّع آليات ضبط للفرد في حد ذاته، تشمل ذلك المجتمع لإشباع الحاجات بالطرق المقبولة اجتماعياً.¹

2-1-2- الأمن الوطني

يشير مصطلح الأمن الوطني إلى ما تقوم به الدولة أو مجموعة من الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيائها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية. كما أن الأمن لا يتأتى بالمعدات العسكرية وحسب وإن كان يتضمنها، وهو كذلك ليس موجّهاً ضد التهديدات الخارجية وحسب إنما يشمل أيضاً التهديدات الداخلية²

2-1-3- الأمن الإقليمي

يقصد بالأمن الإقليمي تكافل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، والتي تنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية وأخرى عسكرية، ومنه فالأمن الإقليمي في يتعلق أساساً بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو منها خارج النظام الإقليمي، وهذا ما يؤدي إلى ما يسمى بمركب الأمن الإقليمي.³

2-1-4- الأمن الدولي

في هذا المستوى من الأمن تتولى الأمم المتحدة كهيئة دولية مسؤولية استتباب الأمن والحفاظ عليه على المستوى العالمي، حيث يشار إليه بمصطلح الأمن الجماعي من قبل بعض المحللين، ذلك أن هذا المفهوم يرتبط بالتزام كل الأطراف باتخاذ تدابير جماعية لمواجهة أي عمل عدواني من جانب أي دولة ضد دولة أخرى، ومن جوهر هذا المفهوم أيضاً أن له ترتيبات – آليات يستند عليها – لا يرتبط بوجود خصم أو تحالف مسبق. ومنه يتضح الهدف المنشود، وهو إحباط أي عدوان أو ردعه في المجتمع الدولي بحيث لا يمكن بأي حال تحقيقه من خلال المنطق والأخلاقيات الدولية ومواجهته بقوة متفوقة عليه.⁴

2-1-5- الأمن الإنساني

يرتبط هذا الأمن بجانبين رئيسيين هما:

- الأول: السلامة من التهديدات المزمنة: مثل الجوع، المرض والاضطهاد.

¹ - ذياب موسى البداينة، الأمن الوطني في عصر العولمة، (الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011)، ص 23.

² - المكان نفسه.

³ - Barry Posen, *The security Dilemma and Ethnic Conflict*, Chapter (17/01/2017), p 57.

⁴ - جون بيلس، ستيف سميث؛ عولمة السياسة العالمية، تر، (مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 431.

- الثاني: الحماية من الإختلالات المفاجئة والمؤلة في أنماط الحياة اليومية للبشر، على جميع المستويات والأماكن.

إذ يعبر هذا المستوى من الأمن عن تحقيق أهم الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وبذلك يقع الإشباع المادي في لب الأمن الإنساني، كما أنّ هذا المفهوم يتضمّن الأبعاد غير المادية ويرتبط أيضا بمدى استطاعة الناس من أن يمارسوا اختياراتهم في مأمن وحرية وأن يكون بوسعهم أن يثقوا نسبيا بأنّ الفرص المتاحة لهم اليوم لن تضيع تماما في الغد.

2-2 أبعاد الأمن

بعد نهاية الحرب الباردة برزت أبعاد جديدة للأمن، وذلك بتحول عوامل التهديد، فأصبحت هذه الأبعاد تقسم وفقا لما يلي:

2-2-1- الأمن العسكري

يتعلق بالجوانب الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها تجاه البعض الآخر، وهو أكثر أبعاد الأمن فاعلية، كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه بأي شكل من الأشكال لأن ذلك الضعف من شأنه أن يعرض الدولة أو مجموعة الدول لأخطار وتهديدات كثيرة، وهو ما يفسّر ارتباط الأمن القومي بالقوة العسكرية والعمل المسلّح.¹

2-2-2- الأمن السياسي

يرتبط باستقرار الدول من حيث نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها، من أجل الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وهو ذو شقين:

أ- سياسة داخلية: تتعلق بإدارة المجتمع والسعي للتغلب على مشاكله وتحقيق تماسك الدولة والتوافق بين أفراد الشعب الواحد وقياداته

ب- سياسة خارجية: و ذلك لإدارة مصادر القوة للدولة بغية التأثير على المجتمع الدولي وسياسات الدول الأخرى لتحقيق المصلحة الوطنية.²

¹ - حنان بن عبد الرزاق، تأثير المأزق الأمني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة – دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017)، ص 26.

² - أشرف علام، مشروع قناة البحرين والأمن العربي، (القاهرة، مجموعة الني العربية، 2008)، ص: 89.

2-2-3- الأمن الاقتصادي

يشمل الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من رفاه وقوة الدول وذلك بمنحها ثقلاً سياسياً على المستويين الإقليمي وكذا العالمي، من خلال توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الأفراد.¹

2-2-4- الأمن المجتمعي

يشير إلى قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في: اللغة و الهوية الوطنية والدينية، العادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها. لذا وضمن هذا النوع من الأمن يقع على عاتق كل دولة القضاء على مثلث الرعب (الخوف، الجوع، المرض) الذي يواجهه الفرد، ولكنه لا يتحقق بعملية فوقية تفرض سلوكاً معيناً من قبل الدولة، بل هو عملية مشتركة بين أبناء المجتمع الواحد والمسؤولين عنه، فالتعاون بين السلطة وأفراد المجتمع يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن.²

3-5- الأمن البيئي

يتضمن هذا المفهوم البيئة والمن والكوارث والحروب الامؤدية للدمار البيئي، وبيتعد المفهوم إلى التغيرات البيئية السالبة التي تسبب النزاعات والتوترات علمستو أقليم الدولة الواحدة، والأمن البيئي يشمل الأمن الداخلي ويقصد به الحماية والوقاية للحفاظ على الموارد الطبيعية المحلية من خلال اوظيف سلوك الأفراد والمجتمعات، ويشمل الأمن البيئي الدولي وهو التأمين من خطر الصراع الناتج حول أحواض الأنهار (حروب موارد المياه) أو الموارد الأرضية وفيما يتعلق باستراتيجيات الدول.³

المطلب الثاني: التصور النظري لمتطلبات الاستقرار الأمني

تعددت آراء المفكرين في تصورهم لمتطلبات الاستقرار الأمني، حيث تعود هذه التصورات بالأساس إلى مرجعيتهم الفكرية، كل حسب وجهة نظره وهو ما سيتم توضيحه في ما يلي:

1- التصور الليبرالي لمتطلبات الاستقرار الأمني (الأمن الجماعي، والسلام الديمقراطي)

مثلت الليبرالية بشقيها (الكلاسيكية والليبرالية الجديدة) إطاراً هاماً من النظريات الأساسية والفاعلة في نقاشات العلاقات الدولية، والإطار الأكثر اقتباساً وذكرًا في أدبياتها هما روبرت كيوهان

¹ - عبد النور بن عنتر: "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، ع 160، (القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية (الأهرام)، أبريل 2005)، ص 57.

² - إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، 2008)، ص 48.

³ - الفايق أحمد حمد إبراهيم، التوم إبراهيم محمد عبد الرحيم، "أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية"، مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني، م 2013، ع 7، (31 ديسمبر 2013) ص 129.

وجوزيف ناي¹، وقد شهدت الليبرالية الجديدة خاصة في نظرتها الجديدة للأمن مفهوما أكثر اتساعا وشمولية، من خلال إقحام فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي. إذن فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى "ما فوق الدولة" أكثر "ما دون الدولة" ليشمل العوامل المؤسسية، الاقتصادية والديمقراطية. وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام، باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه. وبالرغم من أن الليبراليين والليبراليين الجدد أقحموا فاعلين غير الدولة - كمحاولة منهم لتوسيع الأمن مفهوما وميدانا - مثل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والجماعات الإثنية، إلا أنهم أبقوا على الدولة كفاعل مركزي وكموضوع مرجعي وحيد لأن كل الفواعل الأخرى تبقى مرتبطة بها، ولأن المؤسسات موجودة ليس لمنافسة الدول أو الإحلال محلها وإنما لمساعدتها.

فالأمن الجماعي والسلام الديمقراطي من أهم تصورات الليبراليين للأمن، إذ يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم آخر وهو الأمن الجماعي، عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن والاستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول.²

2- نظرية ما بعد الحداثة في تفسير متطلبات الأمن

يتجه الفكر ما بعد الحداثي للدراسات الأمنية إلى ضرورة الدعوة إلى خطاب اجتماعي يؤكد على السلم والأمن والمعايير الجماعية وكذا التعاون عوضا عن الخطاب الواقعي المكرس للصراع والتنافس وهي المهمة التي يرى ما بعد الحداثيين أنها ممكنة إذا أدى الساسة والأكاديميون والجماعات المعرفية دورهم في عملية إعادة صياغة اللغة والخطاب عن السياسة وبعث خطاب بديل يركز على نشر المثل العليا للجماعات.³

وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى نقطتين مهمتين في فهم التفسير ما بعد الحداثي للدراسات الأمنية وفقا لما يلي:

¹ - جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، (الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص 191-192.

² - رياض حمدوش، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، من أعمال الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط"، (جامعة قسنطينة، أفريل 2008)، ص 276.

³ - سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية - دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ابوظبي الإمارات، 2018)، ص 161.

- البديل للخطاب الأمني الواقعي هو خطاب أمني جماعي يركز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك من جهة، ويعمل على نزع بذور التفكير الواقعي المغروسة في أذهان الساسة والأكاديميين من جهة ثانية.

- تصميم الدراسات الأمنية من خلال التركيز على القضايا الأمنية الجديدة التي أهملها الواقعيون، عبر طرح فكرة الخطاب الجماعي ودوافعه¹.

وانطلاقاً من قيمة الخطاب، فإن الدراسات الأمنية بحسب مابعد الحداثيين هي دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة، والبديل للخطاب الأمني الواقعي هو خطاب أمني جماعي يركز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك، وبالإعتماد على ذاتية المعرفة يتم تشكيل خطاب أمني تعاوني سلمي، ذو بعد معياري يهدف إلى خلق بيئة أمنية مسالمة. ويقترح مفكرو ما بعد الحداثة العديد من الأدوات لتطوير خطاب الأمن الجماعي لعل أبرزها اللجوء إلى الجماعات المعرفية لنشر القيم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونية والسلمية بين الدول لأن هذه الجماعات تعبر عن إدراكات موضوعية للسياسة الدولية.

3- قطاعات تحقيق الاستقرار الأمني حسب مدرسة كوبنهاغن

تعتبر مدرسة كوبنهاغن لأبحاث السلام والأمن من أبرز المدارس التي قدمت إسهامات في الدراسات الأمنية في إطار النظريات النقدية، حيث ساهمت هذه المدرسة في توسيع مفهوم الأمن وأبحاثها في السلام خاصة عند المفكر باري بوزان Barry Buzan الذي يعتبر من الأوائل الذين أسسوا لدراسات السلام إضافة لإسهاماته في تقديم تصورا أمنيا مميزا ربط فيه الأبعاد الداخلية بالخارجية، وتخلّى عن الفكرة القائلة بأن الإنسان ذو طبيعة شريرة كما تحدث عنها الواقعيون الكلاسيكيون.

فتحليل الأمن يمر عبر عدة قطاعات بحسب طبيعة التهديدات والانكشافات داخل كل قطاع ومدى تأثيره على أمن الفواعل الأخرى، ويمكن التطرق لأهم قطاعات تحقيق الأمن وفقاً لما يلي:

3-1- القطاع السياسي

يتجسد هذا المجال من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة (السيادة، والوحدة الإقليمية)، وعلى وجه العموم فإن المجال السياسي للأمن الوطني هو حرية الدول من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي على المستوى الداخلي، بحيث يتحقق الأمن من خلال ضمان أو فرض احترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للاستقرار والوحدة الوطنية، إما على المستوى

¹ - توفيق بوسقي، مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية، المعهد المصري للدراسات (12 مارس 2019)، ص 20.

الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها، أو من خلال تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها.¹

2-3- القطاع الاقتصادي

يعتبر باري بوزان بأن الأمن الاقتصادي للدولة يتمحور أساساً حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة والإمكانات المالية اللازمة، وضمان الأسواق لتوفير مستوى معيشي مقبول، وإستقرار نظام الحكم وحماية الإقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن إضطرابات النظام الإقتصادي داخليا، وتأثيرات العولمة وما ينجر عنها من إضطرابات إجتماعية، وضعف التماسك والتكافل الإجتماعي، العقوبات ضعف توفر الثروات المختلفة، النشاطات الإجرامية.²

كما يرتبط من وجهة نظر باري بوزان بالدرجة الأولى بقدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية والمصادر المالية، وما تفرزه هذه التفاعلات من إشتداد حدة التنافس بين الدول ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات تجارية مع قوى اقتصادية كبرى، كما هو حال الدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي، مما ينعكس سلباً على الاقتصاديات الوطنية، وقد ازدادت حدة هذا التنافس خاصة مع عولمة الاقتصاد الرأسمالي في ظل تنامي هيمنة الشركات عبر الوطنية العملاقة والأسواق المالية الكبرى، وقد أشار العديد من الأكاديميين إلى العلاقة التكاملية بين الاقتصاد والأمن، حيث أصبح الأمن الاقتصادي مؤخراً بعداً أكثر أهمية في الاقتصاد السياسي الدولي والدراسات الأمنية.³

3-3- القطاع العسكري

يعتبر الأكثر شأنًا كون التهديدات العسكرية تطال جميع مكونات الدولة (فكرة الدولة، مؤسساتها وقاعدتها الفيزيائية) فهي تضع حماية المواطنين وسلامتهم بصفتهم الواجب الأساسي للدولة محل الاختبار، ويتعلق هذا القطاع ببقاء الدولة وبمدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية للدول وإدراكها لنوايا بعضها تجاه البعض.

كما يخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر، حيث يرى بوزان بأن الدول الصناعية الكبرى بإمكانها أن تتعسكر في أي وقت، لأن نسيجها الصناعي وتطورها العلمي يسمح لها بذلك.

4-3- القطاع البيئي

¹ - توفيق بوسني، مدرسة كوههاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، المعهد المصري للدراسات (22 مارس 2019)، ص 7.

² - Barry Buzan and others, *Security : A new framework for analysis*, London, Lyme publishes, (1998), p104.

³ - بوسني، مدرسة كوههاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، مرجع سابق، ص 8.

بالنسبة للقطاع البيئي، فالأمن يقوم على وحدتين هما: التهديدات الطبيعية والتهديدات الاجتماعية، بحيث تجعل الحضارة الإنسانية في خطر، فالتهديدات الطبيعية تتمثل أساساً في الهزات الأرضية ونشاط البراكين، ذوبان الجليد، الفيضانات، الجفاف، التصحر... وتتمثل التهديدات الاجتماعية في كل ما يضر البيئة وسلامتها، وينتج أساساً عن مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث، المواد الكيميائية، استنزاف الثروات الطبيعية مما يحدث اضطراباً وخللاً في النظام الطبيعي وبنية الكوكب.

كما يصنف القطاع البيئي أو الإيكولوجي من بين المسائل الأكثر جدلاً في السياسة العالمية المعاصرة على اعتبار أن تهديداته لا تخص دولة واحدة بذاتها، بل تمس كل الدول وينصرف هذا النوع من الأمن إلى حماية البيئة من الممارسات الإنسانية المتسببة في ظواهر سلبية (كتغير المناخ والاحتباس الحراري، التلوث)،...تهدد رفاه وسلامة الإنسان وحتى نوعه.¹

3-5- القطاع المجتمعي

يعني قدرة المجتمعات عن إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها، كاللغة والثقافة والهوية والعادات في ظل منافسة مستجدات العولمة لهذه العناصر، ويفهم من ذلك حفظ ودعم الاستقرار الثقافي كاللغة والهويات الموجودة داخل المجتمع.

ويعتبر مفهوم الأمن المجتمعي واحداً من الإضافات الجديدة لمدرسة كوهناغن إلى حقل الدراسات الأمنية انبثق عن الإقرار بوجود وحدات مرجعية للأمن غير الدولة، وقد طور هذا المفهوم داخل مدرسة كوهناغن خصوصاً من طرف أول ويفر الذي أحدث به قطيعة مع الدراسات التقليدية المتمحورة حول الدولة، ويؤكد ويفر أن العولمة الحالية أثرت على الدول، لكن ليس بالدرجة نفسها التي أثرت بها على المجتمعات فإن هويتها أصبحت على المحك في مواجهتها لمجموعة من الظواهر الجديدة كتصاعد وتيرة الهجرات، الاستيراد الكبير للسلع الثقافية الأجنبية، وتصاعد ديناميكية الاندماج ضمن كيانات أوسع، وهي ظواهر تهدد الهوية الوطنية والدينية للمجتمع، فتصبح التخوفات المرتبطة بالأمن، بالآخر، بالهجرة، بالغزو، بفقدان القيم الثقافية وأنماط الحياة هي ما يشغل الأفراد والأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي الذي يشير إلى ظهور شعور الـ "نحن" المتميز عن "الآخر" هذا الآخر سواء كان إثنية أو طائفية دينية أو غيرهما فإنه ينظر إليه كتهديد من طرف الـ "نحن".²

¹ - سوزي رشاد، "الفرضيات الجدلية لكوفيد-19، ما بين نظرية المؤامرة والمقاربة الإيكولوجية"، مجلة دراسات، (أكتوبر 2021)، ص 120.

² - بوسقي، مرجع سابق، ص 9.

4- مدرسة و ايلز Welsh School لدراسات الأمن النقدي

يعد كين بوث Ken Booth من أبرز مفكري مدرسة ويلز لدراسات الأمن الدولي، حيث تحاول هذه الأخيرة تعميق مفهوم الأمن من خلال إضافة وحدات مرجعية فوق قومية وما دون دولانية، حيث يرى كل من كين بوث وهوركهايمر ضرورة توسيع مفهوم الأمن ليضم التهديدات التي تحد من حرية الإنسان وإنعتاقه، وليس فقط التهديدات التي تمس أمن الدولة، فالتهديدات غير عسكرية مثل الفقر والتدهور البيئي، خرق حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وعدم المساواة بين الدول وداخلها، هي تهديدات تتجاوز أخطارها حدود الدولة وتهدد الإنسانية جمعاء.¹

5- متطلبات تحقيق الأمن حسب مدرسة باريس

يعبر تحقيق الأمن في مدرسة باريس نمط من أنماط الحوكمة، حيث يختزل في ممارسة الشرطية عبر تقنيات المراقبة. تعمل الشرطية عبر شبكات تجسد روابط بين مختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية. وفي عالم معولم أصبحت أنشطة الشرطة أكثر اتساعاً. هذه الأنشطة، ولاسيما تلك المخصصة للمراقبة والحماية العامة، تتم على مساحة تتجاوز الحدود الوطنية، كما تتجاوز أيضاً في طابعها بعض أنشطة الشرطة التقليدية وتصل إلى الأنشطة الخارجية.

فقد فرضت أحداث الحادي عشر من سبتمبر خطاباً مختلفاً وجديداً حول الأمن ينادي بضرورة التنسيق ضد المخاطر عبر إستراتيجية استباقية تقوم على تكثيف المراقبة المجتمعية على الأشخاص العاديين والمشتبه فيهم على حد سواء.

لقد كانت المناقشات حول إدارة الحدود محورا يترتب عليه استقطاب مفاهيم أفضل لممارسات السيطرة وتحديد ما هو على المحك الآن تحت مصطلح الأمن الذي أصبح يشير أساساً إلى ممارسات المراقبة. حيث تعتبر فكرة المراقبة أو العين الإلكترونية بحسب دايفيد ليون². تجسيدا معاصراً لفكرة البانوبتيكية* عند فوكو. الفكرة الأساسية هنا أن السلطة يجب أن تكون منظورة وغير ملموسة تتخذ هذه

¹ - بوستي، مرجع سابق، ص 15.

² - David Lyon, *The Electronic Eye: The Rise of Surveillance Society* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994), P 36.

*- البانوبتيكون Panopticon (أو المستشرف) هو في الأصل شكل من أشكال البناء المعماري الذي اتسمت به سجون القرن التاسع عشر، حيث يكون البناء على شكل يشبه الهرم يمكن من خلال القمة رؤية قاعه بنظرة واحدة. في هذا البانوبتيكون، كل واحد في مكانه، محبوس في صومعة حيث يرى وجه الوجه من قبل الموازي له، ولكن الجدران الجانبية تمنعه من الاتصال برفاقه. إنه مرئي ولكنه لا يرى أنه موضوع استعلام، ولكنه لا يشكل قط موضوع الاتصال. من هنا، فإن الأثر الرئيسي للبانوبتيكون حسب فوكو هو الإيحاء إلى المعتقلين بحالة واعية ودائمة من الرؤية تؤمن وظيفة السلطة الآلية، للتفصيل أكثر أنظر

- Michel Foucault, *Surveiller et Punir. Naissance De La Prison*, (Paris: Editions Gallimard, 1975), p 254.

البانوبتية في مجتمعنا المعاصر أشكالاً عديدة: استخبارات الاتصالات، والاستخبارات الإلكترونية، واستخبارات الرادار، واستخبارات الصور، كلها تعمل تحت علامة الاستخبارات التقنية التي تشكل نظاماً جديداً للقوة في العلاقات الدولية.

في الواقع تمتلك هذه المراقبة التقنية ميزة إضافية على المراقبة الإنسانية، تتمثل في قدرتها الظاهرة على توفير المعلومات المفصلة الخالية من القيمة حول موضوع المراقبة: "الصورة لا تكذب". هي تعمل بمثابة مصدر تقني استراتيجي للحقيقة الأمنية.¹

بشكل عام، يمكننا تلخيص تصور الأمن في مدرسة باريس في سلسلة النقاط التالية: هو عبارة عن: تقنية حكومية تقوم على فاعلية الممارسات الشرطية التي تستخدم تقنيات المراقبة واحتكار المعرفة لتحديد طبيعة التهديد وشكل الحقيقة الأمنية.

إجمالاً يرى الباحث أن مختلف التصورات النظرية التي عالجت الاستقرار من خلال حماية الدولة من تهديدات الفاعلين غير الدوليين وكذا تبني خطاب أمني تعاوني سلمي ويمكن أن يحدث هذا من خلال التوفيق بين مختلف القطاعات المشكلة للاستقرار الأمني وكذا معالجة التهديدات غير العسكرية على غرار مختلف الظواهر مثل الفقر وتدهور حالة البيئة، ويرى البعض الآخر أن حالة الاستقرار الأمني يمكن أن تتحقق من خلال التنسيق الأمني عبر مختلف التقنيات والآليات خاصة في ظل ما فرضته العولمة.

المطلب الثالث: آليات مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة

اختلفت أساليب مواجهة الظاهرة الإرهابية باختلاف التهديدات التي أصبحت تشكلها، فأساليب مواجهة الإرهاب الجديد ليس هي نفسها الأساليب التي يمكن أن تستخدم في مواجهة الشكل التقليدي للإرهاب، وهو ما أدى إلى ضرورة صياغة استراتيجيات ومناهج تتواءم وتحول هذه الظاهرة على مختلف الأصعدة والمستويات.

1- أهم إجراءات مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة

يمكن إبراز أهم الإجراءات المتخذة لمواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة وفقاً لما يلي:

1-1- المواجهة السياسية والتشريعية

قامت الكثير من الدول المتضررة من ويلات الإرهاب بعدة إجراءات في المجال السياسي والتشريعي بغية مواجهة الجماعات الإرهابية والقضاء عليها، ففي الاتجاه السياسي نجد أن الدافع الأساسي وراء

¹ James Der Derian "The (S)pace of International Relations: Simulation, Surveillance, and Speed," *International Studies Quarterly* Vol. 34, (1990): p 303.

نشوء الظاهرة الإرهابية في العادة يكون سياسيا، كما أن الإرهاب كذلك يرتبط بأهداف سياسية ويقوم الاتجاه السياسي لمواجهة الإرهاب على مجموعة من العناصر وفقا لما يلي:¹

- إعلان حالة الطوارئ التي أصبحت تحد الكثير من نشاطات الجماعات الإرهابية، حيث يحول هذا القانون سلطات استثنائية للسلطة.
- إصدار القوانين و التي تمنع تأسيس الأحزاب ذات الأسس الدينية أو العرقية أو التوجهات المتطرفة؛
- فتح قنوات الحوار السياسي بين المواطن والسلطة؛
- إجراء تعديلات دستورية تسمح بالتداول على السلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.
- فتح مجال الحوار مع الجماعات المتطرفة والنقاش معهم في مطالبهم السياسية، وإقناعهم بالعدول عن ما يقومون به.

وتعد الأطر القانونية والتشريعية لمواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة من أقدم الأساليب التي حاولت التعامل مع جرائم الإرهاب وعادة ما تلجأ هذه الدول إلى تحديد قانون خاص يسمى " بقانون مكافحة الإرهاب يحدد فيه تعريفا وطنيا لمجالات العمل الإرهابي، ويتكون هذا القانون من النصوص القانونية التي تهدف إلى قمع الاعتداءات الموجهة ضد أمن الدولة، ويتجاوز ذلك حدود الدولة بغرض التعاون والتنسيق ومحاسبة المتعدين بطريقة قانونية.

1-2-2-1-المواجهة الاجتماعية والاقتصادية

تتمثل السبل الاقتصادية الممكنة للوقاية ومواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في معالجة الفقر كسبب من أسباب الحرمان والتوزيع غير العادل للثروة، والتقليل من ظاهرة البطالة، إضافة إلى ذلك محاربة الفساد بكل أنواعه ووضع قوانين تحد من مخاطر الإرهاب مما يخفف من آثاره على الممتلكات والثروة، ومن بين السياسات الفعالة لمواجهة الإرهاب هو محاولة خنق الإرهاب ماليا وتجفيف مصادر تمويله، فالمال والتمويل بالنسبة للإرهاب هو بمثابة الأكسجين للكائنات الحية، وضرورة تحقيق التعاون بين الفواعل الدولية لمراقبة ومتابعة عوامل الإنتاج في الظاهرة الإرهابية.²

أما من الناحية الاجتماعية يعتبر الإرهاب متغير سلبي دخيل على المجتمع يهدد قيم العيش المشترك الذي يستوجب الالتزام التام بقيم وفلسفة وقوانين وقواعد المجتمع، وضمن هذا الإطار تسعى

¹ - إدريس عطية، التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي، مرجع سابق، ص 80.

² - سعد بن علي الشهراني، "العامل الاقتصادي في الظاهرة الإرهابية"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 30، العدد 59، (مارس 2014)، ص 57 - 56.

الدول إلى مواجهة الإرهاب من خلال استخدام المؤسسات الاجتماعية والأهلية في محاربته، فعلى سبيل المثال تبنت بعض الدول العربية كالجزائر ومصر والعراق مبادرات اجتماعية ضمن خطط إستراتيجية تهدف إلى توظيف الطاقات الاجتماعية الحية والنشطة في المجتمع، ويتعلق ذلك بتعزيز دور المسجد والمؤسسات الدينية والأسرة والجامعات والجمعيات الأهلية والشخصيات النافذة من أجل توعية المواطنين بخطورة هذه الظاهرة ورفض تبنيها أو دعمها.¹

1-3- المواجهة السبيرية للظاهرة الإرهابية الجديدة

يظهر التحدي الحقيقي أمام قدرات الدول وتطوير مهاراتها في التصدي للهجمات الإلكترونية مقابل التطور الكبير الذي يتمتع به المهاجمون، لذلك فإن مستوى الخطورة يزداد مع كل تطور تكنولوجي. إن توظيف التكنولوجيا الحديثة لإلحاق الضرر بالآخرين أعاد للأذهان ضرورة التفكير في كيفية تجنب الأضرار الناجمة عنها والبحث عن سبل لمواجهتها حتى أنها أصبحت من الأولويات في إستراتيجيات الدول، وللد من تنامي الهجمات الإلكترونية للجماعات الإرهابية لا بد من اتخاذ جملة من الإجراءات لعل أهمها:²

- إعادة النظر في طرق ومناهج عمل الشبكة المعلوماتية، وخلق أنظمة مراقبة ومتابعة متطورة للقضاء على ظاهرة الجريمة الإرهابية الإلكترونية أو الحد من خطورتها.
- تطوير التشريعات القانونية باستمرار، وذلك لمواكبة التطور المستمر للجرائم الإرهابية الإلكترونية وتماشيا مع تطور استخدام مختلف تقنيات التكنولوجيا الحديثة.
- التواصل عبر شبكة الانترنت مع هؤلاء المجرمين والحوار معهم بغرض إقناعهم لتغيير مبادئهم وأفكارهم، فالحوار وسيلة ونداء للعمل العقلاني السلي الهادف إلى تغيير الوضع نحو الأحسن.
- تطوير أنظمة التكوين والتدريب والتوعية بالنسبة لفئة الشباب، من أجل تفادي استغلالهم من طرف المجرمين على شبكة الانترنت.
- استخدام وسائل الإعلام لنشر ثقافة التبليغ لدى المواطنين على كل حالات الاستخدام غير القانوني أو الأخلاقي لشبكة الانترنت خاصة في الأماكن العمومية مثل مقاهي الانترنت.

¹ - محمد مسعود قيراط، "الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته"، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011)، ص 213.

² - Tim Jordan, "Cyber power: The Culture and Politics of Cyberspace and the Internet". Rout ledge, 2000, pp: 160-254.

2- إستراتيجية المواجهة الفكرية للظاهرة الإرهابية الجديدة

لا تقل المواجهة الفكرية للإرهاب أهمية عن المواجهة العسكرية، لأن النجاح فيها يعني اجتثاث جذور هذا الإرهاب وتجريد الجماعات التي تتبنى النهج الإرهابي من المبررات التي تعتمد عليها، ومن ثم حرمانها من القدرة على التلاعب بعقول الشباب، أو استغلال الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في بعض المجتمعات لنشر أفكارها الهدامة والخبثية.¹

وفي إطار هذه الحرب الفكرية ضد قوى التطرف والغلو، فإن هناك الكثير من الجهات التي عليها مسؤوليات أساسية في تحقيق الانتصار في هذه الحرب، منها المؤسسات الدينية في العالمين العربي والإسلامي، وخاصة صاحبة التأثير في محيطها الإقليمي والعالمي، ومؤسسات التعليم بمراحلها المختلفة وغيرها من المؤسسات التي تقوم بدور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية وما تتضمنه من غرس القيم والتوجهات. فضلاً عن ذلك، فإن وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وقادة الفكر والرأي ومراكز الدراسات والبحوث، لها دورها المؤثر الذي يمكنها أن تقوم به في هذا السياق. فما من شك في أن أي مواجهة أو حرب فكرية ضد قوى الإرهاب تحتاج إلى تكاتف وتعاون جهات عدة، كما تتطلب إدراكاً لحقيقة أن هذه المواجهة ليست سهلة وإنما تحتاج إلى توافر الإرادة والإصرار والنفس الطويل، فهي مواجهة ممتدة ولكنها حتمية، وخاصة أن تجربة السنوات الماضية من الحرب ضد الإرهاب، قد أثبتت بوضوح أنه من دون التصدي الجاد والفاعل للفكر المنحرف، الذي تتبناه الجماعات الإرهابية وتخدع به أتباعها، سوف يظل العالم يعاني هذا الشر عبر موجات إرهابية تتراجع حيناً وتتصاعد حيناً آخر.²

3- جهود الدول الفردية والجماعية في مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة

تمثلت أبرز جهود مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة عبر عدة مستويات يمكن توضيحها كما يلي:

1-3- جهود الدول الفردية في مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة

يمكن أن تقوم الدولة في إطار سعيها للحد من الظاهرة الإرهابية الجديدة بعدة إجراءات لعل أهمها ما يلي:³

- أن تكون للدولة سياسة ثابتة ومعلنة وأن لا تفاوض ولا حوار ولا تنازل للجماعات الإرهابية مهما كان حجم الخطر الذي يهدد به.

¹ - محمد ضياء الدين عيسى، "التنظيمات الإرهابية في الدول العربية .. وإجراءات مواجهتها، ملف الأمن العربي"، مجلة آفاق عربية، ع 1، (مارس 2017)، ص 26.

² - علاء راشد، المشكلة في تعريف الإرهاب، (دار النهضة العربية، القاهرة، 2006)، ص 25.

³ - العموش، مرجع سابق، ص 184.

- أن يكون لدى لدولة تشريع وطني قوي يفرض عقوبات مشددة على الجرائم الإرهابية.
- أن تكون هناك وحدات خاصة لمكافحة الإرهاب.
- المعلومات وإجراءات التأمين وخاصة وجود جهاز متخصص في مكافحة الإرهاب مهمته جمع المعلومات والقدرة على تحليلها.

2-3- جهود الدول الجماعية في مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة

- أدى غياب وجود مفهوم علمي للإرهاب إلى تشتت الجهود الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، ورغم هذه الإشكالية فإن التعاون الدولي يجب أن يتضمن ما يلي:¹
- تسليم المجرمين الإرهابيين.
 - التعاون الأمني وخاصة في مجال أنظمة المعلومات وذلك بعيدا عن أشكال ومعوقات الروتين الإداري التقليدي.
 - التعاون القضائي، ويتخذ شكل الإنابة القضائية، فينبى قضاء الدولة التي وقعت فيها العملية الإرهابية فوق أراضيها الجهات القضائية في دولة أخرى معنية بتلك العملية في مباشرة بعض الإجراءات والتحقيقات اللازمة التي تعين في كشف الحقيقة في الجريمة المرتكبة والتوصل إلى هوية مرتكبها.
 - تجريم الإرهاب في التشريعات الداخلية للدول.
 - إقامة صندوق دولي لضحايا الإرهاب.

يبقى التنسيق بين مختلف آليات المواجهة من بين أهم المؤشرات التي يمكنها الحد من توسع وتنامي الظاهرة الإرهابية، فهي تعبر عن تكامل بين مختلف الآليات والجهود التي قد تساهم في الوقاية من انتشار مثل هذه الظواهر من خلال معرفة أسبابها ودوافعها ومنه محاولة معالجة هذه الأسباب قبل وقوعها وانتشارها، وهو المتغير الأهم الذي يجب على مختلف الأنظمة السياسية العمل عليه.

¹ - جمال زايد هلال أبو عين، الإرهاب وأحكام القانون الدولي، (الأردن: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2009). ص 288.

خلاصة الفصل

إن انتشار ظاهرة الإرهاب لم يعد ناتجا عن الأسباب التقليدية فحسب، بل انضمت إليه مجموعة جديدة من الأسباب ترتبط أساساً بالسياق الفكري والديني والاجتماعي لنشوء الظاهرة وانتشارها، وغيرها من مختلف العوامل، هذه الظاهرة التي أصبحت تشكله من تهديد سواء للأمن الوطني أو الدولي على حد سواء، فالإرهاب الجديد رافقته مجموعة من التحولات خاصة تلك التي مست الجانب الهيكلي وكذا الأعضاء وأيضا الوسائل والأساليب الجديدة، وهي عبارة عن متغيرات حركية يصعب حصرها والقضاء عليها، فلم يقتصر تهديد الظاهرة الإرهابية الجديدة على دولة واحدة، وإنما أصبحت ظاهرة عالمية اعتبرت جزءا من التهديدات اللاتماثلية التي باتت تشكل أساس الصراع في العلاقات الدولية وبديلا عن الحروب التقليدية بالنظر لما تحققه من فعالية خاصة مع تكيفها واستفادتها من مزايا العولمة والتطورات المرافقة لها، وهو ما أدى إلى تنامي التهديد وصعوبة مواجهته فهذا التمدد الذي يجب أن ترافقه آليات جديدة تحد من انتشار هذه الظاهرة، أو على الأقل تقلل من فعاليتها وهو ما أدى إلى بروز مضامين جديدة للأمن تتطلب الاعتماد على مقاربة شاملة وعدة أدوات ووسائل مُتشابكة تقود إلى فهم ومواجهة هذه الظاهرة بشكل فعال، ولما لا الوقاية منه عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية الاستباقية. ويمكن أن نخلص من خلال هذا الفصل إلى جملة الاستنتاجات التالية:

- بالنسبة لمفهوم الإرهاب سواء كان التقليدي أو الجديد نلاحظ غياب توجه موحد يمكن الانطلاق من خلاله إلى تحديد تعريف جامع لهذا المصطلح.
- اتفق الجميع على أن الإرهاب هو التهديد باستخدام العنف ومن الضروري التمييز بينه وبين مختلف المفاهيم المشابهة التي وتوظيف كل مصطلح في سياقه المطلوب.
- شكلت وحدة التحليل أهم عامل في التحول من الإرهاب التقليدي إلى الإرهاب الجديد.
- للإرهاب الجديد العديد من الأشكال يرتبط أغلبها بأبعاد الأمن الإنساني ويعد أهمها الإرهاب السيبراني الذي يشكل عنصر تواصل فعال لباقي أنواع الإرهاب الجديد الأخرى.
- يمكن القول أن جميع النظريات والمقاربات الموضوعية فسرت ولو جانب مهم من جوانب وأسباب ظهور هذا النوع من الإرهاب.
- لمواجهة هذا النوع الجديد من الإرهاب لا بد من تكاثف جهود أغلب الفاعلين الدوليين الذين يملكون عوامل القوة وذلك من خلال رسم استراتيجيات أمنية والبحث عن الأسباب الحقيقية للظاهرة.

الفصل الثاني

الظاهرة الإرهابية الحديثة في إفريقيا

الفصل الثاني: الظاهرة الإرهابية الجديدة في إفريقيا

شهدت أفريقيا تطورا غير مسبوق لظاهرة الإرهاب خاصة على المشهد السياسي والأمني والتي مست تقريبا كل أجزاء هذه القارة التي تعد محل أطماع مختلف القوى العالمية الكبرى نظرا لما تزخر به من ثروات هائلة من شمالها إلى غربها إلى جنوبها، فقد أصبحنا نسمع يوميا عن هجمات انتحارية نفذتها إحدى الجماعات الإرهابية في القارة السمراء. التي بسببها أصبحت الدول الأفريقية تعاني من تداعيات الإرهاب على أمنها واستقرارها، حيث شهدت في العقود الأخيرة ظهور حركات إرهابية انتشرت في كل أنحاء القارة وأصبحت تعمل على زعزعة الاستقرار السياسي والأمني، وعلى تهديد المجتمعات في القارة السمراء، وقد تزايدت خطورتها مع التغيير في طبيعة أنشطتها التي أصبحت عابرة للحدود.

وجدت الحركات الإرهابية المنتشرة في عدد من الدول الأفريقية بيئات جاذبة، إذ لم تستطع السلطات المتعاقبة منذ حقبة الاستقلال والتحرر من الاستعمار تثبيت وتوطيد دعائم الدولة القوية مما سمح بانتشار أسرع لـ "عناصر وفرق الموت" التي استغلت ضعف الأنظمة السياسية وعوامل التهميش الاقتصادي والسياسي والصراعات القبلية والإثنية، وتعقيد التركيبة الاجتماعية وتداخلاتها، في ظل اختلافاتها: "الدينية والقبلية والأيدولوجية"؛ هذا ما يستلزم دراسة ظاهرة الإرهاب الجديد في أفريقيا في سياقات مغايرة لأساليب الفهم التقليدي، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول أهم التهديدات الأمنية في أفريقيا وتم التطرق في المبحث الثاني لأهم محددات الظاهرة الإرهابية الجديدة وفي المبحث الثالث تم تناول ظاهرة العولمة ومنها ظاهرة الإرهاب الجديد وبعد ذلك تم تناول أهم متطلبات مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في إفريقيا.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في إفريقيا

يشكل ضعف الدولة البيئية المناسبة لتنامي مختلف الظواهر والتهديدات، خاصة تلك التي تتعلق بالجوانب الأمنية، وهو حال الدول الإفريقية، حيث تعتبر أزمة بناء الدولة الوطنية إحدى المعضلات الكبيرة للمشكلة الأمنية التي تعاني منها دول القارة الإفريقية، وهو ما ساهم في بروز العديد من التهديدات اللاتماثلية والتي منها ظاهرة الإرهاب، وهو ما سيتم توضيحه وفقاً لما يلي:

المطلب الأول: دراسة جيوسياسية للقارة الإفريقية

تشكل التوازنات الجيوسياسية والجيوسياسية لأي إقليم دوراً كبيراً في تحديد ماهية العلاقات البينية للدول ومنه تناول إشكالات وآليات التفاعل في هذا الإقليم ومختلف الأساليب التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها فالعلاقات الدولية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

والمقصود بالأهمية الجيوسياسية والجيوسياسية هنا، تلك الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي، و أبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة لمختلف القوى.¹

فالقارة الإفريقية تمتلك كل الإمكانيات والطاقات البشرية والاقتصادية، لما تتوفر عليه من ثروات طائلة، نباتية ومعدنية وكذا يد عاملة هامة، ما جعلها تحتل المرتبة الأولى في كثير من الصادرات (الكافو والسمن والقطن وزيت النخيل وال فول السوداني والنفط والغاز الطبيعي والنحاس والمنغنيز والكوبالت والماس والذهب واليورانيوم والطاقة المائية).² كما تتميز القارة الإفريقية بموقع جغرافي مهم يؤثر جيوبوليتيكياً على حركة السياسة الدولية والإقليمية وممرات الملاحة الدولية.³

وفيما يلي سيتم إبراز أهم العوامل المؤثرة في الجغرافيا السياسية للقارة الإفريقية والتي تنقسم إلى عوامل ثابتة (الموقع، البنية الطبيعية، الهيئة، التضاريس) وعوامل متغيرة (السكان، الطاقة وأشكالها الجديدة، البنيات الاجتماعية)، وكذا إبراز الأهمية الجيواستراتيجية لهذه القارة.

¹ - ضياء عبد المحسن محمد، الجغرافيا البولوتيكية، (دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016)، ص 275.

² - عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، جغرافيا القارة الإفريقية وجزرها، (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2000)، ص 15، 16.

³ - خليل حسن، الجغرافيا السياسية، (دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009)، ص 15.

1- التعريف بالقارة الإفريقية

تعد القارة الإفريقية من أقدم القارات ومن أقدم مواطن الإنسان الأول وقد تضاربت الآراء حول المصدر الذي أخذ منه اسم «إفريقيا»، فهناك من يرى أنها أخذت الاسم من "Oprica" وهي تسمية لاتينية تعني الحار أو المشمس كما يرى البعض أنها التسمية الأصلية للقارة، أما الرأي المرجح أن التسمية مشتقة من "آفري" اسم السكان القدماء لتونس الشمالية ومنه "آفريكا" أي بلاد الآفري باللاتينية. وقد أطلق العرب المسلمون اسم «إفريقية» على مدينة «قرطاج» أو تونس الشمالية¹.

وبسبب غلبة العنصر الأسود ولكونها مصدر الرقيق في مرحلة الاستعمار الأوروبي عرفت القارة باسم «إفريقيا السوداء» في الأوساط والمصادر الاستعمارية².

2- المقومات الثابتة للقارة الإفريقية

إفريقيا هي القارة التي تتوسط قارات العالم القديم، وهي ثاني قارات العالم مساحة إذ تبلغ مساحتها حوالي 30 مليون كم مربع³، وتملك دولها 55 خصائص مشتركة إلا أنها تختلف في المساحة والسكان والموارد الاقتصادية، وهو ما يمكن تفصيله وفقاً لما يلي:

الخريطة رقم (01) موقع القارة الإفريقية من العالم



المصدر: <https://sites.google.com/site/majida123geogrphy/aldrs-althany>

توضح هذه الخريطة موقع القارة الإفريقية من العالم، وقد تم وضع هذه الخريطة لتوضيح المكانة الجغرافية للقارة وأهميتها على المستوى العالمي.

¹ - هوبيرشان، الديانات في أفريقيا السوداء، تر أحمد صادق حمدي، (المركز القومي للترجمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011)، ص 05.

² - عبد الجليل اندرو موسى انيانك، جغرافية إفريقيا، (كلية العلوم الاجتماعية قسم الجغرافيا، المملكة العربية السعودية، 2018)، ص 26.

³ - محمد مرسى، جغرافية القارة الإفريقية، (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994)، ص 03.

1-2- الموقع

يعد موقع القارة الإفريقية مهم في العالم على الصعيد الجيوبوليتيكي، لأنها تتوسط الممرات الملاحية بين القارات الخمس، فهي تطل على عدة مضائق هامة منها: مضيق جبل طارق، قناة السويس، مضيق باب المندب، رأس الرجاء الصالح، ويحيط بها جزر تطل على المحيطين الأطلسي والهندي. هذا الموقع الذي أهلها لأن تكون همزة الوصل بين قارتي آسيا وأوروبا، خصوصاً في جزئها الشمالي والشمالي الشرقي، فهي تعتبر شريان حركة المواصلات العالمية بين قارتي آسيا وأوروبا، لذلك فإن لإفريقيا دوراً محورياً في الأمن الإقليمي والدولي.

ونظراً لسيطرة الدول الإفريقية على الممرات الملاحية، التي تربط قارات العالم، كان لها أهمية بالغة في تأمين صادرات دول الخليج، التي تعتمد بنسبة 90 % على عائدات النفط العالمي، كذلك تعد قارة أفريقيا ثاني أكبر قارة في العالم من حيث مساحة الأرض والسكان، فهي تغطي حوالي 6% من إجمالي مساحة الأراضي في العالم، ويعيش نحو 15 % من سكان العالم في هذه القارة، معظم سكانها من الفئات الشابة.¹

أكبر دولة مساحة في القارة الإفريقية هي الجزائر، وأكبرها من حيث عدد السكان نيجيريا.

2-2- النقل والمواصلات

يعد النقل من المستلزمات الأساسية لتحقيق التطور والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي السريع في المجتمع، فيأتي في الترتيب الأول كمؤشر لقياس تطور الدولة باعتباره عنصراً أساسياً لعملية البناء والتنمية.

وتعد إفريقيا من القارات الفقيرة بطرق وشبكة مواصلاتها البرية والمائية والجوية، فضلاً عن سوء التوزيع والتباين الواضح من بلد لآخر ومن مدينة لأخرى داخل نفس البلد، فهي كثيفة نسبياً في بعض الأشرطة الساحلية وشبه معدومة في أعماق القارة، وتعد الطرق البرية أقدمها.

وكانت دروب القوافل التجارية القديمة ترسم شبكة متطورة في أجزاء كثيرة من القارة لكنها تطورت في العهد الاستعماري إلى شبكة من طرق العربات والسيارات والسكك الحديدية محدودة التوغل بعيداً عن السواحل، وقد حرص المستعمر على رسم شبكة طرق ومواصلات لربط وتسهيل استخدام أدوات الإنتاج ذات الأهمية الاقتصادية والعسكرية الاستراتيجية والإدارية في الداخل بالموانئ على البحر من دون عبور الداخل الإفريقي، لذا فقد كانت من شبكات الطرق التي لا تتناسب مع طبيعة المكان

¹ - محمد صادق أمين، إفريقيا والأمن الاستراتيجي الخليجي في :

والجغرافيا الإفريقية ما ساهم بشكل أو بآخر في إبطاء جهود التنمية وإعاقة النشاط التجاري الاقتصادي والاتصالات السكانية والتنقل.

من ناحية أخرى تقف المرتفعات والصحارى والمستنقعات وكذلك الأوضاع المناخية عقبات في سبيل تطوير شبكة المواصلات في إفريقيا، يضاف إليها المقاومة الخفية لقوى استعمارية سابقة ذات مصالح معينة وأقرب مثال على ذلك فكرة بناء خط سكك حديدية عبر إفريقيا بطول 26000 كم اقترحتها منظمة الوحدة الإفريقية كخطوة لتسهيل وتيسير عمليات النقل والتنمية في إفريقيا إلا أنها قوبلت برفض من جانب البنك الدولي والممولين من الدول الصناعية بالتذرع بعدم الجدوى وارتفاع التكلفة وتفضيل تحسين شبكة السكك الحديدية القائمة، أما الطرق البرية فكثير منها غير صالح ويصعب تحسينها ولاسيما خارج المدن وفي الأرياف حيث مازالت الدواب وسائط نقل مهمة¹.

أما الطرق الحديثة التي شقت منذ عشرينات القرن العشرين في شمالي القارة وأطرافها الجنوبية والغربية فلم تتوغل بعيدا عن المدن الكبرى على السواحل، وقد بذلت الدول الإفريقية مجهودا لتحسين طرقها بعد استقلالها، وحاولت ربطها بالشبكات القديمة من دون نجاح يذكر، ويساعدها في ذلك مؤسسات دولية في شق طرق رابطة بين عدة دول كطريق أديس أبابا نيروبي 1440 كلم الذي لم يكتمل مثله في ذلك مثل الطريق "عبر إفريقيا" الواصل بين مومباسا الكينية ولاجوس في نيجيريا بطوله 6400 كم وهو قيد الإنشاء منذ سبعينات القرن الماضي ولم ينته بعد إلا في بعض أجزائه الكينية والنيجيرية وهناك طرق أخرى عابرة قليلة ومتوسطة الجودة أبرزها الطريق الدولي في غرب القارة الذي يربط بين 16 دولة، ومشروع الطريق الواصل بين طرابلس وناميبيا².

ويعتبر النقل مشكلة دائمة في أفريقيا، وتعد الطرق الوعرة وخطوط السكك الحديدية المفقودة عقبة في طريق النمو الاقتصادي، حيث لا تزيد حركة التجارة الداخلية عن نسبة 13% من إجمالي التجارة بسبب عقبات النقل مقارنة بالنسبة الآسيوية التي تبلغ 53% وتعانى الدول التي ليس لديها سواحل معاناة شديدة، حيث ترتفع تكاليف النقل من 50 إلى 75% من سعر بيع البضائع في بعض بلدان القارة ومن بينها مالاوى ورواندا وأوغندا.

ويكفي إعطاء مثال أيضا في التأثير الكبير لعملية النقل على عمليات التنمية في إفريقيا أن شحن سيارة من الصين إلى تنزانيا عبر المحيط الهندي يتكلف أربعة آلاف دولار، بينما تبلغ تكلفة نقلها من تنزانيا إلى دولة أوغندا المجاورة خمسة آلاف دولار.

¹ - أحمد نجم الدين فليجة، أفريقيا دراسة عامة وإقليمية، (مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1998)، ص 288.

² - كريم شكري، "شبكة الطرق والمواصلات في إفريقيا"، مجلة افريقيا قارتنا، ع 12، (أفريل 2014)، ص 1.

ولا يعني الأمر أن الدول الإفريقية لا تقدم علي تحسين شبكات النقل، فالشاهد حدوث تحسن لا يزال ضعيفا على مستوى شبكات النقل والاتصال، مع محاولات تبذلها الحكومات للوفاء بوعودها القديمة بإنشاء مناطق تجارة حرة إلا أن عوائق التمويل تبقي عائقا لا يمكن تجاهله ما يجعل معدلات التنمية الإفريقية تسير بخطوات بطيئة باستثناء عدد قليل من الدول.¹ وتحيط بإفريقيا أسطح مائية مهمة، بعضها يمثل العمود الفقري للتجارة الدولية و أكبر الشرايين الناقلة للوقود².

3- المقومات المتغيرة للمقارة الإفريقية

تمتلك القارة الإفريقية العديد من المقومات المتغيرة لعل من أبرزها الموارد الطبيعية والبشرية التي تؤهل دولها لمكانة تختلف جذرياً عما هي عليه الآن، وهو ما يمكن توضيحه وفقا لما يلي:

3-1- الموارد الطبيعية

كل قارات العالم لديها موارد طبيعية متنوعة، ولكن أفريقيا تعد أغنى تجمع للموارد الطبيعية مثل النفط والنحاس والماس والبوكسيت والليثيوم والذهب وغابات الأخشاب الصلبة والفواكه الاستوائية.

وتشير التقديرات إلى أن حوالي 30 % من الموارد المعدنية المستخرجة موجودة في القارة الأفريقية، وبالإضافة إلى ذلك تمتلك أفريقيا أكبر احتياطيات للمعادن الثمينة في العالم³.

وعلى الرغم من ثروة الموارد الطبيعية الضخمة الموجودة في إفريقيا، إلا أنه للأسف لا تزال أفريقيا متخلفة في التنمية العامة من بين جميع القارات، والسبب في هذا هو الفساد وسوء إدارة تلك الموارد. وعلى عكس القارات الأخرى، تمتلك إفريقيا ثروة من الموارد الطبيعية الثمينة، ومعظم هذه السلع مطلوبة للغاية في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن جميع تلك السلع موجودة بشكل طبيعي في القارة، فإن معظم الدول الإفريقية تحصل على فوائد ضئيلة للغاية من تلك الموارد.

والسبب الرئيسي لذلك هو المستويات العالية من الفساد وانعدام السياسات المتعلقة بإدارة الثروات. كما أن ضعف تخصيص الموارد واستغلالها وعدم الاستقرار السياسي هي بعض العوامل التي تؤثر على القارة. فيجب معالجة هذه المشاكل لتمكين الدول الإفريقية من الاستفادة من الموارد الوفيرة في أيديها.

¹ - المرجع نفسه، ص 2.

² - المشيحي، مرجع سابق، ص 150.

³ - أميرة إبراهيم، الموارد الطبيعية الأكبر في إفريقيا، في:

الموارد النفطية وتشير التقديرات إلى أن 12٪ من النفط المنتج في العالم يأتي من أفريقيا. وقد تم تشكيل النفط على مدى أكثر من مليون سنة عندما تحللت الحفريات.

والبلدان التي تقود إنتاج النفط في أفريقيا هي نيجيريا وليبيا وأنغولا والجزائر ومصر. ولقد استحوذت هذه الدول على أكثر من 8.7 مليون برميل من النفط المنتج يومياً وفقاً لأحدث إحصائية صدرت عام 2014. يتم تصدير معظم النفط المنتج في أفريقيا إلى أوروبا والولايات المتحدة حيث يتم تنقيته واستهلاكه. وتمتلك أفريقيا أغنى احتياطي عالمي من المعادن الثمينة مثل الذهب والكوبالت والبلاتين. هذه الاحتياطيات المعدنية تقدر بمليارات الدولارات. وتعتبر القارة هي المنتج الرئيسي للذهب المعدني عالي السعر. الذهب يستخدم في صناعة المجوهرات باهظة الثمن، وكذلك يستخدم الذهب في الأسواق المالية، حيث يتم استخدامه كخيار بديل للاستثمار. كما يعتبر الذهب أحد الملاذات الآمنة للمستثمرين نظراً لاحتفاظه بقيمته.

جنوب أفريقيا هي أكبر دولة منتجة للذهب في أفريقيا. وتشمل الدول الأفريقية الأخرى التي تقود إنتاج الذهب هي بنين والمغرب وغامبيا. الكوبالت معدن آخر ثمين ينتج بشكل رئيسي في القارة. السلع الأساسية في إنتاج السيارات الكهربائية. يتم إنتاج ما يقرب من ثلثي الكوبالت في العالم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. البلاتين هو واحد من أندر المعادن، ولديه أكبر احتياطي في جنوب أفريقيا. يستخدم البلاتين في صناعة المجوهرات والإلكترونيات والمعدات الطبية¹.

ويشكل الخشب مورد أساسي في صناعة البناء وصناعة الأثاث. والحقيقة أن معظم البلدان الأفريقية غنية بغابات طبيعية شاسعة متوفرة بها أفضل أنواع الأخشاب وتحتوي إفريقيا على أهم عشرة دول منتجة للخشب، وهي أيضاً دول أعضاء في المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، هي الكاميرون، والغابون، وتوغو، وليبيريا، وكوت ديفوار، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغانا. وتعتبر هذه البلدان بعض من أهم منتجي الأخشاب الرائدة في العالم. ويتم تصدير معظم الأخشاب المنتجة في أفريقيا إلى الصين وإنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة.

2-3- الزراعة

تعتبر أفريقيا القارة الأولى في العالم من حيث مساحة الأراضي الزراعية حيث يبلغ حجم الأراضي الصالحة للزراعة في ما يزيد عن 60% من إجمالي الأراضي حول العالم وعلى مستوى القارة تشكل الأراضي الزراعية حوالي 35% من إجمالي مساحة القارة فمن حيث التربة تتمتع القارة بمستويات ونوعيات مختلفة

¹ - المكان نفسه.

من التربة الغنية، وكذلك بمواسم زراعية متنوعة وبالرغم من المساحات الهائلة من الأراضي الزراعية وجودة الأراضي الزراعية إلا أن أفريقيا لا تحقق سوى 25% من استهلاكها الزراعي وذلك بواقع 7% في مجال الزراعة بشتى أنواعها الإنتاجية حيث يتم زراعة 179 مليون هكتار بالمحاصيل الحقلية وحوالي 14 مليون هكتار من المحاصيل الشجرية وذلك لا يشكل سوى القليل من إمكانيات أفريقيا الزراعية ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها سوء توزيع الأراضي الزراعية وعدم تمكين الشباب من الحصول بسهولة على مساحات الأراضي الزراعية وكذلك صعوبة الحصول على التمويل اللازم للنشاط الزراعي وبالرغم من أن النشاط الزراعي في أفريقيا يعتبر نشاط واعد انطلاقاً من أن القطاع الزراعي يعتبر العمود الفقري لمكون الحياة الاقتصادية والمعيشية للشعوب الأفريقية إلا أن حجم الإنفاق على هذا القطاع يعد فقيراً جداً بالمقارنة بحجم الإنفاق على قطاعات أخرى لا تشكل أهمية كبرى في أفريقيا مثل الزراعة.¹

3-3- الثروة السمكية

بالرغم من أطوال الساحل الأفريقي الكبيرة وكثرة المياه الداخلية النهرية والبحيرية، إلا أن أفريقيا لا تساهم كثيراً في إنتاج السمك العالمي، ومن أهم أسباب قلة المصايد البحرية ضيق الرصيف القاري الأفريقي، باستثناء أقصى شمال غرب القارة وأقصى جنوبها.

وفيما يختص بقلة إنتاج المياه العذبة الداخلية، فالسبب راجع إلى تنوع كبير في نوع الأسماك، مما يتعذر معه الصيد التجاري الذي يستلزم أعداداً كبيرة وأنواعاً محدودة.²

ويعد عدم وجود أساطيل صيد أفريقية تتوغل داخل المحيط هو سبب حاسم في قلة إنتاج الأسماك في أفريقيا. والملاحظ أن الكثير من الأفريقيين يقومون بالصيد البحري والنهري، ولكن ذلك يتم دون أن يكون الصيد هو الحرفة الأساسية، بل حرفة ثانوية تهنيء مصدراً ثانوياً للغذاء، ويمكن أن نستثني من ذلك بعض المناطق التي يعتمد فيها السكان على الأسماك كغذاء أولي، ومن هذه المناطق سكان بعض ضفاف النيجر والكنغو، ولاجونات داهومي وتوجو ونيجيريا، وسكان سواحل موريتانيا وأنجولا.

3-4- السكان

تعد قارة إفريقيا أعلى قارات العالم في مستوى الخصوبة، فمعدل المواليد فيها ثلاثة أمثال معدله في أمريكا وأوروبا، ورغم أن معدل الوفيات بها يعد أعلى معدل للوفيات بين قارات العالم، إلا أن عدد

¹ - محمد عز الدين، قراءة في واقع النشاط الزراعي في أفريقيا، في:

<https://bit.ly/3okSpi0> (22/01/2020)

² - محمد رياض، كوثر عبد الرسول، أفريقيا دراسات لمقومات القارة، (مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014) ص 249.

المواليد مرتفع، ما يجعل قارة إفريقيا من أكثر قارات العالم من حيث نمو السكان، وترجع زيادة نسبة الخصوبة في القارة إلى الزواج المبكر، كما أن لتعدد الزوجات أثر في هذه الزيادة.¹

يصل متوسط معدل الزيادة السكانية في القارة يصل إلى حوالي 2,9 % سنوياً مما يمثل ضغطاً سكانياً على الأراضي الزراعية، ويدفع الشباب إلى الهجرة إلى المدن.

وفيما يتعلق بالأصول العرقية للسكان فهناك عدة أجناس بشرية ممثلة في القارة، ويمثل الزنوج غالبية السكان (حوالي 70%) يليهم الجنس المغولي الذي يتركز في مجموعة الجزر الواقعة جنوب شرق القارة، فالجنس القوقازي الذي يتركز في شمال إفريقيا بين العرب والبربر وفي القرن الإفريقي، ثم الأقزام وهم سكان الجنوب الإفريقي.²

3-5- التنوع المجتمعي في إفريقيا

يرجع التنوع المجتمعي بالأساس إلى عنصر الهوية التي تشمل ثلاثية: اللغة، الدين، والثقافة، ويمكن تناول التنوع المجتمعي في القارة الإفريقية وفق متغيرين أساسيين وهما عامل اللغة والدين وفقاً لما يلي:

3-5-1- حسب اللغة

لطالما أدت اللغة دوراً مهماً في حياة الأمم وتاريخها، فلا وجود لها بغير اللغة، فهي وعاء الثقافة وأبرز تجليات الهوية، وتعددت في إفريقيا إذ يوجد بها ما يزيد عن ثلاثة آلاف لغة أصلية موزعة بين دول وأقليات بتنوع الأجناس والقبائل. ويصنف بعض الباحثين هذه اللغات إلى فصائل ومجموعات لغوية كبرى وفق للقرابة وهذه الفصائل هي: فصيلة اللغات النيجروك ونغوية، فصيلة اللغات الأفرو آسيوية، فصيلة لغات الخويسان، فصيلة اللغات النيلية الصحراوية وفصيلة اللغات الآسترونيزية.³

وقد صنف العالم ديتريش ويستمان اللغات الإفريقية في دراسة أنثروبولوجية للمجتمعات الإفريقية سنة 1940 إلى:

أ- اللغات من حيث التقسيم الاجتماعي إلى: اللغات الكويسانية واللغات الزنجية وتنقسم بدورها إلى لغات السودان واللغة البابيتوية ولغة النيل واللغة الحامية السامية.

¹ - نادين الكحيل، "نحو القارة السمراء: التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية (برلين- ألمانيا، 2020)، ص 13.

² - عائدة رضوان، 1.3 مليار نسمة... الإحصاء يصدر بياناً تفصيلياً بشأن سكان إفريقيا، في:

[https://www.masrawy.com\(2020/01/22\)](https://www.masrawy.com(2020/01/22))

³ - حفيظة بشارف "تاريخ اللغة العربية في إفريقيا" مجلة القارئ للدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، م 03، ع 03 (2020)، ص 60.

ب- اللغات من حيث الامتداد الجغرافي: وتتمحور حول ست لغات هي:¹

- السواحلية: ويمتد نفوذها من شرق إفريقيا إلى غربها وتعتبر لغة رسمية في العديد من هذه الدول.

- الهاوسا: انتشرت في نيجيريا والكامرون والنيجر وغانا.

- اليوروبا: تنحصر في نيجيريا من حيث الاستعمال والانتشار

- الفولانية: أو البولارية: تستعمل هذه اللغة في غينيا والسنغال، سيراليون، غامبيا، مالي، بوركينا فاسو

النيجر، نيجيريا، الكامرون، التشاد وموريتانيا.

- المانديتيكية: وهي أيضا لغة اتصال منتشرة في مالي وغينيا وساحل العاج وسيراليون.

- الولوفية: تنتشر بصورة كبيرة في السنغال وبعض الدول الإفريقية مثل غامبيا وموريتانيا.

من خلال هذه التقسيمات نجد أن اللغات الإفريقية تعددت من مصنف لآخر، فالبعض قسمها

باعتبار عدد الناطقين بها، وآخر يرى أنها وغير مكتوبة كما يرى آخرون أن بعضها نهى بالاندثار لأنها

تشكو غربة مواطنيها.

3-5-2- الدين

تضم إفريقيا نوعين من الأديان هما: الأديان التقليدية، والأديان الوافدة التي تضم مجموعة

دينية كبيرة، وهناك قاسم مشترك بين الديانات التقليدية الإفريقية والديانات الوافدة، وتُعد في مجملها

قبلية في المقام الأول، ومكون من مكونات الشعوب ما قبل الاستعمار، والملاحظ أنه ليست للديانات

الإفريقية كتب مقدسة كتلك التي لدى الوثنيات المشهورة في شبه الجزيرة الهندية أو الطقوس الجنائزية

المقدسة لدى الوثنية فالطقوس أمور متوارثة، وغالبًا ما يختار القائمون على سدانة الأوثان هناك بالوراثة

أو التلبس،² وهو ما يجعل دراسة الأديان الإفريقية أمرًا ليس باليسير؛ حيث تعتمد جل الدراسات على

الملاحظة المباشرة للطقوس.

ويتوزع ممارسو الديانات التقليدية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بين 43 دولة، ويُقدَّر

عددهم بحوالي 70 إلى 100 مليون نسمة، أي 12٪ من سكان إفريقيا، في حين أن أكبر الأديان في إفريقيا هي

المسيحية بنسبة 45٪ والإسلام بنسبة تقدر بـ 40٪، وإذا نظرنا إلى الإحصاءات التي تتناول الجغرافيا

الدينية لإفريقيا جنوب الصحراء كمثال، نجد أن السكان ينقسمون إلى ثلاث فئات، وهي: فئة الإحيائيين،

المسيحيون والمسلمون.

¹ - المرجع نفسه، ص 61.

² - نجم الدين السنوسي، الأديان التقليدية في إفريقيا في:

وهنا تظهر مشكلة التنوع والتعددية الدينية بكل صفاتها وسماتها؛ فالإحيائيون يعتمدون على المظاهر الطبيعية والروحية في تفسير الكون ومصير الإنسان. أما المسيحيون فيعتمدون على قانون الإيمان المسيحي المنبثق من تعاليم الكنيسة، غير أنهم في واقع الأمر ليسوا مسيحيين بالمعنى المقصود، على الرغم من أنهم قد شهدوا تطوُّراً قوياً خلال السنوات الأخيرة، وبالنظر إلى مجموع إفريقيا جنوب الصحراء، والملاحظ أن الكثير من المسيحيين يمارسون التقاليد الإحيائية التي تعتمد في الأساس على العادات والتقاليد المحلية على ضوء تنوع مفهوم المجتمعات البشرية في غرب القارة السمراء، وقد لعبت بعض هذه المجتمعات دوراً توحيدياً من خلال فرض النظام والعدالة بناءً على الموروثات الشعبية التقليدية. وتعايش المجموعات الدينية مع بعضها البعض بدون إثارة أي مشكلات لتناسق متطلبات الحياة فيما بينهم، وهو الحال في السنغال وبوركينا فاسو والكاميرون، فهم يتقاسمون بعض الإحيائية في الاحتفالات الدينية؛ من خلال إيجاد أشكال توافقية كأن تظل الأبرشية (المسيحية) صامتة في معظم الأحيان، ولا يزال الإيمان بالطب التقليدي يُشكّل أحد محاور الحياة الأساسية، فالإنجيليون يستخدمون أحياناً الروح والممارسات الطبية التقليدية التي يُعالج بها عادةً في أوساط الفئة المتأثرة بالنمط الغربي وهذا يشير إلى الارتباط الوثيق بين العبادات التقليدية؛ فأتباع الكنيسة في إفريقيا أكثر ميلاً إلى الطقوس الدينية الإفريقية من ممارسات الكنيسة، وهي سمة منتشرة بدءاً من شرق الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية حتى موزمبيق في المحيط الهندي، بالرغم من انتشار الأبرشيات الإنجيلية والبروتستانتية؛ لكن كثيراً ما تعتمد على الممارسات البدائية.¹

وتطلق الوثنية (Fetishism) على ديانات الغرب الإفريقي، وهي مشتقة من اللغة البرتغالية من كلمة (Fetico) التي تُطلق عمومًا على أي عمل منحوت يصنعه الإنسان لغرض ديني كالتعاويد الجالبة للحظ والتمايم، والتي شهدتها البرتغاليون في رحلاتهم إلى إفريقيا على صدور وجذوع الأفارقة، ولاحقاً صارت العبارة مستخدمة لوصف أديان الغرب الإفريقي، وتعني الاعتقاد في أكثر من إله؛ حيث يرى بعض الأنثروبولوجيين أن في إفريقيا أدياناً متسامحة في عقائدها، ويمكنها بسهولة قبول أديان أخرى.

¹ - John Mbiti , African Religionand Philosophy Experience .Modern Lirary ,New Yourk,1990,p7

المطلب الثاني: دور المتغير الخارجي في بروز التهديدات الأمنية في إفريقيا

شهدت القارة الإفريقية مع بداية العصور الحديثة موجة من الصراع الاستعماري بعد خروج المسلمين من الأندلس وسقوط آخر معاقلهم على الساحل الإفريقي، ثم إجهاد أي محاولة للتفكير في العودة إلى هذه البلاد، وترتب على هذه الغزوة الاستعمارية محاولة تطويق المسلمين وذلك بالاتصال بالمملكة المسيحية في بلاد الحبشة بزعامة بريستر جو Prester John وأدت هذه الحركة إلى قيام الكشف الجغرافية التي انتهت بالدوران حول إفريقيا والوصول إلى شاطئها الشرقي ودخلت في صراع دموي مع الإمارات والممالك الإسلامية سواء في شمال القارة أو في شرقها أو غربها.¹

فحينما بدأت القوى الاستعمارية الأوروبية تتنافس على قارة أفريقيا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وتناقش كيفية تقسيم القارة لمناطق نفوذ ومصالح بينها، «لم تكن تعرف عن أعماق القارة شيئاً، بل سواحلها فقط بغرض التجارة، باستثناء الجزائر وجنوب أفريقيا حيث استوطن المستعمر هناك»². في خضم ذلك رسمت القوى الاستعمارية خارطة تقسيم القارة في شكل خطوط مستقيمة غير عابئة بالتركيبة الأنثروبولوجية أو اللحمية الإثنية، أو حتى حدود السلطنات والممالك التي كانت سائدة في القارة. فمثلاً "الباكونجو" (The Bakongo) تم تقسيمهم بين الكونغو الفرنسية والكونغو البلجيكية وأنجولا البرتغالية. وتم تقسيم أرض الصومال بين بريطانيا وإيطاليا وفرنسا...³.

وقد تعاملت القوى الاستعمارية مع القارة وسكانها كأنهم غنائم، فأصبحت المناطق المختلفة في أفريقيا موضع مساومات وتنازلات في شكل تعويضات متبادلة. وكمثال للاستهزاء في التعامل مع القارة ما قاله رئيس وزراء بريطانيا آنذاك اللورد سالسبري: "كنا نتبادل التنازلات فيما بيننا فيما يخص الجبال والأنهار والبحيرات. ليس هنالك ما يعيقنا سوى أننا لم نكن نعرف أين هي على الطبيعة".⁴ وبعد انتهاء فترة التنافس الاستعماري على القارة تم دمج حوالي (10) آلاف وحدة سياسية أفريقية في (40) مستعمرة ومحمية أوروبية. وهكذا تم ميلاد الدولة الحديثة في أفريقيا. في الواقع تعزز الحكم الأوروبي بقوة الاحتلال والمعاهدات (المفروضة). لكن معظم مناطق القارة لم تستسلم بسهولة للغزاة المحتلين.

¹ - عبد الله عبد الزراق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا، (الكويت، عالم المعرفة، 1998) ص 7.

² - حمدي عبد الرحمن حسن، سياسات التنافس الدولي في أفريقيا في:

<https://bit.ly/3Ds0YMY> (22/01/2020)

³ - المكان نفسه.

⁴ - عبده مختار موسى، "استراتيجيات مكافحة الإرهاب في الدول الإفريقية"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، (2018)، ص 18.

فقد واجه الأوروبيون مقاومة شرسة مات فيها بعض الزعماء والقيادات الأفريقية منهم من قُتل في المعارك، ومنهم من تم إعدامه، ومنهم من مات في المنفى. فقد اعتقد البريطانيون أن الحرب في جنوب أفريقيا سوف تستغرق بضعة أشهر فقط، غير أنها دامت لثلاث سنوات، واحتاجت إلى حوالي نصف مليون جندي إمبريالي، لكنها خلّفت مرارات في القلب وكراهية في الصدور امتدت لعدة أجيال. حيث أن الجيش البريطاني تم الزج به في حرب لم يكن مستعداً لها فقد استخدم أسلوب الأرض المحروقة حيث دمروا آلاف المزارع والقرى والمراعي، وذبحوا الماشية بأعداد ضخمة، وأفقروا سكان تلك المناطق مثلما حدث لجماعة البوير.¹

1- إشكالية الحدود في أفريقيا

تفاعلت عدة عوامل لتقوية التنافس الدولي على القارة الأفريقية، والذي كاد يتحول إلى مواجهات عسكرية بين الدول الأوروبية فيما بينها، ونظرا لحدة التنافس وتجنباً للدخول في مواجهات عسكرية اتفقت معظم الدول الاستعمارية على إبرام مؤتمر ببرلين ما بين 1884م-1885م وقد تم فيه تعيين مناطق النفوذ لكل دولة على قاعدة التراضي، وقسمت القارة الإفريقية على حساب شعوبها دون مراعاة لحقوقهم واحترام أملاكهم وتقاليدهم ومقدساتهم الشخصية والقومية.² هذا أدى إلى تقسيم القارة الأفريقية إلى حدود جديدة لا تتماشى مع التكوين البشري أو الجغرافي للقارة وهناك عدة ملاحظات يجب أخذها في الحديث عن الحدود في إفريقيا يمكن تلخيصها في:³

- أن الحدود الأفريقية تدخل في فرضها الاعتبار الخارجي الخاص بالاستعمار و ما فرضه من تقسيمات تحقيقاً لمصالح الدولة الاستعمارية، بدلا من الاعتبارات الداخلية الخاصة بمصالح شعوب تلك المناطق المستعمرة فالأفريقيون لم يسهموا في الاتفاق على الحدود.

- تتميز الحدود في أفريقيا بأنها حدود اصطناعية حيث لا تتبع التضاريس من جبال و أنهار، وغيرها و قد وضعت دون حساب للاعتبارات البشرية أو الاقتصادية أو الجغرافية أو غيرها حيث كان الاعتبار الأساس هو الصالح الاستعماري.

- معظم الحدود موجودة على الورق و لم تخطط على الطبيعة بينما الخطية هي احد أسس و مقومات الحدود السياسية بحيث يمكن تحديد نطاق الاختصاص... الإقليمي للدولة.

¹ - المكان نفسه.

² - رضوان شافو، "الحرب البكتريولوجية... الإستعمار الناعم لأفريقيا قراءة في الخلفيات والتداعيات"، مجلة الباحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ع (20)، (2015)، ص 76.

³ - انغاري ماتاي، ترجمة اشرف محمد الكيلاني، أفريقيا والتحدى، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت)، ع410، 2014، ص 69.

شكل مؤتمر برلين الذي عقد في 1884-1885 علامة فارقة ومهمة في نشأة معضلة القيادة نحو دولة قومية حديثة، بتقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ، لم تكن للقوى الأوروبية تسعى فقط إلى إقامة مراكز حدودية تستطيع من خلالها شن حملات ضد بعضها البعض للحفاظ على هيمنتها الجيوبوليتيكية، بالإضافة إلى تأمين مصادر جديدة للمواد الخام التي تحتاج إليها للتوسع في اقتصادياتها الصناعية، بل تعدت القوى الامبريالية الأساليب المادية إلى ما يمكن تسميته باستعمار العقل، بحيث لم تكن الإدارات الاستعمارية التي تم إنشاؤها معنية بالتنمية الحقيقية للسكان الأصليين و تمكينهم، و كان سبب وجودهم هناك، إما لضمان تدفق المواد الخام إلى البلدان الحديثة أو لتوفير التمثيل والقدرة التنظيمية للمستوطنين الذين كان يجري تشجيعهم على استعمار الأراضي الجديدة بدعوى تطويرها و تمدين السكان الأصليين.¹

هنا الحديث على سياسات تفضيلية لجماعة إثنية و إقصاء لجماعة أو جماعات عرقية أخرى من طرف المستعمر، من خلال معادلة الفرد المستعمر حسب الأهداف التي تحقق مصالحه في القارة السمراء.

2- متغير الهوية في خلق النزاعات في القارة الإفريقية

في كثير من حالات إنشاء القوى الأوروبية لمؤسسات سلطوية في أفريقيا، أسندت هذه القوى الأوروبية مهمة التسيير اليومي لشؤون الدولة إلى مجموعات محلية صغيرة، وغالبا ما كانت هذه المجموعة الصغيرة تحكم الدولة بعد الاستقلال²، مثال ذلك حالة رواندا التي اندلعت فيها الحرب الأهلية استنادا إلى أسباب عرقية، فعلى الرغم من بساطة التركيبة الإثنية في رواندا من ثلاثة جماعات فقط: الهوتو 85%، التوتسي 14%، التوا 1%، و على الرغم من التجانس الملحوظ بين المواطنين من حيث اللغة و الديانة و نمط التنظيم فإن العنف الإثني الذي وصل إلى درجة التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية جاء ليس نتيجةً لظاهرة التعددية في حد ذاتها، و إنما نتيجة لسياسات الاستعمار التي اتبعتها القوى الامبريالية من خلال تعميق التناقضات في المجتمعات الأفريقية، و لاسيما التناقضات الاثنية بإتباع سياسات فرق تسد، حيث عمل المؤرخون الانثروبولوجيون الاستعماريون على إضفاء ظلال عنصرية على الاثنية في رواندا من خلال التأكيد على اختلاف الأصول العنصرية للجماعات الرواندية و أن بعضها يتمتع بالتفوق العنصري إزاء الجماعات الأخرى، يشعر فيه التوتسي بالتفوق العنصري بينما يشعر الهوتو بالضعف والدونية،

¹ - عبد القادر رزنيق المخادمي، النزاعات في القارة الأفريقية انكسار دائم ام انحسار مؤقت، (دار الفجر للنشر و التوزيع، 2005)، ص 28.

² - مركز روبرت شومان، التقرير الأوربي حول التنمية بعنوان التغلب على الهشاشة في إفريقيا: صياغة نهج أوربي (جديد .سان دومينيكو دي فيسولي: دار المجتمعات الأوروبية). في

https://eucyberact.org/?gclid=CjwKCAiAm7OMBhAQEiwArvGi3LLMx7N9jMiA4TQ45sx_kkaCr62tE5ya9F7IDntT-Yslpq49G4zonRoCvcsQAvD_BwE (14/12/2019).

بالإضافة إلى تركيز السلطة في يد جماعة على حساب الأخرى، و هو ما أدى في النهاية إلى تفجر العنف الإثني والحرب و عدم الاستقرار في رواندا.

وعلى الرغم من أن الهويات القبلية و العرقية المتباينة كانت موجودة قبل الفترة الاستعمارية، إلا أن الإدارات الاستعمارية وقفت وراء تجميد الشعوب وتعزيز الانتماءات العرقية و زيادة صرامة التعريف الاجتماعي، بينما لم تكن الدول الإفريقية قبل الاستعمار تتميز بهوية قبلية محددة إذ كان معظم الأفارقة يتنقلون بين هويات متعددة، ويشير رينجر صراحة إلى اختراع التقاليد في أفريقيا المستعمرة، مبينا أن بعض السمات المميزة للمجتمعات الأفريقية ما بعد الاستعمار، مثل أهمية القبلية و الانتماءات الفرعية العرقية لم تكن من موروثات فترة ما قبل الاستعمار بل نشأت أو تم ترسيخها بشكل كبير في عهد الحكم الاستعماري.¹

ويلاحظ أن الانقسامات و الاختلافات المجتمعية التي تضرب بجذورها في معظم المجتمعات الإفريقية، قد تطورت بفعل تأثير البيئة الخارجية على الداخلية، فالتركة الاستعمارية و ممارسات الحكومات الوطنية المتعاقبة على السلطة حتى بعد الاستقلال (الإثنية و الدينية و اللغوية و الإقليمية). ومجموع التناقضات و الاختلافات الموروثة عن الإدارة الاستعمارية خلقت انتماءات فرعية على حساب الولاء الوطني.

فدول إفريقيا تواجه مشكلة التنوع في ظل التبعية، والتي عملت الدول الاستعمارية على تكريسها بعد حصول هذه الدول على الاستقلال.² أضف إلى ذلك بأن أمن القارة الإفريقية ارتبط بالتطورات على صعيد الأمن الدولي. فقد كانت منطقة القرن الإفريقي مسرحاً لصراع الحرب الباردة، ومازال اليوم يشهد على اضطرابات ومظاهرات تجوب بعض المدن للمطالبة بالإصلاحات.³

ومنه يرى الباحث أن المتغير الخارجي أثر بشكل كبير وأدى دورا بارزا في خلق النزاعات في إفريقيا من خلال استغلال عامل الحدود والهوية بمختلف مكوناتها، وهدفه في ذلك تشتيت المجتمعات الإفريقية وخلق نوع من النزاعات الجديدة داخل الدولة الواحدة، وبعث صراعات تكون عائقا أمام تحقيق أي نوع من التنمية المحلية، وجعلها تبقى حاجز أمام أي توافق بالنظر خاصة لتلك الحدود التي قسم من خلالها الإثنيات والعرقيات بين العديد من الدول وهو ما يجعل حالة التوافق صعبة إن لم تكن مستحيلة.

¹ - مركز روبرت شومان، مرجع سابق.

² - موقع الجزيرة، القارة الإفريقية: في:

<https://www.aljazeera.net/2020-01-20>

³ - آدم محمد أحمد عبد الله، قضية دارفور: الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة، المجلة العربي للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 22، (ربيع 2009)، ص 41.

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية في إفريقيا بعد الاستعمار

مرت إفريقيا بموجات ثلاث من الحروب والصراعات خلال العقود السبعة الماضية؛ حيث ظهرت الموجة الأولى عقب انتهاء أحداث الحرب العالمية الثانية 1945م، فقد شهدت أنحاء القارة حروب التحرير التي قادتها "حركات التحرير الإفريقية" ضد الاستعمار الغربي، وامتدت تلك الموجة حتى سبعينيات القرن الماضي. ثم بدأت الموجة الثانية مع ظهور عدد من الصراعات التي اندلعت بين الدول الإفريقية، إضافة إلى عدد من الصراعات والحروب الأهلية التي شهدتها مناطق عدة داخل القارة، مثل الحرب الصومالية الإثيوبية بين عامي 1977-1978م (حرب أوجادين)، والحرب التنزانية الأوغندية في الفترة بين 1978-1979م.

بينما شهدت القارة الإفريقية الموجة الثالثة من الصراعات والحروب في أعقاب انتهاء الحرب الباردة في أوائل تسعينيات القرن الماضي؛ حيث تصاعدت الحروب الأهلية والصراعات الإثنية والقَبَلِيَّة، حتى أصبحت النمط الأكثر شيوعاً في القارة الإفريقية، من بين الأنماط الأخرى للصراع، فقد بحث الاستعمار و القوى الامبريالية عن نقاط الضعف أو بمعنى آخر درس الأوضاع النفسية و السلبية و استثمر في مميزات القارة الإفريقية التعددية، الأثنية، اللغوية والدينية للحد من ايجابيات الفرد في القارة باختيار مجموعة أقليات أثنية وتسليم السلطة إلى نخب إثنية مع إقصاء مجموعات أخرى من خلال سياسات تمييزية، مما شكل سبب رئيسي في خلق و تأجيج الصراع بين المجموعات العرقية المختلفة، التي رأت في ذلك إجحافاً في حقها و نوعاً من التواطؤ مع المستعمر حيث تحولت تلك النخب إلى ما يشبه مستعمر جديد¹

فبعد استقلال أفريقيا عن الاستعمار الأجنبي و جدت نفسها مثقلة بالعديد من المشاكل حتى صنعت منها أزمات استعصت على الحل و بخاصة إشكالية بناء الدولة بسب تنامي الهويات العرقية والإقليمية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء، و بالتالي تكون دولة ما بعد الاستعمار قد ورثت العديد من المشكلات أهمها مشكلة بناء الدولة.²

وهنا يمكن القول أن تشكل الدولة الإفريقية في فترة ما بعد الاستعمار أدى إلى تكوين دول جديدة نقل فيها المستعمر تجربته ومفهومه للدولة نقلاً سطحياً و قاصراً، بتكوين مجموعات سياسية محلية

¹ - محمد خالد محمد عبد الله، "الأقليات الإثنية والصراعات في إفريقيا"، دراسات إفريقية، ع 53، (2015)، ص 168.

² - طروب بحري، فريجة عبد الرحمان، العضلة الأمنية للدولة في أفريقيا: دراسة في تأثير المعامل الاستعماري على تنامي الولاءات الفرعية دون الوطنية، ملتقى وطني حول تأثير التعددية الإثنية وأزمات الهوية على بناء واستقرار الدولة في أفريقيا، (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، (2017) ص 10.

تبنى سياساته وتعيد إنتاج تجربته الاستعمارية بصورة مشوهة ومحرفة لنظام الدولة الحديثة لأهداف امبريالية توسعية بفرض التبعية لتعيش مرحلة الاستعمار عن بعد، متجاوزا الخصوصيات المحلية و التركيبة البشرية و الثقافية و الدينية و القبلية المعقدة، المؤدية إلى الصراعات و تموج النزاعات بين الفصائل المتصارعة كسمة لنموذج الدولة الهشة أو الفاشلة تعبر عن عدة مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وإنسانية لوصف حالة الهشاشة التي تعانيها دولة ما.

ما أدى إلى غياب الأمن والاستقرار باعتبار بناء الدولة الحديثة من متطلبات الأمن و الاستقرار في القارة الإفريقية: فقصور بناء الدولة في إفريقيا وفشلها يؤدي إلى¹:

- استمرار التهديدات ذات الطبيعة التقليدية: مشكلة الحدود، الحروب الأهلية، ظاهرة الانقلابات العسكرية...

- ظهور تهديدات أمنية جديدة والتي من بينها: الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، تكوين جماعات إرهابية، انتشار الأسلحة، تبييض الأموال، المشكلات الاجتماعية مثل الفقر، المجاعة، تلوث البيئة ومختلف الأمراض...).

أخيرا يمكن القول أن الاستعمار خلق العديد من التهديدات الأمنية خلفت بدورها عدم الاستقرار والحروب والتخلف، وشوّعت التركيب الثقافي بزرع الفتن الإثنية وأسهم في ميلاد مكونات غير متجانسة عرقياً ودينياً وثقافياً. وكانت الهزيمة النفسية أن عزز في مخيلة الأفارقة أنهم عاجزون عن حكم أنفسهم أو استغلال ثرواتهم؛ وأنهم لا يملكون القدرة على الإبداع والاختراع. وأن (الرجل الأبيض) هو من يأخذ بأيديهم نحو الحضارة والتطور. وتعامل مع موارد أفريقيا وأرضها البكر بأنها أرض لا مالك لها (No man's land). هذه الهزيمة النفسية -للأسف- سيطرت حتى على مفكرها. فالمفكر الأمريكي، الأفريقي الأصل: علي مزروعي، نادى بعودة الاستعمار بما يشبه الاعتراف بالهزيمة والفشل (فشل النخبة الوطنية).

المطلب الرابع: ظاهرة الإرهاب في إفريقيا

في وصف العلاقة بين الاستعمار والإرهاب نجد أن الاستعمار مسؤول جزئياً عن بعض أزمات القارة الحالية، إذ أن الأمر لا يقف عند الإسقاطات السالبة وتداعياتها في الواقع الراهن، بل يرتبط أيضاً بتدخلات القوة الخارجية في شؤون القارة، حيث لا تزال أفريقيا مسرحاً للصراع الدولي. وعندما تكون القارة مسرحاً للصراع والفتنة بين مكوناتها، يكون الحصاد عدم الاستقرار وإعاقة التنمية والتطور. كما

¹ - المرجع نفسه، ص 12.

أن الحروب وعدم الاستقرار يشكلان سبباً في إفقار القارة. مما ينتج عن كل ذلك الشعور بالحرمان، وهو أحد دوافع العنف والجريمة وكذا الإرهاب.

1- جذور الإرهاب في إفريقيا

خرجت أفريقيا "ما بعد الاستعمار" وهي تعاني من عدة مشاكل أجملها الباحثون في تعبير واحد هو "الإرث الاستعماري" أو التركة الاستعمارية (Colonial Legacy). فتأثير الاستعمار موجود لا يمكن نفيه أو إنكاره، لكنه جزئي؛ والجزء الآخر يعود إلى فشل النخب السياسية الأفريقية في حسن إدارة التنوع وفشلها في حسن إدارة الموارد، وبناء الدولة وتحقيق الاندماج الاجتماعي.¹

ومن المشاكل التي حلت بالقارة بعد الاستقلال سيطرة الحكم الدكتاتوري. فقد لاحظ أحد الباحثين أنه بنهاية الثمانينيات من القرن العشرين سادت القارة حكومات دكتاتورية عملت على كبت الشعب، ومصادرة الحريات وبطشت بالمعارضين بين اعتقال وتعذيب وقتل. كما سيطرت على القضاء والخدمة المدنية والبوليس السري. وبنهاية الثمانينيات لم يسمح أحد من قادة القارة بأن تتم إزاحته من السلطة حتى إن كان ذلك من خلال خسارة الانتخابات. ففي ساحل العاج -مثلاً- ظل فيليكس يكسب الانتخابات لمدة ست مرات متتالية بمتوسط (99.7%). وتقول الإحصائيات: إنه «من بين الـ (150) رئيساً أفريقياً، ستة فقط قد تنحوا عن السلطة طواعية؛ منهم السنغالي ليوبولد سيدار سنقور (بعد "20" عاماً من الحكم)، وفي الكاميرون أحمدو أحيديو 22 عاماً، والتنزاني جوليوس نيريري 23 عاماً.

في زائير يقدم موبوتو سيسيكو أنموذجاً آخر للفساد والفسل وحكم الفرد. إذ سيطر على الجيش والأمن والبنك المركزي، ووقف ضد الاحتجاجات الطلابية في جامعة لومباشي بعنف وقوة مفرطة. وكانت نتاج سياساته أن بلغ معدل التضخم (3000%) عام 1991، و(5000%) عام 1992، و(8828%) عام 1993. وفي كينيا كان معروفاً مصير من ينتقد الرئيس موي الاعتقال، الاحتجاز وكافة أشكال المضايقات على الأكاديميين الصحفيين، قادة النقابات وحتى البرلمانيين. وفي أوغندا حكم موسيفني منذ عام 1986 من خلال نظام غير حزبي. وحتى بعض الدول الأفريقية التي أعلن قادتها تطبيق الديمقراطية، تم تطبيق ديمقراطية زائفة تضمن لها العون الخارجي. أما فساد النخبة الوطنية في أفريقيا، فلا يسع المجال لتفصيله، لكن تكفي الإشارة هنا إلى أن دول القارة هي الأكثر فساداً في العالم حيث يضرب الفساد (90%) من الدول الأفريقية؛ وأن خسائر أفريقيا من الفساد تقدر بـ 50 مليار دولار سنوياً.²

¹ - Jakkie Cilliers, «Africa, root causes and the 'war on terror', African Security Review · (January 2006), p61.

² - موسى، مرجع سابق، ص 20.

ويشكل الفساد في أفريقيا أحد أسباب الإرهاب سواء كان بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال تأثيره على التنمية، وبالتالي يؤدي إلى الفقر الذي يحرك الشعور بالغبين والظلم ويتسبب في العنف والإرهاب؛ ومن خلال أن الجماعات الإرهابية تشير إلى أن فساد الحكام واحدٌ من دواعي تمردهم على الحاكم ومحاولة تغييره بالقوة.¹

ويحتل ملف الفساد مكاناً محورياً بين مشكلات القارة الأفريقية بوجه خاص، حيث كان له انعكاسات سلبية على آفاق التنمية في دول القارة، فقد بلغت التدفقات المالية غير الشرعية والمهربة من أفريقيا حوالي تريليون دولار، بينما تصدرت الدول الأفريقية مراكز متقدمة في قائمة الدول الفاسدة، وفقاً لتقرير منظمة الشفافية؛ حيث جاءت الصومال في المركز الأول. وكانت مجموعة مراقبة الصومال في الأمم المتحدة قد وجهت تهماً لزعماء كبار بالفساد منهم: الرئيس "شيخ شريف شيخ أحمد"، ورئيس الوزراء "عبد الولي محمد علي".² وقالت المجموعة في تقريرها الصادر عام 2012: إن (70%) من المساعدات التي حصلت عليها الحكومة الانتقالية الاتحادية في الفترة (2009-2010) لم تدخل قط إلى خزانة الدولة.

هذه المعطيات تؤكد فشل النخبة السياسية الحاكمة في أفريقيا، منذ الاستقلال، في تحقيق الاستقرار السياسي ودولة القانون والعدالة والتنمية الشاملة. وكان نتاج كل ذلك الفقر والشعور بالظلم والحرمان، مما عمل على توليد أزمات وعلل أخرى في المجتمعات الأفريقية من بينها الجريمة والعنف والإرهاب. وفي كلمة نيلسون مانديلا مخاطباً منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي) عام 1994 تكفي كتلخيص لحالة القارة: «فضلاً عن تعرض القارة للقهر والاستعباد منذ العصر الروماني، فإن قادة أفريقيا المعاصرين قد أضافوا المزيد لبؤس القارة»³، هذا يلخص دور القادة الأفارقة في مشكلات القارة التي نتج عنها حروب وأزمات، ليس الإرهاب إلا امتداداً لها.

¹ - محمد حسن يوسف محسن، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص 35.

² - عبد المحسن سلامة، الحرب على الفساد في أفريقيا، في:

<https://bit.ly/3qtPONG> (24/01/2020)

³ - المكان نفسه.

2- تصنيفات الإرهاب في إفريقيا

يمكن وصف الظاهرة الإرهابية في إفريقيا وفقا لعدة اعتبارات يمكن حصرها وفقا لما يلي:

1-2- الإرهاب المحلي داخل الدول الإفريقية

يعتبر الإرهاب المحلي في إفريقيا أحد أشكال العنف المتوطن في إفريقيا، ويستخدم بكثافة شديدة، إذ يجري هذا النوع من الإرهاب على نطاق واسع، وبصورة شبه يومية، ويؤدي إلى سقوط أعداد هائلة من الضحايا.

وأن الإرهاب المحلي في إفريقيا أقرب للحرب الأهلية والصراعات الداخلية المسلحة التي تعاني منها القارة الأفريقية في انحصارها في النطاق المحلي من ناحية، والعنف السياسي في احتوائه على البعد السياسي من ناحية ثانية، حيث تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية أو إيديولوجية من أجل تغير بعض السياسات.¹

وتهدف دائما الحروب الأهلية إلى إحداث بعض التغيرات البنائية أو الوظيفية في الأنظمة السياسية، أو محاولة القضاء عليها في بعض الحالات وفقا للتركيبة الإنسانية التي تمارسه، فقد يكون إرهابا عرقيا أو إثنيا يقوم على التمييز العرقي والعنصري، مثلما حدث في جنوب إفريقيا خلال نظام التمييز العنصري في الفترة الممتدة من عام 1911 إلى عام 1989،² وما حدث بين قبيلتي الهوتو والتوتسي في العام 1994.

وقد يكون الإرهاب دينيا حيث يعتبر أشرس أنواع الإرهاب، ويظهر بكثرة في الدول المتعددة الديانات مثل ما حدث في نيجيريا وتنزانيا وغيرها.³

كما تكون نتائج الحروب الأهلية في إفريقيا سببا وعاملا من عوامل الإرهاب المحلي الذي يتخلل الحروب الأهلية، والتي من أبرزها ظاهرة تجنيد الأطفال في الحروب الأهلية، ففي عام 1988 قدر عدد الأطفال المحاربين في الحروب الأهلية في إفريقيا بنحو 200000 طفل، وارتفع العدد إلى 3000000 طفل في عام 1995، وبلغت في جوان 2016 نحو مليوني طفل محارب.⁴

¹ - Oshita O. Oshita, " Domestic terrorism in Africa; Ontology of an old war in new trenches, "in Wafula Okuma and Annel Botha (eds.), Domestic Terrorism in Africa: Defining, Addressing and Understanding its Impact on Human Securty (Pretoria: Institute for Security, 2009), p.31.

² - إبراهيم، مرجع سابق، ص 25.

³ - حريز، مرجع سابق، ص 55.

⁴ - Alexandev Yonah, International Terrorism ; National, Regional and Global Perspectives (New York: Praege Publishers,1996), p.35.

كما تعتبر ظاهرتي النازحين واللاجئين من أبرز الآثار التي تفرزها الحروب المحلية في قارة إفريقيا، حيث تضم إفريقيا حوالي نصف اللاجئين في العالم، لتصبح بذلك أكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين، حيث أقرت الأمم المتحدة في تقريرها الصادر في جوان 2016، أن عدد اللاجئين في العام يقدر ب 65.3 مليون لاجئ.¹

ويرتبط الإرهاب المحلي في إفريقيا بالعنف السياسي كذلك، حيث يشتركان في الطابع السياسي كهدف لكليهما كما أن الإرهاب بالأساس هو شكل من أشكال العنف السياسي، فقد شهدت أغلب الدول الإفريقية أشكالاً مختلفة من العنف السياسي وأغلب هذه الحالات ظهرت بدرجة أكبر في فترة ما بعد التحولات السياسية في إفريقيا² خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وعلى رأسها الجزائر ونيجيريا والكنغو الديمقراطية والصومال والسودان ... وغيرها.

2-2- تحول الإرهاب في إفريقيا ضمن إطار الإرهاب الدولي

أصبح الإرهاب الدولي في إفريقيا لا يقتصر على الهجمات التي وقعت على الأراضي الإفريقية فقط، وإنما يجب التركيز على العمليات التي انطلقت من إفريقيا ضد مناطق أخرى، أو جرى خلالها استغلال الأراضي الإفريقية بشكل أو بآخر في التخطيط وتنفيذ تلك الهجمات أو التي شارك فيها أفارقة أو أشخاص ذوو أصول إفريقية في دول أخرى، باعتبار أن هذه الهجمات باتت تستحوذ على اهتمام متزايد في أدبيات الإرهاب وينظر إليها باعتبارها تشمل على مكون إفريقي بالغ الأهمية.³

وارتبط الإرهاب الدولي في إفريقيا بقضايا غير إفريقية، فقد شهدت القارة منذ السبعينيات من القرن العشرين امتدادات لآثار الصراع العربي الإسرائيلي، على غرار وقوع بعض الأعمال التي وصفت بـ "الإرهابية" على الساحة الإفريقية، والتي من بينها اختطاف طائرة "إيرباص" فرنسية عام 1976 م من أثينا (اليونان)، والتوجه بها إلى كمبالا (أوغندا)، وهو ما نظر إليه على أنه تعاون بين منظمة لتحرير فلسطينية، ونظام عيدي أمين في أوغندا. وفي أعقاب عملية الإنقاذ التي نفذتها وحدات إسرائيلية بتسهيلات كينية لركاب الطائرة، شهدت مدينة نيروبي تدمير أحد الفنادق الرئيسية بها، مما دفع البعض إلى اتهام الفصائل الفلسطينية إضافة إلى اختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية الألمانية من مطار مقديشو (الصومال) على أيدي مجموعة من الفلسطينيين.

¹ - المفوضية السامية لحقوق اللاجئين في:

<https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/6/57679b0ca.html> (31/12/2021).

² - Oshita, **op. cit**, pp.38-40.

³ - Makinda, **op.cit**, p29.

ويمكن القول، إن العوامل الأساسية المحركة لأعمال العنف المرتبطة بالقضية الفلسطينية، هي التعاطف مع حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وتنامي الشعور بعدم العدالة الاجتماعية في الأراضي المحتلة، وفشل المجتمع الدولي في وضع قرارات مجلس الأمن موضع التنفيذ.

شهد عام 2019 تصاعداً لأعمال العنف والقتل في أفريقيا، بعد أن شنت تنظيمات إرهابية، لها موطئ قدم هناك، عمليات أسقطت الآلاف من القتلى والمصابين من العسكريين والمدنيين. خاصة في ظل ما تشهده دولها من عدم استقرار سياسي وأمني على غرار ما يحدث في مالي وليبيا وغيرها من الدول الإفريقية.¹

وحسب مؤشر الإرهاب العالمي احتلت دول من غرب أفريقيا مراكز متقدمة في مؤشر الإرهاب الدولي لعام 2019؛ حيث كان لنيجيريا المركز الثالث بـ2040 قتيلاً، بينما وقعت مالي في المركز السابع. وقال بيان مؤشر الإرهاب الدولي، إن دول غرب أفريقيا قد تواجه مزيداً من العنف والعمليات الإرهابية الفترة المقبلة، في ظل غياب إستراتيجية واضحة لمحاربة الإرهاب. وتوقع المؤشر دخول دول أخرى في الفترة المقبلة من غرب أفريقيا في مراكز متقدمة من الدول التي تعاني من الإرهاب.²

3- مناطق انتشار ظاهرة الإرهاب في إفريقيا

شهدت إفريقيا في العقد الأخير، تطوراً ملحوظاً في قضية الإرهاب، متمثلاً في تزايد الحركات والجماعات واتساع انتشارها الجغرافي، وارتفاع نسبة العمليات الإرهابية، من أقصى الساحل الإفريقي بالغرب إلى أقصى الساحل الإفريقي في الشرق، حيث انتشر معظم هذه الجماعات، وإن كان لا يقتصر هذا الانتشار المرعب للإرهاب في القارة على منطقة بعينها، وهو ما سيتم التطرق إليه وفقاً لكل نطاق جغرافي في القارة وفقاً لما يلي:

3-1- الظاهرة الإرهابية في شرق إفريقيا

شهدت منطقة شرق إفريقيا تطوراً في ظاهرة الإرهاب إلى مستويات بالغة الخطورة. فالعمليات الإرهابية التي وقعت على أراضيها مؤخراً، تشير إلى أن الإرهاب فيها ينقسم إلى قسمين: الأول يعتبر "إرهاباً وافداً"، يسعى إلى استخدام الأراضي الإفريقية لتنفيذ مخططاته ضد دول خارج إفريقيا، وهو ما سمي

¹ - غرب أفريقيا.. إرهاب مستمر واستراتيجيات دفاعية للمواجهة، في:

<https://al-ain.com/article/terrorism-west-africa1>. (2020/01/23)

² - المكان نفسه.

بـ"الإرهاب الدولي"، والثاني هو "الإرهاب المحلي" الذي يجري في إطار الحروب الأهلية والصراعات الداخلية المسلحة في إفريقيا.

الخريطة رقم (02): دول شرق إفريقيا



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: <https://bit.ly/2w4fNaT>

خريطة توضح الموقع الجغرافي لدول شرق أفريقيا وموقعها الجغرافي من القارة ومختلف الدول التي تشكل شرق القارة كما هي موضحة باللون البني.

تعد منطقة شرق إفريقيا (أو كما أطلق عليها المسؤولون الأمريكيون القرن الإفريقي الكبير) مركزاً رئيسياً لاستقطاب الجماعات الإرهابية، حيث ساهمت العديد من الأحداث في تسليط الضوء على تطورات ظاهرة الإرهاب في الإقليم، فمع رحيل أسامة بن لادن مؤسس تنظيم القاعدة إلى السودان واستقراره بها لعدة سنوات، وما تبع ذلك من تفجير للسفارتين الأمريكيتين في دار السلام ونيروبي في أغسطس 1998 وقيام الولايات المتحدة بالرد على هذه العملية بضرب مصنع الشفاء في السودان مما تسبب في حدوث كارثة طبية¹، وأدت العقوبات الاقتصادية على السودان من منع استيراد الأدوية اللازمة لعلاج الملاريا والسل والأمراض الأخرى، وصولاً إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أصبحت القارة الإفريقية جزءاً من الحرب العالمية على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أسست بدورها مجموعة من المبادرات لمكافحة الإرهاب في القارة، كما ساهمت التطورات التي شهدتها عدد من دول إقليم شرق إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي تحديداً بعد عام 2001 في تدعيم الرؤية الأمريكية للإقليم باعتباره مركزاً رئيساً للتهديدات الإرهابية، وخاصة في ظل استعصاء الحل السياسي للأزمة الصومالية واستمرار انهيار الدولة وصعوبات الاتفاق بين الشمال والجنوب في السودان. ومن بين أهم

¹ - أميرة محمد عبد الحليم أبعاد ظاهرة الإرهاب في إقليم شرق إفريقيا في:

عوامل انتشار الجماعات الإرهابية في شرق أفريقيا ما أفرزته بيئة الأزمات والصراعات التي تعاني منها غالبية دول الإقليم، كما شكلت الأحداث التاريخية التي تعاني منها الأقليات المسلمة في بعض دول الإقليم بيئة خصبة للتعاطف والتجنيد في صفوف الجماعات الإرهابية، حيث سعت بعض الجماعات المحلية إلى توسيع صراعها مع الحكومات الوطنية عبر انتمائها للجماعات الإرهابية لربط الصراع الضيق بقضية أوسع، وفي المقابل ومع تطور ظاهرة الإرهاب عبر السنوات الأخيرة دفعت الإستراتيجيات الحكومية لمواجهة الظاهرة إلى تطوير الجماعات الإرهابية تكتيكات جديدة وتصعيد تهديداتها.

وعلى الرغم من نمو عدد من الجماعات الإرهابية في الإقليم وفي مقدمتها حركة جيش الرب للمقاومة التي نشأت عام 1986 وقامت بالعديد من الأعمال الإرهابية الوحشية عبر تاريخها، تظل حركة شباب المجاهدين في الصومال، الجماعة الإرهابية الرئيسة في الإقليم والتي عملت خلال أكثر من عقد على التكيف وتجديد نشاطها على الرغم من الجهود المتعددة التي بذلتها الأطراف المختلفة للقضاء عليها، إلا أن الأزمة الصومالية وانهيار الدولة ساهم بشكل كبير في تطور هذه الحركة خاصة عقب التدخل الإثيوبي في الصومال في نهاية عام 2006، فكانت تمثل الذراع العسكري لاتحاد المحاكم الإسلامية ولكنها انشقت عن الاتحاد بعد رفضها الانضمام لتحالف إعادة تحرير الصومال الذي انخرط في مفاوضات مع إثيوبيا¹.

وتطورت أهداف الحركة وتكتيكات عملها منذ عام 2006، من مقاومة الوجود الإثيوبي في الصومال حيث نجحت عملياتها في الضغط على القوات الإثيوبية للرحيل من الصومال في يناير 2009، لتستمر عملياتها في استهداف الحكومة الصومالية الانتقالية (في ذلك الوقت)، ومواجهة القوات الإفريقية (AMISOM) التي تكونت لحماية مؤسسات هذه الحكومة وبدأت عملها في عام 2007،² لتتحول الحركة إلى تهديد خطير للحكومة الصومالية ولدول الجوار المتدخلة في الصومال والمشاركة في القوات الإفريقية هناك، حيث تسببت عمليات الحركة الإرهابية وكذلك المواجهات بينها وبين القوات الإفريقية (إلى جانب انعدام الأمن الغذائي والجفاف) في نزوح ولجوء جماعي كبير للمواطنين الصوماليين، حيث احتلت الصومال المرتبة الخامسة بين أهم دول العالم التي يخرج منها اللاجئون لعام 2018، ونزح ما يقرب من مليون صومالي من مناطقهم خلال عام 2017.

2-3- الظاهرة الإرهابية في وسط وجنوب إفريقيا

يمكن وصف الظاهرة الإرهابية في وسط وجنوب إفريقيا وفقا لما يلي:

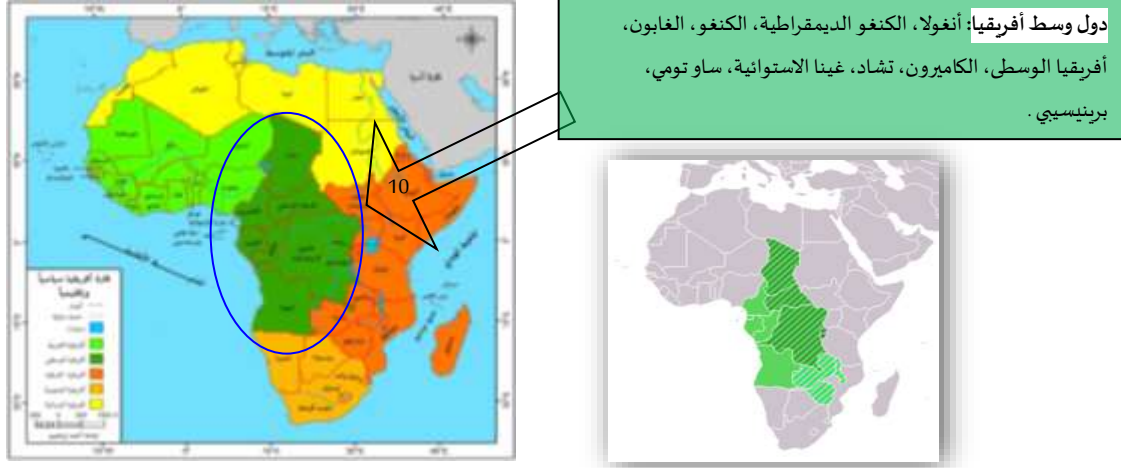
¹ - مركز سمت للدراسات الإرهاب في شرق أفريقيا...تحديات تجفيف منابع في

<https://bit.ly/3lqqR38> (23/01/2020à

² - عبد الحليم، مرجع سابق.

أعلن الاتحاد الإفريقي، أن دول إفريقيا الوسطى هي الأكثر تضررا من تمرد "جيش الرب للمقاومة" الأوغنديين والتي سعى إلى تصنيفها كمجموعة إرهابية خلال اجتماع عقد في بانجي عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى¹ في جانفي 2010، بمبادرة من الاتحاد الإفريقي توافق ممثلو كل من إفريقيا الوسطى وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وحتى السودان، على تبني إجراءات ضرورية لإعلان "جيش الرب للمقاومة" كمجموعة إرهابية، وطلب دعم المجتمع الدولي في هذا الصدد.

الخريطة رقم (03) : دول أفريقيا الوسطى



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على <https://bit.ly/37gWliJ>

خريطة توضح الموقع الجغرافي لدول وسط أفريقيا وموقعها الجغرافي من القارة ومختلف الدول التي تشكل وسط القارة كما هي موضحة باللون الأخضر الداكن.

وتعتبر الكونغو الديمقراطية، الحالة التي تشهد نشاطا كبيرا بين دول وسط إفريقيا، إذ يعيش ثلاثة أرباع سكانها تحت خط الفقر، ويموت حوالي 1200 منهم لعدم كفاية الرعاية الصحية، حيث تعود بداية الأزمة في البلاد منذ عام 1994، في أتون حرب أهلية، وصراعات عرقية لا تزال مستمرة حتى وقتنا الحاضر.²

إذ لا يزال يشهد شمال كيفو شرق الكونغو الديمقراطية وضعا أمنيا شديدا خطورة، فالسكان يتعرضون لأعمال اغتصاب من طرف الجماعات المسلحة وعمليات نهب وسرقة الماشية وسلب الممتلكات والحرائق، كما يخضعون للعمل القسري الذي يفرضه حاملو السلاح مما يضطر العديد من عشرات الآلاف من الأشخاص على النزوح بسبب الأعمال العدوانية.

¹ - علي أحمد فوار، بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدين "التكتيكات الإرهابية" التي يستخدمها المتمردون، في: <http://www.almadaper.net/NEWS.php?action=view&id28-63> (2020-01-26).

² - إدريس، مرجع سابق، ص 184.

وقد احتجرت جماعة مسلحة ناشطة في جنوب كيفو في أوائل شهر أبريل 2016، فريق من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال الإغاثة الإنسانية بالكونغو الديمقراطية طوال مدة أسبوع كامل.

كما أدانت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشدة الأساليب الإرهابية التي تستخدمها "الجبهة الديمقراطية لتحرير رواندا" (FDLR)، والتي أحدثت الكثير من الدمار والخراب في شرق الكونغو الديمقراطية، حيث تقوم قوات تحرير رواندا بحملة إرهابية، كما ذكرت من اغتصاب وقتل للمدنيين في محاولة لتقويض العملية العسكرية التي تشنها القوات الكونغولية والرواندية للقضاء على المجموعة وطردوها من شرق الكونغو،¹ وقد بلغت نسبة المتشردين أكثر من 500 ألف شخص بسبب القتال بين مجموعات الهوتوميليشيا "لوران نكوندا" والقوات الحكومية منذ أوت 2010.

كما شهدت منطقة وسط إفريقيا في السنوات الماضية سلسلة من الأحداث المتتالية المرتبطة بالإرهاب، علماً أن إفريقيا الوسطى من الدول المستقرة نسبياً في وسط إفريقيا، حيث تنتشر تجارة الأسلحة من طرف الأوكرانيين وغيرها، وربما هذا الذي سيعيد حالة الفوضى وعدم الاستقرار لها، كما تعتبر الغابون والكامرون محطات للشبكات الإجرامية في تجارة الأسلحة والمخدرات من أمريكا اللاتينية إلى منطقة القرن الإفريقي.

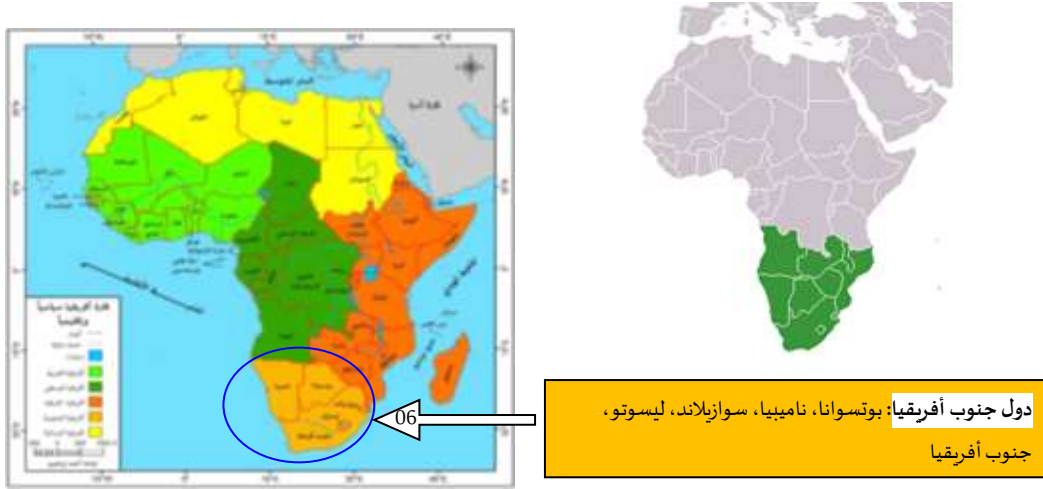
3-3- التهديدات الإرهابية في جنوب القارة الإفريقية

تشهد دول إفريقيا الجنوبية عمليات إرهابية متباينة في الحركات والأهداف والنشاط، إذ تُعد الجماعات الناشطة في ملاوي وزمبيا، من أخطر الجماعات في هذه المنطقة، كما تشارك الجماعات الإرهابية في تهجير الكثيرين من أنغولا وزيمبابوي، وموزنبيق، إلى جنوب أفريقيا ومحاولة تدخل الجماعات الإرهابية في النزاعات المحلية، إلى جانب بقاء خلايا نائمة إجرامية أخرى كثيرة تهدد الأمن الإنساني والوطني على حد سواء في هذه المنطقة.²

¹ - المرجع نفسه، ص 185.

² - Woodward, Hayes & Minkle. *Deep Histories : gender and colonialism in Southern Africa*. (Amsterdam, 2002), p90

الخريطة رقم (04): دول جنوب أفريقيا



المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على: <https://www.google.com/imgres>

خريطة توضح الموقع الجغرافي لدول جنوب أفريقيا وموقعها الجغرافي من القارة ومختلف الدول التي تشكل جنوب القارة كما هي موضحة باللون البرتقالي.

4-3- الإرهاب في منطقة الساحل وغرب إفريقيا

تعددت أشكال الإرهاب في كل من منطقة الساحل والغرب الإفريقي وفقا للتحويلات التي أحاطت بالمنطقة وبمميزاتها الجغرافية وهو ما سيتم توضيحه كما يلي:

3-4-1- الإرهاب في منطقة الساحل

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من تهديد العديد من المجموعات الإرهابية، كانت بدايتها بعد 11 سبتمبر 2001، ومع ذلك فقد ركز المحللون اهتماماتهم على تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وصلاته بتنظيم حركة الشباب الصومالية وجماعة بوكو حرام النيجيرية، فتصاعد حدة القتال وعدم الاستقرار فضلا عن تغيير التكتيكات بين الجماعات المتمردة والجماعات الإرهابية تكشف عن وجود علاقة متنامية بين هذه الجماعات وهو ما يشكل تهديدا لشعوب وحكومات منطقة الساحل وخطرا أكبر لعدم الاستقرار ليس للمنطقة فقط بل للمجتمع الدولي ككل.¹

¹ - Erin Foster-Bowser, Angelia Sanders, « Security Threats in the Sahel and Beyond: AQIM, Boko Haram and al Shabaab,» civil – military fusion centre mediterranean basin teampresents, (April 2012), P.1.

الخريطة رقم (05): دول الساحل الإفريقي



المصدر: <http://norsforstudies.org/2017/12/5282>

خريطة توضح الموقع الجغرافي لدول الساحل الإفريقي وموقعها الجغرافي من القارة ومختلف الدول التي تشكلها.

فالقلق المتزايد من الخطر الإرهابي في منطقة الساحل، اتضح جليا مع تصعيد الهجمات العنيفة من قبل الجماعات المسلحة المتطرفة عبر الوطنية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، جماعة بوكو حرام، أنصار الشريعة وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، جماعة المرابطون، حركة الشباب الصومالية، وتنظيم داعش في ليبيا، وهدفهم المعلن هو إقامة الخلافة بمفهومهم الخاص، حيث أصبح ارتباط هذه الجماعات المتطرفة واضح ومتزايد في شكل "تحالف" مع الحركات التي تشاطرها الرأي، فضلا عن "تحالف غربي"، مبني على الاتجار والخطف والتطرف العنيف، زيادة على هذا نجد هذه الشبكات الإرهابية العابرة للحدود تتوسع عبر "قوس عدم الاستقرار" الممتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ما يزيد من ترابط وتدفق المجندين بشكل كبير من النقاط الساخنة في الشرق الأوسط خصوصا (سوريا والعراق) إلى منطقة الساحل الإفريقي وهو ما يشكل تهديدا كبيرا لشعوب ودول المنطقة ككل.¹ فقد أصبحت منطقة الساحل منذ بداية الألفية منطقة إستراتيجية للحركات الإرهابية في منطقة جغرافية لا تخضع للمراقبة وحيث تتعرض أغلب بلدانها للعنف والنزاعات المستمرة على غرار نزاع الطوارق في مالي والنيجر والنزاعات الداخلية في غرب إفريقيا إضافة للنزاعات الحدودية والنزاعات المتعلقة بالعنف الانتخابي، إن منطقة الساحل الإفريقي تتأثر بشدة من المشاكل المستمرة والكوارث المفاجئة والوضع المتردي في السنوات الأخيرة بسبب الجفاف والفقر وضعف الأنظمة السياسية وباختصار فإن المنطقة تشهد حالة قريبة إلى الفوضى التي لا تتحسن وهو ما يؤثر على قدرة الدول، فتلك الأوضاع تعمل على تنمية تلك التحديات من خلال توفير مكان مناسب لها.²

¹ - Yonah Alexander, *Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014 Sixth Annual Report*, (February 2015), P. 03.

² - William Assanvo, « Etat de La Menace Terroriste en Afrique de L'ouest, » note d'analyse n° 12, "Observatoire de la vie diplomatique en Afrique", (juillet 2012), P.17.

ومن بين أبرز العوامل كذلك التي ساهمت في تنامي ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي بروز ظاهرة التطرف المصحوب بالعنف كرد فعل على الممارسات الاستبدادية للنظم المحلية التي أغلقت باب المشاركة والحوار في وجه مواطنيها، والبارز أيضا عامل استقطاب الإرهاب الذي أصبحت تلعبه الأزمة الليبية في منطقة الساحل الإفريقي، فتدخل حلف الناتو لإسقاط النظام الليبي أدى إلى نتائج كارثية على منطقة الساحل والتي منها زيادة انتشار الحركات الإرهابية في المنطقة الذي يرجع لسببين رئيسيين تمثل الأول في انتشار السلاح بمكيات كبيرة في المنطقة نتيجة نهب مخازن السلاح الليبي، إلى جانب الحدود التي يسهل اختراقها ما ساعد على توافد الإرهابيين من شتى البقاع للتبضع من هذا السوق المفتوح والسبب الثاني هو أن انهيار الدولة الليبية أدى إلى حالة من الفوضى التي تحبذها الجماعات الإرهابية والإجرامية للقيام بأنشطتها ما جعلها تتخذ من ليبيا قاعدة آمنة لها.¹

3-4-2- ظاهرة الإرهاب في غرب إفريقيا

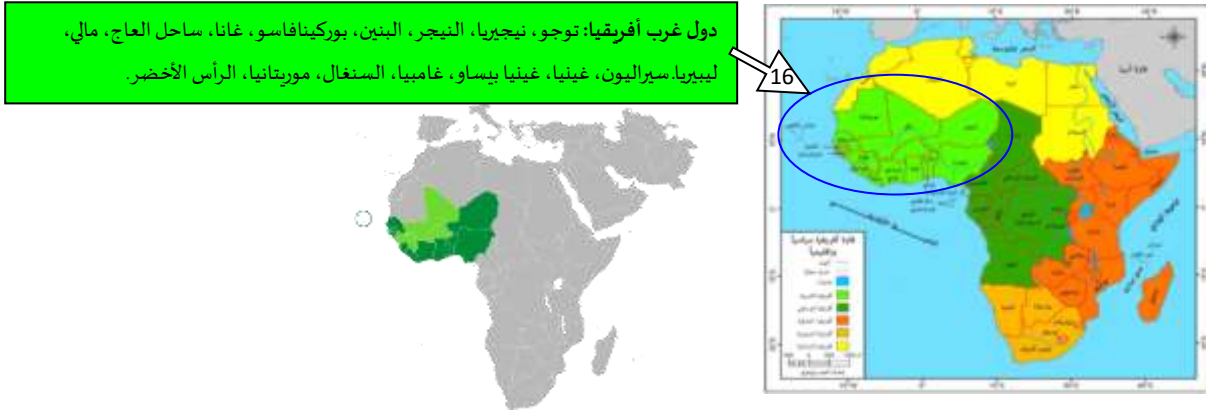
يمثل تحدي الإرهاب في غرب إفريقيا أساس في العمليات التي شنها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في بعض بلدان إفريقيا الغربية وكذلك التكتيكات والأسلحة والنظرة الأيديولوجية التي مد بها هذا التنظيم جماعات مثل أنصار الدين و"أنصارو" وبوكو حرام وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وحركات أخرى تضم خلايا إرهابية أخرى نائمة متطيرة هنا وهناك.²

¹ - عمار بوزيد، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار"، مجلة الجيش، ع 561، (أفريل 2010)، ص ص 30-37.

² - IRIN, "MALI: Holy wars and hostages – Al-Qaeda in the Maghreb", IRIN, 29 March 2012 ; in :

<http://www.irinnews.org/Report/95208/MALI-Holy-wars-and-hostages-Al-Qaeda-in-the-Maghreb> (23/01/2020)

الخريطة رقم (06): دول غرب إفريقيا



المصدر: <https://bit.ly/36B7s0s>

خريطة توضح الموقع الجغرافي لدول غرب أفريقيا وموقعها الجغرافي من القارة ومختلف الدول التي تشكل غرب القارة كما هي موضحة باللون الأخضر الفاتح.

وقد شهد العديد من بلدان غرب إفريقيا مثل تفشيا أو تصعيدا لهجمات إرهابية جديدة. كما أن مجموعات، كانت تعتبر جماعات محلية، مثل بوكو حرام والتوحيد والجهاد، شنت بنجاح هجمات عابرة للحدود أو ضربت أهدافا دولية، مما غير بشكل جذري وصفها وتحديد هويتها وساهمت مناقشة موجزة حول أنشطة هذه الجماعات في بعض دول غرب إفريقيا في رسم صورة ظليلة للظاهرة الإرهابية التي بدأت معالمها تتضح أكثر فأكثر في شبه المنطقة.¹

وتشمل نشاطات القاعدة بالمغرب الإسلامي والخلايا النائمة التابعة لها في غرب إفريقيا الاختطاف وقتل السياح الغربيين وعمال الإغاثة والجنود وكذلك الهجمات على أهداف حكومية وحواجز أمنية وبعثات دبلوماسية أجنبية كما هي الحال في موريتانيا. ففي جويلية 2011 على سبيل المثال، هاجمت القاعدة بالمغرب الإسلامي قاعدة عسكرية في باسكنو، قرب مدينة النعمة جنوب شرق موريتانيا. وقد شنت العديد من هذه الهجمات، كما شجع هذا التنظيم الإسلاميين في مالي على شن هجمات جريئة، وبعد انجراف مالي إلى عدم الاستقرار على أثر انقلاب مارس 2012 وما نجم عنه من فراغ في السلطة تمكن الطوارق ممثلون في الحركة الوطنية لتحرير أزواد الإسلامية- أنصار الدين وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا - من السيطرة على ما يناهز ثلثي البلاد، ومنذ ذلك الحين شنت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا هجمات جريئة ويعتقد أن هذه الحركة التي هي فرع من تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي والواقع أنها نمت وتطورت منذ أكتوبر 2011 الذي كان بداية نشاطها الفعلي وقامت بتنفيذ بعض الهجمات المميتة كما تمكنت من السيطرة على مدينة كونا في شمال

¹ - Ibid.

مالي، وكانت هذه الجماعة قد أعلنت أولى عملياتها المسلحة عبر الفيديو يوم 03 ديسمبر 2011، موضحة أن هدفها المقصود هو نشر الجهاد في غرب إفريقيا، وفي شريط الفيديو المذكور " أثبتت تقاريرها الأيديولوجي مع شخصيات من أمثال زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن ومؤسس وزعيم حركة طالبان الملا عمر لكنها ركزت أكثر على شخصيات تاريخية من أصل غرب إفريقي مدعية أن عناصرها " أحفاد أيديولوجيون " لعثمان دان فوديو والشيخ أحمدو لبو والحاج عمر تال،¹ وقد أعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا مسؤوليتها عن بعض العمليات بما في ذلك اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين يوم 5 أبريل 2012 من مدينة غاو بمالي وهجوم في 23 مارس 2012 على قاعدة لقوات الدرك الوطني الجزائري بتمنراست وهجوم في 29 جوان 2012 على قاعدة لقوات الدرك الوطني الجزائري في ورقلة.

4- الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا

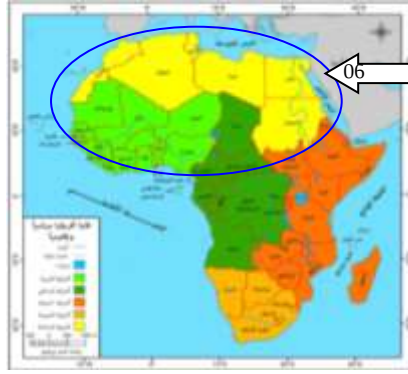
تعتبر شمال أفريقيا من المناطق التي تنتشر فيها ظاهرة الإرهاب بشكل لافت للنظر، وهي الظاهرة التي أمست تشكل إحدى أبرز المخاطر الأمنية عبر-الوطنية التي تهدد أمن واستقرار المنطقة المغاربية خاصة وغرب المتوسط بصفة عامة. ولعل ما يزيد من انتشار الإرهاب، فكراً وممارسة، في هذه المنطقة هو هيمنة إيديولوجيا السلفية الجهادية على الساحة الدينية المغاربية، وهي إيديولوجيا مستوردة، كما هو معلوم، من المشرق العربي وبالخصوص من مدارس الفكر المتطرف التي تعتبر الإسلام دين قتال وتسعى إلى بناء دولة دينية تحكمها الشريعة الإسلامية وتستعيد النموذج السياسي لدولة خلافة كما كانت قائمة تاريخياً في العصور الوسطى، مستخدمة في ذلك شتى أشكال القوة والعنف المسلح والترويع والترهيب والتخريب وغيرها من الممارسات الإجرامية الموجهة ضد أمن الأفراد وضد مصالح الدولة.²

¹ - Okpi, A "The rising West-Africa al-Qaeda", (The Punch, 26 May 2013), p.2

² - Violence and Terrorism in North Africa, in :

<https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09546553.2019.1621642?journalCode=ftpv20> (24/01/2020)

الخريطة رقم (07): دول شمال إفريقيا



دول شمال أفريقيا: تونس، ليبيا، مصر، السودان، الجزائر، المغرب

المصدر: <https://bit.ly/2OFHCMX>

خريطة توضح الموقع الجغرافي لدول شمال أفريقيا وموقعها الجغرافي من القارة ومختلف الدول التي تشكل شمال القارة كما هي موضحة باللون الأصفر.

إن الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا كانت ظاهرة محلية قبل أن تصبح في الآونة الأخيرة، من التهديدات العابرة للحدود Cross-borders threats بفعل ارتباطها بالشبكات الإرهابية عبر الوطنية النشيطة المتواجدة في مختلف أنحاء العالم. وفي هذا الصدد يشار إلى أن الكثير من الذين قاموا بالعمليات الإرهابية في الخارج ينحدرون من بلدان شمال إفريقيا؛ بدءاً بالذين قاوموا السوفييات في أفغانستان في ثمانينات القرن الماضي، مروراً بنمو وتطور الخلايا الإرهابية في أوروبا في التسعينات، انتهاءً بتدفق هؤلاء الإرهابيين إلى العراق وأفغانستان، بعد احتلالهما العسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الألفية الجديدة، والتحاق العديد منهم للقتال في سوريا التي باتت تعيش على إيقاع حرب أهلية أخذت أبعاداً خطيرة¹.

هكذا أخذ نشاط الخلايا الإرهابية ذات الأصل المغربي يكتسي طابعاً عالمياً خاصة بعد ارتفاع حجم التفجيرات التي نفذتها هذه الأخيرة في عدد من البلدان العربية منها والغربية في فترة التسعينيات . وتشير التقارير الأمنية الأوروبية إلى أنه تم خلال تلك الفترة كشف وتفكيك عدة خلايا إرهابية مغربية في كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وألمانيا والمملكة المتحدة. وبعد أحداث 11 سبتمبر سجل تورط الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية (GIA) في الأعمال الإرهابية التي ما انفكت تعرفها فرنسا في السنوات الأخيرة، وتورط الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة (GICM) في سلسلة من الإعتداءات التي استهدفت الأماكن العامة في بريطانيا وتورط إرهابيين منحدرين من شمال إفريقيا في الهجمات التي استهدفت العاصمة الإسبانية في 2004 كما تبين تورط آخرين في الشبكات المشبوهة التي تقوم بتدريب وتهجير المتطوعين للقتال في العراق .

¹ - أحمد المرابطي، الظاهرة الإرهابية في شمال أفريقيا: محلية أم عالمية؟ في:

<https://bit.ly/32IGmbH> (26/01/2020).

وقد تبين في هذا الصدد حسب مصادر أمنية أميركية نشرت سنة 2007، إلى أن نسبة المقاتلين من شمال إفريقيا الذين تم تجنيدهم للقتال في العراق مثلت 40% من العدد الإجمالي للمقاتلين الأجانب. هذا بالإضافة إلى تورط مغاربة محسوبين على تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في عمليات الاستقطاب والتجنيد لصالح معسكرات الإرهاب والتطرف القائمة في منطقة الساحل والصحراء، وتورط عناصر من الجماعة المقاتلة المغربية في سلسلة من الهجمات على الأراضي البلجيكية والتي كان آخرها تلك التي شهدتها العاصمة بروكسيل بداية 2016، وقيام مغاربة وتونسيين وجزائريين بتأسيس خلايا إرهابية في كل من إيطاليا وألمانيا والأراضي المنخفضة وغيرها من البلدان الأوروبية ...

إجمالاً يمكن القول أن الساحة المغاربية شهدت منذ بداية التسعينيات تحركاً ونشاطاً كبيراً للجماعات الإرهابية في المنطقة والذي كان في البدء محلياً مع الجماعات الإسلامية المسلحة وغيرها قبل أن يتجاوز الحدود الوطنية مع الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال وأخواتها ليصبح إرهابياً عابراً للحدود خاصة بعد أن تضاعفت وتيرة عملياته وتشعبت علاقاته وتعقدت ارتباطاته مع تنظيماً إرهابية عبر وطنية، على رأسها التنظيم العالمي للقاعدة وكذا ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية¹.

5- تداعيات التغيرات السياسية على تنامي الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا

يبدو أن ثورات الشمال الأفريقي قد أتاحت فرصاً جديدة للجماعات الإرهابية وخاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لترسيخ وجوده وزيادة عمليات التجنيد بجذب جماعات ومؤيدين جدد إلى صفوفه وإقامة شبكات من التعاون مع بعض الجماعات الانفصالية، فمن ناحية، أولى أصبحت المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تفتقر إلى الفرص السياسية أو الاقتصادية، لا سيما بالنسبة إلى الشباب، والمناطق الفقيرة، وازدهرت أنواع من التجارة غير المشروعة، مثل تهريب الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، وتهريب الأسلحة والسجائر والسلع الاستهلاكية عبر الحدود، والاتجار بالسيارات المسروقة من أوروبا ببيعها عبر جميع الدول الساحلية؛ والاتجار بالعمال المهاجرين بصورة غير مشروعة في الطريق إلى دول الخليج وأوروبا.²

كما انتشرت الأعمال غير المشروعة في منطقة الساحل من تهريب وخطف وتجارة ولذلك تقل الفجوة بين الإرهاب والممارسة الإجرامية كما يظهر التعاون بين تجار المخدرات وأعضاء تنظيم القاعدة

¹ - المرجع نفسه.

² - أميرة محمد عبد الحليم. "تنظيم القاعدة في الساحل الأفريقي وربيع الثورات العربية"، مجلة آفاق أفريقية. م (11)، ع (38)، (2013)، ص 125.

والذين يقومون بجمع الضرائب من قوافل التجارة والتهريب. وهذا يؤدي إلى زيادة في عمليات الاختطاف التي يقوم بها الوسطاء المحليين تحت إشراف أمراء القاعدة.

ومن ناحية ثانية، أدت الثورة الليبية وسقوط نظام معمر القذافي إلى نتائج استفادت منها الجماعات الإرهابية، فمن جانب لجأ العديد من الموالين له والمدججين بغنائم الحرب والسلاح إلى بلدان إقليمية. فتدفقت أعداد كبيرة من الأسلحة الثقيلة من ليبيا إلى دول الجوار، لتحمل هذه الأسلحة تهديدا جديدا للاستقرار في المنطقة بعد أن أصبحت متاحة أمام المرتزقة والإرهابيين، وهي أنواع مختلفة من الأسلحة الهجومية واستفادت بعض القبائل المتمردة من هذا المخزون من الأسلحة. ومن جانب آخر، فإن نظام معمر القذافي ظل لسنوات طويلة، الموجه الأساسي لمجريات الأمور في العديد من بلدان الصحراء والساحل، خاصة في النيجر ومالي، حيث كان يمسك بملف حركات الانفصال الطارقية المعقد، ويوجهه حسب ما يرى أنه صمام أمان يضمن الحفاظ على محورية النفوذ الليبي في المنطقة. ويكمن السر في التأثيرات الليبية على هذا الملف في كون الجماهيرية هي البلد الذي استوعب آلاف الشباب من بعد موجات الجفاف الماحقة التي ضربت المنطقة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. ويمكن ذلك التواجد المكثف لشبان بلا مؤهلات ولا تكوين تربوي يذكر الحكومة الليبية من الحصول على مجندين يمكن استخدامهم كمرتزقة في حروبها التوسعية، كما حدث في تشاد ضد نظام حسين حبري في بداية الثمانينيات، أو لإيفادهم كألوية "مجاهدة" لتحرير فلسطين ولبنان من الاحتلال الإسرائيلي في نفس الحقبة. كما استخدموا في حروب استنزاف ضد بعض الأنظمة التي لا تروق توجهاتها لحكام ليبيا.¹

ومن ناحية ثالثة، أتاح "الحراك العربي" للجماعات الإرهابية المحلية فرصا للحصول على التأثير الإيديولوجي والقوة المادية، ولتتمكن القاعدة من التوسع في شمال القارة الأفريقية. فانهيار الأمن الليبي وانتكاسات القاعدة في آسيا، أفضيا إلى دور جديد في منطقة المغرب العربي والساحل وشمال وغرب أفريقيا كأجزاء يمكن استغلالها في توسيع انتشار فكر القاعدة وعملياتها، فضلا عن التعاون والتواصل بين القاعدة في بلاد المغرب والجماعات الإرهابية الأخرى في القارة فالجماعات الإرهابية في القارة الأفريقية لا تعززم البقاء في نطاق محدود، سواء كان ذلك بالمغرب أو في نيجيريا أو بالصومال، أو حتى في مالي، وإنما لديها النية والتنظيم للانتقال إلى جنوب القارة الأفريقية ومن جانب آخر، استفادت الجماعات الإرهابية

¹ - إدريس عطية، "تهديدات الإرهاب عبر الوطني في شمال أفريقيا"، مداخلة في الملتقى الوطني حول: التحديات والرهانات الأمنية بمنطقة شمال أفريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار (جامعة سكيكدة، 19 نوفمبر 2013)، ص 12.

من تطلعات الاستحواذ والسيطرة على السلطة التي بعثتها تطورات الانتفاضات في الشمال الأفريقي، والتي كان من بينها المحاولة الانقلابية التي شهدتها مالي في مارس 2012.¹

ووفقا لـ "بروس هوفمان" فإن الإعلان عن قتل أسامة بن لادن في ماي 2011 قد حمل تافؤلا كبيرا وآمالا بنهاية القاعدة، إلا أن الحقيقة تشير إلى أن القاعدة نفسها قد كتبت نهايتها أكثر من مرة خلال العقد الأخير، ولم تنته، كما أن إستراتيجية "قطع الرأس" التي يتبعها البعض للقضاء على تنظيم لا تؤدي لإنهائه، فقتل رجل واحد قد يضعف القاعدة ولكنه لن يقضى عليها وعلى نحو مماثل وخلافا للعديد من التنبؤات، فإن الحراك العربي لن يحمل ناقوس الموت لتنظيم القاعدة. فالقاعدة لا تزال أقوى في المحيط الجغرافي للأحداث الدرامية فباكستان، الصومال واليمن لا تزال البيئات الرئيسية لتنظيم القاعدة. كما أن الأساس الديموغرافي للقاعدة من المحرومين واليائسين والمهمشين من الشباب يزداد فلا يوجد احتمال على المدى القصير أن يلبى الحراك العربي احتياجات ومطالب هؤلاء بل على العكس قد تتمكن القاعدة في أجواء الحراك العربي من زيادة عمليات التجنيد والتعبئة من المحرومين الذين لم تحقق الحكومات الجديدة تطلعاتهم التي خرجوا من أجلها.²

ويرى "بريان مايكل" Brian Michael أن الحقائق المؤكدة بالفعل على أرض الواقع في هذه الدول هي أن مواجهة قوات الأمن في دول ما يسمى الربيع العربي لمزيد من التحديات وأعمال الشغب والعنف الطائفي واستمرار الصراع القبلي، واستمرار الأعمال التخريبية من المؤيدين للنظم القديمة، وهو ما يمثل بيئة صالحة يمكن استغلالها من جانب الإرهابيين لإدخال المنطقة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار.³

المطلب الخامس: معضلة بناء الدولة والتهديدات الإرهابية في إفريقيا

إن ما تعانيه الدول الإفريقية من عجز في تشكيل الدولة الحديثة بعد الاستعمار جعلها تتسم بطابع العنف والتخلف بشكل كبير، خاصة إذا نظرنا إلى ما خلفه من انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان وهذا ناتج خاصة عن سوء العلاقات الإفريقية الإفريقية وكذا حالات التمرد وقضايا الانفصال في ظل تنامي الهويات العرقية، الإقليمية والدينية، أيضا مختلف الطرق التي قسم من خلالها أبناء الدولة الواحدة بين أكثر من دولة، إذ أصبح وجود الدولة بحد ذاته محل شك ونزاع بعدد المؤشرات التي ساهمت في انتقاص

1- عبد الحليم، مرجع سابق، ص 126.

2- Liam Collins, " The Abbottabad Documents: Bin Ladin's Security Measures ", the Combating Terrorism Center (May 22, 2012), p 10.

3- بريان مايكل جنكينز، تقييم قدرات تنظيم القاعدة بعد الربيع العربي في:

<https://bit.ly/3JrZrtI> (02/01/2022)

شرعية الدول، الأمر الذي جعل من الدول الإفريقية تعاني أزمات تشكك في شرعيتها كدول وتصنفها ضمن الدول العاجزة عن تحقيق أمنها واستقرارها، وهو ما سيتم توضيحه في ما يلي:

1- إشكالية بناء الدولة في أفريقيا

واجهت الدولة في أفريقيا عدة إشكالات لعل أبرزها وجود تجمعات سكانية أفريقية غير متجانسة عرقيا وثقافياً، ضمت بعضها إلى بعض قسراً في دولة واحدة مع وجود بقية مؤثرة لهذه الجماعات السكانية في دول مجاورة، فكان لا بد من أن تتعاون وتتداخل معها بحكم الجوار وبحكم القربى، مع عدم قدرة الدولة على السيطرة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الاثني والقبلي والجهوي ولم تجد عملية بناء الدولة في أفريقيا المساعدة والمؤازرة من المجتمع الدولي لمساعدتها على تطوير نفسها والخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة، ومن ثم الانتقال إلى التنمية والتطور والتخطيط لتوحيد النسيج الاجتماعي في القارة،¹ كما أن الدول الأفريقية أصبحت مسرحاً للأقطاب والصراعات الدولية بين القوى الكبرى في ذلك الوقت وهما لمعسكران الاشتراكي والرأسمالي، إضافة إلى ما قامت به بعض الشركات المتعددة الجنسيات من دور سلبي بعد رحيل الاستعمار في إفساد السياسيين في أفريقيا وسعيها لتحقيق مصالحها ولو على حساب الدول الأفريقية، حيث اعتمد الزعماء على الرشوة الدولية لتثبيت مراكزهم، وهذا أدى إلى تعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية.

2- فشل الدولة في إفريقيا وبروز الظاهرة الإرهابية

يشير مفهوم الدول الفاشلة إلى تلك الدول التي ليس لديها القدرة على أداء وظائفها الأساسية بتوفير الخدمات الضرورية من نظام وصحة وتعليم ومؤسسات عمومية وفرص اقتصادية والأمن والاستقرار كمطلب أساسي، كما أنها غير قادرة على السيطرة و التحكم في كافة إقليمها الجغرافي. في السنوات الأخيرة، أدى فشل الدولة في إفريقيا إلى جعلها أرض خصبة للإرهاب. فقد أصبحت توفر بيئة تمكن من ظهور أو تسلل المنظمات الإرهابية التي تشن هجمات داخل هذه البلدان واقتراح المحللون أن هناك خطر كبير للإرهابيين مثل استخدام هذه الدول كقاعدة أو "منصة إطلاق" للعمليات الإرهابية.²

¹ - Kalvi. j, holstitaming the soveriegInstitutionalchang in international Politicsuw:cam Cambredgeuniversity pres, (2004), p57

² - Antonio Tujon, OMD , "Réduire la pauvreté ou édulcorer la mondialisation néolibérale? objectifs du millénaire pour le développement alternative Sud ",volume 13, (2006).

وكنتيجة طبيعية، فإن الدول الضعيفة أو الفاشلة مثل: الصومال والسودان وعدد الدول التي تشهد عدم استقرار سياسي مثل حالات ما يسمى الربيع العربي على غرار ما يحدث الآن في ليبيا التي باتت تعتبر من الدول الفاشلة التي تسير نحو الإنهيار.¹ ويرى المختصين أن تخلف أفريقيا ما هو إلا نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية الأفريقية. لقد أدت العولمة إلى تراجع سلطة الدولة المركزية في أفريقيا، ولأسيما السيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع. في ذات الوقت تمثلت ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولمة في ظهور حركات وتنظيمات إثنية ودينية تتحدى سلطة الدولة الأفريقية، سواء على المستوى القومي أو المحلي.² ونتيجة لكل هذا شهدت إفريقيا تزايداً ملحوظاً للحركات والجماعات الإرهابية فوفقاً لبعض الإحصاءات فإن مناطق النزاعات المسلحة زادت من قوة وفعالية الجماعات الإرهابية في القارة، وهو ما أفرز حالة من عدم الاستقرار الأمني وتردي للأوضاع المعيشية ما أدى إلى تفشي العنف وتزايد الأنشطة الإرهابية فوفقاً لترتيب مؤشر الدول التي تفتقر للسلم لعام 2018، نجد أن خمس دول من بين الدول العشر الأولى الأكثر اضطراب سياسياً في العالم هي دول إفريقية وهي (الكنغو، ليبيا، إفريقيا الوسطى، جنوب السودان والصومال).³

المبحث الثاني: محددات الظاهرة الإرهابية الجديدة في إفريقيا

شكلت ظاهرة الإرهاب خاصة مع تنامي العولمة ظاهرة يصعب قياسها، بالنظر لقلة أو حتى غياب المؤشرات الكمية، فحتى المؤشرات العالمية الموجودة والمتوفرة للباحثين ليست شاملة وتعاني الكثير من السلبيات، هاته الظاهرة المتغيرة التي تنمو وتراجع خاصة في الدول النامية التي توفر لها البيئة الملائمة لتجسيد مختلف أهدافها، من هنا سيتم محاولة وضع أهم التصنيفات وكذا مختلف آليات تمويلها وكذا مختلف الاستراتيجيات التي تتبعها التنظيمات الإرهابية خاصة في القارة الإفريقية وفقاً لما يلي:

المطلب الأول: تصنيف الجماعات الإرهابية في إفريقيا

يمتد انتشار الجماعات الإرهابية في القارة السمراء من القرن الأفريقي في الصومال وكينيا إلى غاية بحيرة تشاد التي تضم الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، ويصل إلى غرب ووسط إفريقيا في مالي

¹ - Edward Newman, *Weak States, State Failure, and Terrorism*, (Routledge, 2007), p 463.

² - Chelli Plummer, *Failed States and Connections to Terrorist Activity*, (International Criminal Justice Review · December 2012), p 417.

³ - نجم الدين محمد عبد الله جابر، "الجهود الإقليمية والدولية لمجابهة ظاهرة الإرهاب في أفريقيا"، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، م(03)، ع (06)، (نوفمبر 2020)، ص 267.

وبوركينافاسو وغينيا والكنغو الديمقراطية وأوغندا، وفي شمال أفريقيا خاصة في ليبيا وأشارت العديد من الدراسات والتقارير الدولية إلى وجود أكثر من 60 تنظيماً إرهابياً في القارة الأفريقية ظهرت بشكل أكبر في العقد الأخير لا تعترف بالحدود الجغرافية، ومستفيدة من تدهور الوضع الأمني في ليبيا ومالي، واستمرار الحرب الأهلية في الصومال ويمكن تصنيف أهم الجماعات الإرهابية في أفريقيا وفقاً لما يلي:¹

الشكل رقم (01): أخطر التنظيمات الإرهابية في إفريقيا



المصدر: <https://al-ain.com/article/africa-terrorist-organizations>

1- أهم التنظيمات الإرهابية في إفريقيا

تعددت التنظيمات واختلفت التنظيمات الإرهابية في إفريقيا باختلاف أهدافها وميولاتها سواء أكانت الدينية أو الإيديولوجية، أو غيرها من الأجندات التي أصبحت هاته الجماعات تخدمها، فأهم هذه التنظيمات هي:

¹ - بدرة قلعول، أهم التنظيمات الإرهابية في دول الساحل والصحراء والغرب الإفريقي، في:

1-1- جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين وحركة أنصار الدين

تصنف كواحدة من أخطر التنظيمات الإرهابية في العالم ومنطقة الساحل والصحراء تحديداً كونها تضم "أكبر تحالف يدين بالولاء لتنظيم القاعدة"، منذ تأسيسها في مارس 2017. وتضم أربع جماعات إرهابية وهي "جماعة أنصار الدين"، و"كتيبة المرابطون"، و"إمارة منطقة الصحراء الكبرى"، و"كتائب تحرير ماسينا. ويقود التنظيم الإرهابي "إياد آغ غالي"، وهو أحد قادة الطوارق في مالي، الذين أعلنوا التمرد العسكري على الحكومة المالية في تسعينيات القرن الماضي بقيادة الحركة الشعبية "لتحرير الأزواد، وقدرت تقارير أمنية وإعلامية دولية عدد عناصر الجماعة الإرهابية بين 1500 إلى 2200 من جنسيات مختلفة. ويشكل التنظيم الإرهابي تهديداً مباشراً لـ 6 دول أفريقية "على الأقل"، وهي: الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا، بوركينا فاسو وتشاد، وكشف خبراء أمنيون عن أسباب تحالف 5 حركات مسلحة في تنظيم واحد أسموه "النمط الجديد للتنظيمات الإرهابية"، وفسروا بذلك بالضغط والخنق الذي فرضته عليها دول الساحل والصحراء والقوات الأمريكية والفرنسية، مستفيدة في ذلك من "امتلاكها قدرات تنظيمية كبيرة" ساعدتها على التحالف وعلى التمدد في عمق الساحل، خاصة في مالي والنيجر¹.

وأشارت تقارير استخباراتية دولية إلى "الخبرة العسكرية" التي تمتلكها قيادات في التنظيم الإرهابي خاصة التي انشقت عن الجيش المالي، أو التي لها "خبرة في تنفيذ الهجمات الإرهابية"، وهو العامل الذي ساعدها على تنفيذ هجمات إرهابية دقيقة أبرزها الهجوم الذي استهدف دورية للجيش المالي وسط البلاد في 21 أوت 2019، وأسفر عن مقتل 5 جنود ماليين².

ويستفيد التنظيم الإرهابي من عدم قدرة السلطات المالية على السيطرة على جزء من أراضيه، والذي شكل عاملاً كبيراً في قدرته على اختراق الحدود خاصة من جهة النيجر.

وتعد حركة أنصار الدين من الحركات الإرهابية المسلحة التي انضمت إلى ما يعرف بـ "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" عام 2017، أسسها إياد آغ غالي في ديسمبر 2011 في مدينة كيدال الواقعة شمال مالي. وغالي هو أحد القادة الطوارق الذي خاضوا تمرداً مسلحاً على الحكومة المالية في التسعينيات، قبل أن يوقع اتفاق سلام بين حركته السابقة "الحركة الشعبية لتحرير أزواد" والحكومة المركزية عام

¹ - جابر، مرجع سابق، ص 269.

² - يونس بورنان، بـ 6 مصادر تمويل.. أخطر 5 تنظيمات إرهابية في إفريقيا، في :

<https://al-ain.com/article/africa-terrorist-organizations> (27/01/2020)

1992. وتعد "حركة أنصار الدين" أكبر تنظيم مسلح في شمال مالي، بعد أن عاد إياد غالي إلى المشهد وتحديدًا إلى منطقة "أزواد"، حيث جمع مئات من أنصاره الطوارق بهدف العودة إلى العمل المسلح. وفي بداية 2013 حدد "غالي" مطلبه بزعم "إطلاق الشريعة في كامل المناطق المالية" وبحكم ذاتي لمنطقة شمال مالي، بعد أن تبني "الفكر السلفي الجهادي"، وأعلن مبايعته تنظيم القاعدة الإرهابي بحمل رايته السوداء¹. كما أعلن التنظيم الإرهابي الحرب على القوات الفرنسية والجيش المالي والقوات الأفريقية عقب التدخل الفرنسي ضد الجماعات المسلحة شمالي مالي، وقرر عدم وقف هجماته المسلحة حتى خروج القوات الفرنسية والمالية من مدينتي "تمبكتو وكيدال". وأدرجت واشنطن زعيم التنظيم إياد آغ غالي في فيفري 2013 على لائحة الإرهابيين، كما أدرجت "حركة أنصار الدين" بعد شهر من ذلك على قائمة التنظيمات الإرهابية. وفي أعقاب ذلك، وجه زعيم الحركة المسلحة تهديدًا لباريس عبر شريط مصور في 2014، توعد فيه القوات الفرنسية الموجودة في شمال مالي بما أسماه "الانتقام على عدائها للمسلمين وإشعال الحروب بينهم".

ومنذ تأسيسها، عملت حركة "أنصار الدين" على ترويع سكان شمال مالي بحجة "تطبيق الشريعة"، وقامت بهدم الأضرحة الصوفية المدرجة على لوائح التراث العالمي لمنظمة اليونسكو عام 1988، ومنع التدخين والموسيقى في المناطق التي كانت خاضعة لها².

1-2- بوكو حرام

من أقدم وأكثر التنظيمات الإرهابية دموية في العالم وأفريقيا، التي نشأت عام 2002 في مدينة "ميدوجوري" شمال نيجيريا، وهي كلمة من لغة "الهوسا" المحلية وتعني "التعليم الغربي حرام". ويظهر من اسمها أن التنظيم الإرهابي قرر التمرد على الحكومة المركزية ضد انتشار التعليم الغربي في المدارس والجامعات النيجرية، حيث ضمت في بداياتها أكاديميين، ثم سرعان ما تحولت إلى تنظيم دموي قاده علي يوسف الذي قتل على يد الأمن النيجيري. وتولى بعدها أبو بكر شيكاو قيادة التنظيم المسلح، وبدأت معه عمليات خطف الفتيات من المدارس والعمليات الانتحارية³.

¹ - موسوعة الجزيرة، حركة أنصار الدين، في:

<https://bit.ly/3btnsjl> (27/01/2020)

² - قلعلول، مرجع سابق.

³ - حكيم نجم الدين، العنف الديني في نيجيريا: جماعة بوكو حرام، (مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2018)، ص 188.

غير أن تأسيس الحركة الإرهابية يعود بحسب تقارير إعلامية دولية إلى سنة 1995، بعد أن أنشأ "أبو بكر لاوان" تنظيمًا سماه "أهل السنة والهجرة" بولاية "بورنو" الواقعة شمالي البلاد. وصنف مؤشر الإرهاب العالمي "بوكو حرام" في المرتبة الرابعة بين أكثر الجماعات الإرهابية دموية في العالم، ما جعل نيجيريا تحتل المركز الثالث عالمياً في قائمة أسوأ الدول تضرراً من الإرهاب .

1-3- حركتا إكس سيليكاً وأنتي بلاكا

تعتبر حركتا "إكس سيليكاً" الإسلامية و"أنتي بلاكا" (مقاومو المناجل) المسيحية في جمهورية أفريقيا الوسطى من أكثر الحركات الدينية دموية، وقد تأسست حركة "أنتي بالاكاً" في عام 2009 من طرف قرويين مسيحيين ضد من تصفهم بـ"العصابات المسلحة" و"الصوص وقطاع الطرق"، وتأسست حركة "سيليكاً" سنة 2012 من مجموعة من المتمردين المعارضين لحكم فرانسوا بوزيزي أغلهم من المسلمين، واستولت على السلطة في 24 مارس 2013 بعد دحرها للقوات الحكومية وتولى زعيمها ميشال دجوكوديا الرئاسة كأول رئيس مسلم لهذا البلد الأفريقي، وتتبنى الحركتان أيديولوجية دينية متطرفة، فالأولى تأخذ بأكثر الآراء الفقهية لتميل نحو العنف "فترى أن الإسلام شريعة حرب" ولا بد من مقاتلة كل جماعة "كافرة" لا تتوافق مع "قيم الإسلام" وفق خلاصاتها، ومن بينها شنّ العمليات الإرهابية على المسيحيين والثانية توظف آيات من الإنجيل خارج سياقها التاريخي لتبرير أعمال العنف ضد المسلمين.¹

1-4- حركة جيش الرب

جيش الرب الأوغندي، هي حركة مسيحية مسلحة، تعرف أيضاً باسم حركة الرب للمقاومة، تنتشر في شمال أوغندا، وترجع جذورها إلى امرأة تدعى أليس لاكوينا، في ثمانينيات القرن العشرين اعتقدت لاكوينا أن الروح المقدسة خاطبتها وأمرتها بالإطاحة بالحكومة الأوغندية لما تمارسه من ظلم وجور ضد قبائل أشولي*.

وتأسس جيش الرب كمعارضة أوغندية من قبائل الأشولي في الثمانينات وبالتحديد عام 1986 على يد جوزيف كوني وهو نفس العام الذي استولى فيه الرئيس يوري موسيفيني على السلطة.²

1-5- حركة الشباب المجاهدين

¹ - إدريس آيات، إكس سيليكاً وأنتي بلاكا في إفريقيا الوسطى - الأبعاد الدينية للصراع، (مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2018)، ص ص 67-71.

*- أشولي مجموعة عرقية أفريقية تتواجد في شمال أوغندا وجنوب السودان بشكل أساسي وفي باقي الدول الأفريقية، يعمل معظم الأشولي بالرعي وقسم منهم يعمل بالزراعة. ولهم لغة خاصة بهم تدعى الأشولية.

² - نزمين محمد توفيق، الحركات الدينية المسلحة في إفريقيا: جيش الرب والشباب المجاهدين، (مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2018)، ص 117.

يعود تأسيس حركة الشباب الصومالية إلى العام 2004، غير أن كثافة نشاطها وتداولها اسمها في الإعلام يعود إلى العام 2007، وظلت الحركة توصف في البداية بأنها الجناح العسكري للمحاكم الإسلامية خاصة في فترة استيلاء المحاكم على أكثرية أراضي الجنوب الصومالي في النصف الثاني من العام 2006. وكانت هزيمة المحاكم أمام مسلحي الحكومة الصومالية المؤقتة المدعومة من طرف الجيش الإثيوبي وانسحاب قيادتها خارج الصومال، وتحالفها مع المعارضة الصومالية في مؤتمر أسمرا المنعقد في سبتمبر 2007، من أكبر الأسباب وراء انشقاق حركة الشباب الصومالية عن المحاكم متهمة إياها بالتحالف مع العلمانيين والتخلي عن "الجهاد في سبيل الله".

وتتبني الحركة التوجه "السلفي الجهادي" وتهدف إلى إقامة "دولة إسلامية". وصفت تقارير غربية الحركة بأنها عضو في التنظيمات الجهادية السلفية العالمية التي يوجد فيها مسلحون من الصومال ومن دول عربية وإسلامية شتى. تستغل حركة الشباب الصومالية شبكة الإنترنت لنشر بياناتها وتسجيلاتها في مواقع ذات صبغة سلفية جهادية¹.

1-6- القاعدة في بلاد المغرب

من أقدم التنظيمات الإرهابية في أفريقيا كونها امتدادا "للجماعة السلفية للدعوة والقتال" الجزائرية التي نفذت عدة مجازر بشعة في الجزائر ضد المدنيين خلال ما كان يعرف بـ"العشرية السوداء". وفي 24 جانفي 2007، أعلن زعيم التنظيم الإرهابي عبد المالك درودكال المكّي "أبو مصعب عبد الودود" مبايعته لتنظيم القاعدة، وتغيير اسم التنظيم إلى "القاعدة في بلاد المغرب"، ويعرف بأنه "خبير في صناعة المتفجرات". ويسعى التنظيم الإرهابي كما يزعم إلى "تحرير المغرب العربي من الوجود الغربي خاصة الفرنسي والأمريكي، وإسقاط أنظمة الدول المغاربية، وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية، وتطبيق الشريعة الإسلامية"².

وتمكن تنظيم التمرد في المجتمعات المحلية في الصومال ومالي والنيجر والسودان ونيجيريا والجزائر وبدرجات أقل في كينيا وتشاد وليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا وبوركينا فاسو. كما سيطرت القاعدة على أهم ممرات ومعابر التهريب في المنطقة الممتدة من السنغال وغينيا على ساحل الأطلسي إلى القرن الإفريقي على سواحل المحيط الهندي.

¹ - المرجع نفسه، ص 125.

² - حمدي عبد الرحمن، صعود القاعدة في إفريقيا، في:

وبسبب ما تعاني منه معظم دول الساحل الإفريقي خاصة حالات الفشل السياسي والفساد ونقص خدمات التعليم وندرة الفرص الاقتصادية مع عدم قدرة سلطاتها فرض هيمنتها أدى ذلك إلى تفشي جرائم الاتجار بالبشر والمخدرات وتهريب السلاح. وهكذا تمكّن تنظيم القاعدة من استغلال تلك الثغرات والقدرة على التنقل بحرية في المنطقة في عقد تحالفات مع الجماعات المحلية والاستعانة بقبائل الطوارق وقبائل أزواد المتمردة على الحكم في مالي.

واستغلت القاعدة الأوضاع المتردية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء لتتغلغل وتنتشر بين المجتمعات المحلية الإفريقية حتى غدت جزءاً أصيلاً في دول كمالى والصومال وشمال نيجيريا، أو ذات سطوة وحضور في دول كليبيا والنيجر وإقليم دارفور بالشمال الغربي للسودان وسيناء في مصر وشكّلت خلايا نائمة في كلّ من موريتانيا والسنغال والجزائر وتونس ومصر والسودان وشمال تشاد وإفريقيا الوسطى وكينيا وأوغندا¹.

7-1- داعش

يتمركز تنظيم داعش الإرهابي في عدد من الدول الأفريقية، وكانت منطقة القرن الأفريقي مدخلاً للتنظيم منذ 2015، بعد أن انحسر نشاطه وبدأ في الاندثار في سوريا والعراق عقب الضربات الكبيرة التي تلقاها من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. وتمكن أكثر من 5 آلاف من إرهابي داعش من الفرار إلى أفريقيا.

ويتركز تواجد داعش في عدد من الدول الأفريقية بينها الصومال وليبيا وحوض بحيرة تشاد التي تضم نيجيريا والنيجر والكاميرون، وفي الساحل الأفريقي في مالي وبوركينا فاسو بالإضافة إلى الكونغو الديمقراطية وموزمبيق، وخلايا نائمة في تونس.

وفي مصر، تمكن الجيش المصري من شل حركة التنظيم الإرهابي في شبه جزيرة سيناء من خلال عمليات عسكرية واسعة، نجحت في قطع طرق تمويل وإمداد التنظيم الإرهابي بالسلاح، فضلاً عن خسائره الفادحة في الأرواح الأسلحة والمتفجرات والمركبات والعدة والعتاد. كما قضى الجيش الجزائري على "جند الخلافة" بعد عام من تأسيسه ومبايعته لتنظيم داعش، وذلك نهاية 2015².

2- مصادر تمويل الجماعات الإرهابية في إفريقيا

¹ - الحسين الشيخ العلوي، صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا، في:

<https://bit.ly/3mQxy0> (03/01/2022)

² - الحسين الشيخ العلوي، "صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا، (مركز الجزيرة للدراسات، فبراير شباط 2016)، ص6.

اتسمت وتعددت مصادر تمويل الجماعات الإرهابية وفقا لثلاث مصادر أساسية هي:¹

1-2- الهجرة غير الشرعية: التي قدرت عائداتها السنوية بمليار دولار أميركي ظلّت القاعدة تستولي علي 50-70% منها لوحدها ولمدة عقد من الزمن حتى زاحمها تنظيم الدولة في السنتين الأخيرتين بسيطرته علي الحلقة الأهم في المسار (الشواطئ الشمالية لليبيا).

2-2- تهريب المخدرات القادمة من دول أميركا اللاتينية إلى أوروبا عبر دول غرب إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي؛ حيث يمر 10% من الكوكايين المهرّب إلى أوروبا عبر هذه الطريق. وتُدرّ متوسّطاً سنوياً يقدر بمليار و328 مليون دولار أميركي يذهب منها 14% إلى تنظيم القاعدة كإتاوة يدفعها تجار المخدرات للتنظيم الذي يسيطر علي ممرات التهريب بالمنطقة.

2-3- تعزيز العلاقات مع جماعات الجريمة المنظمة: يمثل التعاون مع جماعات الجريمة المنظمة أبرز سمات الظاهرة الإرهابية في أفريقيا؛ حيث سعت الجماعات الإرهابية في أفريقيا إلى تكوين وتقوية علاقاتها مع جماعات الجريمة المنظمة مثل الجماعات النشطة في جرائم الاتجار بالبشر، والمخدرات، وتهريب السلاح، لأجل تحقيق الضمان المالي اللازم لعملياتها مثل الطّوارق في مالي، والروابط بين حركة "بوكو حرام" وقبائل "الهوسا".²

2-4- اختطاف رهائن: وذلك من خلال عمليات اختطاف الأجانب القادمين للسياحة أو للعمل في الدول الإفريقية والمطالبة بدفع فدية للإفراج عنهم، حيث قدرت عائدات اختطاف هؤلاء الرهائن ب50 مليون دولار في السنة.

¹ - حياة زلماط، التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء، في:

<https://bit.ly/2UDKSfQ> (28/01/2020)

² - DJIHADISME – Le Sahel, où se rencontrent terrorisme et criminalité en :

<https://lecourrierdumaghrebetdelorient.info/jihadism/djihadisme-le-sahel-ou-se-rencontrent-terrorisme-et-criminalite/>
(27/01/2020)

المطلب الثاني: هجمات 11 سبتمبر وتحول تصنيف الإرهاب في إفريقيا

وضعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نهاية فجائية لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث يتفق أغلب الباحثين أنها قد رسمت المرحلة الجديدة للعلاقات الدولية والأمن الدولي، وأنها شكلت منعطفا مهما في تطور حقل الدراسات الأمنية خاصة مع بروز وتطور ظاهرة العولمة، فقد أكدت هذه المرحلة على حداثة القضايا الأمنية نظرا لبروز التهديدات اللاتماثلية على الساحة الدولية.

1- ظاهرة العولمة وبروز الإرهاب في إفريقيا

ظلت إفريقيا تحاكي الغرب وتنقل تراثه السياسي وتطبيقاته، حيث شكلت ظاهرة العولمة أهم جوانب بروز الإرهاب السيبراني في القارة بالنظر للتطور التكنولوجي الهائل الذي انعكس بالسلب على مختلف مكونات المجتمع الإفريقي الذي أصبح عرضة للتأثيرات السلبية للتكنولوجيا على غرار مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت بيئة مناسبة لنشر الفكر والتطرف وإثارة الرأي العام وغيرها، وتؤكد الجوانب السياسية للدولة على عدم التفريط في النطاق الجغرافي والمجال الوطني وبدونها لن تكون الدولة دولة، وهذا يرتبط بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية حيث أن السياسة ونتيجة لطبيعتها من أكثر الأبعاد مقاومة للعولمة وعليه فالدولة القومية هي نقيض العولمة، والتي تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلي.¹ كما تشير التحولات التي فرضتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبروز نظام دولي جديد بأبعاد مختلفة وظهور موجة العولمة إلى التحولات في استراتيجيات الدول الكبرى اتجاه القارة الإفريقية، فبعد نيل العديد من الدول الإفريقية استقلالها قدم لها العديد من الزعماء والقادة الغربيون مساعدات وقروض بشرط التحول نحو التعددية السياسية واقتصاد السوق، إذ أن الدول المانحة والمؤسسات المالية "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي" قد فرضت شروط صعبة على هذه الدول كإعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي، بمعنى خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة ورفع الدعم عن السلع والخدمات وتخفيض العملة، وهذا يعني إضعاف السيطرة الحكومية على الاقتصاد المحلي.

كل هذه الشروط السياسية والاقتصادية عملت على تفكيك مؤسسات الدولة في العديد من الدول الإفريقية، وأسهمت سياسات العولمة كذلك مثل الخصخصة والإصلاحات الهيكلية وبروز نظام حقوق الإنسان العالمي في التأثير على ولاءات الأفراد وانتماءاتهم، وأسفرت كذلك على فك الارتباط بين

¹ - حمة سعيد صالح، عبد الرحمان كريم درويش، "تأثير العولمة على سيادة الدولة دراسة نظرية"، مجلة القانون والسياسة، (2016/10/31)، ص 184.

المواطنة والرقعة الجغرافية التي يعيش عليها الأفراد، كما أثرت نسبة زيادة البطالة الناجمة عن الخصخصة تأثيراً واضحاً في ضعف الولاء الوطني الإفريقي، ليتضاعف بعدها دور الفاعلين الاقتصاديين الدوليين في ممارسة تأثيرهم البارز على الاقتصاد الإفريقي التقليدي القائم على الزراعة وتصدير المعادن والخامات، والتي تعتمد على الاستثمارات الخارجية القادمة من الاحتكارات الكبرى للشركات العابرة للقومية حيث التكنولوجيا العالية، وهو ما أفقد غالبية النظم الإفريقية لاستقلالية قرارها الاقتصادي والمالي.

وقد يتسبب الاستثمار الخارجي في إشكالات اقتصادية كبيرة في الدول الإفريقية كانهيار الاقتصاد أو انكماشه في حال الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال أو التركيز على الاستثمارات قصيرة المدى، والتضخم النقدي ورفع أسعار العملات، أو الزيادة في حجم الفساد الإداري والمالي في المجتمعات الإفريقية. وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات إحدى أدوات الاختراق من حيث تأثيرها على صناعات القرار في الدول الإفريقية من خلال ضغطها على بعض الدول الإفريقية لإتباع مواقف تهمها وذلك من خلال التهديد بسحب استثمارات شركاتها و الانتقال لدول أخرى في حال عدم قبول الدولة المضيفة التنازل عن بعض الشروط البيئية وشروط العمل أو النظام الضريبي، وهي عوامل تشير لتفاقم حالات العجز للدول الإفريقية، إلى جانب تفشي غياب الديمقراطية والشفافية في الأداء الاقتصادي.¹

كما انعكست العولمة في جانبها الثقافي على أفرار الهوية الثقافية الوطنية من محتواها مع ضعف سلطة الدولة في الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليد وأعرافه، وهو ما يؤدي لخطر وجود حروب أهلية بين أبناء البلد الواحد وتمزيق الهوية الثقافية الوطنية وتمرد جماعات عديدة على الدول.

فاثر العولمة على القارة الإفريقية أدى إلى انصهار الحدود خاصة مميزة للفضاء الإفريقي، حيث يظهر هناك تناقض بين مفهوم الدولة السياسي مع تصور الأمة الرمزي، بفعل عدم انسجام الحدود الموروثة عن مؤتمر برلين وسايكس بيكو الاستعمارية مع التعددية الإثنية والدينية العابرة للحدود، وهو ما طرح في مراحل لاحقة إشكالات سياسية وأمنية متعددة، فمع التحولات التي شهدتها النظام الدولي مطلع عقد التسعينات تزايد عدد الحروب الأهلية في القارة الإفريقية على غرار الصراعات الداخلية في كل من ليبيريا وسيراليون ورواندا ومالي والصومال.²

2- الاهتمام الأمريكي بإفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر

¹ - بلال لعيساني، "التهديدات الأمنية الجديدة ومآزق بناء الدولة الوطنية في إفريقيا"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، م (1)، ع (9)، (2016)، ص 20.

² - غالب علي أحمد، "مستقبل السيادة الوطنية في إفريقيا: نماذج مختارة"، مجلة تحولات، جامعة ورقلة، ع (2)، (2018)، ص 102.

يتضح جليا بأن أفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، اكتسبت أهمية إستراتيجية كما حظيت باهتمام لم يسبق له مثيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تنظر إلى إفريقيا كخطر يهدد الأمن القومي الأمريكي ولذلك وضعت في صلب السياسة الأمريكية أو الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب وهذا ما أكدته تصريحات كبار المسؤولين الأمريكيين إضافة إلى زيارة الرئيس بوش. كما أن هذه الأحداث شجعت أيضا على تطوير العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات المغاربية خاصة الجزائرية منذ 2001 والموريتانية منذ 2002 والمغربية منذ ماي 2003 والليبية بعد ديسمبر 2003. وقد تنامي الاهتمام السياسي والعسكري بأفريقيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل كبير بعد هذه الأحداث دلت على ذلك زيارة كاتب الدولة في الشؤون الخارجية كولن باول في أيلول/سبتمبر من العام 2002، وزيارة الرئيس جورج بوش الابن إلى كل من السنغال ونيجيريا وبوتسوانا وأوغندا وجنوب أفريقيا في تموز/يوليو من العام 2003، وكذا زيارة مساعد قائد القوات الأمريكية في أوروبا الجنرال تشارلز والد التي قادت إلى عشر دول أفريقية. أما الحدث الأبرز فكان المشاركة غير المباشرة لواشنطن خلال مارس من العام 2002 في عمليات عسكرية قامت بها أربع دول من دول الساحل مالي وتشاد ونيجيريا والجزائر ضد الجماعة السلفية للدعوة والجهاد، وقد كانت هذه المؤشرات ممهدة لاجتماع سري عُقد بتاريخ 23 و 24 مارس من العام 2004 للمرة الأولى في مركز قيادة الجيش الأمريكي في مدينة شتوتغارت الألمانية. هذا اللقاء غير المسبوق والذي ظلت مداولاته غير واضحة والتي تمحورت حول موضوع التعاون العسكري في مكافحة الشاملة للإرهاب، وبصورة خاصة في منطقة الساحل الفاصلة بين المغرب وأفريقيا السوداء، وبين المناطق النفطية في الشمال وخليج غينيا، وقد شارك في هذا الاجتماع ثماني دول أفريقية وهي: التشاد، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، السنغال، الجزائر وتونس، ومنه اتجه العالم لتدويل ظاهرة الإرهاب في إفريقيا التي لم تكن لتتحقق قبل هذا التاريخ.¹

3- أسس العلاقات الأمريكية الإفريقية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

شكل التنافس الدولي على مصادر القارة الأفريقية خاصة من طرف الصين وفرنسا تهديدا استراتيجيا للمصالح الأمريكية وهو ما جعلها تتخذ العديد من التدابير والتي من بينها زيادة حجم البرامج والمساعدات العسكرية وكذا إنشاء قيادة الأفريكوم تمثل أهم أهدافها مواجهة النفوذ الصيني الفرنسي في القارة، وقد شكل النفط ومحاربة الإرهاب أهم دعامتين تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية لعالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أن تقرير سياسة الطاقة القومية الأمريكية لعام 2001 ومع البيئة

¹ - Pierre Abramovici, «Activisme Militaire de washington en Afrique», Le Monde Diplomatique, (juillet 2004), pp. 14-15.

غير المستقرة للمناطق الموردة للنفط فضلاً عن الحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة الأمريكية أكد ضرورة البحث لإيجاد بديل لنفط الشرق الأوسط وهو ما جعل إفريقيا تشكل أولية طاقوية لأمريكا، خاصة في منطقة غرب أفريقيا، حيث سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين مصادر النفط في المنطقة، وهو ما يفسر كثافة البرامج العسكرية الأمريكية من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية في المنطقة.¹ وعن التعاون الأمني الأمريكي الإفريقي فحسب الطرح الأمريكي تشكل البيئة الأمنية غير المستقرة في أفريقيا ملاذات آمنة للإرهاب، فأفريقيا أصبحت تشكل جبهة مهمة في الحرب على الإرهاب وهذا ما أدى بالولايات الأمريكية إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية مثل إثيوبيا، كينيا والجزائر كدول موالية في إطار الحرب على الإرهاب، ومنه ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم مصالحها في التعامل مع الدول الإفريقية وانتهجت في ذلك عدة سياسات من بينها مبادرات لمساعدة الدول الإفريقية.

المبحث الثالث: إسهامات العولمة في ظهور الإرهاب الجديد في إفريقيا ومتطلبات مواجهة الظاهرة

مع التغيرات الإستراتيجية، على المستوى العالمي، كان الأمل كبيراً في استقرار القارة الإفريقية وخروجها من شبح الحروب الأهلية والنزاعات الاثنية والعرقية، وساد الاعتقاد بأنه يمكن لهذه القارة الاستفادة من مظاهر العولمة بغية تطوير قدراتها، غير أن تمثيلات ظاهرة العولمة الواقعية في إفريقيا؛ كشف عن حالات من الهوة الملازمة لطبيعة المكوّن السياسي والاجتماعي في علاقته بمظاهر العولمة، خصوصاً على المستوى الاقتصادي والثقافي، فحاجة إفريقيا اليوم إلى بناء استقرارٍ رصين ومتعدّد الأبعاد؛ لا ينفصل عن ضرورة تمحيص بنية الدولة، والتي هي بحاجة اليوم إلى التوجّه بخُطى ثابتة ومتسارعة نحو الإصلاح السياسي، والاجتماعي.

¹ - أنظر: أحمد بوخريص، التنافس الصيني الأمريكي على القارة الإفريقية، في

المطلب الأول: التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا

مع تحول مفهوم الأمن وبروز التهديدات اللاتماثلية، لاح في الأفق مختلف التحولات التي شهدتها الظاهرة الإرهابية خاصة في طبيعة الوسائل والأهداف وهو ما سيتم التطرق له وفقاً ما يلي:

1- الإرهاب السيبراني في إفريقيا

تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً حاسماً في عملية التنمية في أي بلد. غير أن النمو السريع في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أتاح أيضاً فرصاً جديدة لمرتكبي الجرائم السيبرانية لاستغلال مواطن الضعف على الخط وشن هجوم على البنية التحتية الحيوية للبلدان. ونتيجة لذلك، فإن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو أحد أهم التحديات التي تواجهها البلدان الموصولة بالإنترنت وأكثرها تعقيداً اليوم. ونظراً لأن الفضاء السيبراني لا تحده حدود وطنية متميزة إلى حد كبير وأن التهديدات السيبرانية يمكنها أن تنشأ في أي مكان وفي أي وقت مؤدية إلى أضرار جسيمة في فترة زمنية قصيرة جداً قبل أن يتم التصدي لها¹، فقد لجأت الجماعات الإرهابية في إفريقيا، مثل حركة "الشباب" في الصومال، وجماعة "بوكو حرام" في نيجيريا، وجماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" في مالي، وغيرها من الجماعات المتطرفة، إلى استخدام وسائل الإعلام في تسويق أغراضها وغاياتها وتوظيفها في تضليل الأجهزة الأمنية، ونشر أخبار العمليات الإرهابية التي يقومون بتنفيذها، كما عمدت هذه الجماعات إلى تبني إستراتيجية "الخداع الإعلامي" والتي تقوم على تشويه المعلومة، وتقديمها للمتلقي بشكل مشوّه، وقد يصل الأمر إلى الكذب على المتلقي، بحيث يكوّن رأياً معيناً تجاه الواقع المقدم، يخدم مصالح هذه الجماعات ويحقق مآربها، هذا بالإضافة إلى الحرب النفسية التي تشنها هذه الجماعات للتأثير على الخصم، وهذا ما ظهر جلياً في بعض الإصدارات التي تبثها عبر منصاتها الإعلامية والمواقع التابعة لها.

حيث صرح المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب (ICT) في تقرير حديث أن "السوق الأفريقية مشبعة بالفعل بالقراصنة السيبرانيين، الذين يطورون باستمرار تقنيات جديدة للوصول إلى بيانات قيمة لابتزاز الحكومات والشركات". ومن المحتمل أن تشمل هذه الهجمات الإلكترونية الاقتصادات الأفريقية دون وجود آليات قوية السيبرانية الدفاعية في المكان. فقدت الدول الأفريقية ملياري دولار في الهجمات الإلكترونية منذ عام 2016، حيث بلغت الخسائر النيجيرية الكبرى 550 مليون دولار، أما الخسائر الكينية فقد بلغت 171 مليون دولار، وفي تنزانيا بلغت الخسائر 85 مليون دولار، وفي تقرير صدر في عام 2018، قال

¹ - ياسر خفاجي، الإرهاب السيبراني والخداع الإعلامي... حيل التنظيمات الإرهابية لتحقيق مصالحها في إفريقيا في:

<https://bit.ly/39l6aCV> (30/01/2020)

معهد بروكينغز¹: مع تهديد الجرائم السيبرانية للشركات في جميع أنحاء العالم، فإن الخطر بالنسبة للشركات الأفريقية أكبر. "على الرغم من أن إفريقيا محدودة نسبياً فيما يتصل ببنيتها التحتية للاتصالات، إلا أن انخفاض مستوى الأمن السيبراني جعلها هدفاً رئيسياً لمجرمي الإنترنت. فأمن الحواسيب ليس مشكلة جديدة بالنسبة لأفريقيا. في دراسة أجريت في عام 2016، قال تحالف برمجيات الأعمال إن 57 في المئة من البرمجيات المثبتة في أفريقيا والشرق الأوسط تعرضت للقرصنة، مما شجع الهجمات السيبرانية وتسبب في خسارة محتملة قدرها 7.3 مليار دولار. وبحسب عالم الحاسب طارق خوخار، "ليس من غير المعقول القول أنه يوجد على 80 في المئة من جميع الحواسيب التي تجدها في أفريقيا بعض البرمجيات الضارة." وتؤثر الجريمة السيبرانية على جميع جوانب الحياة في أفريقيا. ثيود أفاذ "تقرير الأمن السيبراني في أفريقيا لعام 2017" إن البنوك والخدمات المالية في أفريقيا تعرضت لما يقرب من ربع الخسائر الناتجة عن الجرائم السيبرانية في القارة، تليها الحكومات والتجارة الإلكترونية، والمعاملات والاتصالات القائمة على الهاتف المحمول.

2- الإرهاب السياسي والفكري في إفريقيا

تعد أفريقيا قارة التعدد والتنوع، نظراً لاختلاف نظرة الدولة الأفريقية الحديثة لهذا التعدد من حيث قبولها للوضع وإضفاء الشرعية عليه وإقراره، أو رفضه وعدم الاعتراف به كحقيقة هيكلية يتميز بها المجتمع، ومحاولتها تجاوز هذا الواقع، وبسط رؤيتها المركزية، جعلها أمام انقسامات حادة أثرت بشكل ملفت على الأوضاع السائدة، فالواقع الأفريقي الراهن المراد تجاوزه يدلي بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية تقف حاجزاً أمام النخب الحاكمة وحتى الفواعل الكبرى التي تسوق لاستراتيجيات بدافع التواجد والتنافس على المنطقة، ما جعل ظاهرة الانقسامات المجتمعية ميزة في القارة الإفريقية خلقت العديد من الأزمات منها ما تعلق بالهوية والاندماج في ظل التنوع الاثنى الذي غذى تضارب الرؤى والمصالح حول قضايا جوهرية لاسيما العامل السياسي، فإذا تواجدت مجموعة من مواطني أقلية ما داخل الدولة تحت طائلة الحرمان والتمييز في المشاركة وإدارة الشأن العام، وهم بذلك يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية وهذا الإحساس بالإقصاء المجتمعي ينمي لديهم الرغبة في المساواة والمشاركة في إدارة الشأن السياسي لوطنهم مع باقي مواطني الدولة، لذا يعبرون عن آرائهم وفق منظور

¹ - المكان نفسه.

تشاركي غير تقليدي من خلال الانتفاضات، الاحتجاجات، الثورات، الحروب و هو ما ينعكس سلبا على حالة الاستقرار وبنية الدولة ككل¹.

1-2- عوامل برزو الإرهاب السياسي في إفريقيا

من بين أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور وتطور مفهوم الإرهاب السياسي في إفريقيا نجد عدة عوامل والتي من بينها:

1-1-2- تردي مستوى الفعالية المؤسسية: تعرف المؤسسات السياسية على مستوى النظم السياسية الإفريقية على أنها مؤسسات ذات قالب فارغ لا تستطيع إحداث فارق و لا تطبيق برامج من شأنها أن تخدم فئات واسعة من المجتمع بل تعاني هي الأخرى التهميش في ظل احتكام السلطة من طرف شخص واحد متمثل في الرئيس، فمع تهاوي المؤسسات السياسية و تجذر الأنظمة الحاكمة نجد أن التشريعات المنصوصة عليها ورغم أنها موجودة فهي لا تطبق على الواقع الفعلي و لا تلبى المتطلبات الحقيقية للنظم السياسية الرشيدة و لا للمتطلبات الإنسانية لشعوب المنطقة، وحتى مع إقرارها من قبل النخبة الحاكمة فهناك فجوة بين النصوص و الممارسات الفعلية، فضلا عن تداخل المسؤوليات بين المؤسسات التي تنقص من فعاليتها.

2-1-2- أزمة الشرعية: تمثل مسألة الشرعية هي الأخرى أحد المتغيرات التي تزيد من تأزم الوضع داخل الأنظمة والمجتمعات الإفريقية، فالواقع الفعلي يبين أن الأنظمة السياسية غير معترف بأحقيتها وجدارتها في الحكم من قبل جمهور المحكومين، فالأنظمة الإفريقية لم تسع بعد استقرارها، في العقود الثلاثة المنصرمة، إلى تعزيز شرعيتها بآليات ديمقراطية تكفل الرقي بمستويات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إنما تكتفي بتعزيز سلطتها من خلال سيطرتها على كافة مفاصل القوة في البلدان التي تحكمها. وهو ما يمهد لزعة تلك الشرعية وفق التحديات الراهنة بمستوياتها الثلاث.

ومرة أخرى يتضح لنا أن الحراك السياسي والمجتمعي، الذي تأتية القوى الاجتماعية الشعبية في صورة اعتراض احتجاجي، ليس المؤشر الوحيد الدقيق لقياس حدة أزمة الشرعية، على الرغم من أن هذا الحراك شهد حالات من العنف في العقود الأخيرة على درجة من الدلالة الفائقة، و من بين المؤشرات الدالة على أزمة الشرعية ظواهر الصدام الأهلي والقبلي مع السلطة على نحو ما حصل في الحروب الأهلية، مثل السودان والصومال، والنزاعات المسلحة التي لا تنتهي بين النظام والجماعات المسلحة في

¹ - جمال محمد السيد ضلع، "إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في إفريقيا"، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية الدولية حول إشكالية السلطة والتسلط والتحرر نحو رؤية جماهيرية، (سرت: المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، من 19 إلى 21 جويلية 2008)، ص 5.

شمال إفريقيا مثلا ما هو حاصل في ليبيا وكذا الجزائر التي عرفت مأساة وطنية لازال المجتمع و الدولة يعيش ويلاتها إلى اليوم،¹ والفتنة الطائفية والمذهبية المتمادية اشتعالا في نيجيريا، ناهيك عن تعاظم أثر العنف السياسي والمسلح في عدد كبير من البلدان الإفريقية، إن هذه الظواهر جميعا تجليات لأزمة عميقة في نظام الشرعية، وهي ظواهر لا تقبل النظر إليها بوصفها حالات من الحراك الخارجة عن مألوف السياسي الإفريقي، وخارجة عن القانون، ومذبذبة من الدوائر الخارجية، على نحو ما يطيب للخطاب الرسمي للنظام الإفريقي أن يصفها، وإنما هي ناطقة بالكثير مما يزدحم به "المجال السياسي" الإفريقي من ظواهر التهميش الكلي للمجموعات من السكان كونهم ينتمون إلى عرق أو دين أو لغة ليست من استقطاب النخبة الحاكمة.

فالشرعية التقليدية في النظم الإفريقية لم يعد لها مبرر كون الأجيال الإفريقية الجديدة ما عادت تملك القدرة على فهم كيف تدير قبيلة أو عشيرة أو عائلة السلطة والدولة، التي ربطت مقاليد الحكم بها، ورموز الثروة منها، وكأنها خُصت بهذا الحق وحدها من دون سائر فئات المجتمع وقواه الأخرى.

3-1-2- مسألة التهميش و مشكلة توزيع الثروات الوطنية : إن مسألة الاستقطاب الاجتماعي و تركيز الثروة أدى إلى تمكين أقلية اجتماعية متميزة بين الفئات المجتمعية الأخرى، من تجميع مقادير هائلة من الثروة على حساب الأغلبية العظمى من السكان، و يتغذى هذا النظام على الفقر الإنساني و تدمير البيئة الطبيعية، و يولد الفصل الاجتماعي كما يشجع العنصرية والشقاق العرقي، ويقوض حقوق المرأة، إضافة إلى ذلك فكثيرا ما يدفع البلدان إلى المواجهات المدمرة للقوميات، و هي كلها إصلاحات أتت بها الأنظمة في ظل العولمة القائمة على مبدأ التفضيل بين الناس ليس على أساس الاستحقاق وإنما على المفاضلة التي تقوض العيش البشري و تدمر المجتمع المدني نتيجة عدم التكافؤ في الفرص وفي الحصول على الحاجات و المتطلبات بشكل متساوي و عادل.

وعلى سبيل المثال حالة الاحتقان في نيجيريا و بالخصوص مطالب جماعات دلتا و تنظيماها، لا تقتصر على التوزيع العادل للثروة و لكن أيضا و بدرجة لا تقل أهمية ضرورة التوزيع العادل للسلطة في دلتا و نيجيريا كلها و التخلص من نمط سياسات القوة و القمع الموروثة و الاعتماد بدلا من ذلك على نمط من السياسات يقوم على مبدأ أن الحكومات خادمة لا حاكمة، و تسعى لتحقيق مصالح شعوبها بدلا من تقويض حاجياتها، و هي كلها مطالب قامت إثرها مواجهات عنيفة بين الجماعة والسلطة في نيجيريا.²

¹ - ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، تر: محمد مستجير مصطفى، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2012)، ص 28.

² - صبحي قنصوه، "النفط و السياسة في دلتا النيجر.. صراع لا ينتهي"، مجلة قراءات إفريقية، ع 11، (مارس، 2012)، ص 33.

2-1-4- أزمة الاندماج و التداخل: إن الحالة المستشرية للفساد و ضعف الأنظمة الإفريقية في إيجاد قنوات اتصال جادة وفعالة لجمع كل الفئات المجتمعية، تقف عاجزة عن إدارة التعدد و التنوع الإثني و الديني، وذلك راجع إلى سياسات التمايز والتفضيل لجماعة على حساب الأخرى و هذه الأخيرة هي المتسعة في المجتمع كونها تشمل العديد من الطوائف الأخرى ذات الصلة و التي خلقت لها أزمة ثقة في التعامل مع الأنظمة الحاكمة ما أدى على عدم اندماجها ووطنيا وبقائها في الهامش نظرا للإحساس بالإقصاء، و هذا راجع إلى ضعف قدرات النظم السياسية لاسيما التنظيمية والتوزيعية، لاسيما مع إقرار الحكومات لبرامج تنمية أو خدمات أو إمدادات لفائدة إقليم أو منطقة جغرافية معينة لها الولاء للسلطة، مقابل حجب الطرف عن مطالب الأقاليم الأخرى ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إعاقه النظام و عدم قدرته على السيطرة التامة و فرض سلطانه على كافة الأقاليم و هو ما قد يؤدي إلى التفكك المجتمعي و تهديد الاستقرار في ظل الاختلافات المتباينة و هو الراجح في سياسات تعامل الأنظمة الإفريقية التي تطبق الاضطهاد و العنف بدل الحوار و جذب كافة الأطراف لصناعة الوحدة .

2-1-5- إشكالية الاستقرار السياسي: أمام كل هذه العوامل تبقى مسألة عدم الاستقرار الظاهرة التي تعيق تحقيق الانسجام المجتمعي باعتبارها سببا في إعاقه تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد، و هي الحالة التي أريد لها أن تكون حاضرة في المجتمعات الإفريقية تعيش ويلاتها الأنظمة والشعوب على حد سوى نتيجة أعمال العنف و العنف المضاد، ما أسفر عن حالة انقسام واسعة بين المجتمع و الدولة و صراع المستمر حول من يحكم السلطة لخدمة مصالحه الضيقة مقابل تهميش الآخر، هذه هي الوضعية التي تعرفها جل المجتمعات التي ليس لها القدرة على تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية بل بقيت محصورة في صراعات سياسية ينتابها الحروب و الانقلابات تارة وتدخل الطرف الخارجي تارة أخرى، و هو الطابع الراديكالي للنظم الإفريقية و محاولتها إيهام الشعوب بمفاهيم الأزمة الدائمة.¹

ومنه يمكن القول أن كل هذه العوامل ساهمت إلى حد ما في بروز ظاهرة العنف والإرهاب الذي انتشر بشكل غير مسبوق في القارة الإفريقية، فالأنظمة السياسية أثرت سلبا على الهياكل الاجتماعية من خلال غياب العدالة الاجتماعية ونقص الاحتياجات الإنسانية الأساسية من خلال عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالتفاوت الاجتماعي أصبح مقترنا بالعنف والإرهاب وهو الخطاب الذي استغلته الجماعات الإرهابية على غرار الخطاب الذي تتبناه جماعة "بوكو حرام" من خلال استغلال

¹ - Africa South of the Sahraa , Edited by Europa Publications , Europa Regional Surveys of the World , (London: New York Routledge , 2008) , P 926.

أوضاع عدم المساواة التي يعيشها سكان الشمال الغربي، حيث عان سكان هذا الإقليم حالة شديدة من الفقر المدقع وهي نفس الحالة التي تستغلها الجماعات الإرهابية في مالي وباقي الدول الإفريقية.

فالعنف السياسي في أفريقيا تجسد أيضا من خلال محاولات النخب الحاكمة تجريد المؤسسات الديمقراطية من جوهرها لإخضاعها لأهوائهم. ولعل ذلك يؤدي إلى تشويه الساحة السياسية، وتأخير عملية تعزيز التحول الديمقراطي، أو حتى التراجع عن المكاسب الديمقراطية التي تم تحقيقها بشق الأنفس. ومن أبرز الأمثلة على التلاعب بالقوانين الانتخابية ما حدث في دولة البنين التي كان يعتقد أن ديمقراطيتها الانتخابية قد أحرزت تقدما على مدار العقود الثلاثة الماضية من خلال إقامة انتخابات شاملة وانتقال سلمي للسلطة. فقد أجرى الرئيس باتريس تالون إصلاحات انتخابية شوهت عملية الممارسة السياسية وتسببت في مقاطعة المعارضة للانتخابات منذ عام 2019، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية الحاسمة. نتيجة لذلك، شهدت البلاد اندلاع احتجاجات جماهيرية، بينما أجريت انتخابات أبريل 2021 من دون وجود منافسة تذكر في مواجهة الرئيس تالون. وعرفت إفريقيا أيضا اتجاها متزايدا بين رؤساء الدول لإدخال تعديلات دستورية تسمح لهم بالترشح لولاية ثالثة، وفي بعض الحالات، تقوية مركز السلطة التنفيذية. وبينما قام البعض بإلغاء شرط المدة المحددة بفترتين في المنصب بشكل صارخ على غرار حالي كوت ديفوار وغينيا فالانتقال المتعثر وتحدياته في الواقع الأفريقي الحديث يتمثل في قضايا السياسة، والقضايا الأمنية، والإرهاب، وهو انعكاس لافتراض أن الأمن والحكم الرشيد هما شرطان أساسيان لجميع جوانب التنمية الأخرى.¹ وفي الآونة الأخيرة، اتسع التركيز ليشمل الأزمة الأمنية العنيفة المستمرة في كثير من مناطق أفريقيا، مثل منطقة الساحل وعدم الاستقرار المنتشر في الكونغو وإثيوبيا والبحيرات العظمى. ونظرا لتحديات الحوكمة المستمرة، فهناك تشكيك في أسس "النهوض الأفريقي" الصادرة غالبا عن مجالس إدارة الشركات وبين بعض المنظمات غير الحكومية. وعليه فإن النهوض الأفريقي الحقيقي مرتبط بمواجهة التحدي الثلاثي للحوكمة والأمن والتدخل الدولي. ويعتقد أن تحدي الشرعية من قبل الجماعات المسلحة بجميع أنواعها، بما في ذلك الحركات الإرهابية، يوحى بأي حال إلى تحويل المشهد الأمني الأفريقي في سياق دولي معولم، حيث يؤدي التقدم التكنولوجي ليس فقط إلى تداول الأفكار، ولكن أيضا إلى انتشار الشبكات الإرهابية العابرة للحدود التي توحى بعودة ظهور الإرهاب الحديث في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع الهجمات المتزامنة التي دمرت السفارتين الأمريكيتين في كل من نيروبي ودار السلام في عام 1998. ومنذ ذلك الحين ازداد الإرهاب في غرب أفريقيا بشكل كبير في السنوات

¹ - أنظر: حمدي عبد الرحمن حسن، معضلات أفريقيا: الانتقال المتعثر...الإرهاب...التدخل الخارجي، (أبو ظبي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022)، ص 12.

الأخيرة لاسيما في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد حيث تعمل "بوكو حرام" في المنطقة المتاخمة لنيجيريا والكاميرون والنيجر وتشاد.¹

إجمال يمكن القول أن تمثلات الإرهاب السياسي في إفريقيا اتضحت أساسا من خلال تزايد مظاهر الفساد والحكم غير العادل الذي أدى إلى عدم المساواة والفقر المدقع. وهناك عامل آخر ساهم في تشكيل بيئة التطرف يتمثل في قيام بعض النخب بتوظيف الاختلافات في الهوية لأغراض سياسية. فالجماعات الإرهابية استغلت ذلك في دعايتها التي ركزت فيها على الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وهي بذلك تنادي بتأسيس دول أفريقية أكثر عدلا وأفضل حكما، مثل ما تروج له جماعة نصرة الإسلام والمسلمين لمشروع ذي طبيعة سياسية في منطقة الساحل.

2-2- الإرهاب الفكري في إفريقيا

تعتبر الفئة المثقفة في إفريقيا المسؤولة عن قيم مجتمعاتها، هذه الفئة التي لم تستطع لعب دورها في مواجهة الإرهاب الفكري، فالأشكال التي يمكن أن يتخذها الإرهاب الفكري تتعلق أساسا بمنظومة القيم للمجتمعات الإفريقية، فأصبح الاتهام يوجه إلى الطبقة المثقفة في تعزيز الإرهاب الفكري الذي أصبحت تمارسه الأنظمة السياسية، وذلك بتواطؤ المثقفين في هذه الدول من خلال الإشادة بالقيادات السياسية الفاشلة أساسا، وكذا تعزيز تنفيذ برامجهم التي هي في الحقيقة تخدم أجندات غربية استعمارية، وهو ما يعتبر من أخطر أنواع الإرهاب الفكري من خلال تشويه الحقائق ونشر وتنفيذ السياسات الحكومية، وهو ما يكرس قمع الأنظمة الحاكمة لشعوبها²، فالنخبة المثقفة في إفريقيا، نجدها تدور في فلك الأنظمة الحاكمة، ولا تستطيع الخروج عن النسق العام الذي تفرضه الأنظمة الشمولية في، فدورها في التنمية السياسية أو التأثير والتغيير في المجتمعات الإفريقية ليس بالمستوى المطلوب؛ لأن الأنظمة هي من أوجدتها، بعبارة أخرى مصير صعودها وهبوطها مرهون بالقيادة الحاكمة.

وبالرغم من مسؤولية الجميع عن الواقع الفكري الذي تعاني منه المجتمعات الإفريقية؛ فإن مسؤولية النخبة السياسية والدينية والثقافية والقَبَلِيَّة أكبر، لضعف قيامها بدورها الطلائعي في عملية التغيير والتأثير في أفراد المجتمعات، لذلك تعتبر شريكة الأنظمة الشمولية في الواقع الذي تعاني منه هذه المجتمعات، مع العلم بأن دورها المفترض هو صناعة الأفكار، ومحاربة الفساد، والتوعية بالأخطار

¹ - المرجع نفسه، ص 13.

² - Afis Ayinde Oladosu, *Colonialism, Intellectual Terrorism and Nation - States in Africa, Islam in Contemporary Africa On Violence*, (Terrorism and Development CAMBRIDGE SCHOLARS PUBLISHING, 2007), p 139.

المحدقة بالأوطان، وتعميم المعرفة الثقافية والسياسية والدينية والتجارية في الوسط الاجتماعي، وهذا غير محقق في الفئة المثقفة في الدول الإفريقية.¹

ومنه يمكن القول أن أبرز صور الإرهاب الفكري في إفريقيا نجد انعكاس السياسات الاستعمارية على المثقفين في إفريقيا من خلال تقبل القيم الغربية وممارستهم على حساب ثقافتهم الخاصة فالإرهاب الفكري يمكن أن يحدث من خلال فرض الآراء والأفكار، فعندما نجد المثقف يغذي طلابه بقيم غريبة ضارة على حساب قيم مجتمعهم الأصلي وهو ما يمكن أن يحدث في التجمعات العلمية مثل الجامعة ودور الثقافة وغيرها، ومن بين أخطر أشكال الإرهاب الفكري تلك العلاقة التي تحدث بين المثقفين الأفارقة مع القادة السياسيين والوكالات الحكومية لتشويه حقيقة وضع معين وكذا نشر وتنفيذ سياسات الحكومات المتسلطة على شعوبها بمعنى آخر يساهم المثقفون في معظم الدول الإفريقية في إدامة وإتباع أيديولوجية القهر والباطل، ويلجأ المثقفون لهذا النوع من الإرهاب سعياً للحصول على الاعتراف، وما كرس ذلك عدم وجود استقلالية في الجامعات الإفريقية من خلال الرقابة التي تفرضها الحكومات الإفريقية على هذه المنابر العلمية المهمة التي هي في حقيقة الأمر تعتبر منبر للتطور ودعم التنمية والوقوف إلى جانب الشعوب ضد السياسات والحكومات المضطهدة.

3- الإرهاب البيولوجي والبيئي في إفريقيا

اختلفت صور التهديدات الإرهابية في إفريقيا التي أصبحت تمس المجال البيولوجي والبيئي والتي أصبحت تعد من أخطر أنواع التهديد نظراً لما تخلفه من تأثير بالغ سواء على البيئة أو الإنسان وهو ما يمكن توضيحه في ما يلي:

3-1- التهديدات البيولوجية في إفريقيا

ترتبط أهداف الدول الغربية في إفريقيا أساساً بالثروات الطبيعية والمعدنية المتواجدة بالقارة والتي باتت مصدراً هاماً للصناعة الغربية، فقد أوجدت تنافساً شديداً ومحموماً بين الدول الامبريالية، حيث تحولت القارة السمراء إلى بقعة ساخنة لسباق دولي محموم للاستثمار في قطاع النفط، وبالتالي فقد حاولت الدول الامبريالية استخدام الأسلحة البكتريولوجية في إفريقيا للاستفراد بالكعكة النفطية الإفريقية، وفي مقدمتها أمريكا، حيث أكدت التوقعات الرسمية الأمريكية في اعتماد الولايات المتحدة

¹ - إبراهيم ناصر، النُخب في شرق إفريقيا: دراسة مستقبلية، في:

الأمريكية على حوالي 20% من احتياجاتها النفطية من إفريقيا خلال السنوات الأخيرة، ويتوقع مجلس المعلومات القومي الأمريكي أن ترتفع هذه النسبة إلى 25% بحلول عام 2015.¹

زيادة على ذلك أن الحرب البكتريولوجية على إفريقيا تدخل في إطار الاستثمار والكسب المادي السريع، فقد كشف تقرير صدر أواخر 2004 عن اكتشاف لقاح تامي فلو tamiflu ضد وباء أنفلونزا الطيور الذي عرف باسم H1N5 والذي وصل سعره إلى 50 دولار، وارتفع سعره سنة 2008 إلى 57 دولار، ويكشف التقرير أن الشركة التي كانت تسوق هذا اللقاح هي شركة جي ليد Gilead الأمريكية والتي كان يتأسسها وزير الدفاع الأسبق في عهد جورج بوش الابن دونالد رامسفيلد، كما أظهرت القوائم المالية لشركة روش السويسرية العالمية على ربح صافي بلغ نحو 750 مليون دولار فقط خلال عام 2005، وهذا قبل الظهور القوي لفيروس أنفلونزا الخنازير على الساحة أو ما يعرف باسم H1N1، كما أنتجت نفس الشركة لقاح تامي فلو tamiflu ضد فيروس أنفلونزا الخنازير وحققت أرباحا في عام 2006 بلغت حوالي 9 مليارات دولار، ومن خلال تقارير المنظمة العالمية للصحة نرى نفس الشيء قد طُبق مع مرض الجمرة الخبيثة ومرض أنفلونزا الخنازير، ومرض الإيبولا، حيث كشف تقرير صادر عن البنك الدولي في الآونة الأخيرة أن أرباح شركات الأدوية العالمية بلغت حوالي 20 تريليون دولار، ووفقا لدراسة طبية نشرتها جامعة هارفرد البريطانية تفيد بأن عدد شركات الأدوية العالمية ضد الفيروسات القاتلة بلغت حوالي 121 ألف شركة، تسيطر فعليا على السوق 25 شركة منها شركات أمريكية وأوروبية، منها مثلا شركة روش السويسرية حيث قدرت مبيعاتها خلال سنة 2014 36,1 مليون دولار، وحققت شركة نوفارتيس أعلى نسبة مبيعات بقيمة 50.5 مليون دولار.

وهذا ما يؤكد الفرضية القائلة بأن شركات الأدوية ومراكز البحث هي التي تنتج وتنشر الفيروسات القاتلة التي ظهرت في السنوات الأخيرة بوتيرة منتظمة كل عامين وتجنبي من وراء تصنيع الأدوية والأمصال ملايين الدولارات، ودليل القائلين بهذه النظرية هو اختفاء وتلاشي المرض والوباء بصورة فجائية ونهائية بعد عملية جني الأرباح.²

وفي ذات السياق إن توفر الظروف الطبيعية والمناخية كان وراء اختيار الدول الامبريالية للقارة السمراء كحقل تجارب لاستخدام وتطوير الأسلحة الحيوية والبيولوجية، حتى يتم إبعاد الخطر ولا تتأثر من انعكاسات التجارب والاختبارات، ولقد أكدت عديد الدراسات بأن الدول الامبريالية وعلى الخصوص

¹ - وليام واليس اندرو انجلاند، كاترينا مانسون: الاقتصادات الإفريقية تعيش ربيعا غير مسبوق، في:

www.aleqt.com/2011/07/25/article_562340.html (03/02/2020)

² - رضوان شافو، "الحرب البكتريولوجية... الاستعمار الناعم لإفريقيا - قراءة في الخلفيات والتداعيات"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، ع 20، (سبتمبر 2015)، ص 20.

الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا وإسرائيل وفرنسا أنفقت ملايين الدولارات لتطوير الأسلحة الحيوية التي كان بعضها في طي الكتمان بين المعارضة والتأييد، كما أكدت عديد الدراسات بأن الأوبئة والفيروسات القاتلة هي صناعة غربية وأمريكية على وجه الخصوص، وهذا ما ذهب إليه الدكتور سيريل برودريك متخصص في أمراض النباتات في كلية الزراعة والغابات بليبيريا بتهامه للغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وتحميلها المسؤولية عن تفشي وباء الإيبولا في دول غرب إفريقيا، وقدم دلائل تدعم اتهامه وطالب الدول الفقيرة ومنها الإفريقية باتخاذ إجراءات رادعة ضد التجارب الطبية التي تجريها الولايات المتحدة الأمريكية على مواطني هذه الدول ليس بغرض طبي وإنما بهدف اختبار الأسلحة البيولوجية، وهو ما أكدته موقع "جلوبال ريسيرش *Global Research*" في قوله: إن الولايات المتحدة الأمريكية هي من نشرت وباء الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الرغم من علمها بالتحديات الهائلة التي ستواجه الدولة الفقيرة، حيث أن تلك التحديات المالية واللوجستية ستحول الفيروس إلى أداة من الإرهاب البيولوجي لقلق الجميع بشكل مبالغ فيه، وفي ذات السياق يذكر الموقع إن وزارة الدفاع الأمريكية قامت بتمويل تجارب حقن البشر بفيروس الإيبولا في سيراليون وغينيا قبل أسابيع من انتشاره، ودفعت 140 مليون دولار لشركة أدوية كندية لإجراء البحوث على الإيبولا.¹

وعلى مستوى آخر، وبالرغم من الإقرار من انتشار الأوبئة والفيروسات القاتلة هو صناعة غربية، إلا أن عدم التحكم والسيطرة على انتشارها واحتوائها سيؤدي حتما إلى انعكاسات سلبية على الدول الإفريقية التي تشهد صراعات عرقية مسلحة، أو تشهد نشاط متنامي لمنظمات إرهابية وخصوصا في منطقة الساحل الإفريقي، ونيجيريا، وجنوب السودان، مما سيشكل تهديدا للأمن والسلام الدوليين، فقد كشفت بعض التقارير والدراسات بوجود بوادر لتطوير أسلحة بيولوجية تقوم على إنتاج البكتريا والفيروسات من جانب بعض التنظيمات الإرهابية، وتوظيفها سواء في الصراعات الداخلية أو في مواجهة دول الجوار أو لاستهداف حركة الطيران العالمي، حيث كشف موقع مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية في 30 أوت 2014 على أن بعض الخلايا الإرهابية التي تم ضبطها في تونس المنتمية لتنظيم "الدولة الإسلامية (داعش)" كانت بحوزتها ملفات حول كيفية صناعة أسلحة بيولوجية لنشر الأمراض الوبائية مثل الطاعون واستخدامها في أماكن مزدحمة بالرواد مثل محطات مترو الأنفاق أو الملاعب الرياضية".²

2-3- مظاهر الإرهاب البيئي في إفريقيا

¹ - شافو، مرجع سابق، ص 81.

² - المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة: "تقرير حول تداعيات تهديد الأمراض الوبائية لأمن دول الإقليم"، (28 سبتمبر 2014).

ترتبط درجة الاستقرار السياسي والأمني حاليًا بجزء كبير من المكونات البيئية للدولة الحديثة؛ إذ إن الدول التي تعيش تقلبات مناخية واضطرابات بيئية تتأثر بنيتها الاقتصادية والأمنية تحديدًا بعناصر الاضطراب البيئي. وتواجه إفريقيا عناصر الهشاشة والانكشاف سنويًا وفق مؤشرات قياس الهشاشة والفسل وتُظهر الدراسات التبعية حجم التأثير المتبادل بين الفسل والهشاشة وعدم قدرة الدولة على تجاوز أزماتها البيئية.¹

ومع مرور الوقت أضحت إفريقيا مصدرًا لعدم الاستقرار والدفع بنوع حرج من أنواع اللجوء وهو اللجوء البيئي، وهو ما تُظهره الأرقام المتزايدة التي تُسجل سنويًا في إفريقيا بسبب سوء الأحوال الجوية وتزايد الاحتباس الحراري وتنامي تلوث الماء والهواء وهو ما ولّد الصراع على الثروات الناضبة.

وتشير دراسات الأمن الحديثة إلى أن هناك علاقات تلازم بين التغيرات المناخية ودرجة الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة الحديثة خصوصًا عند الحديث عن دول إفريقيا، وبهذا الصدد يوضح الباحث المتخصص في الشأن الإفريقي محمد مهدي عاشور أن التغيرات المناخية في إفريقيا قد تهيئ الظروف الملائمة لنشوب الصراعات إلا أن قرار الانخراط في الصراع يظل رهين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق تشير الدراسات إلى أن عدد اللاجئين الذين سيهجرون مناطقهم بفعل الكوارث البيئية سيتجاوز 300 مليون بحلول 2050 وهي الفئة التي يُطلق عليها: المهاجرون البيئيون الذين يمثل الأفارقة النسبة الأكبر منهم.

وفي دراسة جماعية تناول فيها الباحثون العلاقة بين التغيرات المناخية والحروب الأهلية في إفريقيا خلال الفترة 1981-2002 توصلت إلى أن ارتفاع معدلات درجات الحرارة يزيد من احتمالات الحرب الأهلية، وذهبت الدراسة إلى أن ارتفاع درجة الحرارة درجة واحدة يزيد احتمالات اندلاع الصراع بنحو خمسين في المئة، واستنادًا إلى تلك النتائج توقع الباحثون ازدياد معدل الحروب الأهلية في إفريقيا عام 2030 بنسبة 55 في المئة عمّا كان عليه سنة 1999، وأن عدد ضحايا تلك الصراعات سيقرب من نصف مليون قتيل. والجامع المشترك فيما سبق أن المناخ فاعل أساسي في التأثير على الحياة الإنسانية في دول إفريقيا تحديدًا.²

وقد أدى الجفاف والمجاعة اللذان هيمنا على المنطقة، طوال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، إلى نشوب صراعات حول الموارد، فزاد هذا ضعف المجتمعات، وبمرور الوقت تفاقمت

¹ - محمد عاشور، التغيرات المناخية وقضايا الصراع والأمن في إفريقيا، جامعة القاهرة، (برنامج التدريب وبناء القدرات الإفريقية، 2015)، ص 41.

² - M B burke et all, "warming inreases the risk of civil war in Afria", **proceeding of national academy of sciencesof the USA**, vol 106 no 6,(2007) , pp695-715

الصراعات الدائرة بين المجتمعات الرعوية والمجتمعات الزراعية وطالت المناطق المجاورة، فقد بدأت على سبيل المثال الصراعات البيئية في شمال شرق كينيا وهي صراعات كانت تدور داخل المجتمع الصومالي أساسا في التأثير في الجماعات المجاورة، مثل: رعاة قبيلة أورما ومزارعي قبيلة بوكومو في منطقة نهر تانا، وقد بدأت مواجهات عنيفة بين الطرفين عام 2002، وأفسدت أجواء منطقة كانت كانت تتميز في السابق بالتآلف والتعاون بين الجماعات المختلفة، وأصبحت النزاعات بين قبائل: كالنجين وكيكويو وكيسي وماساي، حول الأرض والموارد من الأمور المألوفة، وعلى الرغم من أن تلك الصراعات كثيرا ما يخدمها الساسة في اوقات الانتخابات، فهي تعكس تناحرات حقيقية حول الموارد لن تختفي في القريب العاجل. وقد كان التنافس حول الموارد الشحيحة من بين أبرز القضايا الكامنة وراء العنف الذي شهدته المنطقة خلال فترة ما بعد الانتخابات، وتحديدًا في أواخر عام 2007، وبداية عام 2008، وهو الذي ما يزال يحول دون عودة المشردين داخليا إلى مناطق سكنهم، وتستمر النزاعات الدموية حول الأرض والمياه في وادي كيريو الواقع في الشمال الغربي، ويقطنه الرعاة من قبائل: بوكوت وسامبورو وماراكوييت، على امتداد الحدود مع أوغندا، وخاصة في المحمية الطبيعية التي تقطنها قبائل: توركانا وبوكوت وكاراماجونغ وتوبوسا.¹ وفي مناطق شرق إفريقيا الأخرى، تزامن الجفاف والمجاعة مع استمرار الحروب، فزاد هذا ضعف الجماعات المهمشة، فعلى الرغم من تناقص المجاعات التي شهدتها أثيوبيا، والتي لاقت أصداء واسعة في أواخر القرن العشرين، فإن المنطقة ما تزال تعيش ظاهرتي الجفاف والمجاعة باستمرار وبوتيرة متسارعة، لذلك أصبح هناك قبول بأن الجفاف والحروب المتكررة في أريتيريا وأثيوبيا وكينيا والسودان والصومال هي الأسباب الكامنة وراء الوضع الإنساني المتدهور في إفريقيا. وقد حذر تقرير أصدرته الأمم المتحدة عام 2006 من تفاقم الأوضاع الإنسانية في أريتيريا بسبب تكرار الجفاف واستمرار الجمود الذي أصاب عملية السلام مع أثيوبيا.²

ومنه يمكن القول أن أبرز صور الإرهاب البيئي في أفريقيا تتجسد أساسا في تلك الهجمات على الزراعة أو الغابات على غرار ما حدث مؤخرا في الجزائر هذه الهجمات التي أدت إلى خسائر في الأرواح والممتلكات، وهو ما فرض تكاليف إضافية على عاتق الدولة لمجابهة مختلف الحرائق وتعويض المتضررين منها، ومن أبرز التهديدات البيئية أيضا في أفريقيا حالات التلوث البيئي الذي تتسبب فيه الجماعات الإرهابية وذلك باستهدافها الآبار والتجمعات النفطية التي يؤدي تدميرها إلى تلوث الهواء ومنه انتشار الأمراض التي تؤدي بدورها إلى إيقاع الكثير من الضحايا، أيضا يعد استهداف السدود والتجمعات المائية

¹ - جيلبرت خادياجالا، "شرق أفريقيا الأمن وإراث الهشاشة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع 86 (2009)، ص 22.

² - المرجع نفسه، ص 23.

خطرا كبيرا على الأمن البيئي الإفريقي، فمنقطة الساحل الإفريقي مثلا تعد نقطة ساخنة لعدم الاستقرار المرتبط بتغير المناخ، وهو ما يمكن أن تستغله الجماعات الإرهابية في تأجيج الشعوب ضد حكوماتها من خلال التحريض على حالات التطرف ضد هذه الدول، حيث أدت الصراعات المحيطة بحوض بحيرة تشاد على سبيل المثال إلى تحديد عواقب تغير المناخ وتأجيج الصراع في المنطقة وهو ما أدى إلى تزايد خطر المجاعة الشديد ووضع 7 ملايين شخص في مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي وتزايد المظالم السياسية والصراعات على المياه والأرض، فالجماعة الإرهابية بوكو حرام مثلا لم تفوت الفرصة لتفجير الأحواض والأنهار الرئيسية إضافة عوامل الخطر المحورية لموارد الطاقة الإقليمية، ومنه يمكن أن تكون التغيرات في درجات الحرارة وحدها خطراً مقلقاً لتطور الإرهاب في بعض البلدان داخل منطقة الساحل. لقد ثبت أن الزيادة في متوسط درجات الحرارة لاسيما في نيجيريا له تأثير متزايد على احتمالية وقوع أحداث إرهابية وهو واقع حال باقي الدول الإفريقية، ومنه يمكن القول أن الأمن البيئي في إفريقيا مرتبط أساساً بالقضاء على التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية من خلال استغلالها للبيئة.¹

4- التهديد الإرهابي الكيماوي والنووي في إفريقيا

اختلف حجم التهديدات باختلاف طبيعتها، خاصة في ظل انتشار التكنولوجيا وضعف البيئة الأمنية في إفريقيا، ما سمح لمختلف الجماعات الإرهابية بامتلاك أسلحة أو محاولة امتلاكها مثل الأسلحة الكيماوية والنووية، لزيادة تأثير هذه الجماعة على مختلف المستويات، وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي:

4-1 التهديدات الإرهابية الكيماوية في إفريقيا

تمثل أهم التهديدات الكيماوية في أفريقيا خطر التعامل واستخدام وتوزيع العقاقير الاصطناعية مثل الأمفيتامينات على وجه الخصوص خاصة في البلدان التالية: نيجيريا وبنين وكوت ديفوار وغانا ونيجيريا وقد تم ضبط معدات وسلائف كيميائية في غينيا في عام 2009، واحتياطات الأمفيتامين والميثامفيتامين في نيجيريا في عام 2010، وقد تم اكتشاف المعامل في لاغوس في جويلية 2011. محاولة إنشاء مختبر تحت الأرض لتصنيع الميثامفيتامين في ليبيا. وقد لوحظ تهريب للميثامفيتامين من إفريقيا ولا سيما من نيجيريا والسنغال وبنين والكاميرون في عام 2010 وحده تم ضبط 74.8 كيلوغرام من الأمفيتامينات في مطار لاغوس، وهو ما يمثل 20٪ من إجمالي المضبوطات هناك، كما تعتبر منطقة غرب إفريقيا معرضة لهذا النوع من الاتجار، خاصة فيما يتعلق بالإيفيدرين والأفيدرين الزائف، في بداية عام 2012 أشارت تقارير إلى وجود عمليات تهريب للقاحات مزيفة للملاريا، يمكن لبعض مكوناتها أن تسبب

¹ - Spadaro, Paola Andrea. "Climate Change, Environmental Terrorism, Eco-Terrorism and Emerging Threats." *Journal of Strategic Security*, vol (13), no. 4 (2020) : p70

آثارًا جانبية خطيرة، خاصة إذا تم دمجها مع منتجات أخرى مثل الفيروسات القهريّة المستخدمة في علاج الملاريا وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز¹، ويحذر خبراء أمنيون من حصول التنظيمات الإرهابية المتنافسة فيما بينها بإفريقيا على أسلحة كيماوية، في ظل سعي تنظيم الدولة داعش وغيره من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، لامتلاك هذا النوع من الأسلحة الخطيرة، التي يحتمل أن تكون هربت من مخازن سلاح الجيش الليبي السابق بعد سقوط نظام الرئيس الراحل معمر القذافي.²

4-2- التهديدات النووية للإرهاب في إفريقيا

أصبح الخطر الذي تشكله الجماعات الإرهابية في امتلاك الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية واستخدامها أكثر وضوحًا اليوم مما كان في الماضي، حيث أبدت الجماعات الإرهابية اهتمامًا أكبر بالارتقاء إلى تكتيكات أكثر تطوراً في سلوكها للنشاط الإرهابي والتكيف مع أكثر حداثّة طرق ووسائل متقدمة، ويمثل تراجع الأمن في مواقع استخراج وإنتاج اليورانيوم بسبب عدم الاستقرار السياسي أحد أكثر التحديات الأمنية إلحاحًا في إفريقيا في الوقت الحالي هذا بسبب احتمال امتلاك اليورانيوم العالي التخصيب أو البلوتونيوم المفصول عن طريق الاتجار أو السرقة، لصنع أسلحة نووية خام مثل "القنبلة القذرة" - التي يُشار إليها على أنها أكثر الاحتمالات المحتملة للإرهاب النووي - وهشاشة أفريقيا الوفيرة احتياطات ومناجم اليورانيوم يمكن أن تجتذب النشاط الإرهابي غير المشروع في المنطقة.³

فاسترجاع 170 كيلوغراماً من الكعكة الصفراء لليورانيوم، والمعروفة أيضاً باسم اليورانيوم (مسحوق اليورانيوم المشع الذي تم الحصول عليه أثناء معالجة خام اليورانيوم) والذي سُرق من منجم روسينغ في ناميبيا في عام 2009 بواسطة عاملين في المرفق ؛ كمية إضافية من اليورانيوم تبلغ 324 كيلوجرام سُرفت في أوت 2011 ؛ تسع عينات من حوالي 1000 كيلوغرام من الكعكة الصفراء لليورانيوم من شخص مشتبّه به سيراليوني كان من المقرر بيعها إلى إيران عبر عملاء أمريكيين في عام 2013 ؛ والكيلوغرام الواحد من صفراء اليورانيوم (من مجموعة أكبر من المواد المشعة التي اختُطفَت من منجم لليورانيوم الناميبي) تم الاستيلاء عليها في ديربان بجنوب إفريقيا في عام 2013 تم تهريبها عبر حدود موزمبيقية، كل هذه الحالات تثير قضية توحيد و / أو القضاء على المواد الانشطارية الضعيفة ومنع

¹ - Institut Espagnol d'Études Stratégiques (IEEE) et Institut Militaire de Documentation de l'Évaluation et Prospective (IMDEP), *Terrorisme et trafic de drogues en l'Afrique sub-saharienne*, p 12

² - زين الدين زديغة، الجماعات الإرهابية تهدد دول الساحل والمغرب بالأسلحة الكيماوية، في:

<http://elmihwar.com/ar/index.php/mobile/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/57420.html> (29/01/2020).

³ - Postar, S, *The half-lives of African uranium: A historical review*. (*The Extractive Industries and Society*, 4(2), 2017), pp.398-409.

الوصول السهل للمنظمات الإرهابية المارقة مثل القاعدة التي تسعى للحصول على هذه المواد النووية، وبانتماءات قوية في أجزاء مختلفة من القارة مثل الشمال الشرقي والغربي أفريقيا.¹

على الرغم من أن غالبية الدول في القارة الأفريقية تفيد بعدم امتلاك أو اعتزام الحصول على أي أسلحة نووية وأن جنوب إفريقيا أغلقت برنامجها للأسلحة النووية، إلا أن خطر الإرهاب النووي في إفريقيا، على الرغم من انخفاضه، لا يزال كبيراً، حيث أن المخاطر بسبب سرقة واستخدام هذه المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية من قبل المنظمات الإرهابية في المنطقة مرتفعة. ولهذا السبب، يتعين على إفريقيا أن تلعب دوراً حاسماً في ضمان أمن مناجم اليورانيوم من الأنشطة الإرهابية غير المشروعة. فتهدد انتشار الأسلحة النووية أصبح تهديداً مشتركاً يواجه المجتمع الدولي الذي أبدى اهتماماً متزايداً بمخزون اليورانيوم الكبير في إفريقيا وهذا يعني أن القارة ضعيفة ومعرضة بشكل كبير للتجارة غير المشروعة لليورانيوم المشع الذي يمكن استخدامه في الأسلحة والاتجار به.

المطلب الثاني: التكتيكات الجديدة في تنفيذ الأعمال الإرهابية في إفريقيا

عند التطرق للبعد الاستراتيجي في العمل الإرهابي داخل القارة الإفريقية، فنحن نواجه تجمعات عملية صغيرة متحركة في شتى أنحاء القارة، وكلها مسلحة وخطيرة، حيث يصعب القضاء عليها لأنها تعمل في إطار الشبكة الكبرى وبطريقة تنسيقية موحدة.

فإستراتيجيات التنظيمات الإرهابية تتمثل أساساً في العمل على تحقيق "الأثر الانتشاري"، وفقاً لمجموعة طرق دعائية مختلفة لما تمثله هذه المجموعات من نماذج إيديولوجية وحركية، حيث تؤثر هذه العمليات على توجهات جماعات أخرى داخل القارة الإفريقية، وكذا الإثارة لانضمام مجموعات صغيرة وإلى مجموعة أخرى أكبر منها، مثلما حدث بين مختلف التنظيمات الإرهابية.²

وقد ينعكس أيضاً هذا الأثر الانتشاري على نشوء علاقات تنظيمية مباشرة بينها وبين تنظيمات أخرى بالإضافة إلى العديد من المجموعات المحلية في دول أخرى أو قيام تنظيمات إرهابية جديدة. ولا يقتصر الأمر على ما سبق في التكتيكات الإستراتيجية للعمل الإرهابي في إفريقيا فقط، بل أن هناك دائماً محاولات متواصلة من جانب التنظيمات الإرهابية لتوسيع نطاق العمل الإرهابي إلى أكبر

¹ - Mutua, J.M., **Uranium yellowcake trafficking incidents in Africa: Proliferation threat or non-proliferation opportunity?**, (African Security Review, 24(2)2015), pp.162-189.

² - Thomas Denspy, "Counter Terrorism in African Failed State : Challenges & Politcal Solutions," **Terrorism Monitor**, Vol.4, Issue 09, (April 2006), pp.44-52.

مساحة جغرافية ممكنة في القارة الأفريقية، لكسب وتحقيق أهداف أكبر، فضلاً عن محاولة تجنيد أكبر عدد ممكن من الأفراد في المواجهات والاستراتيجيات الإرهابية سواء من خلال ضم أعضاء جدد إلى التنظيم، أو من خلال الجماعات المحلية التي تعمل بصورة مستقلة لكل منها وفقاً لإستراتيجية العمل ذاتها.

وتحاول دائماً الجماعات الإرهابية تغذية الانقسامات داخل الجماعات الإثنية الإفريقية، كحالة التوارق في منطقة الساحل، أو قضية الأقليات في منطقة البحيرات العظمى، وكذلك مسألة الأقباط في مصر، ومشكلة المسلمين والمسيحيين في نيجيريا، ومشكلة السود والبيض في جنوب إفريقيا وغيرها.¹

وقد أعلن تنظيم داعش الإرهابي عن إستراتيجية جديدة مغايرة للإستراتيجية القديمة تسمى "إدارة التوحش والتمكين"، إذ يحاول التنظيم من خلالها رسم ملامح المرحلة الجارية والقادمة من حيث التكتيكات القتالية والعملياتية وطبيعة المستهدف، تحت مسمى إستراتيجية "الظهور والتلاشي"، والتي تعتمد على العملية المفاجئة التي تقوم على محدودية النطاق واتساع التأثير والبدائية في التكتيكات والأسلحة المستخدمة، وتحويلها إلى عمليات انتقامية أو استنزافية بعد أن كانت عمليات ذات أهداف توسعية، وأصبحت تعتمد بصورة أكبر على "الذئاب الغاضبة"* وليس "الذئاب المنفردة"، حيث يسعى التنظيم عبر التكتيكات الثلاثة السابقة إلى تكوين "أهلة داعشية" في بعض الأقاليم بقارتى آسيا وأفريقيا، وهو ما حاول تحقيقه خلال النصف الأول من العام الجاري 2021، بتأسيس ثلاثة هلالين لداعش في أفريقيا على غرار "الهلال" الداعشي في الساحل الأفريقي الذي ينطلق من نقطة الارتكاز في جنوب غرب ليبيا مروراً بتشاد والنيجر وشمال نيجيريا وشمال بوركينا فاسو ومالي وصولاً إلى المحيط الأطلسي، وهو ما يطلق عليه التنظيم الإرهابي "داعش غرب أفريقيا"، والتي تعتبر واحدة من أهم مناطق ارتكاز التنظيم وأكثرها نشاطاً من حيث عدد العمليات الإرهابية والعناصر التابعة للتنظيم، أيضاً "الهلال الداعشي وسط أفريقيا" وهو الهلال الممتد من الكونغو ويمر بموزمبيق ويصل إلى تنزانيا، وهي إحدى المناطق المستهدفة لسيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي في قارة أفريقيا، حيث يسعى التنظيم إلى توسيع نطاق هذه المنطقة لتصل إلى الصومال مروراً بكينيا، على نحو يمكن أن يجعل الهلال "الداعشي" الأوسط ممتداً إلى المحيط الهندي.²

¹ - كاستوري سين وتيم موريس، المجتمع المدني والحرب على الإرهاب، تر: حازم إبراهيم، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 312-316.

* - الذئاب الغاضبة: وهي الإستراتيجية التي تستخدم فيها أدوات بسيطة مثل إطلاق نار أو الطعن أو عمليات الدهس بالسيارات والشاحنات وغيرها وهي لا تنم عن تكتيك مسبق،

² - أحمد كامل البحري، الظهور والتلاشي إستراتيجية داعش الجديدة، في

المطلب الثالث: متطلبات مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في إفريقيا

إن تحول الظاهرة الإرهابية وفق مفهومها الجديد، جعل مختلف الفواعل تتجه لوضع آليات واستراتيجيات جديدة يمكن من خلالها الحد أو على الأقل التقليل من خطر هذه الظاهرة وهو ما سيتم التطرق له وفق مختلف المتطلبات الواجب وضعها لمواجهة هذه الظاهرة.

1- المواجهة السياسية للظاهرة الإرهابية الجديدة في إفريقيا

للخروج من مشكلة التهديد الإرهابي في إفريقيا لا بد من إصلاح توافقي شامل على الصعيد السياسي من خلال الديمقراطية الشعبية محل ديمقراطية الواجهة¹ والشكلية، وكذا خلق برلمانات تمثيلية قوية يعكس فعليا الطبيعة المركبة للمجتمعات الإفريقية، وخلق آليات قانونية ودستورية لتوزيع المناصب وتقسيم العوائد والفرص بصفة ترضي كل المكونات الاجتماعية، إلى جانب مجتمع مدني فعال وأحزاب سياسية تمثيلية وفق آليات الحكم الراشد ودولة الحق والقانون، هذا كأساس للعمل على منع نشوء الإرهاب في القارة بالنظر لمسبباتها.

ويعبر الحكم الرشيد أو الحوكمة عن ذلك الأسلوب الذي تشخص الحكومات والمواطنين بواسطته القيم والاحتياجات، وحل تلك المشاكل بالتسيير الفعال معا، وذلك بتطبيق وإدارة الموارد المتوفرة بكل شفافية، وتحمل كل طرف مسؤولياته كاملة من أجل الحصول على نتائج متوقعة ومقبولة، مع الأخذ بعين الاعتبار كل الخصوصيات الممكنة وأن هذا الأسلوب يفرض إقامة جو يعلو فيه القانون وتحترم فيه حقوق الإنسان، مع إمكانية مراقبة مؤسسات الدولة.² فالحكم الراشد من هذا المنطلق يشترط إقامة حكومات قوية ذات مشروعية تسعى من أجل تقوية مبدأ الفصل بين السلطات (التباين السلطوي) لتفعيل ميكانيزمات مراقبة المؤسسات، وتطوير وتعزيز استقلالية السلطة القضائية لتمكينها من تطبيق القوانين، غير أن تجسيد هذا المبدأ يتطلب إدخال إصلاحات مؤسسية وتربوية لتعزيز استقلالية السلطة التنفيذية.

ففعالية القرارات ونجاعة السياسات والبرامج تتوقف على مدى المشاركة الفعلية للمواطنين في عملية التنمية ورصد وإعداد سياسياتها، غير أن تحقيق هذه المشاركة يتطلب من السلطة العمومية، وكذا جميع الفاعلين في مجالات التنمية، أن تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب والعوامل الداخلية التي

<https://acpss.ahram.org.eg/News/17184.aspx> (06/01/2022)

¹ - جونثان أبونهايمر، الاستراتيجيات الأساسية لتقليص الأرض المنتجة للإرهاب، في كاضم هاشم نعمة (مترجم ومحرر)، مرجع سابق، ص 75.

² - يخلف، مرجع سابق، ص ص 81-101.

تساعد على تجسيد الحكم الرشيد،¹ وكذلك بتعيم وتعزيز روح المبادرة بين الحاكم والمحكوم والخروج من العلاقة الزبونية المتفشية في إفريقيا.

وإذا كانت أنماط وأساليب تطبيق الديمقراطية في إفريقيا من دولة لأخرى، ومن مجتمع لآخر، نتيجة الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للدول الأفريقية، فإن الرشادة، تحتاج هي الأخرى إلى تكييفها مع بيئة كل دولة إفريقية، كمحاولة للحد من انتشار الظاهرة الإرهابية والقضاء على الأسباب السياسية المؤدية إلى نشوؤها أصلا.

2- المواجهة الفكرية والسيبرانية للظاهرة الإرهابية الجديدة في أفريقيا

إذا كانت قوة الإرهاب الإلكتروني تتمثل في قدرة الإرهابيين في استخدام شبكة الإنترنت بكفاءة، كذلك يستطيع صانعو السلام، استخدام الانترنت لمجابهتهم، والمقصود هنا استخدام نفس أسلحة الإرهاب عن طريق نشر الأفكار السامية والمختصرة التي تدعو إلى السلام والمحبة والتعايش السلمي بين الحضارات لمختلفة، وبالتالي تغطي تلك المواقع الصالحة على السموم التي تنشرها المواقع الإلكترونية الإرهابية، تلك الأنشطة التي تدعم الدبلوماسية وإدارة الأزمات السياسية بالطرق السلمية عبر الشبكة العالمية للانترنت، كما أنه لا بد أن تسعى الدول والحكومات الإفريقية إلى فرض الرقابة الكافية على كل ما يقدم من خلال الشبكة لمنع الدخول على بعض المواقع التي تبث الفكر الإرهابي، كما فعلت المملكة المتحدة حيث وضعت الحكومة البريطانية خططا للتصدي للإرهاب على شبكة الانترنت قدرت تكلفتها بحوالي 500 مليون جنيه إسترليني.²

كذلك لا بد على صناع القرار في إفريقيا من الاعتماد وتدعيم مطوري تكنولوجيا المعلومات وخبراء الانترنت في بلدانهم وتوجيههم نحو مواجهة أنشطة الإرهاب التوسعية، بأنشطة حماية وسد ثغرات لحماية هذا الفضاء الحيوي من أن يصبح ساحة إرهابية ويجب أن تهتم الدول الإفريقية بإبرام اتفاقيات تقنن التشريعات اللازمة لمكافحة تلك الجرائم، وتنظم الجهود الدولية لمحاربتها، بل في ذلك بحث إنشاء نظام الإنذار المبكر من الهجمات الإلكترونية، وتطوير برامج أمنة، وزيادة وعي المسؤولين التنفيذيين والعملاء بالحاجة إلى إجراءات أمنية أفضل.

ويجب على الدول الإفريقية كذلك تطوير قدرة الشركات والمنظمات والحكومات على التصدي للتهديدات الإلكترونية، وتوفير التقنيات اللازمة لمواجهتها، عبر تطوير أمن شبكات الحاسب باستخدام

¹ - راضي، مرجع سابق، ص ص 5-1.

² - أنظر: بحري طروب وبحري دلال، "آليات مواجهة الإرهاب الإلكتروني في ظل العولمة"، مجلة البحوث والدراسات، ع(21)، (2016)، ص

أنظمة التشفير المتقدمة، والجدران النارية في الشبكات، وأنظمة اكتشاف المخترقين عالية الدقة، والبرامج المضادة للفيروسات، كما وأن إنشاء إدارات لمكافحة الإرهاب الإلكتروني في أنظمة الأمن، خصوصا في الدول التي تشهد تقدما مطردا في اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات خاصة وأن التطور الحاصل في هذا المجال يتسارع، والثغرات التكنولوجية فيه تتسع، هو الأمر الذي يستلزم مواجهة كفؤة متخصصة للحد من احتمالات نجاح التهديدات الإرهابية في هذا المجال ويبقى السبيل الوحيد لتأمين المعلومات الحساسة هو عزل الأجهزة التي تحوي هذه المعلومات عن العالم، ولكن مثل هذه الإجراءات يمكن لها أن تؤدي إلى نتائج أكثر إيذاء على المد الطويل تتمثل في حرمان المجتمع من وسائل زيادة الإنتاجية والفعالية، ومع ذلك فإن استخدام مجموعة من الإجراءات الأمنية الأساسية –السابقة الذكر- يمكن لها أن تقلل بشكل كبير من مخاطر الاختراقات والإرهاب السيبراني.

وتدخل المواجهة الفعلية للإرهاب السيبراني من خلال مواجهة الفكر الإرهابي بوجه عام لأن الإرهاب السيبراني ما هو إلا نوع من الأنواع الجديدة للإرهاب، ارتبط بالعمولة وتطوراتها وعليه لا يمكننا مواجهة الإرهاب السيبراني إذا لم ننجح مواجهة الإرهاب بشكل عام.¹

3- المواجهة الاقتصادية للظاهرة الإرهابية الجديدة في إفريقيا

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تضم جميع مستويات الحياة ومجالاتها، تقوم على مجموعة من العوامل الذاتية المساعدة، تتلخص في الإيمان بإمكانية الإصلاح والتقدم، أي بإمكانية تغيير أنماط الحياة السائدة، إضافة إلى عاملي الطوعية والعون الذاتي حيث تتوافر الهيئات الطوعية القادرة على تعاونها مع الأجهزة الحكومية على تحقيق التقدم بكل حرية، وكذا التحفيز والاستشارة من خلال تحفيز الأفراد المواطنين واستشارة جهودهم للمشاركة في عملية التنمية وأخيرا عامل الخدمة والتضحية الواجب القيام به من طرف القائمين على التنمية بأدوارهم وواجباتهم.²

أما فيما يخص العوامل المساعدة الموضوعية فتتلخص أيضا في أن تصدر البرامج التنموية عن الحاجات الأساسية للمجتمع استجابة لحاجات الأفراد، وقيام عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية، وأن تهدف برامج التنمية إلى زيادة فعالية مشاركة الأفراد في شؤون مجتمعهم

¹ - المرجع نفسه، ص 198.

² - إبراهيم أحمد خليفة، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة: دراسة في الطبيعة القانونية للقاعدة الدولية للتنمية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص ص 49-50.

المحلي، وكذا اكتشاف وتدريب القيادات المهنية والشعبية، إضافة إلى ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء في برامج التنمية الإفريقية¹ وتبني تنمية متوازنة على المستوى الوطني.

إذ تسعى التنمية الفعالة في الدول الإفريقية إلى زيادة الدخل الفردي وامتصاص البطالة ومشكلة الفقر، في محاولة منها لبناء مناعة ضد التوجه نحو التطرف الإرهابي.

كما تهدف مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا المعروفة باختصار النيباد NEPAD إلى التعامل مع مشكلات القارة المختلفة وإيجاد الحلول الملائمة لها للقضاء على الفقر، وتحقيق حياة أفضل للمواطن الإفريقي من خلال تأكيد الملكية الإفريقية النيباد، ومسؤولية الحكومات والشعوب الإفريقية -في المقام الأول- عن تحقيق أهدافها من خلال مشاركة جادة وفاعلة بين الدول الإفريقية بعضها وبعض، والسعي لإقامة مشاركة بناءة مع الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية، تقوم على أساس من المسؤولية المشتركة والمحاسبة المتبادلة.

كذلك ومن بين أبرز أهداف مبادرة النيباد في دعم الأمن والسلام في القارة، وتحقيق الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد، وتعميق مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وزيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، وتعظيم حجم التجارة الإفريقية البينية ونفاد الصادرات الإفريقية للأسواق العالمية، وتحسين البيئة، وتطوير التعليم والبحث العلمي².

كما يجب أن تشمل برامج العمل تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، والصحة ومكافحة الأمراض المتوطنة، والتنمية البشرية وبناء القدرات الإفريقية مع العمل في هذا السياق على توفير الموارد اللازمة لتطوير المشروعات والبرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

4- تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في إفريقيا

لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع الدولي على العالم أن يشرك إفريقيا بصورة كاملة في الاستجابة إلى التهديد العالمي بما في ذلك تحديد الغاية من الإرهاب، إلى جانب تحسين نوعية الاستخبارات المجتمعية وأنظمة الأمن المطبقة والتدريب والأسلحة المجهزة، فلا بد من إيجاد وسائل مشتركة لمعالجة الفقر وحل مشكلة اللاجئين والهجرة، والقضاء على مختلف الأوبئة والعمل على تحقيق الأمن، ويجب أن لا يتم ذلك بالطريقة التقليدية، بل في إطار شراكة إستراتيجية ذكية. ولقد وضعت عدة إستراتيجيات من أجل مواجهة ناجحة للتحديات الإرهابية في إفريقيا والتي من بينها:

¹ - المرجع نفسه، ص 53.

² - النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء، في:

- اجتثاث الظروف التي تولد الإرهاب، بما فيها غياب آفاق المستقبل، والنمو الاقتصادي المنخفض، والحكومات القمعية أو المنهارة، وإدراك أن الغرب والولايات المتحدة لا يكثرثون بمحنة إفريقيا؛
- خلق وتفعيل جمع المعلومات الاستخباراتية وتقوية أجهزة الشرطة وبناء مؤسسات قضائية فاعلة وشفافة من أجل إقامة أنظمة عادلة.
- الدعوة إلى الانخراط والتعاون بين الدول الأفريقية والتفاعل مع العالم الخارجي وتنسيق الجهود في المجالات الأمنية، مما يشكل تنسيق أمني مترابط مع كل دول العالم.
- ممارسة العملية السياسية بصورة أفضل وتعزيز أدوار منظمات المجتمع المدني وتوجيه دور الإعلام إلى نبذ العنف والتطرف وتوفير الحماية السيبرانية للمجتمعات.
- وضع إستراتيجية عمل وفق مقاربات متعددة لدراسة الحالة البيئية في إفريقيا؛ وهذا الصدد طوّر باحثون في مؤسسة دارا، وهي مؤسسة غير ربحية مقرها مدريد في إسبانيا تعمل في مجال البحوث الإنسانية التطبيقية، منهجية جديدة أطلقوا عليها مؤشر الحد من المخاطر، وهو مؤشر قد يساعد المزيد من الدول في تقييم آثار المخاطر والكوارث الطبيعية والحد منها. لكن التقييمات التي أجريت في ست دول في غرب إفريقيا تشير إلى وجود مخاطر كثيرة وقدرة محدودة على الحد من قابلية التأثر بمثل تلك المخاطر. ووفقاً لمؤسسة دارا، يقيّم المؤشر المذكور القدرات والظروف المتاحة للحد من مخاطر الكوارث مثل الموارد البشرية والقوانين والمعايير الاجتماعية ويفحص مؤشر الحد من المخاطر بشكل أساسي تصورات المجتمع المحلي المتعلقة بالمخاطر الكامنة؛ ذلك أنه يأخذ في الاعتبار المخاطر الطبيعية المعرضة لها المنطقة، إضافة إلى الجوانب الأخرى للبنية التحتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحكم والعوامل الأخرى التي تؤثر على هذا المجتمع¹. ومن بين أهم الجهود الإفريقية لمكافحة الظاهرة الإرهابية نجد:²
- أ- اجتماع مكافحة الإرهاب عن طريق الأمن والقمع: وهو الاجتماع الأول الذي احتضنته الجزائر والذي شارك فيه خبراء الشأن الأمن العسكري لدول الساحل الإفريقي والمغرب العربي، أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالتنسيق مع مركز الدراسات الإستراتيجية حول إفريقيا التابع لوزارة الدفاع الأمريكي، ومن بين أهم ما توصل إليه هذا المؤتمر ضرورة تنسيق جهود الدول المحلية، الإقليمية والدولية لمواجهة تهديدات الجماعات الإرهابية على مستوى القارة الإفريقية، وتقديم المساعدات لدول الساحل الإفريقي

¹ - المكان نفسه.

² - غربي محمد، مزارة زهير، "سياسة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي بين ضرورة تفعيل التعاون الإقليمي وتحقيق التنمية"، مجلة أكاديميا، ع (05)، (جوان 2016)، ص 190.

من قبل الشركاء الدوليين على مستوى الخبرات التقنية والدعم اللوجستيكي التي تدخل في مواجهة خطر المد الإرهابي.

ب- شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTP: وهي عبارة عن برنامج استخباراتي يهدف إلى تحسين القدرات الحكومية للدول التقليدية والتنسيق لمواجهة التطرف العنيف، ومن بين أهم التوصيات التي قدمها هذا البرنامج - ضرورة التنسيق بين الرؤساء والقادة العسكريين على غرار خطة تمناست عام 2009 التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب والجرائم ذات العلاقة، وكان هذا الاتفاق بين دول كل من الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي وموريتانيا.

ج- وحدة التنسيق والاتصال: التي أنشئت كذلك بالجزائر بتاريخ 6 أبريل 2010، وتهدف هذه الورشة الإقليمية إلى حماية أمن الحدود في بلدان منطقة الساحل، وكان ذلك تنفيذا لمخططات واستراتيجيات وحدة التنسيق والاتصال عملا بمسار نواكشوط من أجل تحقيق السلم والأمن في المنطقة.

خلاصة الفصل الثاني

في نهاية هذا الفصل يمكن القول أن تقييم التهديدات الإرهابية الجديدة في القارة الأفريقية، يشير إلى صعود جديد للتنظيمات الإرهابية، بعد ملاحظة نشوء تيارات محلية مدربة، توظف أجندة تنظيمية القاعدة وداعش -على حد سواء- لتحطيم الدولة في إفريقيا ومؤسساتها.

وأدى تداخل العوامل الإثنية والاجتماعية والدينية والسياسية إلى تعقيد فهم الظاهرة الإرهابية، بالنظر لتعدد الولاءات الإفريقية، ما يجعل دراسة السياقات المحلية وجذورها الممتدة إلى ما قبل عصر الدولة الحديثة مهما مع مراجعة تاريخ التنظيمات الإرهابية في فضائها الداخلي، واعتبار العوامل الخارجية المشكلة لها، وظروف التدافع أو التجاذب فيها.

فأفريقيا تواجه تهديدات أمنية كبيرة بالنظر لتصاعد حالات التطرف، الذي أسهم إلى حد كبير في زعزعة استقرارها. وهو ما تفسره حالات العنف الذي استفاد من هشاشة الدولة وضعف مؤسساتها الأمنية. فجذور التطرف الأيديولوجي غزت وسط وجنوب أفريقيا منذ ستينيات القرن الماضي، فكل هذه المؤشرات ودلالاتها أدت إلى توضيح الكيفية التي تتعامل بها الدول ذات النفوذ التاريخي الاستعماري.

ومنه فإن كل التنبؤات تشير إلى أن ظاهرة الإرهاب الجديد في إفريقيا ستستعيد قوتها في عدد من الدول الأفريقية، وهي فرضية تأتي على نقيض ما ذهب إليها مختلف التحليلات، التي تنبأت بتفكك تنظيم داعش وضعفه وزواله بل وانحسار الظاهرة الإرهابية ككل، غير أن الوقائع والأحداث ومختلف المؤشرات تقول بالعكس، إذ شكلت مناطق في أفريقيا ملاذات آمنة لعناصر التنظيم التي دخلت في تحالفات مع

تنظيمات إفريقية متطرفة، وهو ما يشكل مستقبلا أيديولوجيا أشد تطرفا، ولعبت الحرب السيبرانية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية دورا مهما في توفير انفتاح معرفي شعبي يجعله يتقبل خطابات الظلم وغيرها من الخطابات الحماسية الأخرى، التي تتبنى حلا لمعضلة التهميش وعلاجا لواقع فشل الحكومات الأفريقية؛ بسبب التقاطعات بين الإثنيات والدين والسياسة والاقتصاد، وكذلك الصراع المحموم على الموارد الطبيعية.

هذا ما يحتم على الدول الأفريقية ضرورة التعاون وبناء استراتيجيات جديدة مبنية على التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب، وإعادة إحياء من جهود الاتحاد الأفريقي، ومختلف الدول والمنظمات العالمية، وضرورة تحقيق السلم المحلي والحد من الأطماع الخارجية، ومنه بناء دول مستقرة محليا وهو الأمر الذي سيكون بداية لحل مشكلة الإرهاب الجديد في أفريقيا.

الفصل الثالث

ظاهرة الإرهاب الجديد في ليبيا

الفصل الثالث: ظاهرة الإرهاب الجديد في ليبيا

استفادت الجماعات الإرهابية في ليبيا من حالة الاستقرار الذي رافق سقوط نظام معمر القذافي خاصة فيما تعلق بانتشار الأسلحة وحالة الانفلات الأمني، ما أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين وخاصة عناصر المرتزقة وهو ما شكل تهديدا جديدا للاستقرار في ليبيا دون إغفال تأثير المعطى القبلي وغياب مؤسسات نظامية للدولة وكذا انتشار مختلف التهديدات اللاتماثلية التي من أبرزها الإرهاب الجديد الذي وجد في البيئة الليبية أهم منطقة للتوسع والانتشار في ظل توفر مختلف الوسائل الجديدة وخاصة منها الأسلحة البيولوجية والكيميائية وكذا خلو الرقابة على الفضاء السيبراني الليبي ولإحاطة هذا الدراسة بالفهم والتفسير تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى دراسة جيوسياسية لدولة ليبيا وذلك من خلال توضيح أهمية الموقع الجغرافي لهذه الدولة ودراسة أهم مقوماتها، خاصة منها الاقتصادية هذا لأن ليبيا تحتوي على ثروات ومعادن باطنية هائلة، بعد ذلك تم في المبحث الثاني التطرق لمشكلة الصراع الليبي من خلال التركيز على مضمونه وأسبابه وإبراز أهم مظاهر هذا الصراع وتداعياته المختلفة، بعد التطرق لهذين العنصرين المهمين تم الانتقال في المبحث الثالث لدراسة أهم مظاهر التهديدات الإرهابية الجديدة انطلاقا من دراسة الجانب التقليدي للظاهرة وصولا إلى أهم الأشكال الجديدة التي برزت فيها، بعد ذلك تم التوجه في المبحث الرابع إلى معرفة تداعيات هذه الظاهرة الجديدة إقليميا ودوليا ومنه التعرف على أهم انعكاساتها سواء على المستوى الجوار الإقليمي وكذا الدولي أيضا، وبعدها تم التوجه لمعرفة أهم سبل مواجهة هذه الظاهرة والتعرف على أهم الطرق والكيفيات للتخلص منها أو على الأقل الحد من انتشارها.

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لليبيا

تمثل ليبيا حلقة اتصال رئيسية بين أقطار المشرق العربي وأقطار المغرب العربي، خصوصاً وأنها ترتبط بكل هذه الأقطار بروابط تاريخية وثقافية، فموقعها في الحوض الأوسط للبحر المتوسط يعطيها أهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة للبحر نفسه، وما يمكن أن يدور فيه من نشاط، كما يجعل منها قاعدة هامة لتوزيع الجيوش وقيادة العمليات الحربية وتخزين الأسلحة بمختلف أنواعها، لنقلها بسرعة وسهولة إلى أي ميدان للقتال في شمال أفريقيا وجنوبي أوروبا والشرق الأوسط، هذا ما يعطي لدولة ليبيا أهمية إستراتيجية على مختلف الأصعدة.

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية لليبيا

تعنى الجيوسياسية المقام الأول بتأثير الجغرافيا على السياسة، وكذا تأثير الأرض "برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها" على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي، فالأهمية الجيوسياسية لليبيا تنبع من موقعها الجغرافي وكذا ثرواتها، وهي محل تجاذب وصراع بين مصالح مختلف الدول الكبرى في ظل التوجهات الإستراتيجية الجديدة خاصة في المنطقة العربية بعد سقوط أنظمتها تباعاً، وكذا محاولة كل طرف تطبيق المشاريع الإستراتيجية للهيمنة على مناطق النفوذ والثروة خاصة في القارة الإفريقية انطلاقاً من المصالح البراغماتية، ومنه سيتم التطرق للأهمية الجيو سياسية لدولة ليبيا، وفقاً لما يلي:

1- المقومات الجغرافية لليبيا

تقع ليبيا في شمال أفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط وتمتد رقعتها الشاسعة حتى مرتفعات شمال وسط القارة الإفريقية. يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس، وتمتد ليبيا على مساحة 1.759.540 كيلومتر مربع، مما يجعلها تحتل المرتبة 17 في العالم من حيث المساحة. وهي أصغر نوعاً ما من اندونيسيا في مساحة الأرض، وتقريباً تعادل مساحة ولاية ألاسكا الأمريكية. وتقع ليبيا بين دائرتي عرض 19° و 34° شمالاً، وخطي طول 9° و 26°¹.

¹ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مندوبية ليبيا لدى اليونسكو في:

<https://libya-unesco.org/arabic/libya-ar.htm>. (14/01/2020)

الخريطة رقم (09): موقع ليبيا وأهم مدنها



المصدر: <https://bit.ly/2OihGAn>

توضح الخريطة أعلاه الموقع الجغرافي لدولة ليبيا مع توضيح أهم المدن الليبية وكذا أهم الحدود البرية و البحرية .

وتحتل ليبيا المركز الثالث إفريقيا من حيث المساحة، بعد الجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد شكل الاتساع الكبير نسبيا ميزة سياسية وإستراتيجية إضافة إلى ما منحه هذه المساحة الشاسعة من قوة سياسية. ويمتد الساحل الليبي على طول 1,770 كيلومتر (1,100 ميل) وهو أطول ساحل مطل على البحر الأبيض المتوسط. ويوجد جزء من البحر الأبيض المتوسط شمال ليبيا يسمى البحر الليبي. أما المناخ الغالب في أغلب مساحات البلاد جاف وبين الصحراوي وشبه الصحراوي. يستثنى من ذلك المناطق الشمالية التي تتمتع بمناخ معتدل وهو مناخ البحر الأبيض المتوسط، وتأتي الأخطار الطبيعية في شكل تيارات موسمية ساخنة، جافة، وعواصف رملية تعرف في ليبيا باسم (قبلي). وتستمر من يوم إلى أربعة أيام خلال الربيع والخريف. كما تنتشر الواحات في جميع أنحاء ليبيا، وأهمها في غدامس والكفرة.¹

وتتكون ليبيا سياسيا من ثلاث أقاليم متميزة هي : إقليم طرابلس في الشمال الغربي، وإقليم برقة في الشرق وإقليم فزان في الجنوب.

¹ - " ساحل ليبيا"، في:

الخريطة رقم (10): أقاليم ليبيا



المصدر: <https://bit.ly/2vg3d87>

توضح الخريطة أعلاه تقسيم أهم الأقاليم

2- البيئة السكانية والاقتصادية لدولة ليبيا

2-1- البيئة السكانية في ليبيا

تشير بعض المعلومات أنّ أصول أغلب سكان ليبيا تعود إلى القبائل الأمازيغية الذين كانوا يعيشون في الواحات ويعملون في الزراعة، واستخدموا في التّواصل بينهم اللغتين الأمازيغية والعربية، وبدأ العرب في الهجرة إلى الأراضي الليبية مع وصول الإسلام لها في القرن السابع للميلاد، وغالبية السّكان في ليبيا من المسلمين، وأيضاً يعيش القليل من المسيحيين على الأراضي الليبية، ويصل عدد سكان ليبيا بالاعتماد على إحصاءات عام 2016م إلى 6.948.541 نسمة، وتنتشر اللغة العربية بين كافة السكان تقريباً وهي اللغة الرسميّة للدولة، كما تستخدم اللغة الإنجليزية كثاني لغة متداولة بين السكان في العديد من المجالات سواء السياسيّة أو الاقتصاديّة، وفي مطلع القرن الواحد والعشرين هاجر الكثير من العمال إلى ليبيا بهدف العمل ممّا أدّى إلى زيادة عدد السّكان، والذين عملوا في العديد من الوظائف، وتواجد أغلب الكثافة السّكانية في مدينة طرابلس، مع انتشار السّكان في المناطق الريفيّة والساحليّة¹. يغلب على القوة الديموغرافية في ليبيا فئة الشباب، إذ يقع نحو 33% منها تحت سن 15 سنة، بينما تفوق الكتلة الناشطة اقتصادياً فيها ما نسبته 62% من حجمها الكلي، يتوزع السكان في مساحة لا تزيد عن 5% من أجمالي مساحة البلاد التي يغلب عليها الطابع الصحراوي، وتشكل نسبة أهالي المدن والبلدات والقرى 80%

¹ - هالة أبو يوسف، كم عدد سكان ليبيا، في:

من إجمالي سكان البلاد، حيث وتتمركز أغلبية الساكنة الليبية في العاصمة طرابلس بحوالي 1682 000 نسمة، وفي بنغازي حوي بنغازي حوالي 1180000 نسمة، ومصراتة بحوالي 400 000 نسمة.¹

2-2- أهم قبائل ليبيا

يعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسيا للمجتمع الليبي، وعاملا مهما في أركان نظام العقيد معمر القذافي الذي يقوم على التحالفات القبلية أكثر من التحالفات السياسية، وهو ما جعل المراقبين يعتقدون أن تخلي القيادات القبلية عن دعم القذافي يعني انهيار أركان نظامه.

وتعود أصول هذه القبائل إلى العرب بدرجة أولى والأمازيغ بدرجة أقل، ومن أبرزها:

- قبيلة الورفلة: تتمركز في غرب ليبيا، وتعتبر من أكبر القبائل الليبية، حيث يتجاوز عدد أفرادها المليون شخص، أي نحو سدس سكان ليبيا، وهم أكثر القبائل انتشاراً على الأراضي الليبية، حيث تمتلك 52 فرعاً. وتتمركز في جنوب شرقي العاصمة طرابلس، بدءاً من منطقة بني وليد غرباً وحتى بنغازي شرقاً، كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت وسبها وعدد من المناطق الأخرى داخل البلاد وخارجها خاصة في مصر².

- قبيلة القذاذفة: وهي القبيلة الأساسية التي كانت مهيمنة على السلطة في البلاد ومنها إنحدر معمر القذافي، مركزها الرئيسي في منطقة سبها وسط ليبيا، بالإضافة إلى طبرق وبنغازي وسرت وفزان وطرابلس وغريان والزاوية الغربية، ويفوق عدد سكانها 126 ألف نسمة، تعد من أكثر القبائل تسليحا حيث يعتمد عليها القذافي منذ زمن طويل في جلب العناصر إلى النخبة من الوحدات العسكرية وضمان أمنه الشخصي وأمن حكومته، ولهذا قرر حل الجيش تحت مسمى "الشعب المسلح" كبديل، ويعود ذلك إلى محاولة الانقلاب الأولى التي قام بها "عمر عبد الله المحيشي" عضو مجلس قيادة الثورة الذي أعدم لاحقا، وسعى القذافي بالمقابل إلى تعزيز دور الميليشيات وقوات الأمن الخاصة التي أرسلها أبناؤه أو أفراد قبيلته.

- قبيلة المقارحة: تعد ثالث أهم قبيلة تتركز بالمنطقة الغربية تزعمها "عبد السلام جلود" الرجل الثاني في نظام القذافي قبل أن يبتعد عن السلطة في 1993، كما تعد من أكثر القبائل الليبية تسليحا، وقد شارك عدد من أبنائها في الاحتجاجات ضد القذافي.

- قبيلة ترهونه: تنحدر من قبيلة هواره التي تنتشر من تاجوراء حتى مدينة طرابلس وتشكل ثلث سكان العاصمة طرابلس وقد كانت إلى جانب القذافي.

¹- Jacques Nguyen Thaison، « La Libye : Quelle Issues ? »، *Géostratégiques*، N°32، 3^e Trimestre (2011)، P 184

² - أنظر: هنري كودي أغسطيني، تر خليفة محمد التليسي، سكان ليبيا، الجزء الأول، (ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1990)، ص 22.

- قبيلة الزنتان: هددت هذه القبيلة إبان الحراك الليبي بتسيير مزيد من قوى الثوار من مدينة الزنتان إلى طرابلس لمساندة المحتجين وفك الحصار المضروب على المدينة ونصرة أهلها.¹

إضافة إلى القبائل المعروضة أعلاه، يوجد في ليبيا عدد قليل من الاثنيات الصغيرة التي رفض نظام القذافي الاعتراف بها، ولهذا الموقف عدد من التفسيرات: فالأقليات لا تنسجم مع الايدولوجيا القومية العربية للنظام، ولأنه إذا تم الاعتراف بها فإنها قد تطالب بالتمثيل وهو أمر مرفوض في الجماهيرية من حيث المبدأ، وبشكل أكثر عمومية، فإن القذافي كان مصمما على منع ظهور أي مركز سلطة بديل، ومن بين الأقليات هذه نجد:

- البربر، الذين يسمون أنفسهم بالأمازيغ، يشكلون الأقلية الأكثر أهمية، أمازيغ ليبيا كانوا في الأصل يقطنون سهل جفارة في الشمال الغربي، حيث كانت زوارة مركزهم الرئيسي، لكن، ونتيجة لعمليات الغزو العربية تم دفعهم تدريجيا باتجاه المناطق الداخلية في طرابلس، رغم أن مجموعات صغيرة منهم لا زالت تعيش في جبل نفوسة وزوارة، ومضت عملية تعريب البربر بشكل أكثر سرعة وإكتمالا مما تم في أي بلد من بلدان المغرب العربي الأخرى.

- قبائل التبو: يقطن معظم أبناء التبو في الجنوب الليبي، خصوصا بواحات الكفرة التي تعتبر عاصمة لهم، وزلة و تراقن وجالو، يقدر عددهم بحوالي مليوني نسمة تقريبا، تنتشر هذه القبائل في ثلاث دول وهي تشاد والنيجر والسودان وعدد قليل منهم في مصر بالأخص على الحدود الليبية- المصرية في جبل العوينات، وبعضهم الآخر على الحدود الجزائرية- الليبية، كما تنقسم قبائل التبو إلى ثماني وثلاثين قبيلة، لكل قبيلة سلطان ولكل سلطان عدة أمراء ولكل أمير جيش وجغرافية لحماية أفراد قبيلته، كما تجمعهم علاقات جيدة مع جيرانهم من القبائل العربية في ليبيا مثل (المجابهة، المغاربة، المقارحة وأولاد سليمان والقذاذفة والزوية) وحتى مع الطوارق و الزغاوة و الفور في السودان، وقد شاركت هذه القبيلة إلى جانب الليبيين في الجهاد ضد المستعمر الإيطالي².

- الطوارق: وهي قبيلة أمازيغية تتركز القبيلة في مدينة غات بأقصى الجنوب، وقد حرمت هذه القبيلة لسنوات طويلة من أبسط حقوقها الطبيعية، مثل الرقم الوطني وجواز السفر.

- أولاد سليمان: وهي قبيل مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرت وفزان، ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى في تشاد والنيجر.

¹ - القبائل الليبية، في :

<https://bit.ly/2Sj6V9L> (12/02/2020)

² - كامل عبد الله، "قضايا قبائل التبو في الجنوب الليبي بين التمرد والوطنية"، مركز الدراسات السياسية. والإستراتيجية، ع210، (يونيو 2012)، ص69.

- العبيدات والبراعصة والعواقير: وهي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر، ومنها وزير الداخلية عبد الفتاح يونس العبيدي (من قبيلة العبيدات) الذي أعلن انفصاله عن نظام القذافي والالتحاق بالمتظاهرين في بنغازي.

خريطة رقم (11): أبرز القبائل الليبية



المصدر: <https://al-ain.com/article/libyan-tribes-national-project-country>

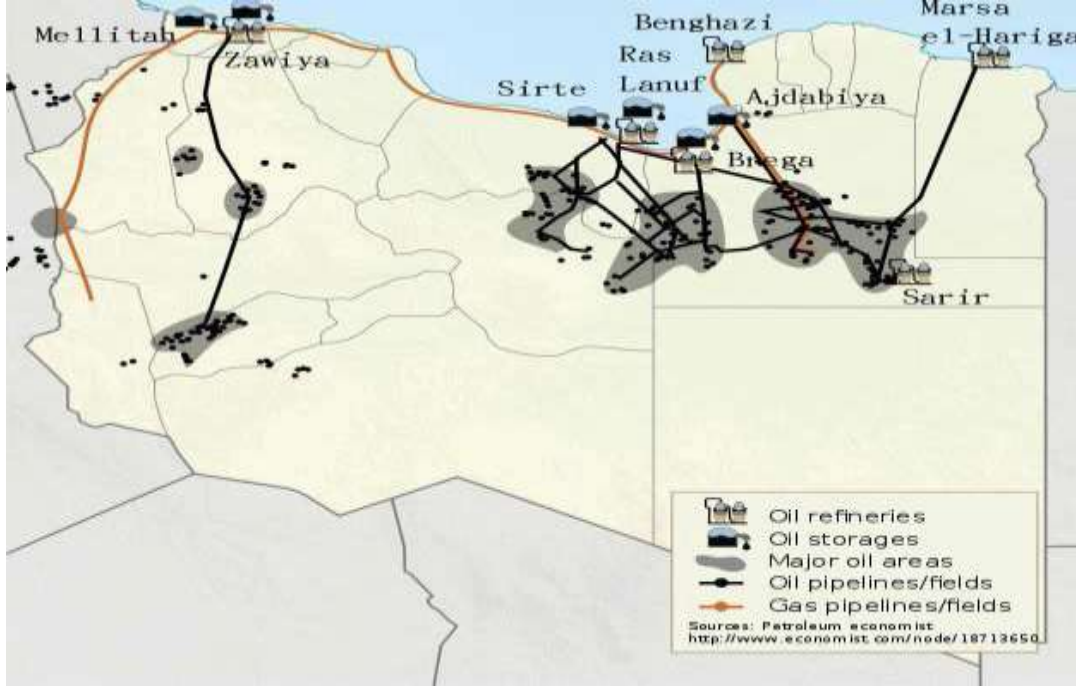
2-3- البيئة الاقتصادية في ليبيا

عند الحديث عن الاقتصاد في ليبيا لا يمكن إلا أن يستحوذ النفط على معظم التفاصيل، فليبيا من أكبر الدول النفطية في القارة الإفريقية، حيث تملك خمسة حقول ضخمة تتركز في الشرق والجنوب من ليبيا، وهي العضو في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)¹، وما يجعل ليبيا ذات أهمية إستراتيجية مكانتها البارزة في سوق الطاقة الدولية نظرا لامتلاكها حوالي 3,5% من احتياطات النفط الخام العالمية

¹ - بثينة اشتوي، "حقول النفط" ثروة ليبيا المهددة بالانهيار، في

المثبتة، حيث كان إنتاجها من النفط الخام قبل الأزمة 1,77 مليون برميل يوميا (ما يعادل 2% من الإنتاج العالمي) و ما يعادل 0,2 مليون من الغاز الطبيعي.¹

خريطة رقم (12): خريطة توضح توزيع أبار النفط في ليبيا



المصدر: <http://www.libyanyouths.com/vb/t137135.html>

يستحوذ القطاع النفطي على حوالي 80% من الإيرادات الحكومية، وأكثر من 95% من إجمالي الصادرات، كما تحتل ليبيا المرتبة التاسعة عالميا في احتياطي النفط المؤكدة حتى 2010 بحوالي 47 مليار برميل، وباحتياطي الغاز الطبيعي قدره تريليون وخمسمائة وثلاثين مليار متر مكعب، حيث أنها تقع في المرتبة 23 عالميا.²

المطلب الثاني: البيئة السياسية لدولة ليبيا

تستغل الفئات المعارضة الداخلية والخارجية المعارضة للسلطة الحاكمة من حالة عدم الاستقرار السياسية والأمني ومنه تعمل على استقطاب الرأي العام لدعم توجهاتها لتحقيق أهدافها وهو ما يؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث أزمة سياسية داخلية وخارجية، خاصة في حالة انعدام الثقة بين

¹ - رالف شامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، (إدارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، 2012)، ص 02.

² - تقرير الاقتصاد الليبي: موارد ومقومات هائلة تحت تهديدات الأوضاع الأمنية المتردية، في:

<https://bit.ly/2OEn0VC/> (10/02/2020)

² - تقارير وحوارات، النظام السياسي في ليبيا في:

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/2/23.vie> le (10/02/2020)

النظام السياسي والمجتمع وهذا يرجع أساسا إلى طبيعة نظام الحكم وكذا البيئة المحيطة به وهو ما لاحظناه في الحالة الليبية.

يقوم النظام السياسي في ليبيا على ما يسمى النظام الجماهيري الذي وضعه معمر القذافي بالاعتماد على ما أطلق عليها اسم سلطة الشعب وحكم الشعب لنفسه بنفسه وفق آليات معقدة. واستنادا لهذا المنهج فقد تمّ التخلي عن فكرة التمثيل النيابي واستبدلت بها آلية المؤتمرات الشعبية.

يتميز نظام الحكم في ليبيا بكونه لا يماثل أي نظام حكم آخر في العالم وهو ما يجعل رمز الحكم في البلاد العقيد معمر القذافي يقدم نفسه بكونه ليس مسؤولا عاديا بل زعيم وقائد ثورة، كما اختار القذافي الذي تولى مقاليد الحكم عقب انقلاب عسكري في سبتمبر 1969 تسمية بلاده بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ويرفض القذافي فكرة التمثيل النيابي باعتبارها تمثل في نظره حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا في يد النواب، معتبرا أن مجرد وجود المجلس النيابي يعني غياب الشعب. كما يستمد الحكم في ليبيا من النظرية السياسية الواردة في الكتاب الأخضر والتي تنص أساسا على أن الشعب في الجماهيرية يحكم نفسه دون وصاية، وذلك عن طريق المؤتمرات الشعبية وتحقيق هذا النظام السياسي يتطلب إقامة لا مركزية كاملة على مختلف المستويات لتصبح عملية اتخاذ القرار في يد المواطنين أنفسهم من خلال ديمقراطية مباشرة.¹

تبعا لذلك، تنقسم ليبيا إلى 22 لجنة شعبية، المرادفة لكلمة محافظة أو بلدية، يتألف كل واحدة منها أمين اللجنة الشعبية في المنطقة، وكل لجنة تنقسم إلى عدة مؤتمرات شعبية أساسية ولكل من هذه المؤتمرات لجنة شعبية أو مجلس وزراء محلي ينقذ قرارات المؤتمر على المستوى المحلي.

وتعتبر المؤتمرات الشعبية الأساسية أداة للتشريع، واللجان الشعبية أداة للتنفيذ. ويكون مجموع أمانات المؤتمرات واللجان الشعبية والروابط والنقابات والاتحادات المهنية مؤتمر الشعب العام.

يصعب تقدير عدد أعضاء مؤتمر الشعب العام الذي يتراوح بين عدة مئات وآلاف في فترات مختلفة. ومؤتمر الشعب العام يختار أمانة تتكون من خمسة أعضاء تتألف من الجلسات وتوقع على القوانين، وتستلم أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية، وتختار أعضاء السلطة التنفيذية.

ويقول البعض إن المؤتمر العام غير فعال لأنه يجتمع أسبوعا كل عام ولا يكون لدى أعضائه معلومات أو مهارات كافية للقيام بواجباتهم. وحدث أكثر من مرة أن تراجع المؤتمر عن قرارات اتخذها لاختلافها مع رغبات القذافي.

¹ - المكان نفسه.

في عام 1977 وبعد إعلان قيام سلطة الشعب غيرت تسمية الوزير إلى أمين. ولهذا الأخير نفس صلاحيات الوزير وفي عام 2000 وأثناء المؤتمر الشعبي العام، أعلن القذافي تغيير جميع الوزارات، أو الأمانات بالمصطلح الليبي، باستثناء بضع وزارات على المستوى الوطني، إلى خلايا مؤقتة من المؤتمرات الشعبية ورغم ما يتردد رسمياً في ليبيا من أن السلطة للشعب، فإن القرار ومفاصله وتنفيذه ونتائجه تبقى كلها بيد شخص واحد، يساعده في ذلك أبنائه وكبار قادة حركة اللجان الثورية الذين يشرفون على مليشيا مسلحة ويحرصون على توجيه الجماهير لتطبيق إرادات القذافي، فضلاً عن قادة الأجهزة الأمنية المتعددة.¹

المطلب الثالث: مؤشرات الأزمة الليبية قبل الثورة

اختلفت المجالات التي كانت تشير إلى بروز أزمة في الأفق، نظراً لتراكم عدة عوامل يمكن إبرازها وفقاً لما يلي:

1- المؤشرات الاقتصادية

بناءً على مختلف المعطيات تمكنت ليبيا قبل سنة 2011، من جمع مبالغ مالية ضخمة مقارنة بـموارد البلاد وعدد سكانها، حيث احتوت خزانة مصرف ليبيا المركزي على عشرات المليارات من العملة الصعبة، وكميات هائلة من الذهب، الذي يمثل غطاء حقيقي للعملة المحلية، إضافة لأموال الاستثمارات الليبية بالخارج التي تديرها مؤسسات الدولة المالية، أو الودائع والسندات والاستثمارات في البنوك والمؤسسات الدولية، والتي تقدر بمئات المليارات من الدولارات، فكان الاقتصاد الليبي يعيش حالة استقرار قل نظيرها حتى في الدول العظمى، وذلك بشهادة المؤسسات المالية العالمية.²

فمقومات الدولة الليبية تجعل من الفرد الليبي خاصة عند إجراءه لمقارنة بين بلاده وثرواتها مع دول مماثلة لها على غرار دول الخليج مثلاً يخلص إلى أنه يستحق حياة ومستوى معيشي أفضل وكان هذا صعباً في ظل التناقضات التي عاشتها البلاد، مع غياب التوزيع العادل للثروات المتناقض مع خطاب النظام الذي يتغذى بالمجتمع الطوباوي والمساواة والديمقراطية والعدالة، فالكثير من داخل ليبيا وخارجها رأوا أنه منذ إستيلاء "معمر القذافي" على السلطة فقدت البلاد فرصاً عديدة لنهضة شعبها وتقدمه، فالحكم الشخصي الذي اعتمدت عليه عائلة القذافي وأتباعه، أدى إلى حرمان الليبيين من عوائد الثروة في بلادهم،

¹ - تقارير وحوارات، النظام السياسي في ليبيا، مرجع سابق.

² - حسين مفتاح، الاقتصاد الليبي موارد ضخمة ومردود ضائع في:

حيث تم استخدام تلك العوائد في ضم المزيد من الأنصار والحد من نشاط المعارضة والسيطرة عليها وقمعها ان اقتضى الأمر ذلك.

وعليه، يمكن القول بأن الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ عام 2003 في إطار المشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام التي قدرت تكلفتها ببلايين الدولارات، لم ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع، فهو لم يحدث أي تغيير في معادلة السلطة والثروة والفساد بل زاد من تفاقم الوضع، كما تزامن مع ذلك الانفتاح حول مشروعات لبيع الأملاك العامة للقطاع الخاص ما أدى إلى انتشار مخاوف كثيرة للطبقات العمالية ومختلف فئات المجتمع متوسطة الدخل وكذا الدنيا وهذا بفعل تزايد وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام رفع الرواتب والأجور، إلا أنّ ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات أو الوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب¹، وهو ما كون الخلفية الاقتصادية للأزمة الليبية، وهو ما تشير إليه نظرية الحرمان النسبي.

2- المؤشرات الاجتماعية للأزمة الليبية

كشفت مؤشرات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة على عكس ما قد يعتقد البعض، بأن ليبيا اعتبرت من الدول العربية التي أحرزت تقدماً في دليل التنمية البشرية، فبعد أن كانت تحتل المرتبة 64 على المستوى العالمي في التنمية البشرية سنة 2000، تقدمت إلى المركز رقم 61 في تقرير سنة 2001، ثم المركز 55 في تقرير عام 2009، فالمركز 52 في تقرير عام 2010، حيث احتفظت إلى غاية 2013 بالمركز الأول على المستوى الإفريقي في التنمية البشرية، فمن ناحية ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد للذكور من 46 سنة في عام 1970م إلى 77 سنة في العام 2001 وارتفع عند الإناث من 48 سنة إلى 80 سنة، وعلى الصعيد التعليمي بلغت نسب من يعرف القراءة والكتابة من البالغين 15 سنة فأكثر حوالي 88.31 %، كما ارتفعت نسبة الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة، إضافة إلى وجود حوالي 15 جامعة منتشرة في مختلف مناطق لبلاد مع العلم أن الخدمات التعليمية المقدمة بتلك الجامعات أقل بكثير من البنية التحتية المتوفرة بها². لكن تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات المشمولة في مؤشر التنمية البشرية الذي ينشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنوياً تعتمد على المستويات الكمية أكثر منها النوعية، على سبيل المثال، بينما وصلت نسب التغطية الصحية المجانية والتسجيل في المراحل الابتدائية والمتوسطة ومحو الأمية إلى مستويات

¹ - أحمد طاهر، "الاقتصاد الليبي.. قراءة في التحديات ورؤية للمستقبل"، مجلة رؤية تركية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ع3، (2014)، ص 89.

² - محمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة في:

<http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm> (13/02/2020).

عالية جدا، لكن نوعية العناية الصحية والتعليم كانت متدهورة خلال الفترة 1993-2010، إذ أضحي الليبيون يلجؤون إلى الدول المجاورة والبعيدة لمعالجة الحالات المرضية المختلفة بما فيها غير الخطرة أو تلك التي لا تتطلب طباً متقدماً، كما أن انخفاض مستوى التعليم عموماً وخاصة في مجالات الرياضيات والعلوم واللغات الأجنبية دفع العديد من الفئات للبحث عن تعليم خاص أفضل لرفع مستويات التعليم لأبنائها بما في ذلك إرسالهم إلى الدول الأخرى في دورات تعليمية قصيرة المدى وطويلة بكلفة عالية تستنفد أغلب مداخيلها.¹ انطلاقاً من هذا نلاحظ بأنه وبالرغم مما تملكه البلاد من مؤشرات تنموية إلا أنها أهملت عدة جوانب تعتبر مهمة لزيادة المواليد وارتفاع نسبة الحياة والشباب لا يكفي وحده لنقول بأن الدولة في تطور التقدم، بحيث لا بد أن تتماشى مع تحسين المستوى العلمي والصحي كذلك. وهو ما يفسره الجانب النظري لتحليل الدراسة.

3- المؤشرات الأمنية

تعددت المؤشرات الأمنية التي تفيد بأنه في حالة أي انفلات للوضع الأمني في ليبيا فإن حالات عدم السيطرة عليها تصبح صعبة للغاية بالنظر لما يحيط بالبيئة الأمنية في ليبيا، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

3-1- هشاشة الجيش الليبي

لم يهتم القذافي على الإطلاق ببناء جيش قوي، لأنه كان سيشكل تهديداً له وهذا يعني بأنه بالرغم من توفر أسلحة للجيش إلا أن الذخائر ليست متوفرة، أو ليس هناك تدريب على استخدام هذه الأسلحة، أو ليس هناك قطع غيار متوفرة، فقد أسس نظاماً يهدف إلى إبقاء حجم الجيش صغيراً،² وتشير الباحثة الألمانية "فلورنس غاوب Florence Gaub" بأن القذافي ركز بدلاً عن ذلك على "بناء وحدات قتالية خاصة وقام بتعيين أولاده على رأسها وهي تتكون في معظمها من موالين له".³

¹ - المكان نفسه.

² - *Compte- rendu de mission d'évaluation auprès des belligérants libyens. Libye : un avenir incertain*, (Paris :centre international de recherches et d'études sur le terrorisme), mai 2011), p 13

³ - ياسر أبو معيلق، القذافي لا يثق في الجيش ويعتمد على المرتزقة وقوات أولاده، في:

<https://bit.ly/31P1NgZ> (13/02/2020)

2-3- عناصر المرتزقة

لم تركز مختلف الدراسات على دور المرتزقة العاملين في قوات الأمن الليبية في هشاشة الجيش الليبي فممارسة "المرتزقة" قديمة، فمنذ عقود عديدة كان هناك أجنب يخدمون نظام معمر القذافي، سواء داخل الوحدات العسكرية أو الميليشيات المسلحة، ولكن تأثيرها على المستوى التشغيلي محدودا. وكشفت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان أنّ 6000 آلاف مرتزق إفريقي، كانوا متواجدين في ليبيا إلى غاية شهر فيفري 2011، واستنادا إلى شهادات بعض المرتزقة الماليين والنيجريين العائدين من ليبيا، فإن عملية توظيف المرتزقة الأفارقة ممن قدموا من نيجيريا وسيراليون والنيجر تتم بتقديم المعني نسخة طبق الأصل عن بطاقة التعريف الوطنية وصورتين شمسيّتين على أن يمنح للمرتزقة مقابل مادي نظير ما يقومون به من أعمال، ولو أن المئات منهم لقوا مصرعهم في ليبيا.¹

المبحث الثاني: الصراع الليبي – المضمون والمظاهر-

يشكل الوضع الأمني المنفلت في ليبيا التحدي الأكبر الذي كان يواجه حكومتها، فوجود سلاح منفلت وعدم تشكيل جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد بقي الأمن على المحك ومفتوحا على كل الاحتمالات، وهو ما انتهى إلى اختطاف رئيس الحكومة علي زيدان في 10 أكتوبر 2013، الأمر الذي زاد من تعقيد الوضع في ليبيا وغموض مستقبلها في ظل مختلف المعطيات المحيطة بها.

المطلب الأول: توصيف الصراع في ليبيا

شكلت لعنة المساحة والموارد الليبية معضلات كبرى من الناحية الجيوسياسية جعلها تشهد حالة من عدم الاستقرار والنزاع المسلح منذ سقوط القذافي، وأبرز هذه المشكلات انعدام السيطرة على هذه الحدود ما يسمح بدخول العناصر المناوئة و سهولة تهريب السلاح، وما له من أثر في تكون الكثير من المجموعات المسلحة والميليشيات التي تؤثر على الاستقرار في ليبيا.

لم يكن ما حدث في ليبيا متوقعا بهذه السرعة، حيث بدأت الاحتجاجات مقيدة ومحدودة موجهة نحو مسألة معينة وهي تجلي حقيقة مذبحه سجن أبو سليم في جويلية 1996 التي راح ضحيتها أكثر من 1200 سجين وتحديد المسؤولية ومحاكمة الجناة وجبر الضرر بإقرار تعويض عادل لأسر الضحايا وعلى

¹ - Hin-Yan Liu Mercenaries in Libya: Ramifications of the Treatment of 'Armed Mercenary Personnel' under the Arms Embargo for Private Military Company Contractors, *Journal of Conflict & Security Law*, Oxford University Press, (2011), p 309.

الرغم من أن أوائل جانفي 2011م كانت قد شهدت أعمال شغب رافقها إحتلال المنازل غير المكتملة من مشاريع الإسكان الحكومية فلا تبدو الصلة بين هذه الأحداث والاحتجاجات اللاحقة الواضحة،¹ إن التمعن فيما حدث يؤكد تراكم توتر كبير على مدى عقود، فالاحتجاجات والانتفاضات يعكس في الواقع تدفقا كبيرا على طول أربعة عقود من حكم القذافي كما يثور التساؤل عن الأسباب الحقيقية وراء الأزمة وخاصة أن الانطباع السائد عن ليبيا أنها كانت من بين الدول التي تتمتع بمستويات معيشية عالية، وأن مواطنيها كانوا ينعمون بحياة لائقة ويتلقون نصيبا كبيرا من الدخل في اقتصاد الريع النفطي إن التفحص الواعي يقتضي الإشارة إلى أنه رغم هذه الصورة والانطباع فإن الواقع الحقيقي المعيشي لم يكن كذلك بأي حال فقد كان شرائح من المجتمع الليبي تعيش ظروفًا صعبة.

ومن الأسباب يمكن القول أيضا أنه في فترة حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، حيث أنه اعتمد في بداياته على إلغاء نظام القبيلة كمبدأ من المبادئ الأساسية لثورته، إلا أنه بعد ذلك قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبلية، واستغل الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضته على السلطة، وانتهج سياسة «فرق تسد»، كما أن تقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي لتوحيد العرب تارة وتوحيد افريقيا تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية في أحيان أخرى، ومشروعات اتحادية جماعية في مرات أخرى، ودعم النظام ومساندته للعديد من منظمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة، رسخت شعوراً بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين، بسبب تبيد ثرواتهم في تلك المغامرات والسياسات، في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر والحرمان النسبي في مجال التعليم والصحة والمرافق العامة والبنى الأساسية على الرغم من ثراء البلد، ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي كانت أبرز نتائجها، تخلي ليبيا عن مشروعها في تطوير أسلحة الدمار الشامل، وقبولها دفع تعويضات لضحايا لوكربي والطائرة الفرنسية، بالإضافة إلى كل ذلك، كانت هناك محاولة توريث الحكم لابنه سيف الإسلام الذي صار أمراً واقعاً عبر انخراطه في اللجان الشعبية وتحضيره داخلياً وخارجياً ليصير وريث أبيه، إضافة للتأثير الكبير لثورتي مصر وتونس على التحركات والاحتجاجات التي أفضت إلى التغيير والثورة بحكم عوامل التداخل الجغرافي، وإن اختلفت عنهما في المواجهات المسلحة بين الثوار والحكومة في وضع يشبه ما يتم في سوريا.¹

1- خلفيات الصراع الليبي

¹ - يوسف محمد، جمعة الصواني، ليبيا - الثورة وتحديات بناء الدولة، (مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 89.

¹ - مهدي، مرجع سابق.

تشكل مقومات الدولة الانعكاس الطبيعي سواء للنزاعات أو الأطماع خاصة تلك المتعلقة بالموارد، وهو واقع ما يحدث في دولة ليبيا من مشاكل مختلفة والتي كانت سبب الأزمة الليبية.

1-1- الخلفية السياسية

تاريخيا كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا و غربها على المكانة و السيادة واقتصر على حقبة حكم العقيد القذافي، يمكن القول أنه بالرغم كم أن الولايات الشرقية وخاصة "بنغازي" أكثر المدن الليبية التي دعمت حركة الانقلاب التي قادها القذافي عام 1969 في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي فان تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية و مصدر للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي منذ السبعينات من القرن العشرين و ما بعدها، قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين وموجة من هجرة الكفاءات والمهنيين إلى الخارج قدرها البعض في الثمانينات بنحو ثلاثين ألف مهاجر، اتجه معظمهم إلى أوروبا وهو ما رسخ حالة القطيعة بين القذافي ونظامه وتلك المدن في ظل فجوة عدم الثقة بين الطرفين، ومحدثا حلقة مفرغة عناصرها: الإقصاء و القمع الذي يقود إلى الاحتجاج والتمرد فيقود بدوره لمزيد من القمع والإقصاء.¹

1-2- المعضلة الجيوبوليتيكية

وتتعلق بكون ليبيا دولة مترامية المساحة وفي الوقت ذاته تملك خريطة سكانية مبعثرة، ومتباعدة بين الأقاليم الثلاثة (الشرق، الغرب، الجنوب) وقد خلق التباعد الجغرافي بين هذه الأقاليم وعدم اهتمام القذافي بإيجاد بنية اتصالية بينهم إضافة إلى سياسات تهيش الشرق والجنوب تنمويًا على عكس طرابلس في الغرب، وهو ما خلق صراعا جيو سياسي بعد الثورة سواء من جانب تنامي النزاعات الفدرالية والانفصالية في الشرق، وعدم قدرة الدولة والمؤسسات الأمنية المتعثرة في السيطرة على الجغرافيا المترامية، وظاهرة توزع السيادة على الجغرافيا الفارغة، من قبل الميليشيات المسلحة.²

¹ - المكان نفسه.

² - خالد حنفي علي، "خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، ع 24، (سبتمبر 2014)، ص 43.

3-1 غياب العدالة التوزيعية

لم يعزز مورد النفط الذي يساهم بأكثر من 80% من العائدات الحكومية في بناء دولة متماسكة الأقاليم عبر إنفاق عوائده بدرجة من العدالة التنموية تحد من نزاعات التباعد، بل على العكس، فإن النفط شكل حافزا للتفكك لاسيما أن فوائضه سمحت للنخب السياسية المرتبطة بالقدافي بالعمل دون رقابة، بما يساعد على التوزيع غير المتوازن للثروة وهو ما خلق إحساسا بالظلم من الأقاليم الأخرى خاصة في الشرق والجنوب، حيث ركز القدافي التنمية في بقعته المفضلة سرت (الوسط) بينما ساد الفقر ونقص الخدمات الأساسية في الشرق والجنوب، وانعكس الصراع على هذه الموارد في مرحلة بعد الثورة، حيث بدأ الشرق والجنوب يرغبان في الموازنة بين ما يملكانه من موارد، وما يمكن أن يخصص لهما في ميزانية الدولة مقارنة بالغرب.

4-1 معضلة المكون القبلي وتأثيره على الأمن المجتمعي في ليبيا

رغم أن المجتمع القبلي لعب دورا أصيلا في المعادلة السياسية في مواجهة الاستعمار، إلا أن القدافي المنتمي للقدازفة، كرس الفرقة القبلية بإعطاء امتيازات لقيادات قبلية من الورفلة والزنتان، وغيرها على حساب قبائل أخرى في كل من مصراتة وأولاد سليمان في الجنوب، كما سعى لاحتواء المكون القبلي عبر مؤسسة أطلق عليها القيادات الشعبية الاجتماعية، غير أنه بسقوط نظام القدافي تأججت الصراعات القبلية التي تدور معظمها حول ملكية الأراضي والنفوذ السياسي، إذ بدأت القبائل التي لم تحصل على امتيازات تسعى لاستعادة مكانتها، بل والانتقام من غيرها من القبائل بعد الثورة، خاصة في ظل ضعف السلطة الانتقالية.¹

وظل الاستقطاب السياسي للمعطى القبلي منذ اندلاع ثورة 17 فيفري، عنصرا فاعلا متأثرا بما فرضته فترة ما بعد الاستقلال وبعد انقلاب عام 1969 في علاقة الدولة بالمجتمع الليبي، وبمقدار ما تنهض المشاعر الوطنية وتتوحد المطالب الشعبية في خضم ثورة متأثرة بمحيطها الإقليمي، الذي نلمسه لدى النظام أكثر مما نلمسه لدى المعارضة، وهذا الأمر طبيعي لأنّ التوظيف السياسي للبنى التقليدية ظل ملازما لطبيعة سياسات النظام خلال مرحلة حكمه.²

وتجلى هذا الاستقطاب من خلال استنزاف الرصيد القبلي إعلاميا وعسكريا وسياسيا لتحريك المدن، فانطوى خطاب الإعلام الرسمي خلال الثورة على دعوة صريحة إلى هذا الاتجاه معتمدا على إثارة

¹ - رنده عطية، خريطة النفوذ القبلي في ليبيا في:

<https://www.noonpost.com/content/35660> (11/02/2020)

² - محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص 68.

النعرات، وعلى اعتبار الثائرين على النظام "مجموعة إرهابية ومتواطئة تهدد استقرار ليبيا". كما تندرج في هذا الاتجاه ظاهرة "المؤتمرات القبلية" التي كانت تعقد دوريا وتُصدر بيانات الموالة وإشارات التأييد ورفض الاصطفاف وراء الثوار، متوسلة عدة ذرائع، أهمها رفض التدخل الغربي، ولعل في هذا التوجه ما يدفع إلى تحليل إستراتيجيات الحشد السياسي لدعم الدولة، بالاستناد للبعد الديني، الذي يمثل نقطة حمراء لدى الشعب الليبي، يسعى النظام من خلالها إلى إحراج خصومه، كما يوظف المعطى القبلي سياسيا أيضا في علاقة النظام مع الخارج، وبخاصة بالمحيط الإفريقي، حيث أدّت عمليات التجنيد الواسع وحشد مواقف الدعم إلى تحريك رصيد علاقات النظام القائمة على ما يمكن تسميته "سوق المواقف السياسية" التي أصبحت تتوازي عسكريا مع عمليات حشد المقاتلين المرتزقة¹.

ومنه ظلت القبيلة صاحبة الحضور الطاغى والسطوة المطلقة في ليبيا في غياب الدولة واختفاء دورها بانهايار مؤسساتها الأمنية والعسكرية والإدارية، فأصبحت العلاقة بين مكونات الشعب الليبي معظمها تتخذ الطابع القبلي الذي يعد كنوع من أنواع إحياء النعرات القبلية التي ظن الكثير أنها اختفت وانتهت بعد ستة عقود من نشأة الدولة المدنية في ليبيا، وبالمقابل لعبت القبيلة دورا محوريا وإيجابيا في الفصل في كثير من النزاعات التي اندلعت في عموم ليبيا من خلال مجالس الصلح بين القبائل ولولا نظام التكافل الاجتماعي القبلي لعاشت ليبيا كارثة إنسانية بكل ما للكلمة من معني جراء تدفق النازحين والمهجّرين جراء الاقتتال في مناطقهم².

1-5- ضعف المؤسسة العسكرية

رغم اتساع المساحة الجغرافية لليبيا وما تتطلبه من مؤسسة عسكرية، إلا أن القذافي سعى إلى إضعافها، خوفا من أن تكون أداة للتغيير السياسي في المجتمع، ولذا شكلها من ولاءات عشائرية وقبلية وغالبية قياداتها من المقربين له وكرس بالمقابل منطق المؤسسات الأمنية الموازية لإضعاف المؤسسة العسكرية، فقد اعتمد أمنيا على حركة اللجان الثورية والكتائب الأمنية، ومن هنا انقسمت المؤسسة العسكرية على نفسها مع ثورة 17 فيفري من بنغازي، كما لم تساعد السلطة الانتقالية في بناء المؤسسات الأمنية بشكل عام، خاصة في ظل نشأة الميليشيات وانتشار السلاح بكثافة في ليبيا.

¹ - المرجع نفسه، ص 69.

² - مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، ليبيا دور القبيلة في احتواء تداعيات الأزمة وأثارها في:

[https://www.politics-dz.com/community/threads/libia-dur-alq-bil-f-axhtua-tdayiat-alazm-u-tharxa.12571/\(12/02/2020\)](https://www.politics-dz.com/community/threads/libia-dur-alq-bil-f-axhtua-tdayiat-alazm-u-tharxa.12571/(12/02/2020)).

ومن هنا انتهج المجلس الوطني الانتقالي ثم المؤتمر العام بعد الثورة، مجموعة من الإجراءات التكيفية مع المعضلة الأمنية عبر تعيين قادة بعض الكتائب في الوزارات الحكومية، وإسناد مهام أمنية للمليشيات في تأمين الانتخابات وبعض السفارات الأجنبية وهي من صميم سلطة الدولة.¹

1-6- معضلة الانكشاف الخارجي

تتسم البيئة الليبية بخاصية الانكشاف للدور الخارجي، لاسيما أنها تمثل جيو سياسيا، نقطة اتصال بين أوروبا من جانب، وأفريقيا جنوب الصحراء من جانب آخر، ولعل ذلك يفسر حجم الصراع التاريخي حولها بين القوى الاستعمارية في الحرب العالمية الثانية، حيث نظر لها كمر للقفز الاستراتيجي للدولة، خاصة مع ظهور النفط، كأحد عوامل التأثير الخارجي، أضف إلى ذلك السياسات الخارجية المتهورة للقذافي والتي قادت لتدخلات عسكرية فاشلة في تشاد واستعداد للقوى الكبرى عبر أزمة لوكربي وغيرها.

وقد زاد هذا الانكشاف بعد الثورة، حيث تعاظم الدور الخارجي في إسقاط القذافي، عبر التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما سعت قوى إقليمية وخاصة قطر وتركيا لاستغلال الصعود الإسلامي بعد الثورات لتأسيس تحالفات داخلية مع التيار الإسلامي والمليشيات المسلحة الموالية لها، أضف إلى ذلك وجود بؤر لجماعات مسلحة في ليبيا لديها تشابكات مع منطقة الساحل والصحراء.²

2- الحراك الليبي

قبيل انفجار الانتفاضة بأيام قليلة قامت جهات وتنظيمات وقوى مختلفة من المعارضة الليبية بالاجتماع في الخارج بمبادرة وترتيب من القوى المعارضة لبحث أمر الوضع السياسي في ليبيا في يوم 11 فيفري 2011، وقد صنفت نفسها تحت مسمى: "تنظيمات وفصائل وقوى سياسية مستقلة وشخصيات وطنية ليبية ومنظمات وهيئات حقوقية مهتمة بالشأن الليبي العام قررت هذه الجهات والتنظيمات بالإجماع إصدار بيانا موحد كان هدفه الرئيسي تنحية الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي عن الرئاسة ومن ثم نقل السلطة بشكل سلمي ليُصَبَّحَ قائما ومستندا على أسس الديمقراطية."³

ودون سابق إنذار، انطلقت الاحتجاجات فجأة في جميع أنحاء ليبيا يوم 17 فيفري 2011 تحت ما سمي "يوم الغضب الليبي"، ووصلت الاحتجاجات إلى سبع مدن بنغازي والبيضاء وطبرق ودرنة وأجدابيا ونالوت والزاوية والزنتان ويفرن، ومناطق أخرى مجاورة وبعد فترة قصيرة وصل الأمن لفض المظاهرات،

¹ - حنفي، مرجع سابق، ص 45.

² - خالد حنفي علي، دولة مزروعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعود الثورة، مجلة السياسة الدولية، (جانفي 2014) ص 103.

³ - نوفل، أحمد سعيد وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين، (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017)، ص 33.

لكن المظاهرات تطوّرت بسرعة كبيرة إلى صدامات مسلحة بين الطرفين، وأقدم المتظاهرون على حرق الكثير من المباني الحكومية في مدن عدة، وتعرّضت العديد من المظاهرات لمحاولات قمع من خلال إطلاق النار بالرصاص الحي، وكانت أعداد القتلى تتراوح من 11 إلى 19 قتيلاً موزعين بين مدن بنغازي والبيضاء وأجدايا ودرنة. ورغم أن العديد من رجال الأمن انضموا إلى القوى الشعبية المعارضة وامتنعوا عن إطلاق النار على المنتفضين، إلا أن ذلك لم يحد من مستوى الاشتباكات وتأثيرها الدامي.¹

لقد ازدادت الاشتباكات وتزايدت حدتها مع ازدياد يومي في أعداد القتلى حيث خرجت مسيرة بمدينة بنغازي لتشجيع قتلى المظاهرات تصدت لها مجموعات من المغاوير بفتح النيران عليها وقصفهم بالأسلحة الثقيلة واستخدمت مضادات الطائرات، تسببت بمقتل أكثر من حوالي 300 شخص وجرح 1000 آخرين، مما دعى عشرات آلاف من المتظاهرين للخروج إلى الشوارع مرة أخرى فهاجمهم مسلحون وتصدوا لهم بإطلاق النار وتسببوا بمقتل 12 مواطناً، كانت نتيجة هذه الاشتباكات إعلان قوّات من الأمن والجيش انضمامها إلى المحتجين، وقامت بتسليمهم مبنى مديرية الأمن بالمدينة فنهبوه وأحرقوه.²

وقد أدى تصرف قوات الأمن هذا إلى دفع أنصار القذافي والموالين له إلى الانسحاب من المدينة، ثم خرجت مظاهرات حاشدة بالآلاف في منطقتي سوق الجمعة والدهان شرقي المدينة حيث انشقت قوّات الأمن والشرطة والتحقت بالمتظاهرين مما أدى إلى انسحاب أنصار القذافي مرة أخرى، ثم قامت قوّات الجيش في قاعدة معيتيقة الجوية المجاورة بإعلان انشقاقها أيضاً، وأصبحت المنطقة بأكملها بذلك في قبضة المحتجين، وحاصروا مقرّ الإذاعة وتوجهوا نحو الساحة الخضراء وسط العاصمة وبدأوا اعتصاماً مفتوحاً. حيث تصدى لهم مرتزقة أجنب وبدأوا بإطلاق النار على المعتصمين، وتم افتعال مظاهرات مناهضة للقذافي وقطعت خدمات الإنترنت عن ليبيا بالكامل.³

انتهى نظام القذافي في العشرين من شهر أكتوبر عام 2011، بعد مقتله على أيدي مجموعات من الثوار، أثناء محاولته الفرار في مدينة سرت (مسقط رأسه) عن عمر يناهز 69 سنة في 22 أكتوبر 2011 وتم دفن جثمانه في صحراء ليبيا سرا، ليتم بعد مقتله دخول ليبيا في عهد جديد من التناقضات والانقسامات والاقتتال بعيداً عن ما كان يطمح إليه الشعب الليبي. وتم إعلان ذلك من قبل السلطة الانتقالية في الثالث والعشرين من شهر تشرين الأول عام 2011.⁴

¹ - محمد أبي سمراء، طرابلس ساحة الله وميناء الحداثة، (دار الساقى للنشر، 2017)، ص 13.

² - عمر عبد اللطيف، ضحايا الثورة الليبية في:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/11/2011115111254658108.html> (11/02/2020)

³ - Ham, Anthony, "the road to revolution", *The Virginia Quarterly Review*, Vol(88), No. 1, (2012), p 136.

⁴ - Yarmolinsky, A. *Road to Revolution*. Princeton University Press, (2014) , p 396.

كانت مرحلة ما بعد القذافي مرحلة مناقضة تماما لما تمناه وسعى إليه الشعب الليبي حيث واجه الليبيون واقع غير متوقع، فقد كان الليبيون يطمحون إلى الوصول إلى بلد غني تنتشر فيه العدالة والمساواة والديمقراطية والتآخ، وهو ما لم يتحقق بعد الثورة، فبعد مرور عدة سنوات على انتهاء حكم القذافي لم يتحقق ما كان يرجوه الليبيون، فم تصبح ليبيا متطورة وهي نتيجة نحو حالة أكثر سوءا من زمن حكم القذافي .

تحولت ليبيا في ما بعد القذافي إلى غابة حقيقية مليئة بالسلاح، تعمها الفوضى بين الثوار، الذين تملكهم رغبة حقيقية في تغيير البلاد بشكل حقيقي وفعلي للأفضل، وبين اللصوص والمتطرفين والمجرمين والمرتزقة، الذين يعملون لحساب أسيادهم الذين يدفعون لهم .بات من الصعوبة بمكان إن تتحول ليبيا إلى دولة ديمقراطية في ظل هذه الفوضى العارمة وهذا الحال الذي وصلت إليه ليبيا يجعل من تحولها للديمقراطية وإنجاح عملية بناء مؤسسات الدولة مطلباً غاية في الصعوبة.¹

المطلب الثاني: طبيعة الصراع الليبي

تعاني ليبيا منذ الإطاحة بنظام القذافي انفلاتاً أمنياً وانقساماً سياسياً، وأزمة اقتصادية حادة.

أحد أبرز وجوه الانقسام تجلّى في تنافس حكومتين على الشرعية والسيطرة، إحداهما حكومة الوفاق الوطني التي تحظى بدعم أممي برئاسة فايز السراج* غربي البلاد، والثانية الحكومة الليبية المؤقتة برئاسة عبد الله الثني جهة الشرق.

وزادت حدة الأزمة بوجود العشرات من الميليشيات والقوات المسلحة الموالية لأطراف النزاع والمتنافسة فيما بينها، وطيلة سنوات أنهكت البلاد الاشتباكات التي ما إن تهدأ حتى تعود من جديد تحت أسباب ومسميات مختلفة، وأثرت على الاقتصاد والخدمات العامة، وقطاع الصحة العمومية، وتسببت بنزوح عشرات الآلاف.²

¹ - نوفل وآخرون، مرجع سابق، ص33.

² - تقارير وحوارات، كل ما يجب أن تعرفه عن ليبيا في:

1- أطراف الأزمة

أ- حكومة الوفاق الوطني: معترف بها دولياً، يقودها فائز السراج* . وتراهن عليها الأمم المتحدة ودول كبرى من أجل مواجهة "الإرهاب" وبسط السيطرة.

ب- الحكومة المؤقتة: انبثقت عن برلمان طبرق في سبتمبر 2014، وتوجد بمدينة البيضاء شرقي البلاد، ويترأسها عبد الله الثني.

ج- خليفة حفتر*: أطلق ذلك اللواء المتقاعد منتصف ماي 2014 عملية عسكرية تدعى "كرامة ليبيا" ضد مجموعات وصفها بـ "الإرهابية" في بنغازي، وانتقلت العملية لاحقاً إلى العاصمة طرابلس، فأُسفرت عن مقتل العشرات وجرح المئات.

قدم حفتر نفسه باعتباره قائد "الجيش الوطني" و"منقذ" ليبيا من الجماعات الإسلامية التي يتهمها بـ "الإرهاب" وزرع الفوضى.

د- مجلس النواب: انتُخب في 25 جوان 2014. وعقدت مراسم تسليم السلطة التشريعية من البرلمان السابق (المؤتمر الوطني العام) بمدينة طبرق في أوت 2014. وفي نوفمبر 2014 نزعت المحكمة العليا

* ولد فائز مصطفى فوزي السراج يوم 20 فبراير/شباط 1960 في العاصمة الليبية طرابلس لأسرة ليبية سياسية؛ فقد كان والده مصطفى أحد المؤسسين لدولة ليبيا الحديثة بعد استقلالها عن إيطاليا. وكان عضواً في حزب المؤتمر ونائبا في مجلس النواب، كما تولى وزارات التعليم والزراعة والاقتصاد خلال العهد الملكي. وهو مهندس معماري وسياسي ليبي؛ انتخب عضواً في البرلمان الليبي عن دائرة بطرابلس إثر الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي، واختاره الموقعون على اتفاق الصخيرات لإنهاء الأزمة السياسية الليبية رئيساً لـ "حكومة الوفاق". عمل لسراج في بداية حياته المهنية مهندساً في إدارة المشروعات بصندوق الضمان الاجتماعي، والتحق بالمكتب الاستشاري الهندسي لجهاز المرافق مستشاراً هندسياً فشارك في دراسة وتصميم والإشراف على المشروعات التخطيطية والمعمارية الإستراتيجية. كما عمل فترة طويلة في القطاع الخاص، فكان عضواً مؤسساً لمكتب تريبوليس للاستشارات الهندسية فأُنجز عدة مشروعات خاصة وعامة، وهو ما أكسبه خبرة واسعة في مجال إنشاء المباني والإشراف على التنفيذ. بدأ السراج مشواره السياسي عضواً في هيئة الحوار الوطني التي سعت لجمع القوى المجتمعية الليبية المختلفة لإجراء حوار وطني يخرج البلاد من أزمتها السياسية والأمنية التي أعقبت الإطاحة بنظام القذافي عام 2011. ثم تولى رئاسة حكومة الوفاق التي تعد طرف أساسياً في الأزمة الليبية.

* خليفة بلقاسم حفتر (من مواليد 7 نوفمبر 1943) هو ضابط عسكري ليبي وقائد ما يُعرف بالجيش الوطني الليبي منذُ عام 2014. في الثاني من آذار/مارس 2015؛ عُيّن حفتر قائداً للقوات المسلحة الموالية لمجلس النواب. وُلد حفتر في مدينة أجدايا وترعرع هناك. خدم في الجيش الليبي تحت قيادة معمر القذافي وشارك في انقلاب عام 1969 الذي أوصل القذافي إلى السلطة. شارك ضمن الكتيبة الليبية التي خاضت حرب يوم الغفران - رفقة قوات أخرى - عام 1973 ضد إسرائيل. بحلول عام 1987؛ أُسر حفتر أثناء الحرب ضد تشاد وذلك بعدما نصبت القوات التشادية فخاً أوقعته به. شكّل هذا الأسر «إحراجاً كبيراً» للقذافي ومثّل ضربة كبيرة لطموحات العقيد معمر في تشاد. أثناء احتجازه؛ شكّل هو وزملاؤه مجموعة ضباط على أمل الإطاحة بالقذافي فيما بعد. أُطلق سراحه في عام 1990 وذلك بعد صفقة مع حكومة الولايات المتحدة وقضى ما يقرب من عقدين في مدينة لانغلي بولاية فرجينيا بالولايات المتحدة وهناك حصل على الجنسية الأمريكية. وفي عام 1993؛ وأثناء إقامته في الولايات المتحدة أُدين حفتر غيابياً بجرائم ضد الجماهيرية وحُكم عليه بالإعدام. شغل حفتر مناصب عليا في القوات التي أطاحت بالقذافي في الحرب الأهلية عام 2011؛ وبعد ثلاث سنوات أصبح قائداً لما يُعرف بالجيش الوطني الليبي والذي كان مُعترفاً به من قبل شريحة واسعة من الشعب على أنه جيش البلاد لكنّ حفتر ادّعى في نفس السنة أنّ المؤتمر الوطني العام قد رفضَ التخلي عن السلطة فشَن حملة ضد المؤتمر وحلفائه من جماعات الإسلام السياسي. سمحت حملته العسكرية تلك بإجراء انتخابات من أجل تعيين سلطةٍ بديلة عن المؤتمر الوطني العام لكنّ الأمور تطورت سريعاً فدخلت ليبيا مُجدداً في حرب أهلية ثانية .

الشرعية عن مجلس النواب المنعقد بطبرق شرقي البلاد وما انبثق عنه من قرارات ومؤسسات ومنها حكومة الثني.

هـ- الجماعات المسلحة: أدى تكديس السلاح في البلاد وتهريبه إلى نشوء تنظيمات مسلحة محلية تختلف انتماءاتها وولاءاتها، كما وجدت التنظيمات الأخرى كالقاعدة وتنظيم الدولة موطن قدم لها في البلاد. يُشار إلى أن المجتمع الدولي يدعم رسمياً الحكومة الانتقالية بطرابلس، لكن مصر والإمارات تدعمان حفتر بينما توددت دول أوروبية منها فرنسا لحفتر مع تنامي نفوذه.¹

2- أبعاد الصراع

كان للأزمة الليبية عدة تداعيات مختلفة رافقت بروز الأزمة في ليبيا، فمن بين هذه التداعيات يمكن التطرق إلى:²

1-2- الأبعاد السياسية

تتخذ الأبعاد السياسية جوهر أهم الانعكاسات وهو ما أشار له كيسنجر* في المشكلة الأساسية التي تواجه العديد من البلدان العربية اليوم هي تفكك الدولة إلى مكونات قبلية وطائفية، ودخولها في صراع مع بعضها البعض، والتلاعب بها من خلال قوى خارجية متنافسة. ويرى كيسنجر أن الثورات وتغيير النظام في أغلب الدول العربية لم يؤدي إلى ظهور سلطة جديدة تحظى بالشرعية والقبول من غالبية المواطنين، وبالتالي أدت إلى زيادة الخلاف بين القوى المتناحرة ودخولها في خلافات مفتوحة مع السلطة، أدى ذلك إلى توجه الدولة إلى الفوضى والتفكك أو حالة التمرد الدائم، وأصبحت الحكومة المركزية غير راغبة أو غير قادرة على إعادة تأسيس سلطتها على مناطق داخل حدودها، أو على كيانات من غير الدول مثل تنظيم القاعدة وداعش.

وفي ليبيا أدى سقوط معمر القذافي إلى سقوط آخر مظهر من مظاهر الحكومة المركزية، وإلى قيام القبائل والمناطق بتسليح أنفسهم لتأمين حكم ذاتي، وعلى الرغم من أن الحكومة المؤقتة في طرابلس قد حصلت على اعتراف دولي لكنها لا تستطيع ممارسة السلطة خارج حدود المدينة، وتكاثرت الجماعات المتطرفة، وأثرت على الاستقرار في الدول المجاورة.³

¹ - تقارير وحوارات، مرجع سابق.

² - محمد كمال، كسنجر والنظام الدولي، في:

<http://www.acrseg.org/21420> (16/02/2020)

*- هنري ألفريد كيسنجر: ولد باسم هينز ألفريد كيسنجر 27 مايو 1923 هو سياسي أمريكي، ودبلوماسي، وخبير استشاري جيوسياسي، شغل منصب وزير خارجية الولايات المتحدة ومستشار الأمن القومي الأمريكي..

³ - كمال، مرجع سابق.

وهنا يشير كيسينجر إلى أنه عندما تفقد الدولة سيطرتها على نطاقها الجغرافي تتحول أرضها إلى مناطق فراغ، وتصبح قاعدة للإرهاب، وإمدادات الأسلحة أو التحريض الطائفي ضد الجيران، وهنا يبدأ النظام الدولي أو الإقليمي أيضا في التفكك.¹

2-2- الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

يمكن التطرق للبعد الاقتصادي والاجتماعي للصراع الليبي وفقا لما يلي:

1-2-2- البعد الاقتصادي للصراع الليبي

في ما يخص التداعيات الاقتصادية للأزمة الليبية يأتي قطاع النفط في مقدمة القطاعات المتضررة بشكل كبير بسبب حالة الانفلتات الأمني، حيث تعرضت صناعة النفط وهي عصب الاقتصاد الليبي، للاختناق بسبب إضرابات عمال وحراس منشآت النفط الليبية، حتى كاد هذا القطاع الحيوي الذي يعتمد عليه اقتصاد البلاد أن يتوقف تماما، فيما اعتبر أسوأ أزمة تواجه ليبيا منذ سقوط القذافي، وتندر الأزمة بتبعات كارثية على الاقتصاد القومي الليبي، خاصة مع إضرابات العمال بسبب الأجور وظروف العمل في حقول النفط، إضافة إلى إغلاق الميليشيات - التي استعانت بها الحكومة لحماية المنشآت النفطية - محطات التصدير الرئيسية في شرق البلاد.

2-2-2- البعد الاجتماعي للصراع الليبي

بعد سقوط النظام الليبي بدأ الحديث عن دور القبائل الليبية، حيث أصبح الإقليم والهوية جزءا من طبيعة الخارطة الاجتماعية الليبية الجديدة، فقد برزت العديد من الانقسامات والصراعات بين القبائل الليبية في ظل غياب سلطة تحكم الوضع، فقد بدأ الحديث عن الأمازيغ والتبو والطوارق، بل بدأ نوع من النزوع الجهوي والقبلي، بل إن الجهة أو الإقليم أصبحا جزءا من الانتماء والهوية الليبية؛ فهناك من صار يتحدث عن هويته "البرقوية" مثلاً، وفي غدامس، وكذلك الطوارق لهم حضور سياسي قوي في الجنوب، أما قبائل التبو فموجودون بقوة وقد شاركوا في الثورة في الجنوب وأصبحوا جزءا من المشهد السياسي والاجتماعي بل أصبحوا ينسقون بعض مواقفهم مع الأمازيغ²، وقد طرح هذا المكون بشكل خاص قضية الفدرالية، والملاحظ أنه داخل هذا المكون العام يوجد ليبراليون وأمازيغ وإسلاميين ففي الجنوب الصراع القبلي يطغى على الحراك الحزبي، ومن الملاحظ أن التقاطع بالأساس بين مكونات ثلاثة: قبيلة أولاد سليمان الذين يبرزون بشكل قوي في المشهد السياسي في الجنوب، أما المكون الثاني فهم "التبو"،

¹ - محمد الرابعي، الانقسام السياسي والعسكري في ليبيا وسيناريوهات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات في:

<https://studies.aljazeera.net/ar/events/2014/09/20149810021462123.html> (16/02/2020)

² - السنوسي بسيكري، ليبيا: مسار انتقالي مضطرب سياسيا وأمنيا، في:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/02/2014217101349596816.html> (16/02/2020)

حيث كانت مشاركتهم قوية في الثورة ولديهم سلاح وقوة عددية إلا أنهم على غير وفاق مع قبائل أولاد سليمان؛ حيث وقعت بينهم معارك راح ضحيتها المئات ويطالب التبو بحقوق مدنية تتعلق بمنحهم الجنسية والرقم الوطني، أما المكون الثالث فهم القبائل التي أيدت النظام السابق وناصريته في مواجهة ثورة 17 فيفري، والتي تقف على نقيض من قبيلة أولاد سليمان وتبحث لها عن نفوذ سياسي وحضور عسكري.

وبالنسبة للمنطقة الوسطى والغربية، فإن مصراتة تتربع على عرش القوة والنفوذ من خلال امتلاكها ترسانة عسكرية كبيرة وكذا دورها في حماية الثورة، الدليل على ذلك حسمها للتمرد الذي قاده بعض المحسوبين على النظام السابق في مدينة سبها في شهر جانفي 2014، وكذلك موقفها من مزاعم بإمكان تدبير انقلاب عسكري أو استخدام بعض الكتائب القوة لإسقاط المؤتمر الوطني العام على أساس أنه مطلب شعبي، بالمقابل فإن مصراتة تحاط بما يشبه السوار من قبائل ومناطق تناصبها العداء أو ليست معها على وفاق، نذكر منها بني وليد وبعض سكان ترهونة وبعض من زليتن، وامتدت حالة عدم الوفاق لتشمل تاجوراء وسوق الجمعة وطرابلس وذلك على خلفية أحداث "غرغور".*

2-3- الأبعاد الأمنية

عاشت ليبيا أوضاعاً أمنية قاسية منذ نجاح ثورتها وتمثل ذلك في الانفلات الأمني وانتشار السلاح وتعدد الكتائب المسلحة التي تعمل وفقاً لأجندات متباينة، كل ذلك في ظل عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد في وجه العنف والأطراف المتشددة. يضاف إلى كل ما سبق تركة ثقيلة خلفها نظام القذافي، فهناك عوامل كثيرة تضافرت لتجعل المشهد الأمني الليبي مشهداً ملتبساً، تعاضمت مراحله حتى وصلت ذروتها بختف رئيس الوزراء علي زيدان الذي تحدث كثيراً عن جهود لم شمل الليبيين.¹

وقد جرت محاولات عدة في الفترة الأخيرة للسيطرة على الوضع الأمني، آخرها كان قرار بحل جميع التشكيلات المسلحة الشرعية وغير الشرعية وحصر السلاح بيد الجيش الوطني والشرطة، إلا أن موقف قادة الكتائب جاء مغايراً، فمنهم من رأى أن خروجهم من المشهد سيحدث فارغاً أمنياً كبيراً، فقوات درع

* - أحداث غرغور هي أحداث جرت في ليبيا بعد صلاة الجمعة يوم 15 نوفمبر 2013، حين تجمع عدد من المصلين العزل أمام مسجد القدس وسط العاصمة الليبية طرابلس للتظاهر سلمياً مطالبين بتطبيق قرار المؤتمر الوطني العام 27 و53 بخصوص اخلاء العاصمة من جميع التشكيلات المسلحة وقد انطلق المحتجون باتجاه منطقة غرغور القريبة والتي تتواجد بها إحدى هذه التشكيلات، وعند اقتراب المتظاهرين العزل من المنطقة حدث إطلاق نار من مصدر لا يمكن التأكد منه مما أربك الموقف وتحولت المظاهرة إلى اشتباك مسلح نتج عنه مقتل عدد كبير من المتظاهرين.

¹ - مجدي يازجي، ليبيا.. انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب، محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة، في:

ليبيا - لواء الجنوب وثور الجفرة التي تقع في وسط ليبيا وكتيبة درع الصحراء وحتى القائد العسكري في المنطقة الغربية، كلهم دافعوا عن التشكيلات المسلحة.

هذا الوضع الأمني المضطرب دفع الأمم المتحدة إلى إصدار تقرير في 26 فيفري 2014 تعرب فيه عن قلقها البالغ تجاه تنامي حدة أحداث العنف في البلاد، خاصة مع استمرار الاغتيالات ومواصلة أنشطة المجموعات المسلحة، فضلاً عن الهجمات والتهديدات لأعضاء السلك الدبلوماسي في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك في العاصمة طرابلس، ومن ضمن الملفات التي تطرح أيضاً حول الأمن في ليبيا قضيتا أمن الحدود والمعتقلين المحتجزين من قبل الجماعات المسلحة تسعى إلى تجاوز الدولة والقوانين. وتزداد الهوة اتساعاً وسط تصاعد العنف وسيطرة المسلحين على موانئ تصدير النفط في شرق وغرب ليبيا بالإضافة إلى تدني وتدهور الأوضاع الداخلية. ويتجلى ذلك في المظاهر التي طبعت المشهد الأمني المهتري.¹

3- تهديدات الأمن الإنساني في ليبيا

أفرزت الأزمة الليبية تهديدات أخرى غير تماثلية مست مختلف أبعاد الأمن الإنساني مما شكل تهديداً أكبر على الوضع في ليبيا وهو ما زاد من حدة الأزمة، ويمكن وصف هاته التهديدات وفقاً لما يلي:

3-1- ليبيا كمنطقة عبور

يقف وراء التدفقات والديناميات النازمة لظاهرة الهجرة غير الشرعية بين ليبيا ومختلف المناطق الأخرى على غرار الاتحاد الأوروبي مجموعة من العوامل أهمها:²

3-1-1- قوة شبكات التهريب والاتجار بالبشر

نشطت هذه الشبكات في البلاد نتيجة الفوضى الحاصلة في البلاد، وقد زاد نشاطها نظراً لامتلاكها السلاح والسيطرة على مناطق جغرافية وقاعدة لوجيستية مثل (المنازل، والقوارب والاتصالات).

¹ - فوزية بريون، مقترح بشأن سحب السلاح من الليبيين، موقع ليبيا المستقبل في:

<http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/35756> (18/02/2020).

² - أحمد قاسم حسين، ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء، (المركز العربي ودراسة الأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2018)، ص 05.

2-1-3- عامل الهجرة غير الشرعية

على الرغم من تدهور الأوضاع الاقتصادية في ليبيا، فإن المهاجرين عادة ما يتمكنون من العمل في السوق السوداء الليبية قبل الهجرة إلى أوروبا، في ظروف إنسانية صعبة جداً، لأجل جمع المال الذي يمكنهم من العبور إلى الضفة الأخرى من المتوسط.

1-4-3 تعارض إرادات دول الجوار

ويتمثل في عدم التعاون الجدي بين الدول المجاورة لضبط مسألة الهجرة، فالاتفاقيات الثنائية مع تشاد والسودان والجزائر وتونس عام 2012، ومع مصر 2013 بشأن ضبط الحدود، لم تسفر عن تعاون منهجي، ولم يكن لها أي تأثير يذكر في الحد من تدفق المهاجرين أو تخفيف نشاط الشبكات الإجرامية لتهريب المهاجرين والاتجار بهم عبر الحدود البرية، نتيجة لتعارض استراتيجيات دول الجوار ومقاربتها لحل الأزمة الليبية.

2-3- ليبيا كبلد مصدر للمهاجرين

بحسب مصفوفة تتبع الزوج، يتواجد المهاجرون في ليبيا في إطار دوائر هجرة للعمل ويظلون مسافرين بين أوطانهم وليبيا بانتظام كسبا للرزق، وقد يقررون أو يجبرون على خوض غمار السفر نحو أوروبا خلال رحلتهم أو عند عودتهم إلى ليبيا.

وهناك من يتجه نحو ليبيا بنية العبور وتكون أوروبا وجهتهم المقصودة، ولكنهم قد يقررون البقاء لمدة أطول للعمل لعدة أسباب قد تتضمن احتياجاتهم للمال أو تعرضهم للاحتجاز أو تخوفهم من المجازفة بعبود المتوسط فيجمعون مخرات أو يختارون العودة إلى أوطانهم، وتقد المنظمة الدولية للهجرة عدد المهاجرين المتواجدين بليبيا بين 700.000 ومليون مهاجر هذا خلال 2016، ومن بين هؤلاء المهاجرين ما يقارب 6620 مهاجر مقيم بمراكز الإيواء.¹ وهو الأمر الذي يشير إلى تردي الأوضاع أكثر في ليبيا بالنظر للبيئة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالمنطقة.

3-3- إشكالية تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة في ليبيا

تشهد ليبيا على خلفية الانفلات الأمني والانقسام السياسي منذ سنوات تصاعدا كبيرا في معدلات الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها، فقد أخذت أنواع الجرائم في ليبيا نسقا تصاعديا منذ العام 2011. وهي تعتبر ظاهرة جديدة ومسقط على مجتمع مرتين لمنظومة ثقافية عربية إسلامية تقدس الحق في

¹ - ليبيا في سنة 2016، خصائص الهجرة وتوجهاتها، مصفوفة تتبع الزوج في ليبيا، المنظمة الدولية للهجرة، (مكتب ليبيا، شارع بحيرة ويندر مير 1053، 2016)، ص 9.

الحياة وترفض صناعة الموت مهما كانت الخلفيات والأهداف، إذ تشير التقارير إلى أن ليبيا ما قبل سقوط نظام معمر القذافي من أقل البلدان العربية ارتكابا للجرائم.

وخلال العامين 2012 و2013 تحولت الجريمة إلى ظاهرة اجتماعية مؤرقة للمجتمع مستفيدة من سطوة لغة السلاح الذي "شرع" لعمليات القتل والاختطاف بأنواعها في ظل غياب أي قوة رسمية ردعية.¹ ويصنف العام 2013 عام اغتيال القادة العسكريين والأمنيين حيث تكشف التقارير أن أكثر من 120 ليبيا تم اغتيالهم في بنغازي من بينهم 90 من أبرز القيادات العسكرية والأمنية فيما طالت الاغتيالات الأخرى أئمة مساجد وشخصيات سياسية وإعلامية.

ووفق خبراء فإن هناك علاقة تزامنية وثيقة بين حدة الاستقطاب الأمني والسياسي من جهة وبين تصاعد عمليات الاغتيال وهم يربطون توتر الأوضاع الأمنية بالتسبب في اغتيال كل من الناشط الحقوقي والسياسي عبد السلام المسماري في جويلية 2013 إضافة إلى اغتيال شخصيتين بارزتين هما عبد السلام المسماري والعقيد محمد الحجاز وقد أثارت عملية الاغتيال سخط العديد من النشطاء الليبيين.

في شهر ديسمبر 2013 بلغت الاغتيالات ذروتها في أعقاب إقفال الموانئ النفطية حيث قتل 23 ليبيا في بنغازي وحدها. لم تكن الجريمة ناتجة عن الموروث الاجتماعي الليبي بقدر ما كانت حالة ناجمة عن تمركز التنظيمات الإرهابية المدفوعة بتأويلات خاطئة للإسلام وبالكراهية لذلك واصلت جرائمها في العام 2015 حيث أقدمت على ذبح 21 شخصا من بينهم 20 مصريا قبطيا.

لم تؤدي الفوضى الأمنية وسطوة الميليشيات المسلحة إلى الاغتيالات السياسية الممنهجة لتصفية الخصوم المختلفين فكريا وسياسيا ومصلحيا والمرتبطين بجهات خارجية فقط، بل الأخطر من ذلك أنها قادت البلاد إلى الجريمة بشكل مفزع على الرغم من أنها ليست من سمات المجتمع.

وأصبحت ليبيا اليوم في المرتبة الأولى على المستوى الدولي من حيث مؤشر الجريمة وهو تصنيف يستوجب من السلطات الليبية المعنية التعاطي معه بكل جدية وحزم لأنه لا يعكس طبيعة المجتمع الليبي بقدر ما يعكس تجربة عدة سنوات من الفوضى السياسية والأمنية وغياب سلطة القانون ممثلة في دولة ليبية قوية ومهابة قادرة على بسط نفوذها على كامل تراب البلاد.

¹ - منور مليتي، ليبيا.. بين برائن الجريمة المنظمة، -بوابة إفريقيا، في:

المبحث الثالث: مظاهر التهديدات الإرهابية الجديدة في ليبيا

تحولت ليبيا إلى منطقة صراع تضم مختلف التنظيمات والمليشيات التي استفادت كثيراً من تردي الأوضاع وغياب شبه تام لمؤسسات الدولة، حيث وجدت مختلف التنظيمات في ليبيا البيئة المناسبة لممارسة مختلف أنشطتها الإرهابية وقد أد التنوع في التهديد إلى زيادة تطور هذه الأنشطة التي أصبحت تعرف بالإرهاب الجديد، وهو ما يمكن توضيحه وفقاً لهذا المبحث.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لظاهرة الإرهاب في ليبيا

يشمل الجانب التاريخي لظاهرة الإرهاب في ليبيا تلك الهجمات التي ينفذها الجنود أو عناصر الأمن أو الدبلوماسيون الليبيون، عادة ضد المعارضين الليبيين في الخارج ومن أمثلة ذلك الشرطة التي أطلقت أعيرة نارية في السفارة الليبية بلندن على المتظاهرين المناهضين لليبيا.¹ وتشمل الهجمات الإرهابية الإضافية التي شنتها ليبيا تلك التي كلفها أعضاء بارزون في التسلسل الهرمي السياسي الليبي أو بدائلهم في قوات الأمن تنفيذها من قبل مختلف المنظمات الإرهابية في مقابل دفع مالي كبير.

وفي عام 1989، انفجرت طائرة فرنسية فوق الصحراء الكبرى، مما أسفر عن مقتل 170 راكبا وطاقم. حيث أصدر قاض فرنسي عُيّن للتحقيق في المأساة أمراً دولياً لاعتقال عدد من المواطنين الليبيين المشتبه في أنهم تسببوا في الانفجار، ومن بينهم: عبد الله السنوسي (ابن شقيق القذافي، الذي يعتبر الرجل الثاني في أجهزة مخابراته)، موسى كوسا (نائب أجنبي) الوزير المسؤول عن الأنشطة الإرهابية خارج ليبيا). ونذكر أيضاً في الهجمات التي استهدفت مطاري فيينا وروما في عام 1985، التي أدت إلى وضع ليبيا كبلد مؤيد للإرهاب الدولي، وقد أمر الرئيس الأمريكي ريغان في يناير 1986 بقطع جميع العلاقات الاقتصادية مع ليبيا وتجميد الأصول الليبية في الولايات المتحدة المجمدة. كما دعا ريغان الدول الأخرى للانضمام إلى المقاطعة الاقتصادية ضد ليبيا.

¹ - مجدي يازجي، ليبيا.. انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب، محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة. في:

حيث أدت العقوبات الاقتصادية إلى مخاوف من أن القذافي سيحاول الانتقام من الولايات المتحدة وأن ليبيا قد شرعت بالفعل في حملة إرهابية ضد أهداف أمريكية وغربية في أوروبا. في مارس 1986، تم ضرب أهداف أمريكية في لبنان وإيطاليا وألمانيا.¹

وكان أخطرها تفجير ملهى ليلي في برلين الغربية 1986، مما أسفر عن مقتل جنديين أمريكيين وإصابة العشرات. من أجل وضع حد لموجة الإرهاب التي تجتاح أوروبا، أرسلت الولايات المتحدة قوات من الأسطول السادس إلى خليج السدرة قبالة ليبيا. دفع استمرار الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة إلى القيام بعمل عسكري انتقامي في أبريل 1986 حيث هاجمت الطائرات الأمريكية المنشآت الحكومية والعسكرية في بنغازي وطرابلس، مما أسفر عن مقتل ثلاثين ليبيا.

وفي ديسمبر 1988، انفجرت طائرة تابعة للخطوط الأمريكية فوق بلدة لوكربي الاسكتلندية. قُتل في الانفجار مائتان وثمانون شخصًا، معظمهم من ركاب الطائرة، وبعضهم من سكان لوكربي، الذين سقطت منازلهم بسبب الحطام المتساقط. وفي نوفمبر 1991 أعلن الأمريكيون والبريطانيون رسمياً أن تحقيقاتهم أشارت إلى المشتبه بهم في التفجير هم: عبد الباسط علي المغربي مدير الأمن السابق في شركة الطيران الليبية ورئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في طرابلس لاحقاً مان خليفة فهيمة مدير مكتب الخطوط الجوية الليبية في مالطا. ووفقاً للمتحدث باسم الولايات المتحدة، فقد تم تدريب الاثنين على الهجوم على منشأة عسكرية في ليبيا على مدار ثلاث سنوات: "لقد زرعوا القنبلة في مسجل كاسيت لاسلكي من ماركة Toshiba واستغلوا اتصالاتهم الجوية لضمان أن تكون حقيبتهم على متن طائرة Pan Am Flight 103، المغادرة لفرانكفورت. عندما غير الركاب الرحلات في لندن، تبعها الحقيبة. " وتم توجيه الاتهام إلى الاثنين وطالبت الولايات المتحدة بتسليمهما للمحاكمة في الولايات المتحدة وهددتا بفرض عقوبات دولية على ليبيا. تحت الضغط الأمريكي والبريطاني، تبنى مجلس الأمن الدولي القرار 731 الذي يدعو ليبيا إلى تسليم المشتبه فيهم.

ووفقاً للتقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب الدولي المنشور في ماي 1990، يواصل القذافي دعم حوالي ثلاثين مجموعة إرهابية، بما في ذلك جماعة أبو نضال، بالأموال والتدريب والمساعدة الأخرى.

في جانفي 1991، أبلغ الرئيس بوش الكونغرس الأمريكي أنه يواصل فرض العقوبات الأمريكية على ليبيا، لأن "الحكومة الليبية تواصل استخدام الإرهاب الدولي ودعمه، في انتهاك للقانون الدولي وقواعد

¹ Boaz Ganor, LIBYA AND TERRORISM. international institute for Conter-terroism with the Support of Keren Daniel. 1998, p 3.

السلوك الدولية." وهو أبرز ما ميز ظاهرة الإرهاب في ليبيا التي صُنفت في أغلبها ضمن إطار الإرهاب الدولي.¹

المطلب الثاني: انتشار الجماعات المسلحة في ليبيا

بعد سقوط النظام في ليبيا شاركت العديد من الجماعات المسلحة ذات التوجه الإرهابي في الثورة سواء كأفراد أو كتنظيمات، ولكن بعد الثورة اتخذت مسارات مختلفة، ففي الوقت الذي انضم بعضها تحت لواء رئاسة الأركان العامة التي تمثل نواة الجيش الليبي الجديد، وشاركت في الانتخابات البرلمانية، أنكر البعض العملية الديمقراطية برمتها، وقاطع الانتخابات وظلت حاملة للسلاح، ومن بين هذه الجماعات وأخطرها نجد منها:

1- كتيبة أنصار الشريعة

لا يتجاوز عدد عناصر هذه الكتيبة 500 وتنتشر في مدن بنغازي ودرنة والبيضاء بشرق ليبيا، وليس لديها تواجد بالمنطقة الغربية، وتحمل هذه الجماعة فكر قريب من فكر تنظيم القاعدة. شاركت هذه الجماعة في الثورة، وكان معظم قادتها سجناء بسجن بوسليم لسنوات طويلة في عهد القذافي، ومن أبرز عناصرها محمد الزهاوي، وهو قائد الكتيبة "سجين سياسي سابق في بوسليم وأطلق سراحه قبل الثورة".²

ومن أبرز توجهاتها رفض العملية الديمقراطية والانتخابات برمتها في ليبيا، وعدم الاعتراف بالدولة والحكومة الحالية، وتدعو لإقامة "دولة إسلامية" وفق رؤيتهم، ومن بين نشاطاتها الحصول خلال الثورة على كم كبير مما يسمونه "الغنائم" من أسلحة وسيارات وأموال وغيرها كانت قد تركتها ميليشيات القذافي، وبعد أن قاموا بتجنيد عدد من الشباب حديثي السن غير المتعلمين، ومن المواقف التي تُحسب لهم تأمين مستشفى الجلاء ببنغازي في ظل الانفلات الأمني بعد الثورة، ولكن أصابع الاتهام تشير إلى تورطهم في الهجوم على القنصلية الأمريكية ببنغازي في سبتمبر 2012 خلال احتجاجات ضد الفيلم "المسيء".

أما على المستوى الشعبي فهم لا يلقون قبولاً شعبياً من شرائح واسعة من المجتمع الليبي، ويتعرضون لكثير من الانتقادات، يتواجدون في معسكرات خاصة بهم، ويترددون فرادى على المساجد للدعوة لأفكارهم واستمالة الناس إليهم، لكنهم لا يسيطرون على مساجد أو جمعيات بعينها.

¹ - Ganor، Op-cit، P P: 04-05.

² - جمال طه، تطور الإرهاب في ليبيا من الجماعات المتطرفة إلى الجيوش السيارة، في:

<https://gamaltaha.wordpress.com> (12/02/2020)

تلقت جماعة أنصار الشريعة دعماً من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفي المقابل قامت جماعة أنصار الشريعة في ليبيا بتزويد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالمقاتلين في مالي وتدريب مقاتلي المثلثون في عام 2013 بمن فيهم أحمد أبو ختالة في بنغازي وسفيان بن قمو في درنة، كما تورط التنظيم في الهجوم على البعثة الأمريكية الخاصة في بنغازي والتي صنتفه بعد ذلك كتتنظيم إرهابي، بعد وفاة زعيم الجماعة محمد الزهاوي أواخر عام 2014، بدأ تنظيم أنصار الشريعة يفقد أعضائه وكانت أهم هذه الانشقاقات منتشرة بشكل خاص داخل فرع درنة. كما قُتل العديد من كبار قادتها في بنغازي في معارك ضد قوات حفتر، وفي أواخر ماي 2017 أعلن أكثر فروع أنصار الشريعة نشاطاً عن حل هذا التنظيم وانضم أغلب مقاتليه لتنظيم داعش الإرهابي.¹

2- كتائب ميليشيات الزاوية ومصراتة

تضم العديد من التشكيلات بعضها منشق عن الجيش النظامي، والبعض الآخر قبلي ينتمي لمناطق الزاوية ومصراتة، ويغلب عليها التوجه الإسلامي، وتضم كذلك قوة "درع ليبيا الوسطى" إلى جانب كتائب أخرى مثل: "كتيبة الحلبوس"، و"كتيبة المرسي" و"كتيبة أبو عبيدة الزاوي" العائد من أفغانستان بمدينة الزاوية، ويبلغ عدد مقاتلي هذه الميليشيات حوالي 25 ألف مقاتل، تمكنت هذه التشكيلات خلال الثورة من السيطرة على كميات ضخمة من الآليات والعتاد العسكري والأسلحة والذخيرة من مخازن الجيش بمنطقة الجفرة، كما حصلت على دعم تركي وقطري، عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية التي لا تخضع للدولة، تتبعها عدة معسكرات لتدريب المقاتلين الليبيين والأجانب، ويقدر ما تمتلكه بما يزيد عن 3500 سيارة مجهزة بمضادات للطائرات، وراجمات الصواريخ، وأكثر من 200 دبابة، تتمركز معظم كتائبها في معسكرات تابعة للنظام السابق، وتتمركز الباقي في ضواحي المدن، يتم التنسيق على الأرض بين هذه القوات وكتائب مسلحي مصراتة،² حيث توجد كتيبة مسلحة أسسها مفتاح الداودي قبل أن يلقي مصرعه في تحطم طائرة ليبية بتونس، وهي أقرب إلى القاعدة بحكم تكوين مؤسسها الذي جاهد في أفغانستان، كما تتعاون أيضاً مع "ثوار جبل نفوسة"، ومسلحي غريان، ومقاتلي قبائل أولاد سليمان بالجنوب الليبي، وقبائل "الطوارق".³

¹ - Lydia Sizer, "Libya's Terrorism Challenge", Middle East Institute counterterrorism Series, (October 2017), p 04.

² - طه، مرجع سابق.

³ - المكان نفسه.

3- درع ليبيا 1-

عبارة عن تجمع لمجموعات مسلحة متحالفة تحت هذا الاسم وتعمل في عدة مناطق في ليبيا أهم هذه المجموعات درع المركز الموالية للمؤتمر الوطني في طرابلس، أما القوة الثالثة في درع ليبيا فتقودها الشخصية الإسلامية المعروفة وسام بن حميد الذي كان يقاتل إلى جانب زعيم أنصار الشريعة السابق محمد الزهاوي، والذي قتل في عام 2015، ويتولى بن حميد منصب القائد الميداني لمجلس شورى ثوار بنغازي.¹

4- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

تعود جذور نشاط تنظيم القاعدة في ليبيا إلى أواخر القرن الماضي، عندما أعلنت مجموعة ليبية تأسيس الجماعة الإسلامية المقاتلة مؤلفة من مقاتلين ليبين عادوا من ساحات القتال في أفغانستان وتدخل في سلسلة من الصدمات المسلحة مع نظام القذافي الذي تمكن من إيداع أعداد كبيرة منهم في سجونهم، ويعتبر أبو يحيى الليبي أحد أبرز قيادات تنظيم القاعدة الذي قتل في غارة أميركية على أحد مواقع طالبان في عام 2012، ورغم إعلان فرع تنظيم القاعدة في ليبيا والمعروف باسم الجماعة الإسلامية المقاتلة، تخليه عن مبدأ القتال وإلقاءه السلاح إثر سلسلة مراجعات عقدها نهاية العقد الماضي داخل سجون القذافي، إلا أن مراقبين للشأن الليبي يؤكدون عودة نشاطه تحت مسميات جديدة لاسيما علاقته بتنظيم أنصار الشريعة الذي نشط في ليبيا بداية عام 2012.²

5- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" في ليبيا

أعلنت عدة جماعات مسلحة وإرهابية ولائها لتنظيم داعش، ومن بينها نجد مجلس شورى شباب الإسلام الذي أعلن تأييده لداعش في جويلية 2014، وعُرف عليه أنه قام بعمليات إعدام جماعية، يُضاف إلى ذلك كتيبة أبو محجن الطائفي التي أرسلت 50 متطوع للحرب في العراق، وبائع داعش أيضاً حركة شباب التوحيد ومُجاهدي ليبيا.³

ومن أبرز أعمال داعش السيطرة على درنة بالكامل في نوفمبر 2014 بمقاتلين تجاوز 800 عنصر، تتبعها 6 معسكرات بأطرافها، تضم جنسيات من دول شمال إفريقيا، وفي ديسمبر 2014 أعلن التنظيم

¹ - مصطفى صلاح، مستقبل الجماعات الإرهابية في ليبيا، في

<http://www.acrseg.org/41688> (09/01/2022)

² - تنظيم القاعدة مسميات أخرى في ليبيا في:

<https://www.alhadath.net/pdfServlet/pdf/bd10e721-1f1f-46e7-a6b4-125950b97536> (16/02/2020).

³ - Andrea Beccaro, "ISIS in Libya and beyond, 2014–2016", The Journal of North African Studies, in

<https://bit.ly/3Geyg3w> (10/01/2022)

عن تشكيل ما يُسمى بمجلس شوري مجاهدي درنة وضواحيها يجمع بين العديد من الفصائل، ووصف الكاتب والمؤرخ الأمريكي "ويدستر تاربلي" مؤلف كتاب "الحادي عشر من سبتمبر" درنة بـ"عاصمة الإرهاب العالمي The Capital of Global Terrorism"، لأنها من أكثر المناطق التي تصدر المقاتلين للعراق وسوريا، وذكرت صحيفة "واشنطن تايمز" الأمريكية بأن الليبي عبد الحكيم بلحاج القيادي بالجماعة الليبية المقاتلة، الذي تولى قيادة المجلس العسكري في طرابلس، ولعب دورا في تفجيرات مدريد 2004، واتهم بقتل اثنين من المعارضين التونسيين، يقود قوات تنظيم داعش في ليبيا.

من أبرز أعمال داعش الإرهابية شن هجوم على فندق بالعاصمة طرابلس على حقول النفط، وتنظيم مسيرات مفتوحة، وإعلانها اعتزام تنفيذ عمليات نوعية للسيطرة على مصراتة، واستتابت أهل النوفلية شرق سرت لإعلان البيعة، حتى لايتعرضوا للقصاص، وفرضت القيود "الشرعية" على نساء "صرمان" و"صبراتة" في الغرب.¹

وتوسعت داعش في الجنوب الليبي بإقامة قواعد، وتجديد عناصر جديدة والارتباط بتنظيمات قائمة خاصة جماعة مختار بلمختار الملقب بـ"الأعور" أبرز قيادي "القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي، و"إياد آغ غالي" زعيم جماعة "أنصار الدين"، اللذان كانا يرتبطان بقاعدة الساحل والصحراء، إضافة لمجموعة من طوارق مالي المتحالفين مع القاعدة، ومجموعة "أنصار الحق" التي تضم مقاتلين من مصر ومالي والجزائر وغيرها. بعد الغارات المصرية على درنة انسحبت أربع جماعات من مواقعها في الحمادة الحمراء، وعرق مرزوق، خشية استهدافها، وهي: "حركة التوحيد والجهاد بغرب أفريقيا"، "كتائب الصحراء" في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب، "كتائب يوسف بن تاشفين"، وفرع "أنصار الشريعة" بجنوب ليبيا.²

¹- Beccaro, Op-cit.

²- Ibid.

*- مصفوفة تتبع النزوح DTM: اختصار لـ Displacemet Tracking Matrix: تقرير يرصد ويراقب تحركات السكان من أجل جمع وتحليل وتبادل مجموعات المعلومات حول السكان الليبيين، والمهاجرين غير القانونيين، في

<https://www.globaldtm.info/fr> (17/02/2020)

المطلب الثالث: الإرهاب الجديد في ليبيا

برزت العديد من المظاهر لمختلف التهديدات اللاتماثلية والتي من بينها ظاهرة الإرهاب التي تحولت شكلا ومضمونا، خاصة على مستوى وطبيعة حجم التهديد وهو ما يمكن توضيحه وفقا لما يلي:

1- مظاهر الإرهاب الاقتصادي والبيئي في ليبيا

يمكن إبراز أهم مظاهر الإرهاب الاقتصادي والبيئي في ليبيا وفقا لما يلي:

1-1- مظاهر الإرهاب الاقتصادي في ليبيا

منذ العام 2011 وبعد الثورة أخذ إنتاج النفط منح تنازلي خطير مستويات متدنية جدا، فمع تواجد قوات حفتر في أغلب الموانئ والحقول النفطية خاصة في منطقة الهلال النفطي، حيث كان هناك العديد من الصراعات خاصة حول مختلف الحقول، حيث نزل إنتاج النفط الخام إلى 22 ألف برميل يوميا في يوليو 2011 بعدما كان يتم إنتاج 1.77 مليون برميل يوميا، وقد تأثر النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني جراء تدمير البنية التحتية ومنشآت الإنتاج، واضطراب الأنشطة المصرفية، ومحدودية القدرة على الحصول على النقد الأجنبي، ورحيل الأيدي العاملة الوافدة، وبالتالي، وفي ظل انكماش الناتج الهيدروكربوني بنسبة 50 % وفقا للتقديرات، كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي في عام 2011 أقل بنسبة 60% من مستواه عام 2010 لأن فقدان دخل الهيدروكربونات في فترة الصراع أدى إلى تخفيض فائض الحساب الجاري في ليبيا.

من جانبه، لم يتمكن مصرف ليبيا المركزي من بيع النقد الأجنبي نظرا لعدم تمكنه من الوصول إلى أصوله الخارجية وهبطت قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية، فانخفض عند نقطة ما إلى نصف قيمته الرسمية، غير أن الفارق بين سعري الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية تضاعف إلى أقل من 10 % في مطلع عام 2012 بعد إلغاء تجميد الأصول الخارجية في أواخر عام 2011 وارتفع مؤشر أسعار المستهلك ارتفاعا هائلا في 2011 إلى حوالي 20 % انعكاسا للقيود المادية على الواردات، ومحدودية العرض المحلي، والتوسع النقدي وكذلك انخفاض سعر الصرف في السوق الموازية¹.

كذلك تراجعت قيمة الصادرات من 48.9 مليار دولار في عام 2010 إلى 19.2 مليار دولار في عام 2011، بينما هبطت قيمة الواردات من 24.6 مليار دولار إلى 14.2 مليار دولار خلال نفس الفترة. ونتيجة لذلك، تقلص فائض الحساب الجاري من 21 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2010 إلى أقل من 4.5 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2011 وتشير التقديرات إلى تراجع الإيرادات بنسبة 69 % بالقيمة الاسمية، أي

¹ - شيماء عبد الفتاح، "الاقتصاد بعد الثورة، الهيئة العامة للاستعلامات"، آفاق أفريقية، ع 38، م 11، (2013)، ص 91.

من 57 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2010 إلى 39 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2011 والجدير بالذكر أن الوضع المالي للقطاع العام أثناء الثورة وفي الفترة التي أعقبها مباشرة، فكانت الحكومة تمويل النفقات بالاقتراض من مصرف ليبيا المركزي وبالسحب من الودائع لدى المصرف، ونتيجة لنشوب الصراع تدهورت الميزانية العامة للقطاع المصرفي، فالاضطراب الاقتصادي سيؤخر سداد بعض القروض، كما أن جودة الأصول قد تدهورت بسبب الدمار المادي لبعضها، علاوة على ذلك، من المحتمل أن تكون كيانات النظام السابق قد حصلت على قروض ربما كانت غير قابلة للاسترداد¹.

ويمكن وصف أبرز إنعكاسات الإرهاب الاقتصادي في ليبيا وفقاً لما يلي²:

- تدمير البنى التحتية والمنشآت المدنية والعسكرية والإنتاجية كما توقفت مشاريع التنمية.
- نهب الثروة النفطية وعدم انعكاس عائدات النفط الليبي ما بعد سقوط النظام على مستوى عيش النظام.
- تبديد المال العام عن طريق تجاوزات مالية خطيرة وسياسات نقدية غير مسؤولة منها قيام عصابات المافيا الدولية بمحاولة الوصول إلى الأموال الليبية المجمدة تحت ذريعة تتبع الأموال المهربة والمسروقة من أتباع النظام السابق.
- اختفاء الكثير من المبالغ المالية الضخمة من المصارف وشركات التأمين، وعلى الرغم من توالي الدفعات التي أفرجت عنها مختلف المؤسسات والمنظمات الأوروبية والأمريكية بعد تجميدها، فقد فقدت آثار هذه الأموال وأصبحت تتعرض للتهريب نحو الخارج بمجرد وصولها إلى ليبيا.
- انهيار المنظومة المصرفية.
- اضطراب خطوط التصدير والاستيراد وإجبار التجار والموردين على دفع رسوم إضافية واستحواذ الميليشيات على بضائعهم بموانئ مصراتة وطرابلس وبنغازي، بالإضافة إلى سوء إدارة الاستثمارات الليبية في الخارج وخصوصاً في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

1-2- الإرهاب البيئي في ليبيا

منذ مطلع العام 2011، وليبيا ما زالت تتعرض بشكل متواصل لأضرار بيئية جسيمة، بعد أن تورطت في حرب مدمرة، لم تحظ آثارها الشديدة الخطورة باهتمام صانعي القرار الليبي ولا باهتمام المجتمع الدولي الذي أشعل فيها النار، وحل عن سماها لتكون أرضها ناراً حمراء ومصدراً دائماً لأدخنة

¹ - المرجع نفسه، ص 92.

² - صالح إبراهيم، إيجاد حل للأزمة الليبية خطوة أساسية لمواجهة الإرهاب في:

كثيفة وغازات سامة تلوث الهواء النقي، والماء الصالح للشرب، والغذاء الصحي وتسممه بالكيماويات، وتنذر بتحويل البلاد إلى جحيم. فبحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة في 2011، فقد نفذت طائرات الناتو أكثر من 17939 طلعة جوية مسلحة، وبعد مغادرتها البلاد، لم تقم أي جهة دولية أو ليبية متخصصة بتحديد ما خلفته هذه الطلعات من كوارث بيئية بسبب القنابل والغازات التي استخدمتها في الحرب. وقد أدت حالة انفلات الأمني في ليبيا أيضا إلى تهديد البيئة بمختلف مكوناتها، ففي أوت 2014م، قال مدير مكتب التوعية بشركة الخدمات العامة في بنغازي "إن منطقة بوعطني كادت تعيش كارثة بيئية نتيجة انتشار الجثث وتحللها دون دفن عقب الاقتتال الدائر هناك، وأن نسبة التلوث نتيجة تحلل الجثث، بحسب تقرير الهلال الأحمر بلغ حوالي 80%، وأن الهواء والأرضية مشبعة بالبكتيريا التي تسبب كثيرا من الأمراض¹.

من جهة أخرى كانت خزانات النفط هدفاً للصراع، ففي 27 جوان 2014م، كادت الاشتباكات الواقعة بطرابلس أن تتسبب في حدوث كارثة بيئية وطبيعية غير مسبوقة، عندما سقط صاروخ على خزان وقود يحتوي على 6 ملايين لتر من البنزين السائل، حول سماء طرابلس إلى سواد مقيت، وهدد سكانها بالاختناق والموت، ولولا تدخل الشركات الأجنبية ورجال الدفاع المدني الليبي الذين نجحوا في إخماد النيران ومنعوها من الوصول إلى الخزانات الأخرى التي كانت تحتوي على أكثر من 90 مليون لتر من الوقود لكانت الكارثة عظيمة.

وفي أواخر ديسمبر 2014م، وبسبب ما وقع بالقرب من الهلال النفطي من اشتباكات مسلحة، أدت لاندلاع النيران في سبعة خزانات من أصل تسعة عشر خزانا بميناء السدرة النفطي، واستمرت النيران تفتك بالخزانات لأكثر من أسبوع، حتى ساهمت شركات عالمية متخصصة في المساعدة للسيطرة على الحريق الكبير، بعد أن غطت سماء الهلال دخان كثيف حجب ضوء الشمس، وُلوث الهواء، وأضر بالتربة.

لم تكن الاشتباكات وحدها مهددة للبيئة في ليبيا، فبعيداً عن دخان الزيت الأسود الذي غطى مساحات كبيرة من السماء الليبية وحجب ضوء الشمس والهواء النقي وهناك تهديد بيئي آخر خطير والذي تمثل في تسرب مياه الصرف الصحي والصناعي لمصادر المياه الصالحة للشرب فبحسب دراسة أجرتها مجموعة بحثية بكلية العلوم بجامعة طرابلس أواخر عام 2013م على 600 عينة مياه آبار في

¹ - سالم أبو ظهير، التلوث البيئي يهدد ليبيا في:

منطقة طرابلس أظهرت النتائج أن 37 % منها غير صالح للشرب، بحسب مواصفات منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب.

من جانب آخر يشكل التعدي على الغابات والمحميات الزراعية على غرار ما حدث في قرية جودائم القريبة من العاصمة التي تحولت أشجار السرو فيها إلى فحم وحطب، وتحول شاطئها الجميل إلى مكب كبير للنفايات، فيما خسرت البلاد مئات الهكتارات من أراضي صالحة للزراعة في جوان 2013م بسبب الحريق الكبير الذي شب في غابات رأس الهلال بالجبل الأخضر. وأيضاً الحريق الذي شب في فيفري 2014م بغابة درج القريبة من الحدود الجزائرية وكاد أن يفتك بما يقارب من مائة ألف نخلة بحسب ما صرح به للإعلام وقتها عضو المجلس التشريعي بمنطقة درج¹.

2- الإرهاب السيبراني وتمدد الظاهرة في ليبيا

شكلت الدعوات التي أطلقها نشطاء ومستخدمون شبان في الفضاءات الاجتماعية سنة 2011، خاصة شبكة فيسبوك ضد نظام العقيد معمر القذافي، منعطفا في تاريخ البلاد وفي علاقة الليبيين بهذه الوسائل الحديثة، هذه الدعوات التي حققت حينها أهدافها وأحدثت تغييرا إيجابيا في البلد بإسقاط نظام العقيد القذافي بعد حكم دام لأكثر من 42 عاما، لكن هذه الوسائل لم تعد تقوم بنفس الدور وتغيرت طرق توظيفها واستخدامها، حتى أنها أصبحت وسيلة منكشفة على مختلف الجماعات والتنظيمات الإرهابية. فقد استفاد الإرهابيون من تركة النظام الليبي السابق من خلال الاستيلاء على النظم التقنية من خلال اقتحام مقرات المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية وأيضا جهاز الأمن الداخلي حيث كان النظام السابق الليبي لديه أجهزة تجسس الالكترونية وتتبع متطورة تم شرائها من شركة فرنسية معروفة وانتقلت التقنية الفنية الكاملة إلى يد المتطرفين بعد ثورة 17 فيفري في ليبيا سنة 2011 في وسط الفوضى

واستغلت الجماعات الإرهابية في ليبيا، طوال السنوات الماضية، الفراغ وحالة الفوضى في النظام الليبي لجذب آلاف المقاتلين من داخل وخارج البلاد عبر الإنترنت، من خلال الرسائل الدعائية التي يقوم بنشرها عن طريق المنصات الإعلامية التابعة له، في مواقع التواصل الاجتماعي، فالثورة الليبية في فبراير 2011 أثرت بشكل كبير على هيكل الدولة الليبية، مما أدى إلى حدوث حالة من الفراغ داخل النظام الليبي، قد نتج عنها اقتحام التنظيمات الإرهابية لجهاز الأمن الداخلي والمخابرات العامة والاستخبارات العسكرية، ما مكّنهم من السيطرة على النظم التقنية بهذه المؤسسات.

¹ - أبو ظهير، مرجع سابق.

وقام الإرهابيون، مستخدمين هذه التقنيات، ببث الفتاوى الإلكترونية والترويج لأفكارهم التكفيرية، التي تحرض على الجهاد لجذب عدد كبير من الجهاديين، بالإضافة إلى بث الفيديوها الخاصة بالعمليات الإرهابية والتدريبات القتالية للعناصر الإرهابية بغرض النيل من هيبة واستقرار النظام، وبث حالة من الخوف والرعب لدى المواطنين، خاصة مع قلة اهتمام الحكومات الليبية بإعادة بناء النظام التقني في ليبيا بعد الثورة، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في ازدياد ظاهرة الإرهاب الإلكتروني.

سعى الإرهابيون في حربهم السيبرانية إلى نقل معركة حديثة باستعمال كل لغات حروب الجيل الرابع و إلى استغلال طرق مختلفة من أجل كسب المعركة، ومن أساليبهم الرصد والمراسلات وتجنيد المقاتلين وجمع الأموال وبث الدعاية والتخطيط فضلاً عن طرق أخرى من نشر البيانات والاستيلاء على مساحات واسعة من مواقع التواصل الاجتماعي فالليبيون يستخدمون الفيس بوك بنسبة 98 % و 2% منهم فقط يستخدمون التويتر، حيث بلور تنظيم داعش دعاية جهادية الكترونية مهمة من حيث الإعداد والتنسيق والتنفيذ المرئي ووضع تنظيم عالي للصورة ولقاطع الفيديو بطريقة عالية الجودة ملحقة بالأنشيد الجهادية المعروفة مثل صليل الصوارم والقصاصد الشعرية التحفيزية.¹

إن نقطة الضعف لدى الحكومة الليبية المؤقتة وكل الحكومات اللاحقة بعد ثورة فيفري هي عدم اهتمامها بإعادة بناء النظام التقني من جديد والمساهمة في مكافحة جرائم الانترنت والظواهر الإرهابية الالكترونية رغم أن لديها وزارة متخصصة في الاتصالات والمعلوماتية ووزارة داخلية بها فرق متخصصة حيث تم كتبها ومطاردة البعض وتصفية البعض الآخر من قبل المتطرفين المحسوبين باسم كتية أنصار الشريعة والقاعدة في بنغازي وطرابلس وعدم قدرة السلطة الليبية على القيام بمواجهة أمنية تقنية على الانترنت بسبب وجود المراقبة على الشبكة في قبضة المتطرفين والذين يدعمون مختلف التنظيمات الإرهابية في ليبيا.

فمع بداية انتشار ما يعرف بالتعدد السياسي وبروز عشرات الأحزاب والمنظمات، لم يتصور أحد أن تغدو وسائل التواصل الاجتماعي مساحات للفتنة والاستقطاب وساحات للتصفية السياسية ووسيلة للتهديد والترويج للكراهية والتحريض على العنف، فالعديد من صفحات الليبيين على مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت ساحة لنشر خطاب الكراهية والتهديدات ضدّ بعضهم البعض وهو ما عزز حالة الانقسام، في مشهد يعكس حجم الخلافات السياسية والصراع المناطقي الدائر في ليبيا.²

¹ - نورا بنداري، خطوات ليبية جديدة لمواجهة "إرهاب السوشيال ميديا، في:

<https://www.almarjie-paris.com/2346>

² - منية غانمي، كيف ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في انقسام الليبيين وتغذية العنف بينهم؟ في:

وأصبح الليبيون وخاصة فئة الشباب يوماً بعد يوماً أشد ارتباطاً بالشبكات الاجتماعية، وخصوصاً تويتر و فيس بوك، حيث قفز عدد مستخدمي هذا الأخير من حوالي 360 ألف مستخدم في عام 2011 إلى حوالي مليون مستخدم عام 2019، وتعتبر ليبيا العاشرة عربياً بعدد مستخدمي فيسبوك.

وفي ظل عدم الرقابة استغلت المجموعات الإرهابية المواطنين الليبيين لنشر حالة الفوضى من خلال استخدام مختلف برامج التجسس التي تستخدم لنسخ المعلومات الموجودة على أجهزة الكمبيوتر وتعطيلها وابتزاز مستخدميها من خلال التهديد بنشر الصور والفيديوهات الخاصة بهم أو من خلال قرصنة الحسابات الشخصية والتفاعل بها بصفتهم مستخدموها الأصليين، وكذا نشر الأكاذيب وحالات الشك في البيئة الأمنية الليبية ومنه الوصول لغاياتهم التي يريدون تحقيقها، وقد استغلت هذه الجماعات البيئة الإلكترونية بامتياز لنشر أفكارهم ومعتقداتهم المتطرفة من تكثيف نشاطهم الإجرامي عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي المتسمة لغاية الآن.¹

وقد تم اغتيال العديد من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان في ليبيا انطلاقاً من الشبكات الاجتماعية عندما قاموا بتتبعهم ورصد تحركاتهم انطلاقاً من حساباتهم الشخصية، بالإضافة إلى أعمال أخرى وجرائم تم التحريض عليها وتنظيمها عبر شبكات التواصل الاجتماعي.²

وإزاء المخاطر المتزايدة التي باتت تمثلها المواقع التواصلية خاصة على التركيبة الاجتماعية للمجتمع وتأثيراتها السلبية فيه لا بد من القيام بإجراءات رقابية قانونية صارمة تضمن ألا تستخدم من أجل التحريض على ارتكاب جرائم، أو أعمال تهدد النسيج الاجتماعي الوطني، وخصوصاً في أوقات الأزمات والصراعات. ففي ظل شعور مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بالأمان وبقائهم بعيدين عن المساءلة وعن العقوبة، فإن ذلك من شأنه أن يشجعه على مزيد من التحريض على العنف و التصفية الشخصية أو الحزبية الضيقة.³

3- حالة الانقسام في ليبيا وتنامي ظاهرة الإرهاب السياسي

ساهمت السياسة الانتقالية في ليبيا منذ أكتوبر 2011 في طرح أزمة سياسية ممتدة تطورت لحالة انقسام مؤسسي واندلاع صراع مسلح بين مختلف التيارات المشكلة للمشهد السياسي في ليبيا، فالوضع

<https://arabic.cnn.com/world/2016/01/29/libya-social-media-violence>

¹- John Scott-Railton, *Revolutionary Risks: Cyber Technology and Threats in the 2011 Libyan Revolution*, (U.S. Naval War College, 2013), p 112.

²- Ibid.

³ - خيري عمر، السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا، مركز الجزيرة للدراسات في:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/2014121612524270512.html> (16/02/2020)

الأمني أصبح يشكل التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة الليبية، فبوجود سلاح منفلت وعدم تشكيل جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد، بقي الأمن على المحك ومفتوحاً على كل الاحتمالات.

فقد عاشت ليبيا أوضاعاً أمنية قاسية منذ نجاح ثورتها أدت إلى انفلات أمني وانتشار غير مسبوق للسلاح ما أدى إلى ظهور العديد من الكتائب المسلحة التي تعمل وفقاً لأجندات متباينة، كل ذلك في ظل عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد في وجه العنف والأطراف المتشددة. يضاف إلى كل ما سبق تركة ثقيلة خلفها نظام القذافي، فهناك عوامل كثيرة تضافرت لتجعل المشهد الأمني الليبي مشهداً ملتبساً، تعاطمت مراحلها حتى وصلت ذروتها بختف رئيس الوزراء علي زيدان الذي تحدث كثيراً عن جهود لم شمل الليبيين.¹

وتدهور المناخ الأمني في ليبيا بشكل ملحوظ منذ أبريل 2019 عندما شن الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر هجوماً على حكومة الوفاق الوطني للسيطرة على طرابلس. منذ ذلك الحين، يدور قتال عنيف حول طرابلس مع عدم رغبة أي من القوتين في تقديم تنازلات ضرورية لاستئناف المفاوضات السياسية. هذا ينطوي على خطر دفع البلاد إلى حالة من القتال المستمر وقد أدى وجود العديد من مليشيات المتمردين ومقاتلي الدولة الإسلامية إلى انهيار كامل للقانون والنظام، مما جعل ليبيا منطقة محظورة على مختلف الشركات المستثمرة بسبب الإجراءات الأمنية المشددة للغاية ضد الموظفين فهذه الشركات وخاصة الغربية منها تواجه تهديدات بهجمات عنيفة تستهدف المدنيين والبنية التحتية الرئيسية لها وهو ما عطل التجارة عبر مختلف القطاعات، وتعد حدود البلاد التي يسهل اختراقها بوابات التجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر والأنشطة الإرهابية عبر المنطقة، مما يزيد التوترات مع الدول المجاورة. علاوة على ذلك فإن القصور السياسي وفشل الدولة في خلق فرص عمل كافية ضمن الاقتصاد غير النفطي يشكلان مخاطر واضحة على الاستقرار الاجتماعي، فليبيا أصبحت تشكل مزيجاً من الانقسات القبلية، وما زاد الوضع تأزماً قربها من الدول الضعيفة مثل تشاد والنيجر وكذا ضعف مؤسساتها السياسية الداخلية والفراغ الأمني الذي يشير إلى استمرار عدم الاستقرار بشكل كبير على الأقل على المدى المتوسط.²

4- التهديدات البيولوجية، الكيميائية والنوعية في ليبيا

يمكن إبراز أهم هذه التهديدات وفقاً لما يلي:

¹ - يازجي، مرجع سابق.

² - Libya Crime and Security Risk Report In :

<https://store.fitchsolutions.com/all-products/libya-crime-and-security-risk-report> (17/02/2020)

1-4- التهديدات البيولوجية والكيميائية في ليبيا

يعتقد الكثير من الخبراء والمحللين أن ليبيا كان لديها برنامج للحرب البيولوجية لسنوات عديدة، إلا أنها لم تتعد مراحل البحث والتطوير المبكرة، وذلك أساساً لأن ليبيا تفتقر إلى قاعدة علمية وتقنية كافية. فبرنامجها واجه صعوبة الحصول على المعدات الأجنبية والخبرة الفنية اللازمة، ويرجع ذلك إلى العقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة ومع ذلك فإن ليبيا حاولت تطوير قدرة محلية لإنتاج كميات مختبرية من غاز الخردل وعلى الرغم من أن هذا البرنامج كان في مرحلة البحث والتطوير، إلا أن ليبيا كانت قادرة على إنتاج كميات صغيرة من العوامل البيولوجية وأهم ما أعاق برنامج الأسلحة البيولوجية في ليبيا، هو ضعف القاعدة العلمية والتكنولوجية في البلاد ونقص المعدات ونقص الموظفين المؤهلين فضلاً عن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة في الفترة من 1992 إلى 1999. وقد أكدت تقديرات الاستخبارات الأمريكية طوال التسعينيات أن ليبيا تابعت بنشاط تطوير قدرة بيولوجية هجومية¹.

يتمركز برنامج الأسلحة البيولوجية الليبي في مختبرات الصحة العامة، وهي منشأة طبية في منطقة طرابلس. يقال إنها بنيت بمساعدة عراقية، ولفترة من الزمن كانت تستخدم علماء سابقين من جنوب إفريقيا. أشارت تقارير غير مؤكدة إلى أنه في عام 1997 وصل حوالي عشرة خبراء عراقيين من الأسلحة البيولوجية إلى ليبيا للمساعدة في تطوير مجمع الأسلحة البيولوجية تحت ستار منشأة طبية تسمى مختبرات الصحة العامة. قيل أن البرنامج السري، المسمى "ابن حيان"، يهدف إلى إنتاج قنابل ورؤوس حربية مملوءة بالجمرة الخبيثة والسموم البوتولينوم وشارك عدد من المنظمات، بما في ذلك الجامعات والمختبرات الملحقة بوزارتي الزراعة والصحة، في عمليات شراء بريئة ظاهرياً للمواد التشخيصية والمخبرية ذات الاستخدام المزدوج.

في 19 ديسمبر 2003، وافقت ليبيا على تدمير جميع أسلحتها الكيميائية والنووية والبيولوجية. وجاء الإعلان المفاجئ بعد تسعة أشهر من المحادثات السرية بين المسؤولين الليبيين والأمريكيين والبريطانيين. وافقت ليبيا على الالتزام باتفاقية الأسلحة البيولوجية والسماح بعمليات تفتيش ومراقبة فورية².

أعلنت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن السلطات الليبية أبلغتها في مطلع نوفمبر عام 2011 بالعثور على مخزونات إضافية لما يعتقد أنها أسلحة كيميائية، ولكن لم يتم التعرف على مصير هذا

¹ - Weapons of Mass Destruction (WMD). Libyan Biological Warfare in :

<https://www.globalsecurity.org/wmd/world/libya/bw.htm> (18/02/2020)

² - السنوسي بسيكري، ليبيا وسياسة التكيف غير المشروط، في

<https://bit.ly/2SWFZMe> (18/02/2020)

المخزون الجديد بسبب انغماس البلاد في الفوضى والنزاعات السياسية والمنافسات القبلية عقب سقوط نظام القذافي

يأتي هذا في وقت تكشف مصادر أمنية في إحدى الدول العربية معلومات عن عملية سرية مشتركة تم القيام بها قبل خمسة أعوام بهدف إخراج كمية كبيرة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من ليبيا بشكل سري. وأكدت المصادر التي طلبت عدم الكشف عن هويتها أن أجهزة أمنية تابعة لبعض الدول في الخليج ساعدت الميليشيات الليبية في تهريب هذه الأسلحة إلى خارج البلد بحيث لم يطلع عليها المراقبون الدوليون.¹

والجدير بالذكر أن نظام التسليح البيولوجي الوحيد الذي ابتكرته ليبيا محلياً لمخزونها من غاز الخردل كان عبارة عن قنبلة جوية بوزن 254 كيلوجرام تحتوي كل قنبلة على أنبوب مغلف متفجر يمتد عبر محورها المركزي، وتحيط به مجموعة سداسية من ست أسطوانات. تم تغيير حجم الأسطوانات بحيث يمكن احتواء ثمانية عبوات بلاستيكية بسعة 1 لتر مملوءة بغاز الخردل بشكل داخلي. وهكذا، فإن قنبلة واحدة تحمل ما مجموعه 48 لتراً من الخردل. عندما تصطدم القنبلة بالأرض، قد يتسبب فتيل الصدمة في الأنف في انفجار أنبوب الانفجار المركزي، مما يؤدي إلى تشتيت غاز الخردل كغيمة من القطرات والبخار، وقد قامت ليبيا بتخزين أغلفة القنابل الفارغة بشكل منفصل عن مخزون غاز الخردل.

ومع ذلك، كانت الأمور مختلفة في الممارسة العملية. كان تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية في ليبيا أصعب بكثير من إفراغ القذائف والقنابل. فبحلول نهاية عام 2009 لم تكن ليبيا قد دمرت أيًا من الفئة الأولى من الأسلحة الكيميائية (الوكيل والصلائف) وفقط 39٪ (551 طنًا) من الفئة الثانية من الأسلحة الكيميائية. في مارس 2012، كان لا يزال لدى ليبيا العديد من أطنان الخردل والكثير من مواد كيماوية (الصلائف) G-agent المواد من الفئة 2، معظمها مركبات الفوسفور) لا تزال تتناوب.²

ساعدت المعلومات التي أعطاها ويكيليكس على توضيح الوضع الليبي إلى حد ما فقد أشار مصدر من ويكيليكس إلى أن القذافي لعب "القط والفأر" مع المجتمع الدولي، "التنفيذ المتعمد البطيء لالتزامات أسلحة الدمار الشامل".³

¹ - يامن صفوان: سلاح ليبيا الكيميائي إلى أين، في:

<https://bit.ly/3bRmcXp> (19/02/2020)

² - Diehard Empiricist. (March 27, 2012, 25 February 2011 - North African turmoil), CW worries.

³ - Where are Libya's WMD? RS Politics Daily. in:

https://www.idsa.in/cbwmagazine/CBWinEgyptandLibya_DanyShoham (24/02/2021)

فليبيا لم تف تمامًا بالموعد النهائي المحدد لتدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية. وفقًا لـ "الخطة التفصيلية لتدمير الأسلحة الكيميائية المتبقية بعد الموعد النهائي الموسع 29 أبريل 2012" المقدم من هذه الدول الأطراف، تخطط ليبيا لتدمير بقية الأسلحة الكيميائية من الفئة 1 بحلول ديسمبر 2013، والفئة 2 الأسلحة الكيميائية بحلول ديسمبر 2016 والفئة 3 من الأسلحة الكيميائية بحلول مايو 2013. يتعاون المجلس الوطني الانتقالي الليبي مع منظمة OCPW فيما يتعلق بتدمير جميع الأسلحة التقليدية القديمة في البلاد.¹

ومع ذلك وإلى غاية ماي 2013 كانت ليبيا قد دمرت 85 بالمائة من الفئة الأولى من الأسلحة الكيميائية ومن المقرر الانتهاء من عمليات التدمير في ديسمبر 2016. ومع ذلك، لم يتم استئناف تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية، ولا يتمكن المجتمع الدولي بعد أن يستبعد إمكانية وجود أصول إضافية في الأسلحة الكيميائية غير معلنة وغير مكتشفة فالتسلسل الزمني للأحداث في ليبيا يقدم دراسة حالة جديدة حول صعوبة التحقق من الامتثال لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بالرغم من عمليات التفتيش المستمرة في هذه الدولة.

وهناك معلومات تشير إلى استيلاء الميليشيات في ليبيا على أسلحة كيميائية من مخزونات القذافي وهو ما شكل حالة من الخوف فهناك من أكد أن القذافي ترك قبل مقتله "3 مواقع على الأقل في أنحاء البلاد، كانت تضم أكثر من 1000 طن مكعب من مواد تستخدم في صنع أسلحة كيميائية، ونحو 20 طنا مكعبا من غاز الخردل، إضافة إلى آلاف القنابل المصممة للاستخدام مع غاز خردل والكبريت".² والمشكل المطروح هنا هو خطر استخدام هذه الأسلحة من قبل مختلف التنظيمات والمليشيات خاصة الإرهابية منها، الأمر الذي سيؤدي إلى عواقب وخيمة على أمن ليبيا وجيرانها، ويبقى التهديد قائما إلى غاية ربما حصر أو حل الأزمة الليبية.

4-2- التهديدات النووية في ليبيا

ظهر ملف أسلحة الدمار الشامل على ساحة المنازعة والالتهام منذ أواسط الثمانينيات من القرن الماضي وقد أرجعت المصادر الاستخباراتية الأميركية مساعي ليبيا لامتلاك أسلحة فتاكة إلى عقد السبعينيات، ولم يكن هذا غريبا على النظام الليبي الذي ارتبط مشروعه السياسي منذ وصوله للحكم بمقاومة المشروع الصهيوني وإنهاء الدولة العبرية ومواجهة المشروع الإمبريالي الأمريكي، ولقد تكرر على لسان

¹ - Wiki Leaks Report in: - <http://www.telegraph.co.uk/news/wikileaks-files/libya-wikileaks/8294660/...>

² - Nuclear Threat Initiative، **Senate Delegation Positive About Security of Libyan WMD Materials**, in <https://www.nti.org/analysis/articles/libya-nuclear/>

العقيد القذافي في مناسبات متعددة حق ليبيا في امتلاك أسلحة جرثومية وحتى نووية ما دامت إسرائيل تستمر في تطوير ترسانتها النووية¹.

وحسب تقرير فدرالية العلماء الأميركيين الذي رفع إلى أجهزة صناعة القرار الأمريكي في أواسط العقد الماضي فإن ليبيا سعت إلى الحصول على دعم العديد من الدول لإنتاج أسلحة نووية منها روسيا والصين وكوريا الشمالية وأوكرانيا، وأن التعاون الليبي الباكستاني في أواخر عقد السبعينيات يقضي بأن تمد ليبيا باكستان بالدعم المادي وتمرر شحنات اليورانيوم المصدر من نيجيريا في مقابل تطوير قدرات ليبيا في هذا الاتجاه.

كما يتضمن التقرير معلومات عن خطة ليبية عام 1979 لشراء محطة توليد طاقة نووية، ولكنها عدلت عن ذلك لعدم ارتياحها للتكنولوجيا الروسية، ثم تعاقدت مع شركة Belgonucleaire البلجيكية عام 1984 لتنفيذ المشروع ولكن الحكومة البلجيكية عدلت عن السماح بتنفيذ العقد، الذي قدرت تكلفته بمليار دولار، رضوخا للضغوط الأميركية. ويتضمن التقرير أيضا معلومات عن مواقع في "ترهونة" و"تاجوراء" يعتقد أنها تصنع أسلحة كيميائية.

أما في ما يتعلق بامتلاك ليبيا صواريخ طويلة المدى فإن التقرير يشير إلى قدرات ليبيا، من الناحية النظرية، على إطلاق صواريخ متوسطة المدى من نوع سكود قادرة على حمل رؤوس نووية، ويكشف التقرير عن تعاقد ليبيا مع شركة Orbital Transport-und-Raketen Aktiengesellschaft OTRAG الألمانية الغربية لبناء قاعدة إطلاق صواريخ طويلة المدى، ولكن لم ينجح المشروع بسبب التدخلات الأميركية.

وجاء القرار الليبي عقب مفاوضات عقدت بناء على طلب من الحكومة الليبية في العاصمة البريطانية وضمت خبراء وتنفيذيين في حكومات الأطراف الثلاثة، ولم يعلن عن طبيعة وفحوى المفاوضات وظهرت بعض الإشارات من الأطراف الأميركية والبريطانية أنها تتعلق بالملفات العالقة وعلى رأسها ملف أسلحة الدمار الشامل والإرهاب وملف حقوق الإنسان، وقد تخللت هذه الجلسات زيارات قام بها أميركيون وبريطانيون لمواقع يعتقد أنها تصنع مواد فتاكة².

وزير الخارجية البريطاني جاك سترو وصف البرنامج النووي الليبي بأنه أكثر تقدما مما كان متصورا، وذلك في تصريح للمحطة الإذاعية الرابعة التابعة لـ(بي بي سي)، وذكر أن خبراء أميركيين

¹ - بيسيكي، مرجع سابق.

² - الحسن ولد المختار، ليبيا من شرعية الثورة إلى سيادة الدولة، في:

وبريطانيين زاروا عشرة مواقع لها علاقة ببرنامج ليبيا لإنتاج الأسلحة النووية في أكتوبر ونوفمبر الماضيين واطلعوا على "مواد ومعدات وبرامج" يمكن أن تؤدي إلى إنتاج أسلحة محظورة، كما شاهد الخبراء مكونات برنامج للطرد المركزي لتنضيب اليورانيوم لكنهم لم يروا برنامجا متكاملًا لذلك

وحسب ما قال مسؤول أميركي فإن الخبراء رأوا "كميات كبيرة من غاز الخردل" أنتجت منذ ما يزيد عن العقد في مصنع بمنطقة الرابطة الذي يعتقد أنه لا يعمل الآن.

من جهة أخرى أعلن البيت الأبيض أن القرار الذي أعلنته ليبيا بالتخلي عن برامج تطوير أسلحة التدمير الشامل جاء نتيجة لإستراتيجية الرئيس بوش الأمنية الوطنية بتخيير النظام الليبي بين السعي للحصول على مثل هذه الأسلحة بثمن باهظ والتخلي عنها والعودة إلى حظيرة المجتمع الدولي، وبناء على بيان الحقائق الصادر عن البيت الأبيض، فقد كشفت ليبيا للولايات المتحدة وللمملكة المتحدة عن معلومات هامة حول برامجها للأسلحة النووية والكيميائية علاوة على نشاطاتها في مجالي الأسلحة البيولوجية والصواريخ الباليستية، وتعددت ليبيا أيضا بما يلي:

- التخلص من كل عناصر برامجها الخاصة بالأسلحة الكيميائية والنووية.
- الكشف عن كل نشاطاتها النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- التخلص من الصواريخ الباليستية التي يزيد مداها عن 300 كيلومتر وتزيد حمولتها عن 500 كيلوغرام.
- القبول بالتفتيش الدولي لضمان التزام ليبيا التام بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والتوقيع على البروتوكول الإضافي.

- التخلص من كل مخزون الأسلحة الكيميائية والانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.
- السماح بعمليات التفتيش الفوري والمراقبة للتحقق من تطبيق كل هذه الإجراءات.

وهي الإجراءات التي ربما ساهمت بطريقة غير مباشرة في الحد من انتشار السلاح النووي في ليبيا الذي كانت ستكون عواقبه وخيمة جدا في ظل الأزمة التي تمر بها البلاد.¹

ومنه يمكن القول أن استغناء ليبيا عن برنامجها النووي لا يشير على الأقل على المدى القريب والمتوسط إلى وجود تهديدات إرهابية نووية في المنطقة، وتبقى التهديدات الكيميائية والبيولوجية هي المرجحة.

المبحث الرابع: تداعيات الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا إقليميا ودوليا وأهم سبل مواجهتها

¹ - بيسكري، مرجع سابق.

لم تكن التهديدات المحلية للظاهرة الإرهابية في ليبيا ذات تأثير على المستوى المحلي فقط وإنما تعداه إلى المساس بالمستوى الإقليمي والدولي أيضا، على اعتبار الم موقع الإستراتيجي لليبيا الذي يتوسط العديد من الدول ما يعني أن تبعات الانفلات الأمني ستخرج عن حدودها الداخلية وهو ما حدث بالأخص مع تسرب مخازن الأسلحة والإستلاء على الأسلحة الثقيلة والخفيفة وتسريبها خارج البلاد، دون أن ننسى محاولة الجماعات الإرهابية بالساحل الإفريقي استغلال الوضع الأمني المتدهور للبحث عن وجود وتركيز أكبر لعملياتها، إضافة إلى انعكاس الأزمة الليبية على جارتها مالي ما دفع دول الجوار إلى تعزيز آليات رقابتها على حدودها وفي مقدمتها الجزائر، زيادة على مشكلة تدفق اللاجئين، أما على المستوى الدولي فقد أدى سقوط ليبيا إلى سيطرة الكتائب الثورية والميليشيات على آبار النفط ما أخل بالسوق الاقتصادية الليبية وعليه فإن آثار تلك التهديدات وكيفية التعامل معها، خاصة في ظل توفر البيئة المناسبة لمختلف التنظيمات الإرهابية وخاصة تنظيم داعش، وهو ما سيكون له انعكاس على مختلف الدول، سواء الإقليمية أو الدولية .

المطلب الأول: التداعيات الإقليمية للظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا

خلق الوضع الداخلي الليبي بيئة مناسبة لتزايد نشاط العديد من الجماعات المتطرفة نتيجة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، الأمر الذي يشكل تهديداً حقيقياً لدول الجوار، كما أن الوضع في ليبيا يشير إل تنامي التهديد ما سيؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار بالمنطقة ككل، وهو ما سيتم توضيحه وفقاً لما يلي:

1- تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة على دول الجوار

على الرغم من تدهور الأوضاع الأمنية عبر الحدود التونسية- الجزائرية، وقيام الجماعات الإرهابية باغتيال عدة عناصر من الجيش التونسي في جبال الشعانبي، إلا أن التهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيره. فليبيا تعيش انفلاتاً أمنياً كبيراً بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع،¹ وهو ما سمح بانتشار وسيطرة الميليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي باتت تمتلك أسلحة خطيرة، ونتيجة لذلك أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه العديد من المخاطر.

كما أن حادثة اختفاء 11 طائرة مدنية من مطار طرابلس الدولي الذي كان معرض لهجمات من قبل الميليشيات المسلحة شكل تحولاً كبيراً في حجم المخاطر التي لا تهدد الجزائر فحسب، بل المنطقة بأسرها، وبعد أن وردت تقارير مفادها أن الطائرات كانت في أيدي "المتطرفين" الذين يعتزمون استخدامها لأغراض إرهابية في الجزائر والمغرب وتونس، وهناك مخاوف من شن هجمات مشابهة لتلك التي وقعت في 11 سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية.

ومما يزيد الأمور سوءاً، أن الجزائر وجدت نفسها مضطرة لمواجهة هذه المخاطر لوحدها حيث تخوض قواتها معارك على جبهات متعددة، في حين أخفقت البلدان المجاورة في وقف العمليات الإرهابية بسبب عدم امتلاكها قوات عسكرية نظامية وقوات أمن قوية للقيام بهذه المهمة. على سبيل المثال مالي تملك جيشاً لا يتعدى عدده العشرين ألف جندي، بينما لا تتمكن المؤسسات الأمنية في موريتانيا حتى من حماية مؤسسات الدولة الرسمية ضد هجمات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، في حين ليس لدى تونس خبرة في مجال مكافحة الإرهاب.

فتنامي تواجد عناصر المجموعات الإرهابية في ليبيا كان وراء المخاوف التي عبرت عنها السلطات الجزائرية، والتي كانت ربما، إلى جانب أسباب أخرى وراء موقفها من الثورة الليبية ككل. على كل حال فإن

¹ - ياسين، بو دهان، دور الجزائر في حل الأزمة الليبية، في:

المخاوف والتحذيرات التي أطلقتها بعض الدول ومن بينها الجزائر بخصوص تحول الأزمة الليبية إلى ورقة في يد الجماعات الإرهابية لزيادة نشاطها بالمنطقة من خلال محاولات مفترضة متصاعدة لتهريب أسلحة خارج ليبيا، باتت مؤكدة.

وكانت الجزائر ترجح أن تقع هذه الأسلحة بيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأن عمليات تهريب الأسلحة المفترضة إلى فرع القاعدة في المنطقة ستكون له تداعيات أمنية على المغرب العربي عامة¹، وعلى الجزائر وتونس بصفة خاصة باعتبارهما دولتين مجاورتين حيث سنة 2014 بلغ عدد المقاتلين لداعش 4000 مقاتل في صفوفه داخل العراق وزاد في سوريا ليصل 50000 مقاتل و30000 في العراق، ففي عام 2015 قام بتبني 5 عمليات انتحارية وكذلك آخر عملية في تونس في الشاطئ التونسي والهدف منها زعزعة السياحة فيها وفي ليبيا بلغ عدد مقاتليه 4000 و6000 مقاتل في فترة عام ونصف. كما تتجه المخاوف إلى اعتبار أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ربما لا يمثل التنظيم المسلح الوحيد الذي يستفيد من حرية الحركة التي أتاحها الصراع في ليبيا.

على كل حال أصبح واضحاً أن تداعيات الأزمة الليبية على تهديد استقرار منطقة شمال إفريقيا يرتبط بشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة وكذلك تسهيل تسلل الجماعات الإرهابية من وإلى ليبيا، وهو ما يؤكد أيضاً إلقاء القبض على عناصر من التنظيم الإرهابي في كل من الجزائر وتونس ومصر وهم يحملون أسلحة مهربة من العيار الثقيل. إنه من الواضح اليوم أن الأمر يتطلب المزيد من اليقظة، فهته الأخيرة لن تكون في الفترة القادمة في مستواها الطبيعي بل قد تكون في أسوأ مستوياتها، وهو ما قد يسمح بوقوع ما لا يحسن عقباها.

ويرى البعض أن تجذر تنظيم القاعدة في المنطقة على ضوء الأزمة الليبية سيكون أخطر، وذلك على أساس مشاركة عناصره في قتال القوى الموالية للنظام الليبي، فهم كغيرهم من الثوار المقاتلين، سيتمتعون بنفس الشرعية التي سوف تشمل كل القوى المشاركة. وهو ما سوف يجعل من الصعب التخلص منهم وإقصائهم فيما بعد. قد يرى البعض أن هذا الأمر يمكن تأجيل النظر فيه إلى حين، إلا أن هذا الأمر المؤجل سوف يطفو قريباً على السطح بكل تعقيداته، خصوصاً إذا ما تم توظيف مثل هذا التنظيم من طرف بعض القوى السياسية التي ستكون بارزة يف ليبيا ما بعد القذافي.

وإذا كان هدف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي هو إقامة إمارة إسلامية في الصحراء فإنه سوف يكون مستعداً لزعزعة استقرار المنطقة بكل الوسائل من أجل تحقيق هذه الغاية طول الصراع

¹ - أحمد إدريس، "الأزمة الأمنية على منطقة المغرب العربي"، مجموعة الخبراء المغاربة: الدراسات المتوسطة والدولية، ع(6)، (2011)، ص 2.

داخل ليبيا سينعكس سلباً على العلاقات البينية لدول المغرب العربي مهما كان مآل الأزمة في ليبيا فإن فترة عدم الاستقرار فيها وفي دول الجوار ستستمر لفترة من الزمن. ففي بلد فكك فيه النظام كل عناصر الدولة، لم تبقى إلا القبيلة تمثل الرابط الاجتماعي الأقوى، والثوار لا ينتمون جمعاً إلى نفس القبيلة، ومن المرجح أن تتصارع هذه الأخيرة على السلطة، وقد يطول صراعها فتشهد المنطقة تحول ليبيا إلى أفغانستان أو عراق جديد.

وإن كانت الاختلافات واضحة بين الحالة الليبية و الحالات الأخرى، فليس من المستبعد مع ذلك أن تشهد ليبيا تطوراً في هذا الاتجاه، ومن العناصر التي ترجح التطور في هذا، انتماء أعداد كبيرة من الذين التحقوا بقيادات الثورة إلى الحرس المقرب للقذافي،¹ واللذين قد تغلب عليهم الانتمائية في المستقبل فيقودون البلاد إلى الدخول في حلقة من العنف، خصوصاً وأن عليهم أن يتنافسوا مع عناصر عرفت السجون الليبية بحكم انتمائها إلى التنظيمات الإسلامية المختلفة، وبعضهم كان من قدماء المحاربين في أفغانستان. من جهة ثانية فإن توسيع دائرة النزاع ليمتد إلى دول الجوار هو أمر لا يمكن عدم تصوره ولا استبعاده تماماً. خصوصاً وأن الجارتين الواقعتين غرب ليبيا، تونس والجزائر.

ولقد سبق للأمم المتحدة أن حذرت من وصول أسلحة ليبية إلى جماعة (بوكو حرام) المتشددة في نيجيريا، علماً بأن هذه الجماعة تقيم علاقات قوية مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، كما أن هناك خلافات مع النيجر التي ترفض تسليم الساعدي القذافي إلى ليبيا لغياب بنية قضائية عادلة. وعليه أصبحت هذه الجماعات تشكل محوراً لاستقطاب التطرف بإيديولوجياته المختلفة، مما جعل البلد خطراً على نفسه وعلى جواره وهو الأمر الذي حدث بتمدد الدولة الإسلامية في ليبيا وتأثيرها على مجمل الأوضاع فيها، مع خطر التمدد في كل دول الشمال الأفريقي المتداخلة مع ليبيا جواراً وثقافة وعادات.

وما يغذي هذه الظاهرة هو ارتفاع عدد المقاتلين التونسيين في سورية والعراق، بحسب تقديرات وزارة الداخلية التونسية، إلى 3800 عنصر لا يُستبعد أن يعود كثير منهم إلى بلدهم. كما أن في ليبيا حالياً ما لا يقل عن 1500 مقاتل تونسي مدربين ومسلحين، وهم يرغبون بلا ريب بالعودة إلى بلدهم. ويبدو من

¹ — الطيب بوعزة، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، في :

الصعب على الجيش التونسي ذي التسليح المحدود فرض رقابة جوية وبرية صارمة على الحدود المشتركة (500 كيلومتر).¹

ومن هذه الزاوية ستجد تونس نفسها في مواجهة تحديات أمنية لا قبل لها بها، مما سيجعل الحكومة غير قادرة على الجمع بين المهمات التنموية والدفاعية. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن وزارة الداخلية التونسية أكدت مؤخراً أن مئات التونسيين المقاتلين في صفوف تنظيم «داعش» عادوا مؤخراً إلى بلدهم، وأنهم ينشطون في خلايا نائمة، وبعضهم انضم إلى صفوف تنظيم «أنصار الشريعة».²

ويمكن القول إن السيناريو الأسوأ بالنسبة للتونسيين هو تصاعد الصراع العنيف في ليبيا بين «الدولة الإسلامية» من جهة وكل من «الكرامة» و «فجر ليبيا» من جهة أخرى، ما سيحمل مئات الآلاف من المدنيين على الهجرة نحو تونس، حيث لا طاقة اليوم للدولة التونسية التي أنهكتها أربع سنوات من عدم الاستقرار وانهايار الموارد الاقتصادية، على تحمل أعباء استقبال مليون لاجئ، إضافة إلى عشرات الآلاف من الأجانب المقيمين في ليبيا، أسوة بما حصل قبل أربع سنوات. وتستوعب تونس حالياً ما يقارب مليوني ليبي استقروا فيها، مع ما يترتب على ذلك من أعباء اجتماعية واقتصادية وأمنية.

وتتخوف مصر من تسلل الإرهابيين من ليبيا إلى أراضيها، نظراً لطول الحدود المشتركة بين الدولتين، والتي يصل طولها إلى ما يقرب من 700 ميل، لا سيما أن عملية ضبط الحدود في ليبيا ضعيفة منذ عهد القذافي، وتراجعت بشكل كارثي عقب سقوطه. وأصبحت الحدود «المصرية الليبية» الممر الشرقي للأسلحة والمقاتلين والمهاجرين غير الشرعيين والسلع غير المشروعة، مع ما يترتب عن ذلك من آثار مزعزعة للاستقرار في سيناء وغزة وسوريا.

2- تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا على الأمن الجزائري

يقدر طول حدود الجزائر مع ليبيا حوالي 982 كلم مع ليبيا، هذه المساحة التي تجعل الجزائر تواجه الكثير من المخاطر، وما يزيد الأمور سوءاً، أن الجزائر تجد نفسها مضطرة لمواجهة هذه المخاطر بمفردها، وتخوض قواتها المسلحة معارك على عدة جبهات لأن الدول المجاورة لا تمتلك قوات عسكرية وقوات أمن قوية للقيام بهذه المهمة، فعلى سبيل المثال: ليس لدى تونس خبرة في مجال مكافحة الإرهاب،

¹ - محمد لعروسي، النزاعات المسلحة ودينامية التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2020)، ص 126.

² - ديدي، ولد السالك، "مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في المغرب العربي"، مجلة الخبراء المغاربة، ع 6، (سبتمبر 2011)، ص 4.

ومالي تمتلك جيشاً لا يتعدى قوامه 20 ألف جندي، بينما لا تتمكن المؤسسات الأمنية في موريتانيا حتى من حماية المؤسسات الرسمية ضد هجمات تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.¹

وقد اختلفت مستويات تأثير الظاهرة الإرهابية على الجزائر وفقاً لما يلي:²

على المستوى الأمني ساهم تردي الأوضاع الأمنية وانتشار الجماعات الإرهابية والمسلحة في انتشار واستنفار أمني كبير من طرق القوات المسلحة ضمن الحزام الشرقي الليبي، وهو ما يزيد أيضاً من التكلفة اللوجستية التي تشمل نفقات النقل وإمداد الطعام وإنشاء مراكز مراقبة حدودية جديدة في الحدود الشرقية، إضافة إلى زيادة وتيرة التسليح.

كما إن تزايد احتمالية وقوع نشاطات إرهابية في الجزائر وارد نتيجة لاستفحال نشاطات الجماعات الإرهابية بمنحى خطير في ليبيا، وتعد أحداث المركب الغازي "تيقنتورين" أبرز حدث أمني ناتج عن الأوضاع الأمنية الخطيرة بدول ومنطقة الجوار خاصة ليبيا ومالي، فهو حدث يعكس بصمة الإرهاب العابر للحدود حيث تم فيه احتجاز 130 عاملاً أجنبياً من العاملين في حقول "عين أميناس" جنوب الجزائر كرهائن من عدة جنسيات أجنبية مع احتجاز حوالي 600 جزائري وذلك يوم 16 جانفي 2013.

وقد طلب الموقعون بالدم من السلطات الجزائرية توفير 20 سيارة رباعية الدفع مزودة بكميات كافية من الوقود تمكنهم بالتوجه الأمن نحو شمال مالي، إلا أن القوات الجزائرية لم ترضخ لها وتدخلت باحترافية لإنقاذ الموقف، ونتج عن العملية القضاء على 32 إرهابي مقابل وفاة 12 رهينة، وبعد هذه العملية لقت الجزائر اعترافاً دولياً آخر وشهد لها الجميع بحرفيتها في مكافحة الإرهاب ومنع دفع الفدية لهم، وقد هذه الأزمة للجزائر العديد من المكاسب على المستوى الأمني وكذا التفاف الشعب بجيشه.³

وعلى المستوى السياسي يبدو أن الجزائر تواجه عدة مصاعب وتحديات دبلوماسية للتوفيق واستخدام لغة الحوار بين الأطراف المتصارعة في ليبيا في الوقت الذي تحاول أطراف إقليمية ودولية بشكل مباشر أو خفي وبأجندات متباينة استخدام الحسم العسكري بغرض تحقيق مصالحها.

أما اقتصادياً واجتماعياً فلقد أفاد تقرير صادر حديثاً عن معهد واشنطن للشرق الأدنى بأن الحرب في ليبيا وما أفرزه من سيطرة الإسلاميين على إقليم الأزواد الذي أعقبه التدخل الفرنسي في مالي كلف الجزائر أكثر من ملياري دولار كدعم لوجستي للجيش يشمل نفقات النقل والإمداد بالطعام وإنشاء

¹ - وهي زكرياء، "رهان الأمن الحدودي في استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري"، ورقة بحث قدمت في المنتدى الدولي حول: "الدفاع الوطني: بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، (ورقة، الجزائر، 12-13 نوفمبر 2014)، ص 2-3.

² - بودهان، مرجع سابق.

³ - غزالي إسحاق، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي والتحديات التي تواجهها"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع (05)، (جوان 2018) ص 219.

مراكز مراقبة جديدة في الحدود الشرقية والجنوبية والأرقام مرشحة للزيادة، وهو ما أثر سلباً على ميزانية الدولة، ففي الوقت الذي تريد فيه الجزائر حل العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتحقيققفزة نوعية في مجال التنمية ويبدو أن التحديات الأمنية بليبيا ودول الجوار سيجعل الجزائر تفكر كثيراً في كيفية استغلال هذه الميزانية لتحقيق الأمن الوطني الجزائري ومواجهة التهديدات القادمة من ليبيا قبل التوجه إلى قطاعات أخرى، لأن الأمن في الحقيقة هو القاعدة الأساسية التي يمكن من خلال الانطلاق لتحقيق عملية التنمية في الجزائر¹.

كما أن تأزم الأوضاع بليبيا يجعل الشركات الأجنبية ستفكر ألف مرة قبل استئناف نشاطها أو الاستثمار في الصحراء الشرقية (البطن الرخو) خوفاً من استهدافها من الجماعات الإرهابية، وهو ما يعزز مسلمة أن الرأسمال الغبي هو الذي يستثمر في مناطق غير آمنة، فعلى سبيل المثال بعد الهجوم الإرهابي الذي شنّه الإرهابيون على المركب الغازي تيقنتورين حتى وإن استبعدت رئيسة منظمة أرباب العمل الفرنسية "لورانس باريزو" مغادرة 500 شركة فرنسية الجزائر، لكن هذا لا يعني أن تداعيات الأوضاع الأمنية السيئة في دول الجوار ليست لها آثار وخيمة.

فبعد حادثة تيقنتورين بدأت الشركة اليابانية "جي جي سي" والإنجليزية "بيتروفاك" بترحيل عمالها الأجانب كتدابير أمنية وقائية إلى غاية تهدئة الوضع، حيث أن من شأن ترحيل هؤلاء الأجانب دون شك توقف أهم منشأة غازية حيوية تنتج 25 مليون متر مكعب يومياً من الغاز أي ما يقدر بـ 12% من صادرات الجزائر، وقد ينشر الخوف والريبة لدى المستثمر الأجنبي².

إضافة إلى ذلك فإن نشاطات الجماعات الإرهابية قد ساهم في تدهور القطاع السياحي، إذ تُعد الصحراء الجزائرية قبلة سياحية للأجانب نظراً للخبايا الموجودة في الهقار والطاسيلي وجمال غروب الشمس والمناظر الصحراوية الخلابة، وهو ما يشكل دخل للاقتصاد الوطني بالعملية الصعبة، لكن مع تعقد الأوضاع قد يتخوف السياح من التوجه للصحراء الجزائرية أو حتى الحدود الشرقية تخوفاً من الاختطاف أو الاستهداف³.

المطلب الثاني: تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا على الأمن الإفريقي

¹ - بوحنية قوي، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، مركز الجزيرة للدراسات، في:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html> (19/02/2020)

² - شليغم عبير، "التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، (ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر 2014)، ص 18.

³ - زرواق نصير، الجزائر والأزمة الليبية، في:

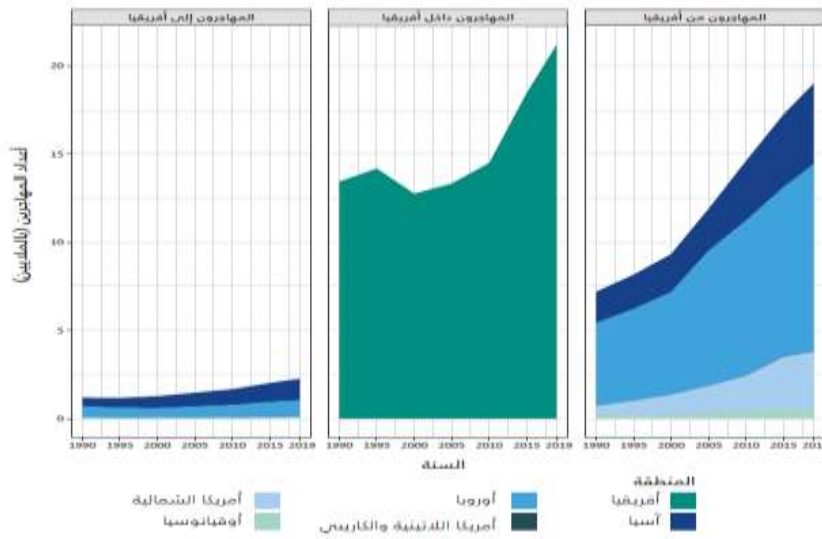
<https://bit.ly/2V2SXuH> (19/02/2020)

تحتوي ليبيا على 4.388 كلم من الحدود البرية و 1.770 كلم من الحدود البحرية التي يصعب التحكم فيها بشكل كامل، كما تصعب السيطرة فيها على تدفقات الهجرة (عبر الجنوب) إضافة إلى وصول المنظمات الإجرامية للمتاجرة بالسلح والمخدرات وكذا النشاطات الإرهابية التي تنامت بالمنطقة بشكل لافت للنظر، لتلتقي هذه التهديدات بمشكلة اللاجئين الذين تزايد عددهم بتصاعد الحرب في 2011 ليمس بأمن دول القارة ككل عبر تدفقات كبيرة كانت مفاجئة سواء تعلق الأمر بالليبيين أو بالعمالة من جنسيات أخرى رعايا الدولة الثالثة، لكن المشكل تفاقم بعد أن تداخلت قضية اللاجئين بالمهاجرين غير شرعيين وشبكات الإتجار بالبشر مقابل الأموال، إذ أضحت ليبيا بوابة تستقطب المهاجرين السريين الأفارقة الذين وجدوا في الفوضى فرصة لهم للهروب نحو إيطاليا ومالطا كأول وجهتين، هنا نلاحظ بأن الأمر لم يعد يقتصر على الأمن الإقليمي والإفريقي فقط وإنما الدولي أيضا¹، والشكل الموالي يوضح أهم حالات التشرد والهجرة الداخلية في أفريقيا.

ومن بين أبرز تداعيات الأزمة الليبية بصفة عامة على الأمن الإفريقي نجد أزمة اللاجئين التي شهدت تصاعدا كبيرا وصل للمساس بذوي البشرة السوداء، إضافة إلى الشك في العديد من الأفارقة بإعتبارهم كانوا واقفين إلى جانب القذافي، وعليه حاول عشرات الآلاف من الليبيين ورعايا الدولة الثالثة، الفرار من القتل، وبالفعل فقد قضى 1400 إفريقي نحيهم في المتوسط وكان ذلك عام 2011، كما تعرض السكان الأفارقة المهاجرين الذين إشتبه بكونهم مرتزقة للعنف، وحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة فر من ليبيا في 19 ماي 2011 حوالي 822.126 شخص، وهو عدد مذهل مقارنة بعدد سكان ليبيا، نتيجة للقتال في البلاد وأثر اللااستقرار الليبي على القارة الإفريقية اقتصاديا وسياسيا وأمنيا.

¹ - Francesca Arcidiacono, EU Border Assistance Mission (EUBAM) Libya : testing EU actress. Italy : University of Catania, jean Monnet Center, **department of political and social sciences , reshape online papers series**, paper N° 03/13, (2013), p 4.

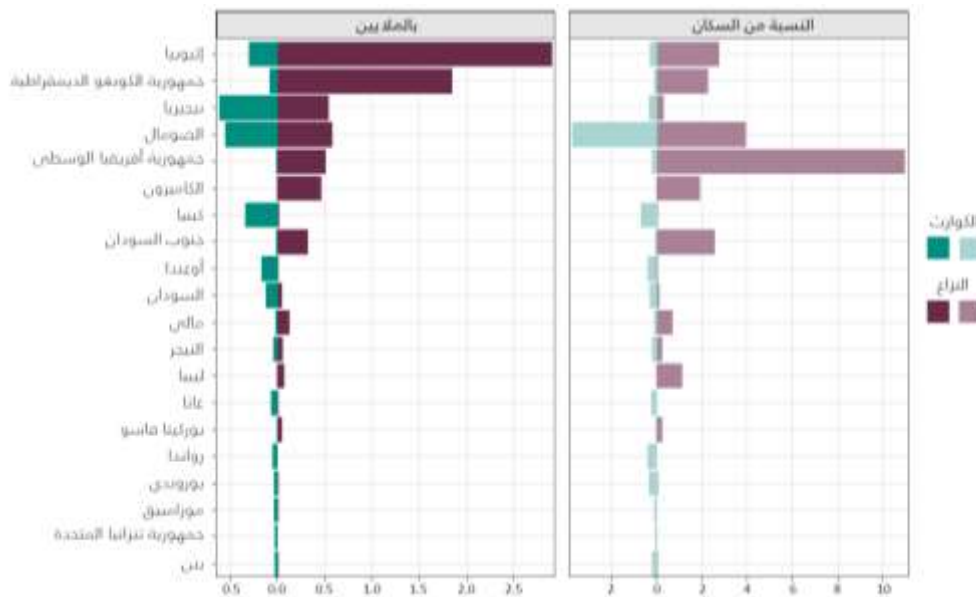
الشكل رقم (02): المهاجرون إلى إفريقيا وداخل أفريقيا ومن أفريقيا -1990-2019-



وقد حذرت الدول الإفريقية من تداعيات الأزمة الليبية على دول المنطقة، بعد التحذير الذي أطلقتته الأمم المتحدة. ودعت، في المنتدى الأمني المنعقد في السينغال الدول الغربية إلى العمل على حل الأزمة، وتقديم المزيد من الدعم للحد من انتشار المتطرفين والمسلحين في الدول الإفريقية، إذ سمحت الأزمة في ليبيا للإرهابيين بتنظيم صفوفهم جنوب البلاد المحاذية لكل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد.

الشكل رقم (03): البلدان الأفريقية العشرة الرئيسية بحسب حالات التشرد الداخلي الجديدة

(من جراء الكوارث والنزاع) سنة 2018

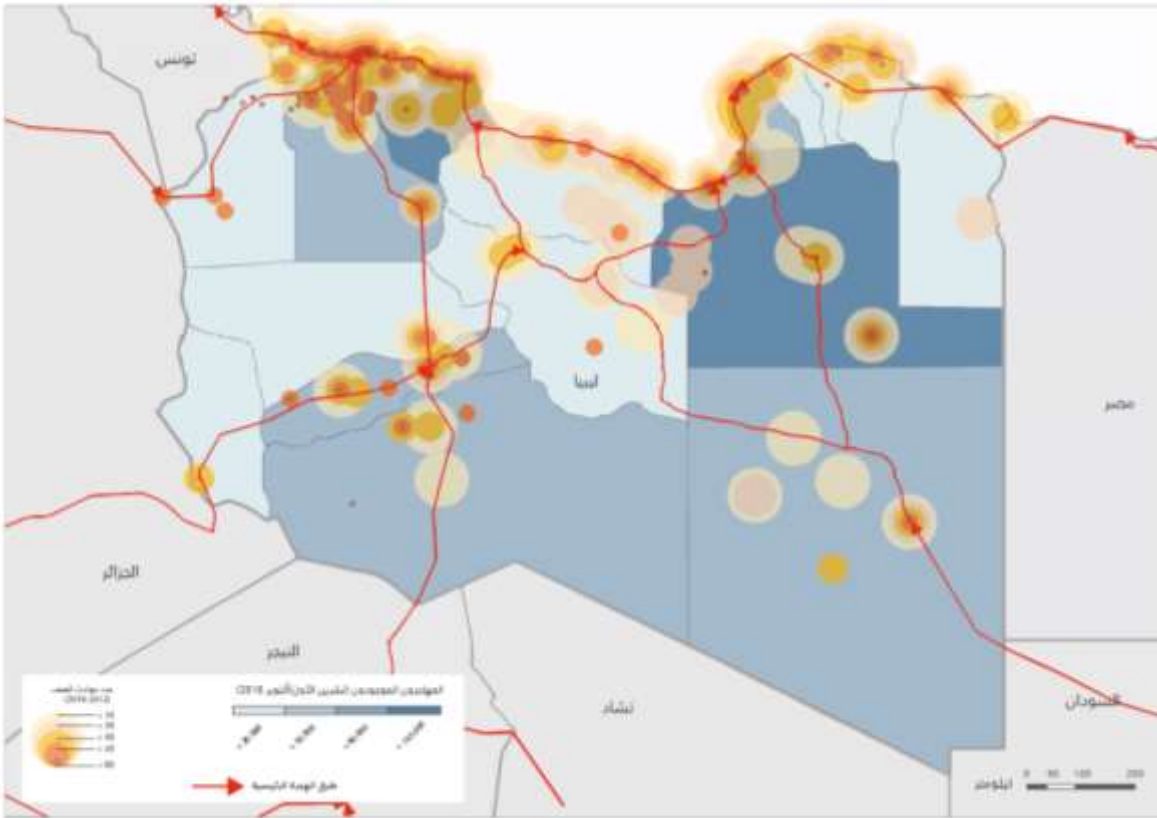


ويتمثل أهم تهديد للإرهاب على الأمن الإفريقي في ظاهرة تهريب الأسلحة التي أصبحت تجارة رائجة في ليبيا وقد طالت معظم الدول الإفريقية وهذا ما أصبح يشكل تهديدا لهذه الدول، فبعض التقديرات تشير إلى أنه تم تهريب ما يقارب أكثر من عشر آلاف قطعة سلاح وقذائف RBJ في مرحلة ما بعد الثورة، وهذا ما أكدته السلطات المصرية فقد حجزت أكثر من مرة أسلحة مهربة وخفيفة ومتوسطة عبر الحدود مع ليبيا.

وعلى ضوء الحرب الأهلية المشتعلة في ليبيا والتوتر على الحدود الإفريقية فإن داعش سوف تجد مكانا مثاليا في مناطق صحراوية مفتوحة، ومن خلال تدفق السلاح الذي يأتي عبر العصابات التي تتاجر وتبيع السلاح ومن خلال صعوبة السيطرة حتى على الصحراء الليبية المحاذية لمصر.

وهناك تقارير موثقة تشير إلى أن المنطقة الإفريقية وخاصة دول الساحل وجنوب الصحراء سوف تشهد نشاطا مكثفا في المرحلة القادمة في ظل الانشغالات بالحرب في ليبيا بشكل خاص، كما ان النشاط الإرهابي في دول مثل تشاد والنيجر ومالي تصاعد في الآونة الأخيرة علاوة على منظمة بوكو حرام في نيجيريا.

الشكل رقم (04): المهاجرون الموجودون والمهاجرون العابرون في ليبيا وحوادث العنف



المصدر: تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، ص 284.

وعلي ضوء ذلك فإن انتقال ظاهرة الإرهاب إلى إفريقيا قد بدأت مع المنظمات الإرهابية المحلية وسوف يكون انتقال داعش والقاعدة إلى تلك الصحاري الواسعة منطقة مثالية لتنامي نشاط الإرهاب في إفريقيا والتي تعاني عدد من دولها مشاكل اقتصادية تحتاج إلى مناخ من الاستقرار الأمني والسياسي¹.

المطلب الثالث: تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة على الأمن الدولي

تمثل الدول الفاشلة تحدياً لكل الدول فهناك تحديات ومخاطر أمنية تنعكس على بروز هذه الظاهرة فهي تولد عدة تهديدات من بينها والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والقرصنة، وأمن الطاقة ففشل الدولة هو المرحلة التي تسبق انهيارها. ووفقاً لهذه الرؤية يتعين على المجتمع الدولي الاهتمام بمثل هذا النوع من الدول يتعين أن يكون سابقاً ولاحقاً للانهيار والفشل الدولتي، وهو ما تجسده الحالة الليبية في تأثيرها على المجتمع الدولي ككل، ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:

1- تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تزايدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة في العقود الأخيرة نظراً لعوامل الدفع المختلفة التي تحركه عوامل بسلوكولوجية واجتماعية واقتصادية سلبية، وعوامل الجذب التي تستقطب المهاجرين بحثاً عن حياة أفضل في البلد المستقبل.

وما يلاحظ أن الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني لا تماثلي أصبحت اليوم عامل مؤرق للدول سواء منها المستقبلية أو المرسل، وحتى دول العبور كمنطقة المغرب العربي²، فمن الناحية الأمنية من المحتمل أن يقوم المهاجرين غير الشرعيين بالجرائم وأعمال عنف وربما أعمال إرهابية، نتيجة لعدم وجود مناصب عمل مناسبة لهم، أو قد يستغلون من طرف الجماعات المسلحة كتنظيم القاعدة، كما أن توافد المهاجرين يؤثر على البناء الديمغرافي السوسيوثقافي للدول المستقبلية خاصة إذا تمسك المهاجرين بثقافتهم، وهو ما يخل بالأمن الاجتماعي والثقافي.

أما من الناحية الاقتصادية فيمكن القول أن المهاجرين هم الإسفنجية التي تمتص التنمية حسب بعض المحللين لأن زحف الفقراء نحو دول متقدمة بأعداد كبيرة يزيد من عبء البطالة ويزيد من مستوى

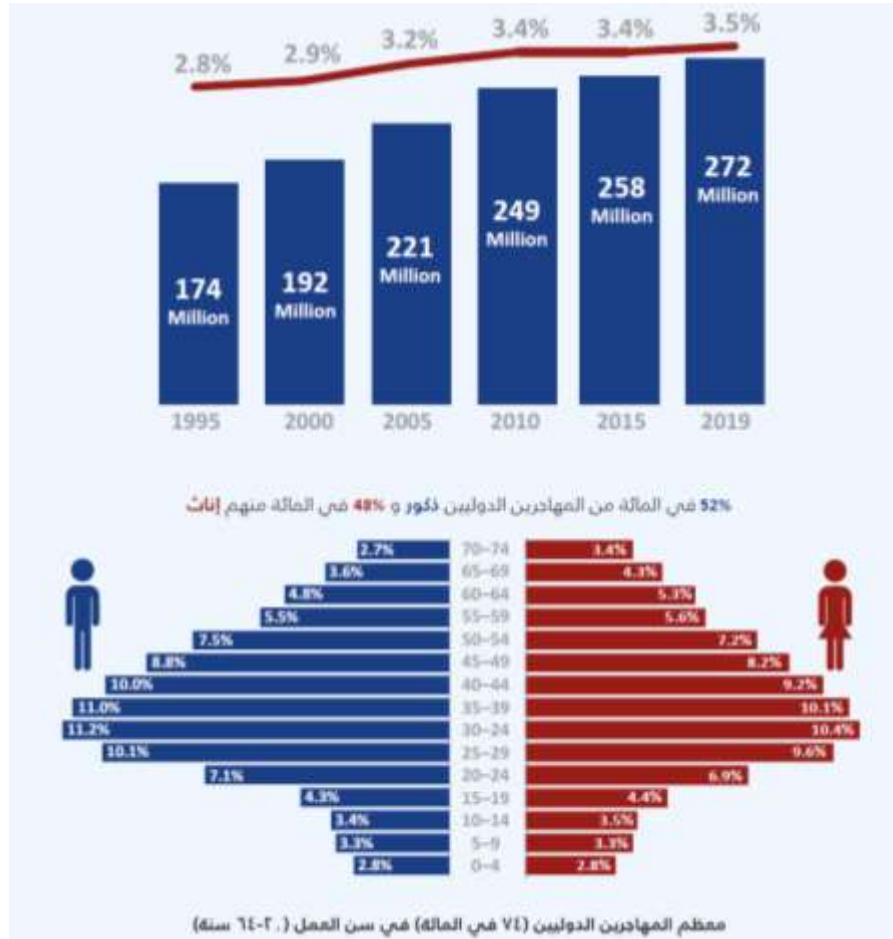
¹ - عوض بن سعيد، الإرهاب والصحراء الإفريقية، في:

<https://www.omandaily.om/?p=749203> (19/02/2020)

² - محمد غربي، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، (المخاطر واستراتيجيات المواجهة، دار الروافد الثقافية، ط1، الجزائر، 2014)، ص 478.

المنافسة بين مواطني الدولة المستقبلية والمهاجرين خاصة في حالة ركود اقتصادي، وهو ما يُؤلد حالات اضطراب داخل هذه الدول.¹ والشكل الموالي يوضح عدد المهاجرين في العالم:

الشكل رقم (05): حجم المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي للفترة (1995-2019)



المصدر: تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، ص 22.

2- تنامي نشاط الإرهابي الدولي

منذ بداية الأزمة الليبية و انطلاق موجات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا عام 2015. ولحد الآن ودول أوروبا تشهد حالة من التأهب الأمني والإنذار ونشر القوات على الأرض، إلى جانب إعلان أجهزة استخبارات دول أوروبا تحذيرات بين حين وآخر، لتتحول إلى إجراء روتيني أكثر من أي شيء آخر. ربما نجحت أوروبا بمسك حدودها الخارجية، ومنع عودة المقاتلين الأجانب، لكن هذا لا يعني أبداً، نهاية

¹ - باسم سامي محمود الشجلاوي، الهجرة غير الشرعية من دول إفريقيا إلى أوروبا: أسباب وآثار، في:

<https://bit.ly/2SXBx6w> (19/02/2020)

التهديدات الأمنية من قبل الجماعات الإسلامية المتطرفة، التي تتخذ ميادين دول أوروبا، نقاط انطلاق لنشر أيديولوجيا التطرف وتقديم الدعم اللوجستي¹.

يبقى التطرف العنيف داخل أوروبا، هو التحدي الأصعب من الداخل، والذي يحتاج إلى خبرات في مجالات علوم الاجتماع والنفس ومحاربة التطرف ونزع الأيديولوجيا المتطرفة، وهذا ربما ما زالت تفتقده أوروبا.

قالت وكالة الشرطة الأوروبية (يوروبول) يوم 21 جوان 2018 أن الهجمات الإرهابية ضد أهداف أوروبية زادت بأكثر من الضعف عام 2017. وحذرت الوكالة من خطر شن تنظيم داعش هجمات على أوروبا، رغم كونها أقل تطورا من سابقتها.

تحذر وكالة شرطة الاتحاد الأوروبي (يوروبول) دائما من أن تنظيم داعش يسعى إلى تكثيف الهجمات على أهداف أوروبية في أعقاب هزيمته في منطقة الشرق الأوسط. وكشفت تقارير "يوروبول" أن المزيد من المقاتلين الأجانب سيحاولون العودة إلى أوروبا حيث سيكون هناك "عشرات" من هؤلاء المقاتلين القادرين على تنفيذ هجمات، وتشمل خططهم شن هجمات بسيارات مفخخة وعمليات اختطاف وابتزاز، لكن تقرير «يوروبول» قلل من احتمالية شن هجمات على منشآت حيوية مثل المواقع النووية.

وحذر تقرير «يوروبول» عن الإرهاب في جوان 2017. من تهديدات مستقبلية محتملة لتنظيم داعش الإرهابي، تشمل هجمات تفجيرية عبر طائرات من دون طيار مسلحة، إضافة إلى إمكانية استخدام أسلحة غير تقليدية "كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية"².

3- تهديد الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا على أمن الطاقة الدولي

في ضوء توقف الإمدادات النفطية الليبية قررت وكالة الطاقة الدولية سحب نحو 60 مليون برميل يوميا من النفط الخام والمنتجات النفطية من الاحتياطي الاستراتيجي للدول الأعضاء في الوكالة خلال يوليو 2011، أي ما معدله مليوني برميل يوميا خلال الشهر، وبحسب إدعاء الوكالة أن الانقطاع الحاصل في الإمدادات النفطية من ليبيا بسبب الاضطرابات هناك أخذ يؤثر في إمدادات النفط العالمية، وهناك شكوك قوية في أن هذا هو السبب الحقيقي وراء هذا السحب الاحتياطي، وتكمن الشكوك في محاولة الوكالة استعمال الاحتياطي الاستراتيجي للضغط على الأسعار.

¹ - جاسم محمد، الإرهاب في أوروبا، في:

<https://bit.ly/2HAjasw> (20/02/2020)

2 - المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات ECCI، مكافحة الارهاب .. مهام وصلاحيات اليوروبول، في:

<https://bit.ly/3lifsBj> (17/01/2022)

ولهذا تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بحفظ الاحتياطي الاستراتيجي للنفط، وتدعم واشنطن الجهد المعزز لدفع الهند والصين إلى تعاون أوثق مع الوكالة الدولية للطاقة في مجال سياسات معالجة الطوارئ على المدى القصير وفي المجال الأوسع المتعلق بسياسات أمن الطاقة والتكنولوجيا أيضاً.¹

المطلب الرابع: آليات مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا

أيقنت الدول في السنوات الأخيرة حتمية التعاون الدولي الأمني وضرورته للحد من الظاهرة الإرهابية الجديدة العابرة للحدود، ولم تعد الدولة قادرة بمفردها على مواجهة هذه الظاهرة باتخاذ تدابير وطنية نظراً للبعد عبر الوطني الذي تعرفه، كما أن التعاون يوفر إمكانية التعرف على أفضل الأساليب لمكافحة مثل هذه الظاهرة وتبادل المعلومات وطلب المساعدة بشأنها في نطاق واسع، لأن هذه الجرائم تتطلب تعاوناً وثيقاً متعدد الأطراف بين جميع الدول، ويمكن تناول مختلف آليات مواجهة ظاهرة الإرهاب المتنامي في ليبيا وفقاً لما يلي:

1- الدور المحلي كآلية لمواجهة تنامي الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا

في ظل تفاعلات الأزمة الليبية علينا أن نضع في الاعتبار أن الشعب الليبي يعاني من تردي الأوضاع الاقتصادية، ويحتاج لإيجاد حل ليبي-ليبي، وأيضاً التأكيد على أهمية مساندة مختلف الجهود الإقليمية والدولية وكذا الأمم المتحدة،²

يشكل تبني أي إستراتيجية وطنية لمحاربة الإرهاب، وبناء الدولة الوطنية، أي دولة كل المواطنين الليبيين، أن يُغَلَّبَ الليبيون منطق الحوار الوطني فيما بينهم، فلا سبيل لنجاح الحوار الوطني بين الليبيين، ما لم تكن للقبائل، بمختلف تموقعاتها ومواقفها، مع المرحلة السابقة أو ضدها، موافقة على ذلك. فقد سعت القبائل، في مختلف المناطق الليبية، إلى حماية نفسها وأفرادها عبر جمع كميات كبيرة من الأسلحة، بما في ذلك المدرعات والدبابات والمدافع، قصد تأمين توازن الرعب مع الجهات والقبائل الأخرى. ولهذا، فالقبائل اليوم عنصر مهم في السنوات الثلاث الأخيرة، وهي التي تتحكم جزئياً في المليشيات، وهي القادرة على إقناعها بالاندماج والتخلي عن هذه الكميات الهائلة من السلاح وإيجاد الحوار الوطني.

وعلى من يريد للحوار السياسي أن ينجح، وأن يجمع الليبيين إلى طاولة المفاوضات، أن يأخذ في الحسبان المعطى القبلي، وأن يدمجه في أي برمجة مستقبلية شريطة تجاوز الاختلاف والصراعات

¹ - عمرو عبد العاطي، "أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 70.

² - جمال الكشكي، كل الطرق تؤدي إلى ليبيا، في:

السياسية والجهوية. ولهذا، على الليبيين أن يغلبوا منطق الحوار في ما بينهم، وأن تساعد دول الجوار، أي تونس والجزائر ومصر، في إنجاح هذا الحوار. فقد كان المجتمع الليبي دائما، وعلى امتداد قرون طويلة لا يحلّ مشكلاته الداخلية، إلا إذا ما تدخل المعطى الخارجي أي دول الجوار.

وسط كل هذه التحديات والمخاطر فإن حالة الحراك مع الأزمة سواء من عواصم الجوار أو من الأطراف الدولية تقول إن كل الطرق تؤدي إلى ليبيا بشرط الالتزام بسياسة النفس الطويل¹.

2- الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا

تضافرت مختلف الجهود لإيجاد مخرج للأزمة الليبية ككل وما خلفته من تهديدات أمنية على مختلف الأصعدة خاصة في ما تعلق بمواجهة ظاهرة الإرهاب في ليبيا التي أصبحت حتمية سواء للتوازنات الإقليمية أو الدولية.

فقد باتت المخاوف تنتاب المنظومة الأممية والإقليمية من أدوار تضطلع بها جماعات متطرفة وأخرى متمردة في المتاجرة بمئات الأطنان من ترسانة الأسلحة الليبية، وتهريبها عبر الحدود، ويلقي هذا التهديد بظلاله على دول الجوار الليبي، التي تأثرت في العمق بالأزمة الليبية. وفي العام 2013 نجحت صحيفة "صنداي تايمز" في تسريب تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية يؤكد أن بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، وأنه من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، وصواريخ أرض-جو، وقد أصبحت مضامين ذلك التقرير حقيقة صارخة اليوم، كما مكّن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، وحركات التمرد الطارقية كحركة تحرير واستقلال إقليم أزواد (MNLA) من السيطرة على شمال مالي، وإدخال المنطقة في حرب أهلية أعقبها دخول القوات الفرنسية والإفريقية إلى مالي بحجة طرد "الإرهابيين". وتتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف أيضاً وراء حادثة عين آميناس في الجنوب الشرقي الجزائري. لقد ثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشغب التي أريقَت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا، والأمثلة كثيرة ومتعددة لما خلفه انهيار النظام الليبي من مأس وعدم استقرار في المنطقة².

¹ - الكشكي، مرجع سابق.

² - عبيد إميح، "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، (مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر 2014)، ص 05.

1-2- الجهود الإقليمية

نتيجة هذا للخطر المتنامي للظاهرة الإرهابية الجديدة، وعت النخب الحاكمة وكذا المجتمعات المغاربية بخطورة الوضع وتأزمه، فاتجهت دول المنطقة للبحث عن الطرق والسبل الناجعة والمناسبة للخروج من هذه الدوامة المستمرة من المخاطر والتهديدات، ورأينا كيف أن هذه الدول لم تسعى للعمل المشترك ضمن مؤسسات الاتحاد المغاربي، بسبب هشاشتها وكذلك غياب الإرادة السياسية لإحياء هذا الدور للاتحاد الذي يعتبر تجربة تكاملية فاشلة بكل الأبعاد، وعلى هذا المستوى رأينا أن الدول المغاربية تعاملت مع هذه الظاهرة بشكل منفرد، كل دولة تضع استراتيجيات محلية لمواجهة مخاطرها، وبما أن إمكانات وقدرات هذه الدول، لم تؤهلها لتجعلها قادرة على إيجاد الحلول والاستراتيجيات الفعالة لوضع حد لتهديد الظاهرة الإرهابية الجديدة، ما دفعها تدخل في شراكات بعدما عجزت عن إحياء دور الاتحاد المغاربي كإطار للعمل المشترك،¹ ونتيجة المعوقات البنيوية والسياسية التي تحول دون ذلك، كل هذا جعلها تتجه للبحث عن شركاء خارج الإقليم المغاربي، كخطوة لتطوير آلياتها الدفاعية أمام هذا التحدي.

2-2- الجهود الدولية

إن تشابك العلاقات والمصالح المختلفة بين الدول، وانتشار العولمة بمختلف أشكالها ساعد على نمو الإجرام المنظم في مختلف الأوطان وزادت معدلاته أكثر لتصبح الدولة وحدها أقل قدرة، على القيام بدورها في حماية الأمن والوقاية من الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، وقد زادت قناعة المجتمع الدولي بالحاجة الماسة إلى المواجهة الفعالة والشاملة للظاهرة الإرهابية، فهي ظاهرة عالمية تحتاج إلى تكاتف الجهود الدولية المختلفة لمكافحتها،²

وتتجه مختلف الجهود لدعم الحل السياسي كضامن للاستقرار" في ليبيا و"دعم مجهودات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإقامة مؤتمر ليبي-ليبي، يتم الإعداد له في إحدى الدول الأوروبية (باريس-لندن-برلين) بمشاركة الاتحاد الأفريقي.³

ولكي يتأقلم صنّاع السياسات الدوليون مع الواقع الليبي الجديد، عليهم أن يُهيئوا أدوات جديدة للانخراط على الساحة الليبية، ويؤمنوا محافل جديدة لنقاشات متعددة الأطراف ذات فاعلية أكبر. وفي

¹ - بومالك نوال، عبد العالي عبد القادر، الأخطار الأمنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغاربية، في:

<http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/480> (18/02/2020)

² - أحمد وهدان، "الانعكاسات الأمنية للعولمة - دراسة في أثر العولمة على الجريمة المنظمة"، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والأمنية، م44، ع 1 و2، (مارس 2001)، ص 102.

³ - رضا شعبان، تحركات دولية مكثفة لمكافحة الإرهاب بليبيا وحل الأزمة، في:

<https://al-ain.com/article/terrorism-libya-army-militias-egypt> (18/02/2020)

هذا الصدد، يمكن توسيع مجموعة 3+3 التي تضم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا ومصر والإمارات العربية المتحدة، لتشمل كل الفاعلين الدوليين على غرار روسيا وتركيا. قد يؤدي توسيع دائرة النقاشات الدولية إلى زيادة الصعوبات التي تعترض التوصل إلى تسوية، لكنه يعكس بصورة أدق وجهات النظر المختلفة ويقلل من احتمالات انطلاق مسارات دبلوماسية مناوئة على أيدي الفرقاء المستائين من استثنائهم من المفاوضات الرسمية. سوف يستغرق صناع السياسات بعض الوقت للتأقلم مع الواقع الجديد، إنما تحتاج التطورات في ليبيا أيضاً إلى بعض الوقت كي تُفسح في المجال أمام تبلور فرصة واقعية للتدخل الدبلوماسي. قد يبدو أمراً شاذاً أن المسار للتوصل إلى وقف إطلاق النار في بلدٍ معيّن يقع بالكامل خارج حدود هذا البلد، لكن إذا لم تتمكّن الدول المتعددة التي تؤثر في التطورات الليبية من رص صفوفها والعمل معاً، مما لا شك فيه أن الحرب الأهلية الليبية سوف تستمر في سلوك منحنى تصاعدي بما يعود بالضرر على جميع المعنيين¹.

¹ - المجريسي، مرجع سابق.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل يمكن القول أن كل المؤشرات توضح أن الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا تزداد تأزماً يوماً بعد يوم، حيث يسير الاقتتال الداخلي بوتيرة متسارعة، ويخيم على الوضع مشهد من الضبابية حول ماهية الأطراف المتصارعة داخل ليبيا وأهدافها، ودور القوى الخارجية في تعقيد الوضع وقيادته نحو مزيد من العنف بما يخدم مصالحها في المنطقة، وهو ما يفتح آفاقاً لا متناهية عن تأزم مستقبل ليبيا خاصة على مستويات الهوية والاندماج الوطني والتحول الديمقراطي ومحددات المنتظم السياسي الجديد برمته. فالدولة الليبية تعاني انفلات أمني وتدهور داخلي استخدمت فيه كل الوسائل في المواجهة المباشرة بين الأطراف المتنازعة واعتمدت على العديد من الأسلحة المتطورة والحديثة مما أدى إلى وصول ليبيا إلى أزمة إرهاب جديد له عدة تداعيات داخلية وخارجية، فالكثير من المحللين يرى بأن مختلف الأحداث العالمية على غرار أزمة كوفيد 19 لن تؤثر على تراجع الظاهرة الإرهابية بل ربما تكون هذه الأزمة قد ساعدت هذه الجماعات في إعادة ترتيب نفسها وهذا في ظل انشغال مختلف الحكومات بهذه الأزمة وكيفية الخروج منها، وعن مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا بعد التوصل لحل الأزمة، يمكن القول أن الإرهاب سيبقى كورقة ضغط لمختلف الأطراف تستعمل في الوقت الذي لا تتحقق فيها مصالحها ومنه نستنتج أن ظاهرة الإرهاب ستتمدد أكثر حتى بعد حل الأزمة الليبية وهذا بالنظر لتعدد القبلي السائد في ليبيا وانكشافها الجغرافي خاصة على دول الساحل التي تعد مصدراً للعناصر الإرهابية التي وجدت في ليبيا ملاذاً في ظل التضييق الذي شهدته في الدول الأخرى، وتظل جهود تفسير ظاهرة الإرهاب في ليبيا ومساعي تقديم حلول حقيقية للأزمة التي تضرب في كيان الدولة، وتهدد باتساع رقعة الانتشار الجغرافي للجماعات الإرهابية، وتحالفاتها ومصادر تمويلها المتنوعة، بحاجة إلى تأصيل المقاربات غير التقليدية لهذه الظاهرة، وفهم سياقاتها المجتمعية لتحديد مسؤوليات الدولة الوطنية الحقيقية في مواجهة الأزمة، وليس مجرد تنسيق أدوار الفاعلين الخارجيين في مواجهة الظاهرة، وما يعنيه ذلك من تعزيز استدامة التهديدات الإرهابية، وإتاحة الفرص أمام انتشار أنشطة الجماعات الإرهابية الإجرامية، في غياب تنمية اقتصادية وإصلاحات سياسية حقيقية، بحجة جهود مواجهة الإرهاب، وضرورة الدعم الخارجي لنظم الحكم في بؤر انتشار الأنشطة الإرهابية، وعليه يتوجب على الجهات الفاعلة الدولية أن تستعد لاتخاذ خطوات أخرى أكثر جدية لاحتواء العنف المنتشر على نطاق واسع وحماية الشعب الليبي من الأزمة الإنسانية التي قد تنتج عن حالة اللااستقرار السائدة وعلى كل الفاعلين تحمل مسؤولياتهم على غرار الهيئات والمنظمات العالمية مثل هيئة الأمم المتحدة .

الفصل الرابع :
مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة
في ليبيا - دراسة استشرافية-

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا — دراسة استشرافية-

تشكل الأبعاد الزمنية لأي ظاهرة إنسانية في أساسها كفاءات استيعاب الحقل المعرفي للدراسات المستقبلية. فالزمن يضم ثلوث ظرفي يتمثل في الماضي، الحاضر والمستقبل. فالماضي هو كل ما يتعلق بما سبق، أما الحاضر فهو تعبير عن الوضع القائم في حالة حركية أو ديناميكية. وبالنسبة للمستقبل؛ فيعبر عما هو قادم بعد الحاضر ويكمن الفرق بينهم في أن الماضي يعبر عن حقيقة حدثت لا يمكن تغييرها، في حين يمثل الحاضر عملية صيرورة ديناميكية قيد التشكل ولم تكتمل بعد. بينما يشكل المستقبل الإطار الزمني الوحيد أمام الإرادة الإنسانية للتدخل فيه مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الاحتمالات بشأن الظاهرة قيد الدراسة والتحليل من خلال توفير وتوظيف مناهج وأساليب وتقنيات الدراسات المستقبلية، ويعتبر استشراف المستقبل في الوقت الحالي أمراً ضرورياً للدول من خلال التخطيط الجيد وكذا وضع الاستراتيجيات المناسبة لأن المستقبل ليس مجرد امتداد للحاضر فقط، بل هو حالة نوعية مختلفة، يمكن أن نخطط لها. ففي الاستشراف نقوم بدراسة وتحليل ثلاث مراحل مختلفة من الظاهرة قيد البحث، ندرس الماضي ونستخلص منه بعض الدروس والعبر، ونحلل الحاضر بكل أبعاده وتفاعلاته، ونعمل على تخيل المستقبل ونحاول أن نرصد تطور العلاقات الملموسة في الحاضر، من خلال رسم صور محتملة وممكنة للمستقبل تكون خلاصة لكل ما أجريناه من أبحاث وتحليلات، وسيتم في هذا الفصل اعتماد طريقة دلفي والتي تعتبر تقنية تواصل منظمة، وضعت أصلاً باعتبارها طريقة تنبؤ منهجية وتفاعلية تعتمد على لجنة من الخبراء تقوم من خلال جولاتها باستشراف المستقبل وهو ما تم الاعتماد عليه في استشراف الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا ومدى تأثيرها على الاستقرار الأمني، من خلال وضع إستبانه اعتمدنا فيها تقنية مهمة أخرى وهي تقنية السيناريوهات، وقد تم دمج هذه التقنية مع تقنية الدلفي من أجل الخروج بنتائج ربما قد توجهنا إلى استشعار مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا وذلك من خلال استقراء وفحص مختلف النتائج الإحصائية التي تعتمد على قراءة أرقام الحاضر والماضي، وأساليب كيفية تستنتج منها من الآراء الشخصية القارئة لمجرى الأحداث، ومحاولة الخروج بنتائج واقعية وتوجيه توصيات مناسبة للدراسة، وللإمام بمستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا واستشراف مستقبلها، تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث خصص الأول لمعرفة مستقبل الظاهرة الإرهابية في ليبيا وفقاً للمتغيرات الإقليمية والدولية أما المبحث الثاني فخصص لدراسة تداعيات جائحة كورونا على مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا وفي المبحث الثالث سيتم التركيز على أسلوب دلفي في التنبؤ بمستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا وخصص المبحث الرابع والأخير للنتائج الإحصائية وتحليل جولات الدراسة.

المبحث الأول: مستقبل الظاهرة الإرهابية في ليبيا وفق المتغيرات الإقليمية والدولية

كانت ليبيا ولا زالت محل اهتمام القوى الدولية التي دائما تتصارع للسيطرة على المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية وذلك تحقيقا لمصالحها الاقتصادية والأمنية والسيطرة على موارد الثروة وتوسيع هيمنتها، فكانت ليبيا على غرار العديد من الدول ضحية هذا الصراع نظرا لأهمية موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على تطور الظاهرة الإرهابية الجديدة وتغلغلها داخل الوسط الليبي، فمستقبل الإرهاب في ليبيا والأزمة ككل أصبح متعلق أساسا بمدى اتفاق هذه الدول على إيجاد حل سواء للظاهرة أو الأزمة، وهو ما يمكن توضيحه وفقا لمايلي:

المطلب الأول: تأثير التنافس التركي المصري على مستقبل الظاهرة الإرهابية في ليبيا

أدخل التصادم بين كل من اللاعبين الإقليميين (المصري والتركي) ليبيا في متاهة تجاذب إقليمي ودولي، حيث أثرت تدخلات الطرفين في تقسيم المواقف والأطراف المحلية الفاعلة في المشهد الليبي، ما أدى عرقلة الحل السياسي وهو ما زاد من تنامي وتعميد المشهد السياسي في ليبيا.

1- تأثير الدور المصري على تنامي ظاهرة الإرهاب في ليبيا

تحظى ليبيا بأولوية قصوى لدى صناع القرار في مصر، كونها دولة ذات حدود مشتركة تقدر بـ (1200 كم) وهو ما يشكل تحديات كبيرة أمام السيادة المصرية خاصة مع إعادة تموضع الجماعات المتطرفة والإرهابية الذين انتقلوا من ساحات القتال الخارجية كالعراق وسوريا، وما يمثله ذلك من تهديد إقليمي وقومي على أمن واستقرار مصر بصفة عامة.

بالإضافة إلى ما أنتجه الصراع في ليبيا من حالات نزوح للمواطنين وأوضاع إنسانية أضرت كثيرا بالنسيج الاجتماعي الليبي، حيث اضطر عدد كبير من العاملين المصريين في ليبيا إلى العودة إلى بلادهم بعد اندلاع النزاعات المسلحة في المدن الليبية.

إذن هناك عدد من المحددات التي تحكم سياسة مصر تجاه ليبيا، منها محددات كانت متواجدة منذ بداية دعم نظام السيسي للمشير خليفة حفتر في عام 2014، ومنها محددات تتعلق بالمستجدات التي طرأت على الساحة الليبية ومن ضمنها التدخل التركي المباشر في المشهد الليبي، ومنها محددات تتعلق بطبيعة العلاقة الاستراتيجية بين مصر وليبيا.¹

¹ - محمد عبد الحفيظ الشيخ، "التنافس التركي المصري في ليبيا وتداعياته على التسوية السياسية"، المؤتمر الدولي الافتراضي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز العربي الديمقراطي، برلين-ألمانيا 16/15 نوفمبر 2020)، ص 48.

ولعل هذه المخاوف تعكس مصالح النظام المصري تجاه الملف الليبي، فسياسة مصر تجاه ليبيا تأتي في سياق تعزيز أركان النظام الحالي مع ضمان عدم وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم أو مشاركتهم فيه في ليبيا، إذ يبدي نظام السيسي مخاوفه من تيار الإخوان المسلمين كونه يمثل التهديد الحقيقي لنظامه وفي هذا السياق، تتفق مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة ودول أخرى على ضرورة محاصرة وتقليص دور الإسلام السياسي، وبصفة خاصة حركة الإخوان المسلمين والتنظيمات الأخرى الموالية لها، وفي ذات المنحى قال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إن جماعة الإخوان المسلمين لن يكون لها دور في المشهد المصري خلال فترة وجوده في السلطة، مؤكداً أن شعب مصر لن يقبل بعودتهم لأن فكر الإخوان غير قابل للحياة ويتصادم معها، واتهم السيسي الجماعة بأنها قادت الفوضى في العديد من البلدان العربية كاليمن وليبيا.

ويرى بعض المراقبين أن محاولة التدخل العسكري المصري في ليبيا مدفوعة إلى حد كبير بقلق القاهرة المتزايد من الجماعات الإرهابية والمتطرفة وخصوصاً تنظيم "داعش"، حيث تم القبض على بعض العناصر المتطرفة التي تسللت إلى مصر وتربطهم علاقات بالمليشيات المسلحة في ليبيا وتلقوا التدريب هناك. وفي ظل تردي الأوضاع الأمنية والفوضى في ليبيا باتت تمثل مصدر قلق أممي رئيسي للحكومة المصرية. لذلك يسعى الرئيس السيسي إلى تأمين حدود بلاده الغربية مع ليبيا لمنع تسلل المسلحين والعناصر الإرهابية لدعم الفوضى إلى بلاده.¹

ويمكن التعبير عن تأثير الدور المصري في مستقبل الوضع في ليبيا من خلال ثلاث توجهات كما يلي:²

فالتوجه الأول يرى بأن النظام المصري حريص على عدم التدخل العسكري المعلن في ليبيا في الوقت الراهن، خصوصاً وأن قوات حكومة الوفاق الآن متمركزة على تخوم الحدود الإدارية لمدينة سرت، وأن تصريحات السيسي "الخط الأحمر" للنظام المصري هو أن تظل سرت والجفرة تحت سيطرة قوات حفتر، كما هو الوضع الحالي، وفي ظل هذا الوضع ستكون قوات السيسي في حالة تأهب قصوي على الحدود الغربية المصرية كما هو الحال الآن لكنها لن تتدخل، وسيعمل النظام المصري بناء على هذا الوضع على الوصول إلى حل سياسي مع الأطراف الأخرى الداعمة لحفتر كروسيا والإمارات والضغط على الجانب الداعم لحكومة الوفاق بعدم تجاوز سرت والجفرة، وبالتالي ينتفي سبب التدخل المصري في الوقت الراهن، وفي نفس الوقت سيعمل نظام السيسي على دعم حفتر بالسلح والتدريب لتقوية عناصره

¹ - المرجع نفسه، ص ص 48-49.

² - المعهد المصري للدراسات، الدور المصري في ليبيا المحددات والمسارات، وحدة التحليل السياسي، (02 جويلية 2020)، ص 26.

مره أخرى، وسيقوم في نفس الوقت بتدريب القبائل المتواجدة على الحدود المصرية الليبية، والتي يرى البعض أنها لا تصنع فارقاً عسكرياً حقيقياً في المعارك على الأرض.

أما التوجه الثاني فيشير إلى أن السيسي في حديثه عن الخط الأحمر "سرت والجفرة" لم يقصد سرت والجفرة بعينهما، ولكن يقصد ما بعد سرت والجفرة، والوصول إلى المنطقة الشرقية، وهذا يعني نقل المعارك من المنطقة الغربية الليبية إلى المنطقة الشرقية بشكل فعلي، وهذا ما لا يرغب فيه السيسي لأن المنطقة الشرقية تمثل له بعد هام لأمن نظامه وحكمه. كما أن السيسي يعلم في ضوء الوضع الحالي، أن الإدارة الأمريكية لا ترحب بالدور الروسي في ليبيا ولذلك تفهمت التدخل التركي في ليبيا والذي سيعمل على كبح جماح الأطماع الروسية في ليبيا، وأن سرت والجفرة حالياً مناطق نفوذ روسية، وبناء على هذا من الممكن أن تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على حسم تلك المدينتين لصالح حكومة الوفاق في الفترة المقبلة، حتى تقطع الطريق على تحقيق سيطرة روسية في المنطقة. وبعد الاجتماع الذي جمع بين السراج ورئيس قوات الأفريكوم والسفير الأمريكي في ليبيا، تحدث البعض على أن هناك تفاهم بين حكومة الوفاق والجانب الأمريكي على حسم سرت والجفرة خلال الفترات القادمة، ولذلك أطلق السيسي تصريحاته بينما هو يقصد أن الخط الأحمر هو تجاوز سرت والجفرة، أي ما بعدهما والنقطة التي يقصدها السيسي هي "إجدابيا وجلو" التي تمثل أول نقطة في المنطقة الشرقية المتماسمة بحدود المنطقة الغربية الليبية.

أما التوجه الثالث فمؤداه استحالة التدخل العسكري المصري المعلن في ليبيا تحت أي ظرف من الظروف، حيث أن السيسي يواجه أزمات داخلية عديدة، وأن خصومه يتربصون به وينتظرون عملية إخفاق كبرى لنظامه تتسبب في زيادة السخط عليه داخل المؤسسة العسكرية وقد يكون هذا سبباً في انقسامها، بالإضافة إلى السخط والضجر الشعبي العام؛ ودخوله في الداخل الليبي في حرب "غير مدروسة" أمام قوات حكومة الوفاق المدعومة من الجيش التركي ذو المرتبة الثانية في حلف الناتو، قد يترتب عليه وقوع خسائر كبيرة في صفوف قوات الجيش المصري، ومثل تلك الأمور قد تستغلها الأطراف التي تعارضه للتخلص منه، لذلك فمن مصلحة السيسي ألا يقوم بعمل عسكري في الداخل الليبي، حتى لا يدخل في معركة خاسرة تكون عواقبها وخيمة على الوضع في مصر بصفة عامة.¹

ويمكن الاستعانة بالخريطة الموالية لتوضيح أهم المناطق التي يركز عليها النظام المصري:

2- انعكاس التوجهات التركية على تنامي ظاهرة الإرهاب في ليبيا

¹ - المرجع نفسه، ص 27.

منذ توقيع اتفاقي ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق وأخرى تتعلق بالتعاون الأمني والعسكري في نوفمبر 2019¹ وقد شهدت الساحة السياسية العسكرية والأمنية في ليبيا تحسناً بعد توقيع مذكرتي التفاهم مع تركيا، حيث تمكنت "الوفاق" من تحييد القوة الجوية لمهاجمي العاصمة، طرابلس، ودعم انتشار قوات الوفاق في المنطقة الغربية وصولاً لمدينة سرت، ما شكل ترجيحاً لميزان قوة الحكومة الليبية وترسية لوضعها السياسي، فمنذ توقيع مذكرتي التفاهم بين تركيا وليبيا، يتزايد عنصر الثقة بين البلدين، وقد عبرت زيارات فايز السراج المتكررة لأنقرة عن ثبات العلاقات الثنائية رغم العواصف الإقليمية والدولية بشأنها، وتجلت مظاهر التضامن بين الطرفين بعد فك الحصار عن طرابلس والسيطرة على قاعدة "الوطية الجوية" واستعادة ترهونة، ما يدل على جدية تركيا في تنفيذ الالتزامات الثنائية وإمداد الحكومة الليبية بخبرات لتطوير قدراتها العسكرية والأمنية.

الخريطة رقم (12): مناطق الحدود البحرية التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين التركي والليبي



المصدر: <https://bit.ly/3AiOkPv>

وقد اعتبرت تركيا أن الحل السياسي ملائماً لإنهاء الأزمة الليبية، وذلك عبر دعم الحكومة الشرعية الوفاق الوطني، وافترضت أن تقويض الوضع القائم يدفع البلاد نحو الفوضى، ولذلك، ترى أهمية تعريف الأعمال القانونية وتلك غير القانونية، وفي هذا السياق، تخلص إلى أن تعريف الهجوم على العاصمة عدواناً بسبب إنكار الاتفاق السياسي والإعلان عن تأسيس وضع مختلف يستمد مشروعيته من الأعمال العسكرية، وحسب قرارات مجلس الأمن، يتلاقى كثير من الدول مع الموقف التركي، وخصوصاً في مسألة دعم الاتفاق السياسي، كحل مشترك، لكن مع اختلافات حول إعادة تشكيل الحكومة، وعلى أية

¹ - محمود سمير الرزنتيسي، "تصاعد الدول التركي في ليبيا -مغامرة في الصحراء أم متطلبات الأمن القومي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر (جانفي 2020)، ص 04.

حال، لم يتوقف تأثير المساعدات التركية على منح " الوفاق " ميزة نسبية مكنتها من تطوير سيطرتها العسكرية والمدنية، لكنها تزامنت مع ظهور أوربي وتحالفات في البحر المتوسط تتبنى مواقف مضادة، ويمكن مناقشة هذه التغيرات من وجهتين؛ الأول، وهو ما يتعلق بمساحة الحياد اللازمة لفرض قيود على المسار العسكري، وخصوصاً ما يتعلق بدعم السلاح والمرترقة من جنسيات متعددة، و الثاني، يرتبط باحتمالية تخلي البلدان الأوروبية عن فكرة الاحتكار والهيمنة للسياسة الدولية حول ليبيا.¹

كان التحدي الرئيسي من جانب فرنسا التي تبنت استبعاد تركيا منذ 2011، من الترتيبات الخاصة بليبيا، وفي الفترة الأخيرة، كان واضحاً مدى الخلاف بين الطرفين حول تغير ميزان العمليات العسكرية في ليبيا، حيث بدأت فرنسا في تكوين موقف دولي مناهض للسياسة التركية في البحر المتوسط عبر تجميع حلفاءها في المنطقة العربية وإعادة بعث حوار برلين بدون تركيا، وهنا قامت السياسة الفرنسية على حث حلف الأطلسي على مراقبة التحركات التركية.

غير أن الأطراف الدولية والإقليمية بدت منقسمة حول السياسة التركية في ليبيا، فبغض النظر عن الموقف المتأرجح للولايات المتحدة، تبدو روسيا والإمارات العربية والسعودية ومصر في اتجاه متقارب يدعم الحل العسكري، فيما تحاول الجزائر بناء موقف محايد يضمن عدم انتشار التهديد الأمني على حدودها.

في هذه الفترة، شهدت طرابلس تعدد النشاط السياسي، وظهر ما يبدو نمطاً تنافسياً بين تركيا والولايات المتحدة فمن جهة تتجه السياسة التركية لتشبيك علاقاتها السياسية مع ليبيا عبر نشر علاقاتها الاقتصادية والأمنية، ومن جهة مماثلة، تتجه الولايات المتحدة لنفس المسار عندما تعلن عن دعم حكومة الوفاق عسكرياً وتؤيد سياستها النقدية، وقد عبر البلدان عن سياستهما في زيارات وفود متنوعة التكوين تحمل في طياتها الرغبة في بناء علاقات إستراتيجية لا تتوقف عند مستوى إسناد حكومة الوفاق. وثمة جدل بأن زيارات الوفود التركية والأمريكية، ترتبط بالتقارب إزاء التغيرات في ليبيا، وهذا ما يتعزز في التوافق بشأن التدخل الروسي وتقييد السياسة الفرنسية، لكنهما يختلفان فيما يتعلق بالانفتاح على الأطراف الليبية والموقف من المبادرة المصرية، ما يحمل في ثناياه إمكانية ظهور تنافسية أمريكية-تركية إذا ما استمر الصراع دون حسم واضح، حيث تعمل الولايات المتحدة على بدائل تضمن تواصلها المستمر مع كل الأطراف الدولية والإقليمية.²

¹ - خيري عمر، سياسة تركيا في ليبيا وتحدياتها الدولية، في

[https://www.orsam.org.tr/ar/turkiyenin-libyadaki-politikasi-ve-uluslararası-zorluklari/\(18/04/2021\)](https://www.orsam.org.tr/ar/turkiyenin-libyadaki-politikasi-ve-uluslararası-zorluklari/(18/04/2021))

² - المكان نفسه.

وحسب موقفها من حكومة الوفاق، تبدو تركيا والولايات المتحدة وإيطاليا وبريطانيا أقرب الدول للدخول القانوني على السياسة الليبية، فيما تعمل بعض الدول الأخرى وفق سياسات الأمر الواقع ويعتبر الحكومة الليبية محل نزاع، وهنا، يمكن تصنيف عملية "إيرنى" الأوروبية واحدة من أنماط التدخل دون تنسيق مع الحكومة القانونية، وفي ذات السياق، تتصرف فرنسا دون الرجوع لمجلس الأمن أو حلف الأطلسي، ويمكن القول، أن اختلاف منظور التعامل مع السلطة الليبية، ساهم في تدعيم النفوذ التركي واقترابه مع إيطاليا، فيما الدول الأخرى تكافح لتفعيل نفوذها السياسي على خلفية المصالح الأمنية والاقتصادية

وفي اتجاه آخر، يتبلور تقارب بين تركيا وإيطاليا والولايات المتحدة، يقوم على أرضية تماثل التهديد، سواء من تزايد نفوذ فرنسا أو روسيا، ورغم طبيعته التضامنية المؤقتة، يبدو تقارب هذه البلدان مهماً لحكومة الوفاق في هذه المرحلة، حيث يشكل إسناداً قوياً لمكانتها الدولية كممثل لليبيا، وهنا، يمكن قراءة التواصل فيما بين هذه البلدان كمؤشر على وجود مصالح الحد الأدنى في مواجهة التهديد المتماثل، لكنه يواجه صعوبة في بناء المصالح المشتركة. وبسبب تنافر سياسات الاتحاد الأوروبي، لم تستطع إيطاليا كبح السياسة الفرنسية، وفي هذا السياق، يعد التقارب الإيطالي . التركي تعبيراً عن قبول متبادل للمصالح في ليبيا والبحر المتوسط، حيث يساعد التقارب بين البلدين على توفير الإسناد المباشر لحكومة الوفاق، وأيضاً إفساح الطريق أمام تركيا للتواجد الفعال في البحر المتوسط وتقليص نفوذ الاتحاد الأوروبي وإفراغ مهمة "إيرنى" من محتواها. ويبقى هذا التنافس لا يصب في مصلحة ليبيا بالنظر لزيادة حالة الاستقرار وتنامي التهديدات الأمنية بالنظر لاختلاف مصالح الفاعلين في الصراع الليبي وهو ما ينذر بتزايد انتشار الجماعات الإرهابية فهناك توجه إقليمي ودولي نحو مجابهة التدخلات التركية في الأزمة الليبية والتي ساهمت بصورة أو بأخرى في تنامي انتشار التهديدات الأمنية وتسببت أيضاً في عرقلة جهود التسوية، ومن ثم فإن محاصرة الدور التركي من خلال القوى الإقليمية والدولية سوف ينعكس على مستقبل تمويل ونشاط هذه الجماعات والمرتزقة التابعين لها، ومن المحتمل أن تشهد الفترة القادمة تنسيق إقليمي ودولي كبيرين حول هذه الانعكاسات لما لهذه التطورات الداخلية الليبية من تأثير على مستقبل الأمن والسلم الدوليين.¹

وهناك من يقول أن خلفية الدور التركي في قيادة العالم الإسلامي وتعزيز سياسة العثمانية الجديدة، بدعم حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، حيث استضافت على أراضيها عدد من المؤسسات

¹ - صلاح، مرجع سابق.

الإعلامية والشخصيات السياسية، فتركيا تراهن على جماعات الإسلام السياسي لتشكيل نظام إقليمي جديد تكون هي زعيمته بالطبع بحسبانها إحدى القوى المساندة للتحويلات السياسية في المنطقة العربية وإحلال أنظمة موالية لها تتزعمها جماعة الإخوان المسلمين التي تدعمها تركيا، في مواجهة الدول المناوئة لها والمدافعة عن الوضع الراهن. واعتبر الناطق باسم مجلس النواب الليبي في طريق "عبد الله بليحق، أن مشروع الإخوان المسلمين هو المحرك الحقيقي للرئيس التركي أردوغان.¹

المطلب الثاني: تأثير التوجهات الروسية على مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا

خلال السنوات الأخيرة، سعت روسيا للظهور كوسيط محايد في الصراع الليبي، ولا تزال تصر على هذا الموقف، فقد صرح وزير الخارجية الروسية سيرجي لافروف خلال زيارته لمصر مؤخرا أن مهمة روسيا هي مساعدة الليبيين على التغلب على خلافاتهم الحالية، والتوصل إلى اتفاق مستقر للمصالحة بين الجانبين.

فقد شهد الدور الروسي في ليبيا عدة محطات فبعد أن استعادت لنفسها موطئ قدم في ليبيا في نهاية التسعينات من القرن الماضي أقصيت روسيا منها لفترة من الزمن بعد التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي والإطاحة بالعقيد معمر القذافي سنة 2011. إلا أن فشل المبادرات الدولية لتوحيد مختلف الفصائل الليبية من ناحية، وتعاضم دور موسكو في الشرق الأوسط إثر تدخلها في سوريا من ناحية أخرى منحها موسكو فرصة العودة إلى ليبيا، حيث تستعد روسيا اليوم لنيل حصتها من النشاط السياسي والاقتصادي غداة النزاع، كما أنها تراهن على الصعيد الإقليمي على نجاحها المحتمل في مصالحة مختلف الجماعات المتنازعة على السلطة بما يتيح لها تجاوز الإطار الليبي لتجسيد تأثيرها بشكل أكبر في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ككل.²

وفي الواقع يبدو أن التطورات المتسارعة في العالم تعيد رسم خرائط العلاقات بين روسيا ومنطقة الشرق الأوسط، فلم يكن التاريخ أبداً مجرد مراحل وطويات صفحتها، لكنه يعود بقوة ليعيد نفسه ليقدر لدولة مثل روسيا أن تعود لممارسة دورها المعتاد كإحدى القوى الدولية ذات الثقل في النظام الدولي؛ حيث باتت أحد العناصر الأساسية المشكلة لهذا النظام، وبرغم الخسائر التي قد أوقعت بها من قبل، فإنها كسبت استعادة قوية لمعظم الدور المفقود في ذلك النظام الدولي الذي لم يعد يتحمل قوة واحدة تهيمن على مجرياته. وقد وقعت منطقة الشرق الأوسط بما فيها من تطورات في القلب من هذا الدور بداية من

¹ - محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق، ص 56.

² - مصطفى صلاح، تجدد الانخراط... الروسي في ليبيا بين الأهداف والتداعيات في:

دورها في سوريا مرورًا بليبيا الذي بدا ملامح دورها يتكشف بالتدريج، وخلال السنوات القليلة الماضية، عاد الروس إلى نقاط شائكة عديدة في منطقة الشرق الأوسط، فأصبح لهم القول الفصل فيها. أقاموا تحالفات جديدة وضمت لائحة أصدقائهم قادة يختلفون في السياسة والمصالح حتى العداء في ما بينهم، لكن الكل اجتمع على قاعدة المصالح مع روسيا. حيث قدم الروس نموذجًا أكثر قوة وإصرارًا ووضوحًا اجتذب حلفاء قدماء وحاليين للولايات المتحدة، وأعداء لها في الآن نفسه.¹

الجدير بالذكر فيما يتعلق بليبيا أن الدور الروسي لم يتخذ ملامحه النهائية حتى الآن ولكن هناك العديد من الشواهد التي تؤطر له وذلك بعد تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنه على تواصل مع القائد العام للجيش الوطني المشير خليفة حفتر، ورئيس المجلس الرئاسي فائز السراج بشأن الأزمة الداخلية الليبية، فيما أكد بوتين أنه من الصعب تحديد من هو على صواب، ومن يقع عليه اللوم في ليبيا، لكن الأكثر صحة هو إيجاد حل لوقف الأعمال القتالية.

وتأسيسًا على ذلك وجهت روسيا دعواتها إلى الطرفين المتحاربين في ليبيا إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات بعدما دعت إلى هدنة لوقف إطلاق النار في 12 يناير 2020 بعد أكثر من تسعة أشهر من المعارك الضارية عند أبواب طرابلس، وتشكل زيارة المشير خليفة حفتر وفائز السراج في اليوم التالي لوقف إطلاق النار مؤشر على حدود الدور الروسي المتنامي بصورة كبيرة في ليبيا. كما وتأتي هذه الزيارة بعد أن كثفت روسيا مؤخرًا محادثاتها مع تركيا بشأن ليبيا حيث ناقش وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، مع نظيره التركي مولود تشاوش أوغلو، تطورات الأوضاع بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بينها ليبيا. كما أن هناك مباحثات مرتقبة في يناير المقبل بين الجانب الروسي والتركي حيث كلف أردوغان وفدًا يضم نائب وزير الخارجية والدفاع ومسؤولين من الاستخبارات والأمن القومي، بزيارة موسكو خلال فترة قصيرة لمناقشة ما يمكن التوافق عليه بشأن الملف الليبي.

وفي هذا الإطار فإن موسكو تسعى لاستغلال الصراع في ليبيا لتعزيز حضورها المتصاعد في المنطقة، لكن هذا السيناريو يقلص فرص الحل والتسوية وسيؤدي إلى انحسار دور الدول الغربية والعربية الفاعلة في الأزمة لصالح الجانب الروسي وهو ما سيؤدي إلى تنامي الجماعات الإرهابية المتطرفة في ليبيا.²

المطلب الثالث: تداعيات الموقف الأمريكي على مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا

ويمكن التمييز هنا بين توجيهين أساسيين هما:

¹ - Alexandre Choumiline :la diplomatie russe au moyen orient : retour à la géopolitique, IFRI, France, 2016, P12.

² - صلاح، مرجع سابق.

1- الموقف الأمريكي لإدارة ترامب

انتقلت السياسة الأميركية في ظل إدارة الرئيس ترامب من موقف لآخر، الأمر الذي يثير التساؤل حول أسباب هذا التغير وتداعياته على محاربة الإرهاب في ليبيا، واستعادة الدولة الوطنية فيها. ففي أعقاب بدء هجوم الجيش الوطني على طرابلس، بدا واضحاً أن الإدارة الأميركية تعارضه، حيث صرح وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو بأن بلاده تعارض العمل العسكري ضد "حكومة الوفاق"، وتحت على وقفه فوراً، ومع ذلك فقد اشتركت واشنطن مع موسكو في 18 أبريل في وأد المسعى البريطاني في مجلس الأمن للمطالبة بوقف إطلاق النار في ليبيا، مع أنه يحقق ما طالب به وزير الخارجية الأميركي. واكتمل التغير في الموقف الأميركي بما أعلنه البيت الأبيض في 19 أبريل من أن ترامب بحث في مكالمته هاتفية مع المشير خليفة حفتر، يوم 15 من الشهر ذاته، جهود مكافحة الإرهاب والحاجة لتحقيق السلام والاستقرار في ليبيا، وبلورة رؤية مشتركة لانتقال ليبيا إلى نظام سياسي مستقر وديمقراطي. وأضاف بيان المكتب الصحفي للبيت الأبيض أن ترامب «اعترف بدور المشير حفتر المهم في مكافحة الإرهاب وضمان أمن موارد ليبيا النفطية». ولم يُشر البيان إلى سبب تأجيل الإعلان عن المكالمات أربعة أيام، لكن في أقل من أسبوعين حدث تحول كبير في الموقف الأميركي.¹

وأطلقت الإدارة الأميركية حواراً مع ما يُسمى "حكومة الوفاق الوطني"، في واشنطن، صدر عنه بيان دعت فيه الولايات المتحدة «القوات المسلحة العربية الليبية» إلى «إنهاء» هجومها على طرابلس، كي يؤدي ذلك إلى تسهيل مزيد من التعاون بين الولايات المتحدة وليبيا لمنع التدخل الأجنبي غير المبرر وتعزيز سلطة الدولة الشرعية ومعالجة القضايا الكامنة وراء الصراع! وأكد الجانب الأميركي دعمه سيادة ليبيا وسلامة أراضيها في مواجهة محاولات استغلال الصراع ضد إرادة الشعب الليبي!

ويمكن تفسير التحولات المتتالية في الموقف الأميركي بعاملين، أحدهما داخلي والآخر خارجي، ويشير العامل الداخلي إلى اختلاف الرؤى والتوجهات بين مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأميركية والرئيس ترامب، وهي ليست بالظاهرة الجديدة، فقد سبق أن خرجت للعلن اختلافات بينه وبين كل من وزير الدفاع والخارجية انتهت بخروجهما من دائرة صنع القرار بالاستقالة أو الإقالة. وبالنسبة للعامل الخارجي نذكر أن التغير الأول من موقف وزير الخارجية المناهض لحفتر إلى موقف ترامب المؤيد له، نُسب إلى تأثير قادة الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة والمؤيدة للجيش الوطني الليبي، أما التغير الأخير فمن المرجح أنه يرتبط بالتقارير التي تحدثت عن دور روسي لصالح الجيش الوطني الليبي، ومن ثم خشيت

¹ - أحمد يوسف أحمد، "سياسة أمريكا وصراع ليبيا"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة في:

<https://bit.ly/2LIWdJc> (17/01/2021)

واشنطن من تزايد نفوذ موسكو في منطقة بحساسة الشرق الأوسط والمسألة النفطية بغض النظر عن دقة هذه التقارير.

2- تأثير فوز بايدن على الملف الليبي

ألقت هزيمة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في سباق انتخابات الرئاسة الأمريكية، بظلالها على عدة ملفات سياسية ساخنة من بينها الملف الليبي، ولعل اللواء المتقاعد خليفة حفتر هو أول المتأثرين بهذه "الخسارة".

ومع فوز الديمقراطي جو بايدن بسباق الرئاسة -على الرغم من عدم اعتراف ترامب بذلك- تثار أسئلة حول كيفية تعامل بايدن، الذي يباشر مهامه في يناير/كانون الثاني المقبل مع ملف الأزمة الليبية، خاصة أن موقفه يختلف عن موقف ترامب في النظرة إلى الأنظمة العربية، التي تدعم حفتر. وكان ترامب قد ثمن في اتصال هاتفي مع حفتر بداية حملته العسكرية على العاصمة الليبية دور الأخير في "مكافحة الإرهاب وتأمين موارد النفط"؛ مما فهم وقتها أنه ضوء أخضر أمريكي لحفتر لاجتياح طرابلس¹.

ورغم منح ترامب لحفتر هذه الفرصة، وحصوله على دعم كبير من الإمارات ومصر والسعودية وفرنسا وروسيا؛ إلا أن حفتر فشل في السيطرة على العاصمة طرابلس، ولم ينجح كما أوصاه جون بولتون مستشار الأمن القومي السابق في إدارة ترامب.

وخرج حفتر من حرب طرابلس مثقلاً بسجل دموي جراء انتهاكات حقوق الإنسان، التي يركز عليها الحزب الديمقراطي برئاسة جو بايدن، حيث إن هذه الانتهاكات الحقوقية أوصلت إلى واشنطن -بقبول محكمة فدرالية أمريكية- الدعاوى القضائية المقدمة ضد حفتر، التي تهمه بالقتل والتعذيب.

ويعتبر محللون وسياسيون أن حلفاء حفتر أوصوه بالاستفادة من الوقت لإعادة ترتيب أوراقه، وإظهار حسن نيته للاندماج في الحوار السياسي من أجل الحصول على موقع يستطيع من خلاله تحريك دواليب المشهد الليبي، فيظل وصول إدارة جديدة للبيت الأبيض يبدو أنها تركز على ملف حقوق الإنسان وحرية التعبير.

ويرى مستشار رئيس حكومة الوفاق للعلاقات الأمريكية، محمد الضراط، أن فوز بايدن بالرئاسة الأمريكية لن ينعكس على الملف الليبي بشكل مباشر في هذه المرحلة، وإنما سيكون له أثر من خلال تقليص هامش المناورة لبعض الدول، التي تعتبر حليفة لواشنطن، وتتدخل سلباً في ليبيا.

¹ - محمود رفيدة، ليبيا أي تأثيرات لفوز بايدن على الملف الليبي ومستقبل حفتر في: <https://bit.ly/35NQBEg> (17/01/2021)

وأردف قائلا إن "ليبيا لن تكون من أولويات الرئيس بايدن؛ لكن من خلال تولي بعض المسؤولين في الإدارة الجديدة مناصب في المؤسسات المعنية بالملف الليبي؛ مثل الخارجية ومجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع واهتمام الكونغرس بليبيا عبر إصدار قانون دعم الاستقرار، سنلاحظ في الأشهر الأولى بعض الآثار المباشرة عبر فرض عقوبات على الأطراف، التي توجب الصراع الليبي". واعتبر الضراط في تصريحه للجزيرة نت أن حلفاء حفتر هم من باشروا إعادة ترتيب أوراقهم عكس حفتر، الذي ليس لديه خيارات متعددة، فهو من وضع نفسه في خانة المعرقلين والمجرمين، الذين سيكونون ملاحقين دوليا.

وأوضح أن إدارة بايدن ستتجه إلى تقليص النفوذ الروسي في ليبيا بالضغط على حلفاء حفتر، والتحرك بشكل أسرع مباشر مع الدول، التي تدعم حفتر، وفي الدول التي تسببت بالوجود الروسي عبر فرض عقوبات عليها، بالإضافة إلى دعم العملية السياسية لخلق استقرار سياسي وأمني في ليبيا. وصرح بأن الولايات المتحدة قد تفرض بعض العقوبات على حفتر وبعض المقربين منه في ظل توجه روسي فرنسي متوقع لمنع أي قرار بهذا الشأن، مشيرا إلى أن إدارة بايدن ستواصل الخطوات، التي قد شرعتها الإدارة الأميركية في ملاحقة جميع المجرمين والمعرقلين للاستقرار في ليبيا، وعلى رأسهم خليفة حفتر¹.

بدوره اعتبر عضو مجلس النواب محمد العباني أن نتائج الانتخابات الأميركية قد تؤثر على مجريات الأحداث في ليبيا؛ إذا أخذنا في الاعتبار أن الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما المنتمي إلى الحزب الديمقراطي كان سندا للجماعات الإسلامية أثناء "الربيع العربي". وتابع العباني قوله للجزيرة نت "في الوقت الذي غضت واشنطن الطرف في رئاسة ترامب وإداراته الجمهورية على تدخل تركيا العسكري المباشر في ليبيا، دعمت أنقرة مليشيات الوفاق بالسلح". ويرى العباني أن أميركا في عهدها الجديد لن تسمح لتركيا بالاستمرار في ممارسة تهديدها للسلم والأمن الدولي، خاصة أنها عضو في حلف شمال الأطلسي "الناتو" (NATO)، الذي سيلقى دعما أكبر من الإدارة الديمقراطية الجديدة.

وأردف قائلا "رغم الدعم الكبير، الذي تلقاه التيار الإسلامي والجماعات المرتبطة به من الإدارة الديمقراطية السابقة للرئيس أوباما؛ ولكن ذلك لا يعني أن الديمقراطيين سوف يستمرون في السياسة نفسها".

¹ - محمد عبد الكريم أحمد، الدور الأمريكي المقبل في ليبيا سينوربون فعادة الارتباط، في

[https://al-akhbar.com/Morocco/296941\(20/02/2021\)](https://al-akhbar.com/Morocco/296941(20/02/2021))

وأفاد العباني بأن الإدارة الأميركية الجديدة سوف تسعى جاهدة لإبعاد روسيا وتركيا من المشهد الليبي، والوقوف على مسافة واحدة من جميع الليبيين، وتقديم الدعم الدولي المطلوب لإخراج ليبيا من أزمتها.

من جهته، أكد المحلل السياسي عبد الله الكبير أن الإدارة الأميركية الجديدة سوف تسلك مساراً مختلفاً لن يمس بجوهر مواقفها تجاه الملف الليبي.

وأضاف الكبير "ستحافظ أميركا على إستراتيجيتها السابقة في محاربة الجماعات المتطرفة، وحماية منابع النفط، وإبعاد روسيا عنها؛ أما التغيير المتوقع هو اهتمام واشنطن بشكل أكبر بملف حقوق الإنسان في ليبيا..."¹.

ويتوقع الكبير انحساراً لبعض الدول المتدخلة في الشأن الليبي مشيراً إلى أن ليبيا قد لا تكون من أولويات الإدارة الأميركية الجديدة بالنظر إلى التركة الثقيلة، التي ستخلفها إدارة ترامب، وقال إن "حفر مفيد لأميركا بصرف النظر عن نوع الإدارة التي تحكم البيت الأبيض، ولن يتغير الموقف الأمريكي من حفر ما دام يتحرك داخل الإستراتيجيات الأميركية، وإذا تجاوز دوره، فلديهم الوسائل الكفيلة بإعادته إلى النهج المطلوب".

وشدد على ضرورة عدم التفاؤل كثيراً بقرب وقوع تغير جوهري في السياسات الأميركية تجاه ليبيا، مشيراً إلى أن قضية حقوق الإنسان لا تسبق المصالح في أميركا وفي غيرها من الدول، التي ترفع شعار حقوق الإنسان.

المطلب الرابع: تأثير المصالح الإيطالية على مستقبل الظاهرة الإرهابية في ليبيا

بعد أن أصبحت المصالح الإيطالية الحيوية في ليبيا في خطر، خاصة بعدما بادرت فرنسا وبريطانيا بشن ضربات جوية استباقية ضد جيش القذافي. وما لبث أن أرغم هذا الوضع إيطاليا على التدخل في القتال حتى سقط القذافي ونظامه، بعد تعليق معاهدة الصداقة التي وقعت عام 2008، والتي حظرت استخدام القواعد الإيطالية في أي عمل عسكري ضد ليبيا.

ومنذ ذلك الحين، سارت الأحداث في ليبيا نحو الفوضى السياسية والانفلات الأمني، لكن إعلان قيام إمارة إرهابية في ليبيا في صيف 2014، كان بمنزلة الحائط الذي ارتطمت به رأس صناع القرار في إيطاليا، فشعرت البلاد التي تمتلك نحو 8 آلاف كيلومتر من السواحل المفتوحة على المتوسط أنها في بؤرة

¹ - ريفية، المرجع السابق.

النار المشتعلة. كما أن موقف شركائها الأوروبيين الذين تركوها تواجه نذير الهجرة غير الشرعية وحدها ودون اكتراث، أضف بعض المرات لى الإيطاليين.

وفي نوفمبر الماضي 2014، أكد وزير الخارجية الإيطالي، باولو جينتيلوني، أنه على أوروبا بأسرها تولي مسؤولية التعامل مع تهديد تنظيم "داعش" الإرهابي، معلناً انفصال العلاقات الأوروبية - الأمريكية المتعلقة بهذا الأمر. وكان هذا التصريح النادر من نوعه مؤشراً على مخاوف الإيطاليين من الخطط الأمريكية في ليبيا، والتي سعت واشنطن لتهديتها طوال الوقت، خاصة عندما طلب الرئيس أوباما في مطلع 2013 من رئيس الحكومة الإيطالية آنذاك، إنريكو ليتا، أن "تلعب روما الدور الرئيسي في استقرار ليبيا"، في وقت باتت فيه المصالح الإيطالية في ليبيا مهددة أكثر من ذي قبل.¹

1- أسباب الاهتمام الإيطالي بليبيا

ويرجع الاهتمام الإيطالي بليبيا إلى عدة أسباب واعتبارات:

- تاريخياً: كانت ليبيا مستعمرة إيطالية بين عامي 1911-1945، وجغرافياً فإن المسافة الفاصلة بين جنوب إيطاليا وشمال ليبيا تبلغ نحو 300 كيلو متر فقط، أي أن إيطاليا تعتبر ليبيا المجال الحيوي (Lebensraum لها، ورمزاً لإحياء الأمجاد التاريخية للإمبراطورية الرومانية في جنوب المتوسط).
- سياسياً: عززت التطورات الأمنية في المنطقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد موجة ما يسمي الربيع العربي نهاية عام 2010، المخاوف الإيطالية بوجود تداعيات سلبية على الأمن القومي الإيطالي وعلى فعالية الدور الإيطالي في المنطقة.
- مساعي إيطاليا لإعادة تموضعها الجيو- سياسي وتعزيز علاقاتها مع الجوار المتوسطي، أخذاً بعين الاعتبار المبدأ التالي: الحل الرئيسي للأزمة الأمنية والاقتصادية الإيطالية (ومعها الأزمة الأوروبية) يكمن في التوجه نحو الضفة الجنوبية للمتوسط.
- محاولة روما تغيير السياسة الخارجية الإيطالية والأوروبية نحو تواجد أكبر على الساحة الدولية ودور أكثر فعالية في حل الأزمات من أوكرانيا إلى الشرق الأوسط، مع وجود فيديريكا موغيريني على هرم السياسة الخارجية الأوروبية.

- اقتصادياً: فإن ثمة مصالح اقتصادية قوية بين طرابلس وروما، إذ تستورد إيطاليا 80% من احتياجاتها من الطاقة، ويذهب نحو 32% من إنتاج النفط الليبي إلى إيطاليا ليمثل 25% من وارداتها، كما تستورد إيطاليا نحو 12% من احتياجاتها من الغاز من ليبيا أيضاً، وتتنوع شبكة المصالح التجارية، بدءاً من

¹ - أحمد دياب، الدور الإيطالي تجاه الأزمة الليبية، في :

قطاعات البنوك والمنسوجات والسيارات والمقاولات والسكك الحديدية والفضاء والطيران، وانتهاءً بندية كرة القدم.

- قبل كل هذا، فإن إيطاليا هي أكثر الدول الأوروبية والغربية تأثراً بالأزمة الليبية على صعيد الإرهاب والهجرة؛ إذ يتدفق مهاجرون إلى إيطاليا فارين من مختلف النزاعات، تمهيداً للانتقال إلى دول أوروبية أخرى، بمعدل يبلغ 400 مهاجر كل يوم خصوصاً من أفريقيا، ويمر 80% منهم عبر الأراضي الليبية، فضلاً عن حوادث غرق مأساوية قبالة سواحل صقلية في غياب آلية إنقاذ أوروبية فعالة.¹

2- التهديدات الإرهابية لإيطاليا

توالت تهديدات تنظيم "داعش" الإرهابي لإيطاليا، وكان من أبرزها التسجيل المصور لذبح 21 مصرياً على أحد الشواطئ الليبية في طرابلس في 15 فيفري الماضي، والذي لوح فيه الإرهابيون بأنهم صاروا الآن "جنوب روما"، وأنهم "سيفتحون روما بإذن الله".

أصاب الايطاليين الذعر فور بث الشريط، وجاهر عدة وزراء بالحكومة الإيطالية بضرورة قيادة إيطاليا لتحرك عسكري في ليبيا، حيث:

- أكد رئيس الوزراء الإيطالي، ماتيو رينزي، لقناة تي جي-1: "قلنا لأوروبا والمجتمع الدولي إنه يتعين علينا أن نستفيق لأن أمراً خطيراً جداً يحدث، ومن غير المنصف ترك تسوية كافة المشاكل لنا بذريعة أننا الأقرب.. إن الأمر يتطلب بعثة أقوى من الأمم المتحدة وإيطاليا مستعدة في هذا الإطار للاضطلاع بدورها من أجل الدفاع عن مبدأ الحرية في منطقة المتوسط".

- وفي مقابلة مع شبكة "سكاي تي جي 24"، اعتبر وزير الخارجية الإيطالي، باولو جنتيلوني، أنه "يتعين طرح مسألة القيام بالمزيد مع الأمم المتحدة بشأن ليبيا، إذا تعذر إيجاد وساطة بين المتحاربين"، مضيفاً أن "إيطاليا على استعداد للقتال في إطار الشرعية الدولية"، مؤكداً أنه "لا يمكن القبول بأن يكون هناك خطر إرهابي على مسافة بضع ساعات فقط من الإبحار من هنا".

ندد وزير الداخلية الإيطالي، أنجيلينو ألفانو، بخطر قيام "خلافة إسلامية عند أبواب إيطاليا"، وقال إنه لا يجب إضاعة دقيقة واحدة، محذراً من أن يكون تقدم داعش أسرع من قرارات المجتمع الدولي. واعترف في تصريحات لصحيفة لاريوبليكا، أن إيطاليا دفعت الفاتورة الضخمة للأخطاء التي ارتكبت في إدارة القضية الليبية.

¹ - دياب، مرجع سابق.

- أعلنت وزيرة الدفاع الإيطالية، روبرتا بينوتي، في مقابلة مع صحيفة "إل ميساجيرو" في 15 فبراير الماضي، أن إيطاليا مستعدة لإرسال آلاف الرجال وتولي سريعاً قيادة ائتلاف يضم دولاً أوروبية ومن المنطقة، للتصدي لتقدم المتطرفين في ليبيا، والذين باتوا على مسافة 350 كيلومتراً من سواحلنا"، قائلة: "إذا كنا أرسلنا إلى أفغانستان (البعيدة) 5 آلاف جندي، ففي بلد يعيننا عن قرب مثل ليبيا، حيث يثير التدهور الأمني قلقاً أكبر لإيطاليا، يمكن لمساهمتنا أن تكون كبيرة وثابتة".¹

3- توجهات الموقف الإيطالي تجاه الأزمة الليبية

تراجع في الموقف الإيطالي بوضوح، إذا تذكرنا تصريح رينتسي نفسه، في مؤتمر صحفي له مع الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، أثناء زيارته للقاهرة، والذي دعا فيه إلى دور قوي لمصر في منطقة المتوسط.. الوضع في ليبيا يحتاج إلى تدخل سريع وقوي لوضع حد للعنف"، مؤكداً أن بلاده: "ستطرح مسألة ليبيا على طاولة المناقشات في قمة حلف شمال الأطلسي"، وتبع ذلك زيارة الرئيس السيسي إلى إيطاليا، حيث تم الإعلان عن تحالف مصري إيطالي لمواجهة الإرهاب في المتوسط.

لقد أثار هذا التراجع موجة انتقادات واسعة. لكن يبدو أن القيادة الإيطالية فضلت تغليب الحلول السياسية في معالجة الأزمة الليبية المستفحلة، خاصة في ظل ضيق الخيارات السياسية والعسكرية المتاحة أمام إيطاليا، وذلك لعدة اعتبارات، منها:

- معارضة الولايات المتحدة للحل العسكري في ليبيا، فمن ناحية أولى، ورغم أن واشنطن لم تعلن صراحة عدم تأييدها للعمليات العسكرية المصرية ضد عناصر "داعش" في ليبيا رداً على ذبح المصريين، فإن تأكيدها على تبني الخيار السياسي كأفضل سبيل للتعامل مع الموقف في ليبيا، يعبر عن رفضها للعمليات العسكرية المصرية "المنفردة". ومن ناحية ثانية قامت واشنطن بإجهاض الجهود المصرية لحشد القوى الأوروبية والعربية لبناء تحالف لمواجهة "داعش" في سوريا وليبيا، إذ سارعت واشنطن لإصدار بيان (1+5)، والذي وقعته مع كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا وبريطانيا، وهي الدول التي تحاول مصر حشدها في جهودها لمحاربة الإرهاب في ليبيا.

- ثمة سياسات متعارضة لكبرى دول الاتحاد الأوروبي (بريطانيا وفرنسا وألمانيا)، بشأن كيفية التعامل مع الأزمة الليبية، وهي سياسات جزئية تستخدم فيها كل دولة قدرتها لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة، خاصة في ضوء طموحات بريطانيا وفرنسا للحلول محل إيطاليا في ليبيا.

¹ - حمدي عبد الله الحضيري، محددات وقضايا التنافس الفرنسي الإيطالي في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية في:

<https://bit.ly/33LTzuR> (02/03/2021).

- قبل هذا وذاك، فإن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها إيطاليا لا تسمح لها بالقيام بمغامرات عسكرية، في ميادين جد خطيرة، وخارج نطاق التحالف الأوروبي والأطلسي، وخارج الشرعية الدولية. لكن هذا لا يمنع الحكومة الإيطالية من القيام بعدد من التحركات لبث رسائل طمأنة للشعب الإيطالي، لكن هذه التحركات أقرب إلى "التشويح" العسكري.¹

- وأجرت إيطاليا مناوراتها البحرية السنوية "البحر المفتوح" قرب سواحل ليبيا، وقال الأدميرال، بيراولو ريبوفو، إن المناورات لا ترتبط مباشرة بالأزمة في ليبيا، لكن ربما يساهم وجود قطع البحرية في المنطقة في تحسين الأمن!

- وقام رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو رنزي بزيارة موسكو، في محاولة إيطالية لإشراك روسيا في الملف الليبي. وبالتالي يتأكد القول إن إيطاليا لا تمتلك سوى خيارات محدودة في التعامل مع التهديد الإرهابي الداعشي القائم في ليبيا، لكن مما لا شك فيه أن فضل الحلول السياسية، وخصوصاً إذا تزامنت مع أي تهديد حقيقي من داعش لإيطاليا سوف يقود إلى تغيير هذا الموقف الإيطالي الحذر بشدة حتى الآن.

وعن باقي الدول الأخرى فقد تباينت تدخلات القوى الدولية الفعالية في النظام الدولي وفقاً لمصالح كل منها فلدى فرنسا مصالح جيوسياسية وأمنية في ليبيا تتمثل في استعادة الاستقرار وتكريس السيطرة على نطاق نفوذها التقليدي في منطقة الساحل والصحراء، إذ انعكس عدم الاستقرار الليبي الناتج عن فوضى "المليشيات" على فقدان السيطرة على ضبط الحدود الممتدة مع ليبيا.

ومن هذا البعد الأمني برز اهتمام فرنسا بليبيا المتاخمة لمستعمراتها القديمة، كتشاد، والجزائر، والنيجر، حيث تسعى إلى استكمال مشروعها الأمني بمكافحة الإرهاب من خلال تأمين منطقة الجنوب الليبي، وتأمين قاعدتها العسكرية "ماداما" التي تقع داخل حدود دولة النيجر وبالتماس مع حدود ليبيا الجنوبية بهدف قطع الطريق عن أية إمدادات عسكرية قادمة من الجنوب الليبي للجماعات المسلحة في مالي والتي تخوض معها فرنسا معارك عسكرية منذ عام 2013.

إلى جانب المصالح الأمنية، فإن لباريس مصالح اقتصادية لا يمكن تجاهلها، تتمثل أولاً في المشاركة في عملية إعادة الإعمار، التي تقدر حسب بعض التقديرات بنحو 200 مليار دولار على مدى عشر سنوات، وتسعى فرنسا إلى أن يكون لها نصيب كبير في الاستثمارات الليبية ما بعد الحرب.²

¹ - باسم راشد، دوافع تغير موقف إيطاليا في الأزمة الليبية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، في:

<https://bit.ly/3GHxn3G> (02/03/2021)

² - Wolfram Lacher Supporting Stabilization in Libya: The Challenges of Finalizing and Implementing the Skhirat Agreement, SWP Comment 2015/C 36, (Berlin: German Institute for International and Security Affairs) , (July 2015);P: 211.

تحاول ألمانيا لعب دور مؤثر وقيادي في الأزمة الليبية، وخروجاً على مقاربة السياسة الألمانية الخارجية للصراعات الإقليمية ومشكلات الشرق الأوسط – والتي التزمت فيها بدور تقليدي – تسعى ألمانيا جاهدة للعب دور الوسيط الذي يقارب بين وجهات نظر الفرقاء في ليبيا للوصول إلى حل سياسي للأزمة، ولكن ما هو سر الاهتمام الألماني المتنامي بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة في ليبيا، ولماذا تخلت برلين عن أدبيات سياستها الخارجية التقليدية إزاء مشكلات الشرق الأوسط.

وتعد العلاقات التجارية أحد أهم أسباب الاهتمام الألماني بالأزمة الليبية، وطبقاً لآخر تقرير اقتصادي للغرفة الألمانية العربية للتجارة والصناعة في برلين نكتشف أنه رغم الصراع المسلح في ليبيا فقد احتلت ليبيا المركز الأول عربياً في قائمة الدول المصدرة لألمانيا، واستحوذت الصادرات الليبية لألمانيا على نصيب الأسد من حجم الصادرات العربية للسوق الألمانية عام 2019.

ولهذه الأسباب يبدو أن ألمانيا تلقى بكل ثقلها الدبلوماسي في الملعب الليبي حتى لا تترك الملعب للمنافسين الآخرين مما قد يؤدي إلى خسارتها أكبر مورد بترولي لها في الشرق الأوسط، وللحفاظ على مساحة تسويقية واسعة للمنتجات الألمانية في الشرق الأوسط في ظل إرهابيات بمزید من عدم الاستقرار العالمي في الوقت الراهن.

المطلب الخامس: تأثير الدور الإفريقي والعربي على مستقبل الإرهاب الجديد في ليبيا

في سياق ردود الفعل الإقليمية إزاء الوضع الليبي المتأزم، شكل الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات المغربية في ديسمبر 2015 لحل الصراع السياسي والعسكري، بعد أن دفعت البعثة الأممية أطراف النزاع إلى الحوار بدعم إقليمي ودولي، لكن الفرقاء الليبيين الذين وصلوا إلى مرحلة التوقيع على اتفاق التسوية، لم يتمكنوا من تحقيق المصالحة الشاملة ووضع حد للصراع الداخلي. نظراً للكوابح الإقليمية والدولية ودورها في تغذية الفرقة بين مكونات المجتمع الليبي، بسبب تضارب مواقف القوى الخارجية ومقاربة كل طرف للأزمة الليبية من منظور مصالحه وأمنه

المفارقة تبدو واضحة في تناقض مواقف تلك القوى، فمن جهة تدعو لحل سياسي للأزمة الليبية وتؤيد اتفاق "الصخيرات" ومخرجاته، ودعم جهود البعثة الأممية بهدف تحقيق مقاربة واقعية لجمع الفرقاء الليبيين وتذويب الأزمة القائمة، وفي الوقت نفسه، كان سلوكها يتسم بالتغيير والتناقض بما يحقق مصالحها، بل إن بعضها ذهب أبعد من ذلك، من خلال التصعيد الميداني العسكري، لعرقلة المسار السياسي، خصوصاً إذا ما شعرت بأن هذا المسار لا يخدم مصالحها¹.

¹ - أحمد همام، محمد همام، الاستقرار السياسي في ليبيا في ضوء التجاذبات الإقليمية والدولية المؤتمر الدولي الافتراضي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز العربي الديمقراطي، (برلين-ألمانيا 16/15 نوفمبر 2020)، ص 363.

وهكذا بدلا من أن يمثل الاتفاق السياسي بداية مرحلة جديدة من التوافق الوطني، أصبح يمثل نقطة خلاف أضافت المزيد من الانقسام والتعقيد على المشهد الليبي. وقد ترتب على ذلك وجود هوة سياسية عميقة مازالت تشكل مصدرا للتنافر الحاد نشأت عنه ثنائيات ذات دلالة علة انقسام وتبعثر حال الليبيين، وهو ما جسده تسيير البلاد بجهازين متنافسين، برلمان وحكومة مستقلة في الشرق الليبي يرأسها عبدالله الثني وتدعمها قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، يقابلها حكومة الوفاق الوطني في طرابلس الغرب، المعترف بها دوليا، ويقودها رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج، وتدعمها ميليشيات مسلحة بمختلف مشاربها وتوجهاتها، تتقوى هذه الميليشيات وتزداد عددا وعدة وبدعم خارجي من أطراف إقليمية ودولية.

في ظل هذا المأزق الخطير، أطلق الجيش الوطني الليبي في أبريل 2019، عملية "طوفان الكرامة" لتحرير العاصمة طرابلس مما أسماها الجماعات المتطرفة والميليشيات المسلحة التي تعبت بمقدرات وأرزاق الليبيين، ناهيك بمشاركتها في المعارك العنيفة ضد الجيش الوطني الليبي المناهض للإرهاب والتطرف، لكن تطور الأوضاع خلف مخاوف جدية ليس داخل ليبيا فقط، بل في دول المنطقة والعالم ككل وبخاصة مع تصاعد العمليات العسكرية على تخوم طرابلس، وهو ما أفرز ردود أفعال دولية واسعة ومتباينة تعكس التخوف من تطور الأوضاع نحو الأسوأ.

فالتدخل العربي الإقليمي له دور واضح في إذكاء الصراع بين الفرقاء الليبيين، خصوصا في ظل ما يتمتع به المشير حفتر المدعوم بقوة من مصر والإمارات. لكن الأمر الأكثر إثارة للجدل هو أنه تم ربط قطر وتركيا بتمويل بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة، وفي سياق الهواجس الإقليمية، فقد تحولت سياسة تركيا خلال الفترة الراهنة من القوة الناعمة إلى الاعتماد على الخيار الواقعي وسياسة القوة، وإلى طرف في الاستقطاب الإقليمي المتغير الناجم عن الانقسامات السياسية في المنطقة العربية وتحديدًا ليبيا وانخراطها في مشاكلها الداخلية¹.

1- المصالح المتعارضة للدول الإقليمية

يشكل الهاجس الأمني القاسم المشترك لدول الجوار الليبي، ولما يشكله التدخل الخارجي من جذب المزيد من العناصر المتطرفة من دول مختلفة إلى ليبيا، ومن خطورة تسلل عناصر إرهابية إلى أراضيها وهو ما يعني مزيدا من الضغط الأمني على دول المنطقة. من جانبها، ترفض تونس التدخل الخارجي في ليبيا، نظرا للتحديات الأمنية والاقتصادية التي تمر بها من ناحية، ومن التكلفة البشرية وأعبائها المالية المتوقعة

¹ - همام، همام، مرجع سابق، ص ص 363-364.

التي سوف يتكبدتها الاقتصاد التونسي من ناحية أخرى. في صورة توافد أعداد النازحين واللاجئين الليبيين إليها، كما تتخوف تونس من خسارة أي فرص لبقاء العمالة التونسية في السوق الليبي.

وتعمل السعودية والإمارات على وأد الانتفاضات منذ اللحظة الأولى من اندلاعها، ومنذ بداية "عملية الكرامة" التي قام بها حفتر في ليبيا تتخذ كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية موقفا داعما له. ومن جهة أخرى، تعمل الدولة المصرية على تحقيق أهداف مشتركة في ليبيا، تحقق مصالحها ومصالحه حلفائها في نفس الوقت، فالأجندة الإماراتية السعودية المصرية متقاربة بشكل كبير في ملف ليبيا. ولذلك تنفذ الدولة المصرية أجندتها في ليبيا بدعم إماراتي سعودي.

2- تأثير توجهات الموقف الجزائري على مستقبل ظاهرة الإرهاب في ليبيا

يستند الموقف الجزائري من الأزمة الليبية إلى جملة من المبادئ المستمدة من العقيدة الأمنية التقليدية والتي تقوم على مجموعة من "اللاءات"، أبرزها لا لانتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية، ولا للتدخل الأجنبي في الصراعات الداخلية، ولا للخيار العسكري لتسويتها.¹

حيث اتفقت الجزائر وليبيا في مارس 2012، على تنظيم دوريات مراقبة الحدود وكذلك تعزيز التعاون في مسائل تبادل المعلومات الاستخباراتية. كما اتفق البلدان على إعادة تفعيل توصيات الاجتماع الثاني للجنة الأمنية، في فيفري 2012، بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بجميع أنواعه، وكذلك مكافحة الهجرة غير الشرعية. تم استكشاف السبل من حيث "التدريب المتخصص" (الشرطة القضائية، شرطة الحدود، إلخ) بهدف مساعدة ليبيا على إعادة بناء أجهزتها الأمنية وبناء مؤسسات الدولة. ففي أبريل 2012، تم توقيع "خارطة طريق" لإعادة إطلاق العلاقات الثنائية وإنشاء "لجنة استشارية ثنائية حول قضايا الأمن والجوار والتنسيق". وقبل ذلك ناشدت الجزائر إنشاء لجنة حدودية ثنائية مسؤولة عن مراقبة وأمن الحدود المشتركة، مثل تلك التي أنشأتها بالفعل مع مالي والنيجر.²

وترى الجزائر أنّ المقاربة الأمنية الخشنة القائمة على الحل العسكري لحسم النزاعات الداخلية لا تجدي نفعاً. ويرتبط هذا الموقف أيضاً بتجربة العشرية السوداء في تسعينيات القرن الماضي؛ حيث وجدت أنّ هذه المقاربة فشلت في النصف الأول من التسعينيات في استعادة الأمن والاستقرار، بل زادت من حدة نشاط الجماعات المسلحة. ومع مجيء الرئيس اليامين زروال عام 1995، انتهجت الدولة مقاربة

¹ - BENANTAR Abdennour, « Quelle architecture de sécurité pour la Méditerranée ? », *Critique internationale*, n°69, octobre-décembre, 2015, p.p 133-152.

² - Abdennour Benantar, "Sécurité aux frontières : Portée et limites de la stratégie algérienne", 2016, p 152. At <https://journals.openedition.org/anneemaghreb/2712> (28/01/2021)

أقلّ خشونة عبر "قانون الرحمة"، ثم واصل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة النهج نفسه مع "قانون الوثام المدني" عام 1999 لذلك، ترى الجزائر أنّ استمرار الصراع المسلح، خاصة في ظل تدخل أجنبي مكثف ودعم عسكري متعدد الأطراف، كما هو الحال في ليبيا، لن يؤدي إلا إلى تقويض أكبر للأمنين الليبي والإقليمي. كما ترى ضرورة إشراك جميع الأطراف الليبية في مسار التسوية، بما يضمن عدم عودتهم إلى التمرد والعمل المسلح مستقبلاً.¹

هذه المقاربة القائمة على الدمج والإشراك هي حصيلة عقدٍ من الخبرة في إدارة ملف الجماعات الخارجة عن السلطة المركزية. وفي حالة ليبيا، يتعلق الأمر بتهديدٍ لبقاء سلطةٍ معترف بها دوليًا في طرابلس، ويتعلق في الوقت نفسه بأطراف متمردة تحظى بدعم إقليمي ودولي يجعل شبح التقسيم واريًا؛ وهو ما ترفضه الجزائر.

في هذا السياق استقبلت الجزائر، في 13 جوان 2020، رئيس مجلس النواب الليبي بطبرق، عقيلة صالح، رغم التفوق العسكري الذي أحرزته قوات حكومة الوفاق الوطني ضد قوات حفتر، ورغم الموقف الأميري المناهض صراحةً لطموحات حفتر وما سيترتب عليها من تعاظم النفوذ الروسي في ليبيا. وجددت الجزائر، خلال استقبال صالح، موقفها الداعي "إلى الحوار بين الأشقاء الليبيين، من أجل الوصول إلى حل سياسي باعتباره السبيل الوحيد الكفيل بضمان سيادة الدولة الليبية ووحدتها الترابية، بعيدًا عن التدخلات العسكرية الأجنبية. إذًا، على الرغم من اختلال ميزان القوى الميداني لصالح قوات حكومة الوفاق الوطني ضد قوات حفتر، ورغم تهديداتٍ سابقة صريحة أطلقها الأخير بنقل الحرب إلى داخل الأراضي الجزائرية، فإن الجزائر ظلت متمسكة برفض الحسم العسكري وضرورة إشراك جميع الأطراف في مسار التسوية السلمية للأزمة. ومما يؤكد هذا استقبال الجزائر رئيس حكومة الوفاق الوطني، فايز السراج، بعد أسبوع من زيارة صالح، لتأكيد مساعي الجزائر لاستئناف الحوار الوطني الليبي "لإيجاد حل سياسي للأزمة يكون قائمًا على احترام إرادة الشعب الشقيق وضمان وحدته الترابية وسيادته الوطنية، بعيدًا عن التدخلات العسكرية الأجنبية".²

لما طرحت مصر، أحد أبرز حلفاء حفتر وداعميه في الصراع الليبي، مبادرة وقف إطلاق النار بعد سلسلة هزائم قوات حفتر أمام قوات حكومة الوفاق الوطني (في 6 حزيران/يونيو 2020)، والتي فُهمت على أنها محاولة لإنقاذه من هزيمة مطلقة، تجاهلت الجزائر المبادرة المصرية، تعبيرًا عن رفضها التدخل

¹ - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الموقف الجزائري من الأزمة الليبية: بين التغير والاستمرارية"، قطر 2020، ص 02.

² - Pascal Airault, "Armée algérienne: Pourquoi le président Tebboune veut renouer avec les opérations extérieures," *L'Opinion*, at: <https://bit.ly/30Wyc6O> (28/01/2021)

المصري القائم على الانحياز إلى قوات حفتر. حيث شددت الجزائر على أهمية دور دول الجوار في مسار التسوية السلمية في ليبيا، والوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف.

من ناحية أخرى، وفي مقابل رفض الجزائر خيار الحسم العسكري، فإنها تتبنى سياسة التشبيك مع القبائل المحلية القاطنة على تخومها الصحراوية في شمال مالي وجنوب غرب ليبيا، وتستغل في ذلك الروابط الدينية والعرقية العابرة للحدود، كما تُقدّم مساعدات اقتصادية لكسب تلك القبائل والحواضن السكانية حتى لا تتحول إلى معاقل للجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة التي تهدد الأمن القومي الجزائري؛ فضلاً عن ذلك، تظل الجزائر مصدرًا إقليميًا للمساعدات الأمنية والعسكرية والمالية لحكومات دول الجوار ودول الساحل على غرار (تونس، وليبيا، ومالي، والنيجر، وموريتانيا، وتشاد، وبوركينا فاسو)،¹.

¹ - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص ص 03-04.

المبحث الثاني: تداعيات جائحة كورونا على مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا

من الواضح أن تأثيرات تفشي وباء كورونا (كوفيد-19) واسعة النطاق، إذ توقفت الحياة اليومية وارتبكت الحكومات وتعرض العالم لأزمة اقتصادية غير مسبوقة، وانتشرت مشاعر الخوف إزاء كل ما هو مجهول وغير مرئي، لاسيما في ظل وفاة عشرات الآلاف من الناس حول العالم، وامتلاء المستشفيات بالمصابين، وأدى غياب استنتاجات واضحة حول هذا الفيروس ومدى إمكانية السيطرة عليه إلى خلق حالة من البلبلة والرعب بين سكان القارات الست.

وعلاوة على ذلك، ظهرت مؤشرات على أن الفيروس التاجي المُستجَد دفع إلى بروز أنماط جديدة من الإرهاب والتطرف، ما أثار تساؤلات حول تداعيات جائحة كورونا على هذه الظاهرة، ومدى تأثيرها في أجناس الجماعات الإرهابية وطبيعتها، بالإضافة إلى الاتجاهات المستقبلية المحتملة لها عقب انتهاء هذه الأزمة الوبائية الخطيرة.

المطلب الأول: الجماعات الإرهابية في ظل جائحة كورونا

مرّت مواقف وردود أفعال الجماعات الإرهابية التقليدية على جائحة انتشار الفيروس التاجي، حتى الآن، بثلاث مراحل¹:

- 1- المرحلة الأولى: سيطرة الارتباك على ردود أفعالها؛ حيث اعتبر بعض هذه الجماعات - ومن بينها "تنظيم الدولة الإسلامية" وتنظيم "القاعدة" والحزب الإسلامي التركستاني" - أن انتشار الوباء هو بمثابة قصاص إلهي من غير المسلمين، وذكرت مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (FDD) أن القيادة العليا لتنظيم "القاعدة" أصدرت بياناً يدعو المدنيين في الدول الغربية إلى التحول للإسلام خلال جائحة الوباء.²
- 2- المرحلة الثانية: تجميد الأنشطة الإرهابية مؤقتاً وترقب ما سيحصل؛ فقد دفع الانتشار السريع للوباء في الدول الأوروبية، بعض التنظيمات - وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية - إلى حث عناصره على وقف العمليات في أوروبا، وفي نفس الوقت نشر بعض الجماعات، ومن بينها تنظيم "داعش" وجماعة "أحرار الشام"، قائمة تتضمن توجيهات دينية بشأن كيفية تجنب الأمراض المعدية.

¹ - Steven Erlanger, "The coronavirus inflicts its own kind of terror, changing our idea of life, and security", The Economic Times, April 6, 2020.

² - Mike Wagenheim, "The Deadly Combination of Coronavirus and Terrorism", The Media Line, April 9, 2020. Available at <https://bit.ly/2Me505X> (24/01/2021)

3- المرحلة الثالثة: استئناف العمليات الإرهابية بزخم مُغاير، باعتبار أن انتشار الفيروس التاجي وانشغال الحكومات بمكافحته يقدمان فرصاً ذهبية للجماعات الإرهابية والمتطرفة لشن هجمات مبتكرة وفي مناطق متنوعة، وكذلك التوجُّه نحو تجنيد واستقطاب عناصر جديدة، وتندرج دعوة تنظيم الدولة عناصره إلى نشر مرض كوفيد-19 في الدول الغربية ضمن هذا الإطار¹.

وفي الوقت نفسه، أتاح انتشار الوباء فرصاً لبعض الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية لكسب الشرعية السياسية، وتقديم نفسها بديلاً للحكومات والسلطات القائمة؛ فقد سارعت هذه الجماعات إلى تقديم نصائح الوقاية والعلاج في المناطق التي يتعذَّر على السلطات المحلية الاعتناء بها، فمثلاً، عمل "حزب الله" في لبنان على تحشيد الفرق الطبية والمساعدين لتعقيم مناطق كاملة، واستخدم المراكز الطبية التابعة له لرعاية مُصابي الوباء، كما عرضت حركة "طالبان" في أفغانستان تطبيق وقف إطلاق النار في أجزاء من البلاد التي دمرها تفشي المرض، بالإضافة إلى تقديم جماعة "أحرار الشام" في سوريا المشورة حول كيفية حماية المواطنين لأنفسهم من المرض، وفرضت المنظمات الإجرامية في البرازيل حظراً للتجوال في الأحياء الأكثر فقراً².

4- الأعمال الإرهابية في ظل جائحة كورونا

على الرغم من محدودية الهجمات التي يمكن اعتبارها عملاً إرهابياً تقليدياً منذ اندلاع الأزمة، أمكن ملاحظة كيف ساعد انتشار الفيروس التاجي وتفشيهِ في معظم دول العالم في تطور نوعية العمليات الإرهابية، وتوسيع نطاق تنفيذها لاحقاً.

أولاً: العمليات الإرهابية التقليدية؛ فقد وقعت في مارس 2020 أربع عمليات مسجلة للإرهاب العالمي، بينما سجلت المنظمات (الإرهابية) التي تسمي نفسها بالجهادية عمليتين فقط، لكن العمليات أخذت في التزايد منذ شهر أبريل من نفس السنة، حيث نفَّذ تنظيم الدولة الإسلامية هجمات على مواقع عديدة في المدن العراقية، وعلى مواقع تابعة للحكومتين السورية والمصرية، وقد استمرت عمليات التنظيم حتى بداية شهر مايو الجاري، ومن بينها عملية أدت إلى مقتل عشرة جنود مصريين في انفجار عبوة ناسفة في شمال سيناء، بالإضافة إلى العمليات الفردية، من قبيل هجوم السكاكين الذي وقع في جنوب شرقي فرنسا³.

¹ - وليد عبد الرحمن، "مفردات خطاب تنظيمات الإرهاب في زمن كورونا"، الشرق الأوسط، 7 أبريل 2020، في:

<https://aawsat.com/home/article/2220516> (24/01/2021)

² - Colin P. Clarke, "Yesterday's Terrorists Are Today's Public Health Providers", Foreign Policy, April 8, 2020. Available at: <https://bit.ly/3ccN32N> (25/01/2021)

³ - علا رفيق محمد، "تداعيات أزمة كورونا على ظاهرة الإرهاب: الأنماط والتوقعات في:

<https://bit.ly/3iGq9lq> (25/01/2021)

ثانيًا: ظهور بعض الأنماط والسلوكيات الجديدة التي قامت بتغذيتها أزمة انتشار جائحة "كورونا"، حيث أحبطت الولايات المتحدة هجومًا إرهابيًا لتفجير مستشفى "كانساس سيتي"، الذي تم تجهيزه لاستقبال المصابين بالفيروس المستجد، فيما هدّد أحد المتطرفين بقتل حاكم ولاية "نيومكسيكو" الأمريكية؛ بسبب قيود الحجر الصحي. كما أرتكب بعض أعمال العنف التي تغذيها نظرية المؤامرة، حيث أدى الخوف من ربط تقنية الجيل الخامس (5G) بانتشار الفيروس إلى حرق أبراج الهواتف المحمولة في العديد من دول أوروبا، وناقش بعض المتطرفين العنصرين إمكانية استخدام الفيروس التاجي لتنفيذ هجمات بيولوجية واسعة النطاق. وفي هذا الإطار، اتجه بعض الحكومات إلى دراسة إمكانية إعادة صياغة التعريفات القانونية التي تعتمدها للإرهاب؛ وذلك لمحاكمة الأشخاص الذين يرتكبون أعمالًا منافية للأعراف الاجتماعية والصحية، مثل تعمّد السعال في وجه الآخرين، والبصق على الأسطح بهدف تلويثها بالفيروسات المعدية والقاتلة، وكذلك الذين يحرضون على العنف وارتكاب مؤامرات داخلية في أوقات الوباء.

المطلب الثاني: المشهد الليبي في ظل جائحة كورونا

تصاعدت نيران الحرب في ليبيا، بينما كان العالم منشغلاً بمواجهة حرب كونية على جائحة كورونا (كوفيد-19)، حيث تتزايد احتمالات انتشار الوباء في مناطق الصراعات المسلحة، مع إمكانية تحوله إلى كارثة تضاف إلى كارثة الحرب والتشرد واللجوء. وقد ساد اعتقاد بأن الحرب على فيروس كورونا كفيلة بإخماد فتيل الصراعات المسلحة في مناطق العالم، وخاصة الشرق الأوسط، ولو مؤقتاً، استجابةً للمناشدات الدولية ولنداء الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم، والتركيز على محاربة الوباء.. لكن الصراع في ليبيا كان استثناءً، إذ تأججت الاشتباكات في الأشهر الماضية، بموازية تصاعد انتشار الوباء في العالم. لذلك فقد حدّر مديرو ست منظمات أممية من خطر كورونا والنزاع العسكري على الشعب الليبي، في بيان حمل توقيع كل من مفوضية شؤون اللاجئين، ومنظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، إضافة إلى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك.. حسب الموقع الرسمي للأمم المتحدة. وحدّر البيان من أن ظهور فيروس كورونا في ليبيا يشكل عبئاً آخر على النظام الصحي المترهل، ومن أنه «حتى 13 مايو الجاري، تم تسجيل 64 إصابة بالفيروس، منها 3 حالات وفاة، في أجزاء مختلفة من البلاد، ما يدل على أن هناك انتقالاً للعدوى على المستوى المحلي، كما أن إمكانية حدوث تفاقم إضافي لتفشي المرض مرتفع للغاية». فما مدى تأثير أزمة كورونا على الصراع

الليبي؟ وهل تتأثر مسارات الحرب والسلام بالوباء؟ وهل تسهم إجراءات الحجر الصحي والطوارئ وإغلاق الحدود في وقف الإمدادات العسكرية، اللوجستية والبشرية، لأطراف الصراع الليبي، وخاصة مليشيات طرابلس المدعومة من تركيا؟ وهل تتغير أولويات القوى الخارجية في ليبيا في ظل جهود مكافحة الوباء؟¹

لقد استجاب طرفا الصراع، حكومة السراج والجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، وإن بشكل متفاوت، إلى الدعوات الأممية للهدنة وإقرار هدنة إنسانية، حيث تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي فيروس كورونا، مثل حظر التجوال، ومنع التجمعات، وإيقاف المدارس، وإغلاق المنافذ الحدودية والبحرية والجوية، فضلاً عن حزمة من الإجراءات الاقتصادية. وأعلن الجيش الوطني الليبي هدنة إنسانية خلال شهر رمضان لدعم الجهود المبذولة للتصدي لأزمة كورونا، لكنها سرعان ما انتهكت من طرف الميليشيات. حدث ذلك، رغم أن الساحة الليبية كانت مهياة أكثر من ساحات النزاعات الأخرى للهدنة، وحتى للتسوية، بناءً على محادثات مؤتمر برلين في 19 يناير الماضي، حيث تعهدت أبرز الدول المعنية بالنزاع الليبي، لاسيما روسيا وتركيا، باحترام حظر تصدير الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عام 2011 على ليبيا، كما أقرت بأنه «لا حل عسكرياً للنزاع»، وألقت القوى الأوروبية بثقلها لدعم المسار السياسي لحل الأزمة.

ولا تعكس محدودية الأرقام المعلنة في ليبيا، بالضرورة، عدم تفشي الوباء، بقدر ما تعكس هشاشة المنظومة الصحية. ويأتي وباء كورونا كفرصة، وكتحدٍ لأطراف الصراع المباشرين وداعميهم (خاصة تركيا الأكثر تورطاً). (فانتشار الفيروس، وبغض النظر عن الكلفة البشرية، قد يساهم وفقاً لحسابات أطراف الصراع، في ترجيح كفة طرف على آخر، وقد يصبح انتشار الوباء فرصة لمباغطة طرف من جانب الآخر، مما يجعل نسبة المجازفة بتصعيد الحرب عاليةً، وهو احتمال يطغى على خيار الهدنة المفروض إنسانياً وأخلاقياً، ليبقى الناس محصورين بين نار الحرب ونار كورونا.

¹ - عائشة المري، الحرب الليبية في ظل كورونا، في:

المطلب الثالث: الاتجاهات المستقبلية المحتملة لظاهرة الإرهاب في مرحلة ما بعد كورونا

تتعدد السيناريوهات والتوقعات حول مستقبل ظاهرة الإرهاب عقب انتهاء أزمة الوباء، وفي هذا الإطار يمكن توقع أربعة اتجاهات مستقبلية أساسية:

1- الاتجاه الأول: ظهور أشكال جديدة للإرهاب والعنف الموجّه ضد الحكومات؛ فحالة عدم الثقة في العديد من الحكومات بفعل إدارتها المرتبكة لأزمة الفيروس التاجي؛ ونتيجة للأداء المتراخي في مواجهة تداعيات الوباء الصحية والاقتصادية، وما خلفه ذلك من ارتفاع في معدلات البطالة بسبب الإغلاق وتباطؤ النمو الاقتصادي؛ كلها عوامل قد تخلق شقوقاً وتصدعات تستغلها الجماعات العنصرية، والمتطرفون بمختلف شرائحهم وتوجهاتهم؛ للترويج ضد فشل الحكومات القائمة في مواجهة هذا النوع من الأزمات والتي قد تتحول لاحقاً إلى أشكال من العنف والتهديدات التي تستهدف مؤسسات الدولة. فعلى سبيل المثال¹، أشارت التقارير الصادرة عن وزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة إلى أن المتطرفين المحليين هم التهديد الأخطر الذي يواجه البلاد حتى يتم احتواء الفيروس؛ حيث يحشدون السكان المحليين ضد السلطات ردّاً على جائحة انتشار الفيروس التاجي.

2- الاتجاه الثاني: حصول تغيير في طبيعة الجماعات الإرهابية التقليدية وتوجهاتها نتيجة أزمة الفيروس؛ إذ إن اضطلاع بعض هذه الجماعات بدور في مكافحة الفيروس دفع مراقبين إلى توقع حدوث تغيير في طبيعة العمليات المسلحة التي تمارسها هذه الجماعات في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمة، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الجماعات عادةً ما تتخذ إجراءات لكسب الشرعية والشعبية؛ من أجل الحصول على الدعم من المدنيين الذين يعيشون تحت حكمها، ومن المؤيدين المحتملين في الخارج، ولذلك، فإن أزمة انتشار الفيروس التاجي، وإخفاق العديد من دول العالم في مواجهتها قد يخلق فرصاً تمكن هذه الجماعات من اللعب على التناقضات، وملء الفراغ، مع أن هذا قد لا يُحدث بالضرورة تغييراً ملموساً في طبيعتها أو أهدافها، وكذلك في انتهاجها خيار العنف المسلح².

3- الاتجاه الثالث: ظهور أنماط عنف وتطرف جديدة نتيجة التهميش والحرمان؛ إذ من المتوقع أن تؤدي معدلات النمو الاقتصادي العالمي المتراجعة إلى وجود ملايين من المحرومين نتيجة الأزمة، والحرمان من الحقوق يمكن أن يخلق أشكالاً وأنماطاً جديدة من العنف السياسي، ومع تطبيق عدد من المؤسسات

¹ - Raffaello Pantucci, "After the Coronavirus, Terrorism Won't Be the Same", *Foreign Policy*, April 22, 2020. Available at <https://bit.ly/3o8QJVz> (25/01/2021)

² - Natasha Bertrand, "DHS warns of increase in violent extremism amid coronavirus lockdowns", Department of Homeland Security, at: <https://politi.co/3ojSBuM> (26/01/2021)

لآلية العمل عن البعد وتوظيف الذكاء الاصطناعي؛ للحد من التواصل الاجتماعي، قد تلجأ في المستقبل إلى الاستغناء عن جزء من هذه العمالة، واستبدال العمل البدني بالعمل الذكي؛ لخفض التكاليف وزيادة العوائد، الأمر الذي سينشر حالة من الإحباط في أوساط العمالة المتضررة، وربما يمتزج ذلك مع بعض الاتجاهات الراديكالية، مما يمهد الطريق لظهور جماعات جديدة ذات توجهات راديكالية قد تلجأ للعنف

4- الاتجاه الرابع: اتساع موجة جرائم الكراهية في بقاع شتى من العالم؛ فالصبغة العنصرية التي تسود الخطابات المتعلقة بالفيروس - وبصفة خاصة من قبل بعض كبار المسؤولين - تخلق مجتمعات تُلقي باللوم على غيرها، خاصة فيما يتعلق باتهام الصينيين (والآسيويين عامةً) بالمسؤولية عن انتشار الوباء، وبمجرد خلق هذا النوع من المشاعر المعادية من المحتمل أن تظهر موجة من الإساءة والعنف ضد كل من هو شرق آسيوي، إلا أن هذه المشاعر الغاضبة يمكن أن يستغلها آخرون لتعزيز أيديولوجيات الكراهية ضد مجموعات أخرى، ومن بينهم المهاجرين واللاجئين¹. وفي هذا الإطار، اتهم بعض اليمينيين المتطرفين في الغرب مجتمعات المهاجرين - خاصة اليهود - بجلب العدوى إلى بلدانهم، ولذلك نادوا بفرض سياسات حمائية وقيود على تحرك الأفراد وانتقالهم؛ لمكافحة الهجرة، وبناءً على ذلك، فمن المحتمل أن تزداد موجة جرائم الكراهية ذات الدافع العنصري، مما يمهد الطريق لخلق موجة إرهاب جديدة.

ومع أن تحقق هذه الاتجاهات الأربعة بالتوازي، أو بالتعاقب، يظل أمراً مُمكنًا، إلا أن الاتجاهين الأول والرابع هما الأكثر ترجيحاً، إذ خلق الفيروس التاجي موجات من ردود الفعل المتباينة في أوساط الأفراد والمجتمعات، تراوحت بين الشعور بالغضب والحرمان والاستبعاد، الأمر الذي يُهدد بخلق أشكال جديدة من العنف السياسي والاجتماعي. كما قد تدفع ادعاءات بعض الجماعات الإرهابية بخصوص كون الفيروس "عقوبة إلهية" إلى ظهور موجات عنف أكثر وطأة من قبل أعضائها ومؤيديها.

ولذلك، فإن من الصعب القول إن ظاهرة الإرهاب قد تتراجع أو تنتهي كما يأمل البعض بعد انتهاء الفيروس، بل إنها قد تتطور وتأخذ أنماطاً أسوأ مما كانت عليه، سواء على مستوى العنف الداخلي أو على مستوى الإرهاب الدولي العابر للحدود الوطنية.²

المبحث الثالث: تقنية دلفي في التنبؤ بمستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا

¹- Abdul Basit, "How terrorist and extremist groups are exploiting coronavirus cracks in society", South China Morning Post, May 1, 2020. Available at: <https://bit.ly/3ccPKBr> (26/01/2021)

²- Contending with ISIS in the Time of Coronavirus", International Crisis Group, March 31, 2020. Available at : <https://bit.ly/39XR6NF> (26/01/2021)

يتطلب استخدام دلفي في التنبؤ بمستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا عدة إجراءات منهجية تكون بمثابة المسار الذي يقود إلى تقصي الحقائق، لذلك حيث سيتم الاعتماد على جولتين لجمع المعلومات والتي من خلالها سيتم الحكم على مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا وفقاً للتوجه العام لأجوبة الخبراء عينة الدراسة، وهو ما سيتم توضيحه وفقاً لما يلي:

المطلب الأول: تقنية دلفي في التنبؤ بالمستقبل

دلفي من التقنيات الحديثة للدراسات المستقبلية، وقد نالت اهتماماً كبيراً في مجال الدراسات التربوية. ولعل تفضيل كثير من الباحثين التربويين لتقنية دلفي، يعود إلى عدد من المميزات التي تتصف بها في التنبؤ بالمستقبل، وإمكانية استخدامها وفق المقاربة (الاستكشافية- الاستقرائية) للمستقبلات الممكنة أو المحتملة، أو وفق المقاربة الاستهدافية/ المعيارية لمستقبل مرغوب بعينه، أو وفق المقاربتين معاً.¹ وسميت هذه التقنية نسبة إلى معبد دلفي في أحد مدن اليونان القديمة، حيث اشتهر بتنبؤ بعض الكهنة والحكماء بالمستقبل ولقد كان اليونانيون يعودون إلى ذلك المعبد للتنبؤ بمستقبلهم من خلال تفسير الكهنة لمختلف القضايا في الشؤون الشخصية والحربية، ليتكون في النهاية رأي عن الاحتمالات المتوقعة.

يعود توظيف تقنية دلفي في التنبؤ إلى عام 1950، وذلك من قبل مؤسسة راند Rand Corporation وذلك بهدف حل المشكلات التي واجهتها، فهي تلجأ إلى مجموعة من الخبراء ليسهموا في البحث وتقديم الحلول المناسبة لحل هذه المشكلات، إلا أن استخدامهم لتلك الطريقة كان بمحض الصدفة. بينما في عام 1953 كان أول استخدام فعلي لهذه للتقنية على يد دالكي وهيلمير في سلاح البحرية الأمريكية وظل العمل به سارياً حتى عام 1962.²

1- تعريف تقنية دلفي

وتعرف كذلك على أنها: "طريقة أو أسلوب لتنظيم مجموعة من الخبراء يصعب تجميعهم حول مائدة للمناقشة، بحيث يكون الاتصال فعالاً في السماح لكل خبير في التعامل مع المشكلة المراد حلها بعيداً عن تأثير المجموعة.³ وبالتالي يمكن القول أن الفكرة المركزية في تقنية دلفي تتمحور حول عرض كل الاحتمالات المختلفة لتطور ظاهرة معينة في المستقبل، ثم الاستبعاد التدريجي عبر خطوات محددة لكل

¹ - Megan M. Grime and George Wright, *Delphi Method*, (University of Strathclyde Business School, Glasgow, UK, 2016), p03.

² - ياسمين نبيل، تقنية دلفاي، في:

<https://bit.ly/3qY6S4B>

³ - المكان نفسه.

احتمال إلى أن نستقر على احتمال محدد، مما يعني أن هذه التقنية لها هدف محدد هو تحديد الاحتمال الأقوى لتطور مستقبلي من خلال التوافق بين المشاركين في التحليل، وتستند تقنية دلفي كما يرى هيلمير إلى استخراج أقوى التوقعات المتضاربة حول موضوع ما، وتبيان كافة الدلائل التي تدعم كل توقع من هذه التوقعات.¹

2- خطوات تقنية دلفي

تستخدم طريقة دلفي لتقدير احتمالات ونتائج الأحداث المستقبلية للوصول إلى شبه إجماع بين مجموعة من الخبراء الذين عندهم الخبرة حول التطورات المستقبلية لموضوع معين. وهو مشابه لطريقة العصف الذهني، لكن هنا لا يوجد تواصل أو تقابل وجهًا لوجه بين الخبراء، وهو نهج وطريقة لجمع المعلومات وذلك باستبعاد بعض الآثار السلبية التي توجد في طريقة العصف الذهني.

وعموماً تتبع تقنية دلفي عدة خطوات يمكن سردها وفقاً لما يلي:²

- يضع منظمو طريقة دلفي مع التعاون مع عينة الدراسة استبيان أولي وأسئلة مفتوحة وترسل عن طريق البريد الإلكتروني للخبراء.
- كل خبير يقوم بالإجابة على الأسئلة باستقلالية وإرسالها للمنظمين وذلك لضمان عدم تأثير أي خبير على الآخرين.
- يقوم المنظمون بتطوير وتعديل الأسئلة بناءً على الإجابات الأولية وصياغتها وفق مقياس ليكرت*.
- يقوم المنظمون بإرسال الاستبيان الجديد مرة أخرى مع إجابات الخبراء دون الأسماء والحصول على الإجابات الجديدة، حتى يكون توجه عام نحو التوافق.
- يقوم المنظمون بإنشاء جداول أو قوائم فحص، بعدها تحسب التكرارات وتدرس إحصائياً ثم يتم استخراج الاحتمالات المستقبلية.

3- طريقة استخدام استبيانات تقينه دلفي

¹ - وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 44.

² - عثمان السلوم، ما هي طريقة دلفي؟ وما هي خطواتها؟، مستقبلات الأمة، في :

<https://bit.ly/380cVZX> (27/02/2020)

* - مقياس ليكرت (Likert) : هو أسلوب لقياس السلوكيات والتفصيلات يستعمل في الاختبارات النفسية، استنبطه عالم النفس رينسيس ليكرت. يستعمل في الاستبيانات، وبخاصة في مجال الإحصاءات. ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما. والمقياس المستعمل لتحديد درجة الموافقة والاختلاف حول قضية ما يكون من خلال إبداء الرأي المحدد بخمس خيارات، ومن هنا جاءت التسمية (مقياس ليكرت الخماسي)

تستخدم في أسلوب دلفي، نفس الأدوات المستخدمة في مسوحات الرأي التقليدية تقريبًا، وهي في الغالب الاستبيانات، وهناك نوعان من الاستبيانات المستخدمة في أسلوب دلفي، وهما:¹

1-3- استبيانات مفتوحة: وفي هذا النوع من الاستبانة يطرح سؤال أو مجموعة من الأسئلة على مجموعة من الخبراء المختارين لهذا الغرض، وتترك لهم حرية الإجابة والتعبير عن آرائهم وتصوراتهم ومقترحاتهم، وغالبًا ما يتم اختيار هذا النوع من الاستبيانات في الجولة الأولى من جولات تطبيق استبيان دلفي، ويمكن أن يتم ذلك باستخدام أحد نوعين من الاستبيانات:²

2-3- استبيانات استقرائية Inductive: حيث يقدم للخبراء سؤال أو مجموعة أسئلة مباشرة عن المجال موضوع الدراسة ويترك لهم حرية الإدلاء بتصورتهم ومقترحاتهم.

3-3- استبيانات استنتاجية Déductive: وفي هذا النوع تقدم للخبراء معلومات عامة عن الموضوع محل الدراسة تعقبها مجموعة من الأسئلة المفتوحة النهاية ended-Open ليعلقوا عليها ويضعوا تقديراتهم.

4-3- استبيانات مقفلة: من تحليل المعاني والتصورات والمقترحات التي أدلى بها الخبراء في الجولة الأولى، تصمم الاستبيانات المقفلة لكي تستخدم في الجولات التالية، وتعاد إلى مجموعة الخبراء الذين يرحب بعضهم بتعديل استجاباتهم إذا شعروا بأن هذا ضروري، أما الذين يمتلكون حججًا قوية فسوف يصرون على آرائهم ويدافعون عنها.

وينبغي مراعاة الملاحظات التالية عند بناء استبانة دلفي ومعالجتها:

- أن تكون عبارات الاستبانة محددة بما لا يزيد عن 52 سؤالاً، مراعاة لوقت الخبراء والحصول منهم على إجابات جادة ومدروسة.

- أن تكون عبارات الاستبانة متدرجة رقميًا وبيانيًا فيما يعرف بمقياس التقدير المتدرج.

- أن تشمل الاستبانة توجيهات أو تعليمات وأحكامًا خاصة بكيفية الإجابة عن عناصرها من جانب الخبراء.

- أن يرافق كل جولة للاستبانة معالجة إحصائية لآراء الخبراء على كل عنصر أو مجموعة منها.

- أن تكون الآراء الممنوحة لعناصر الاستبانة من كل خبير في شكل صيغة رقمية تمثل وزنًا أو أهمية لكل منها.

- أن يعد تقرير نهائي يلخص نتائج آراء الخبراء ومعالجتها الإحصائية، مبنية على المتوسطات الحسابية أو مقياس النزعة المركزية أو التشتت، ويجب ألا تتدنى نسب الإجماع عن 68%.

¹ - محمد فالح الجني، تطبيق افتراضي لأسلوب دلفي في الدراسات المستقبلية: الخرج العربي المرغوب... استكشافا واستهدافا في:

<https://bit.ly/2Ks7ehx> (26/02/2020)

² - المكان نفسه.

4- قواعد العمل في تقنية دلفي

لاستخدام تقنية دلفي لابد من إتباع الإرشادات التالية:¹

- من المفضل ألا يتم ذكر أسماء الخبراء المشاركين في الدراسة
- تتم إعادة النتائج كلها في كل مرة للخبراء بهدف تعديل تقديراتهم.

5- سيناريوهات التنبؤ بالمستقبل

1-5- مفهوم السيناريو

تسعى الدراسات المستقبلية للإجابة على سؤالين مهمين هما :

- كيف يمكن لنا أن نستحضر المستقبل؟ أي أن الوقائع التي نسعى لدراستها غير موجودة فعليا في الواقع، وبالتالي كيف سندرس ما هو غير موجود؟
- كيف نربط ما يجري حاليا بما سيجري غدا؟

وتسعى الدراسات المستقبلية للإجابة عن هذه الأسئلة من خلال بناء نموذج للظاهرة التي تسعى لدراستها ويعرف النموذج على أنه بناء نظري نحكي من خلاله بنية منظومة ما وتفاعلات مكوناتها. والسيناريو هو مصطلح سينمائي نقوم من خلاله بوصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتوم، أو مرغوب فيه، مع توضيح الملامح أو المسارات التي تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقا من الوضع الراهن، إلى وضع مفترض.²

وتدخل هذه التقنية ضمن إطار الأدوات المنهجية الأكثر استعمالا في الدراسات المستقبلية وكغيرها من الأدوات المنهجية، فإن هذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية والمتغيرات المتحركة في كل مسار من هذه المسارات، كالقول مثلا تزداد ظاهرة الصراع أم تتراجع، أو هل يتجه العالم نحو التكامل أم التفكك لذلك فالسيناريو هو عبارة عن طريقة تحليلية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظاهرة الدولية انطلاقا من وضعها وحالتها الحالية وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر ومن ثم يمكن القول أن السيناريو هو عبارة عن "لعبة فرضيات" وتمكن من فهم التحولات البنوية التي قد يتخذها تطور نسق معين.³

¹ - وليد عبد الجي، "مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية"، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص 52-53.

² - الساعدي رحيم، "مقدمة في علم الدراسات المستقبلية"، (دار الفراهيدي، ج2، العراق، 2011)، ص 13.

³ - Kosow Hannan, Gabner Robert, **Methods of Future and Scenario Analysis Overview**, (Bonn: Deutsches Institut für Entwicklungspolitik gGmbH, 2008), p-p10-12

ويمكن القول أن السيناريو هو تتابع مفترض لأحداث مستقبلية، أو أنه صورة مستقبلية متسقة داخليا لمستقبل ممكن وذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو من وضع مفترض.¹

2-5- أهمية بناء السيناريوهات

تتمثل أهمية بناء السيناريوهات أساسا وفق ما يلي:²

- إن السيناريو ينمنا إلى كافة المشكلات المحتملة.
- يساعدنا السيناريو على تجنب الكوارث، ويساهم كذلك في اقتناص الفرص المتاحة.
- يساعد السيناريو على عملية التعبئة.

3-5- خطوات إعداد السيناريو

تمر عملية بناء السيناريو بعدة مراحل يمكن حصرها وفقا لما يلي:

أ- المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يتم جمع المعلومات والحقائق والبيانات المرتبطة بالظاهرة موضوع الدراسة وتستقى هذه المعلومات من الوضع الحاضر للظاهرة.

ب- المرحلة الثانية: يتم في هذه المرحلة تحديد مسارات تطور الظاهرة وذلك بناء على المعطيات والحقائق التي تم رصدها في المرحلة الابتدائية، وفيها يتم تحديد المتغيرات المختلفة المؤثرة في الظاهرة وترتيبها وفقا لأهميتها إلى متغيرات رئيسية ومتغيرات ثانوية.

ج- المرحلة الثالثة: ترتبط هذه المرحلة برصد واستكشاف مختلف النتائج والآثار التي قد تترتب عن تحقيق إحدى اتجاهات تطور الظاهرة في المستقبل.

6- أنواع السيناريو

للسيناريو عدة أنواع يمكن توضيحها وفقا لما يلي:³

1-6- السيناريو الإتجاهي أو الخطي (الوضع الراهن): وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة في المستقبل، مما يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل.

2-6- السيناريو الإصلاح (التفاؤلي): هذا السيناريو يركز على حدوث تغييرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في

¹ - Harman Louis, *Practical guide to scenario writing*, (New-York, N.E, 1951), p 29.

² - وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 121.

³ - فيروز مزباني، "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (جوان 2016)، ص 478.

أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة، ومنه تتحسن الحالات عما كانت عليه في الماضي كل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسين في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة.

3-6- السيناريو التشاؤمي: يشير هذا السيناريو إلى أن الأحداث ستصبح أكثر سوءاً مما كانت عليه في الماضي ومما هي عليه في الحاضر.

وهناك عدة تصنيفات وأنواع للسيناريو يمكن ذكر أهمها:¹

4-6- السيناريو الممكن: وهو السيناريو الذي يفترض أن مسار التداعيات محكوم بمتغيرات متوافرة، وأن إمكانية تغير ذلك محدودة إلى حد بعيد، فمثلاً إذا أردنا التنبؤ بالزيادة السكانية في دولة نامية، فسنجد أن عوامل معينة تتحكم في هذه الزيادة مثل (مستوى الوعي، العادات والتقاليد، الظروف الاقتصادية... الخ)

5-6- السيناريو المحتمل: يقوم هذا السيناريو على تصور للمستقبل مبني على دخول متغيرات جديدة تؤدي إلى تحول نسبي في بنية الظاهرة بشكل يجعل مسارها يتجه نحو مسار جديد، سواء نحو الأسوأ أو الأفضل.

6-6- السيناريو المعياري: يقوم هذا السيناريو على أن الباحث يقوم بوضع متغيرات يفترض مسبقاً بأنها ستؤدي إلى تداعيات ونتائج يريدها هو دون غيرها، ومنه يمكن القول أن هذا السيناريو محكوم بتوجهات واضعیه، وتكمن أهمية هذا السيناريو في كونه يساعد على التخطيط الاستراتيجي ومعرفة كيفية الوصول إلى النتائج المرجوة

7- استخدام تقنية دلفي في بناء السيناريو

يمكن إدماج تقنية دلفي والسيناريو مع بعض في عدة اتجاهات، فمن جهة يمكن إدماج السيناريو في بناء التوجهات التي تساهم في تحديد توجه الدراسة، وأيضا من خلال تقنية دلفي يمكن توجيه الآراء نحو توقع السيناريو المتوقع.

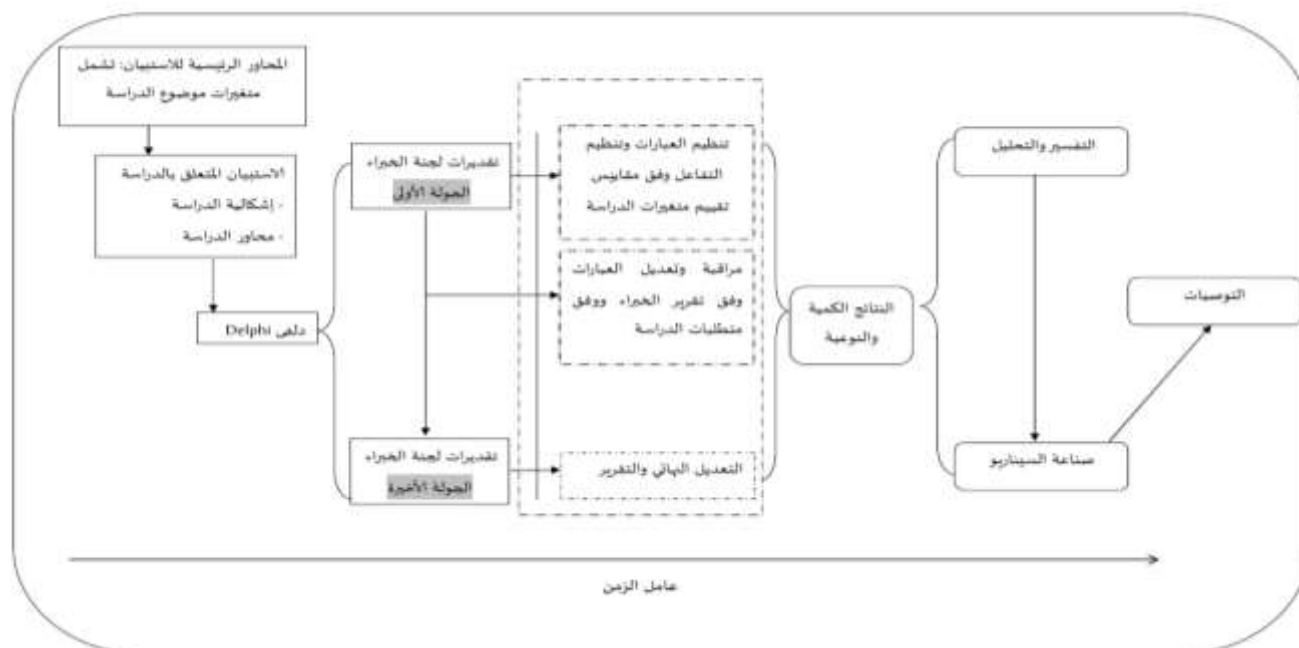
ومن الأمثلة على ذلك الدراسة التي أنجزت حول المنظورات التكنولوجية والاجتماعية حول مستقبل الطاقة في أوروبا، حيث استخدمت نتائج مسوحات دلفي كعوامل ضمن عملية بناء السيناريو في

¹ - - وليد عبد الحی، "مناهج الدراسات المستقبلية في الوطن العربي"، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص ص

تشكيل مختلف الجوانب، حيث تم وضع ثلاث سيناريوهات لعام 2030، والشكل الموالي يوضح أهم نقاط التداخل بين السيناريو وتقنية الدلفي.¹

¹ - خميسه عقابي، "تقنية دلفي وأهميته في الدراسات المستقبلية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع 11، (جويلية 2017)، ص 103.

الشكل رقم (06): مراحل استخدام تقنية دلفي في بناء السيناريو والتوصيات



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:¹

8- مميزات وعيوب أسلوب دلفي

يمكن إبراز أهم المميزات والعيوب وفقاً لما يلي:²

1-8 مميزات أسلوب دلفي

يتميز أسلوب دلفي بما يلي:

- تجنب المواجهات الشخصية، مما يقلل العوامل الذاتية التي تؤثر في اتخاذ القرارات.
- إلغاء الصعوبات الجغرافية من خلال إرسال الاستبانات إلى الخبراء بالبريد.
- عدم معرفة الخبراء بعضهم بعضاً، وبالتالي يمكنهم الإدلاء بأرائهم دون حرج.
- اشتراك أكبر عدد من الخبراء يساعد في إثراء الفكر بعكس الاعتماد على فرد واحد.
- التغذية الراجعة؛ حيث يتاح لكل خبير أن يعيد النظر في آرائه وفقاً لآراء الآخرين دون تردد.

¹ - Heiko A. von der Gracht, The Future of Logistics Scenarios for 2025, The Delphi Technique for Futures Research, GABLER EDITION WISSENSCHAFT, 2008, pp 21-68

- Adriano Bernardo Renzi, The Delphi method for future scenarios construction, 6th International Conference on Applied Human Factors and Ergonomics (AHFE 2015) and the Affiliated Conferences, elsvier, procedia manufacturing 2015, pp 5785-5791.

² - ابتسام بنت عبد الله عمر باسعيد، استقلالية الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية: دراسة استشرافية، رسالة دكتوراه مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الإدارة التربوية، تخصص إدارة التعليم العالي، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1439-1440 هـ، ص ص 64-65

- يستبدل النقاش، والجدل بالحوار الفردي للخير مع ذاته من خلال التغذية الراجعة، كما أنه يتميز بالمرونة في استبعاد الآراء الشاذة.

2-8 عيوب أسلوب دلفي

من أهم عيوب أسلوب دلفي نجد ما يلي:

- عدم الدقة في اختيار الخبراء، مما يؤدي إلى عدم إدراك بعض الخبراء للجوانب المختلفة للقضايا، والموضوعات.
 - فقدان الثقة في محك الإجماع الذي يمكن الوصول إليه بسبب عدم تجانس الخبراء، أو عدم موضوعيتهم لأسباب نفسية، وأيديولوجية.
 - إمكانية تحريف النتائج من قبل مجموعة المراقبة والضبط
 - تكرار الجولات يؤدي إلى فقدان الحماس للإجابة عنها في الجولات المتأخرة.
 - طول الجولات يؤدي إلى تسرب الخبراء، وعدم استمرارهم بسبب السفر، أو ضيق الوقت، أو غيره.
 - عدم وجود وحدة للمصطلحات، والمفاهيم بين الخبراء يؤدي إلى نتائج خاطئة.
 - صعوبة الإبقاء على اهتمام الخبراء بالقضايا محل البحث.
 - لا يوجد له إطار نظري مقارن توجه على ضوءه التساؤلات
- المطلب الثاني: منهج وإطار الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم تحديد المنهج المعتمد في الدراسة وإطارها، مع تحديد مجتمع الدراسة والعينة المختارة، والتطرق للأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات.

1- الإطار العام للدراسة

حدد إطار الدراسة التطبيقية كما يلي:

2-1 الإطار المكاني

خصت الدراسة في إطارها المكاني دولة ليبيا بوصفها المكان الذي أجريت عليه دراسة الحالة.

2-1- الإطار الزمني

أجريت الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2021، وكان إجراؤها مع انطلاق هذه الدراسة ومن ثم جمع المعلومات، إلى غاية تحديد الجولات، ومنه إعداد توزيع الاستبيانات وجمعها وإعادة توزيعها مرة أخرى.

2-1- الإطار البشري

يتمثل في مجموعة من الخبراء مختصين في الشأن الليبي.

2- مجتمع وعينة الدراسة

من خلال هذا العنصر سيتم تحديد مجتمع الدراسة وكيفية اختيار العينة.

1-2- تحديد مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة خبراء متخصصين في الشأن الليبي، من أجل استشعار آراءهم في هذا الموضوع المهم، وذلك من خلال الأخذ بأهم توجهات الخبراء لتبدأ عملية الاستبعاد والوصول إلى ما هو مرغوب ويحقق التوافق والإجماع.

2-2- تحديد عينة الدراسة

تتميز العينة الخاصة بدراستنا بأنها عينة قصدية، يبدأ اختيار هذه العينة من خلال حصر الأفراد الذين تنطبق عليهم شروط الدراسة من مجتمع البحث، حيث أنه في أسلوب دلفي يجب ألا يتجاوز عدد الخبراء 30 خبيراً، وقد تم تحديد العينة منهم، مع الحرص على تطبيق قواعد الاختيار. ويمكن أيضاً هنا استخدام طريقة الأخذ عن طريق عينة كرة الثلج وهي طريقة أخذ العينات المستخدمة في الدراسات التي يجب تنفيذها لفهم المواد التي يصعب تتبعها ففي دراستنا سيكون من الصعب للغاية استقصاء جميع الخبراء المتخصصين في الشأن الليبي. وفي مثل هذه الحالات، تم تعقب عدد مناسب من هذه الفئة لاستشعار آرائهم حول مستقبل الظاهرة قيد الدراسة.

وقد تطلبت دراستنا اختيار 12 من الخبراء ممن هم مؤهلين للإجابة على أسئلة الاستبانة الموضوعية، حيث تم توزيع 12 استمارة على مجموعة الخبراء استرجعت كاملة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (02): نسبة استجابة أفراد العينة وعدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

العينة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة والصالحة للتحليل	نسبة الاستجابة
الخبراء	12	12	%100

المصدر: من إعداد الباحث.

3- الأساليب الإحصائية للتحليل

سيتم الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)* لمعالجة البيانات، وتحديدًا سيتم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

3-1- الأساليب الإحصائية الوصفية

استخدمت للحصول على مؤشرات عامة عن خصائص مجتمع الدراسة، وتتمثل فيما يلي:

- التوزيع التكراري والنسب المئوية والتمثيل البياني: لمعالجة البيانات الديمغرافية والتعرف على خصائص العينة.

- الوسط الحسابي (Mean): مؤشرا لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر أفراد العينة المختارة.¹

- الانحراف المعياري (Déviation Standard): لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.²

3-2- الأساليب الإحصائية الاستدلالية

تتمثل فيما يلي:

- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha): لاختبار ثبات أداة الدراسة، تكون نتيجة المقياس مقبولة إحصائيا إذا كانت قيمة ألفا أكبر من (0,6)، وكلما اقتربت من (1) دل ذلك على درجة ثبات أعلى.

3-3- أدوات جمع المعلومات

تأتي أدوات جمع البيانات تلبية لطبيعة الموضوع وخصوصيته وتبعاً لما تقتضي له الحاجة للإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات. وللحصول على المعلومات التي تستوفي جوانب الدراسة سيتم الاعتماد على الأدوات الآتية:³

3-3-1- الملاحظة

تعرف الملاحظة بأنها الانتباه للظواهر أو الحوادث وتتبع سيرورتها خلال مدى زمني يحدده الباحث، حيث استخدمت للتشخيص المباشر لمستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا.

¹ - عبد اللّاه إبراهيم الفقي، "الإحصاء التطبيقي باستخدام برنامج SPSS"، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014)، ص 142-95.

² - إبراهيم مراد الدعمة ومازن حسن الباشا، "أساسيات في علم الإحصاء مع تطبيقات SPSS"، (دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013)، ص: 121.

³ - محمد عبد الله العوامر، "بحوث التسويق بين النظرية والتطبيق"، (دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012)، ص 169-167.

3-3-2- المقابلة

تمثل المقابلة لقاء أو اتصال بين طرفين (سائل ومجيب) للحصول على معلومات وبيانات، حيث تم الاعتماد على المقابلة الشخصية مع بعض الخبراء.

3-3-3- الاستبيان

عبارة عن نموذج يضم مجموعة أسئلة وجهت للخبراء من أجل الحصول على معلومات حول موضوع الدراسة، حيث يتم الاستعانة بها في جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات التي تخص الدراسة.

المطلب الثالث: الوصف العام لاستمارة الجولة الأولى

سيتم في هذا المطلب التطرق لأهم مكونات استمارة الجولة الأولى من خلال تناول أهم المتغيرات الموضوعية فيها وفقاً لما يلي:

1- تصميم استمارة استبيان (الجولة الأولى)

تكونت الاستمارة النهائية للجولة الأولى من محورين أساسيين، ضم كلا منهما أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة والتي قسمت وفقاً لما يلي:

جدول رقم (03): توزيع عبارات الاستبيان على محاور الدراسة

عدد العبارات	المحور
07	المحور الأول: أشكال الإرهاب الجديد
30	المحور الثاني: التوقعات المستقبلية
10	التوقع الأول
9	التوقع الثاني
11	التوقع الثالث
37	إجمالي عبارات الاستبيان

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على استمارة الاستبيان (الجولة الأولى)

2- تصميم المحور الأول

تضمن المحور الأول سؤال مباشر لعينة الدراسة، كان الهدف منه معرفة مختلف التصنيفات التي يمكن للخبراء وضعها حول أهم أشكال الإرهاب الجديد السائد في ليبيا، وهو ما يمكن استخلاصه من نسبة التوافق في الإجابة.¹

3- تصميم المحور الثاني

تضمن المحور الثاني ثلاث توقعات أساسية، اشتمل كل منها على مجموعة من العبارات تتعلق بمستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا، حيث تم تحديد مجالات الإجابة على العبارات وأوزانها على النحو الآتي:

جدول رقم (04): مجالات الإجابة على عبارات الاستبيان وأوزانها

المقياس	غير ممكن	محايد	ممكن
الدرجة	1	2	3

وسيتم تحديد اتجاه الإجابة حسب قيم المتوسط الحسابي كما يلي:

جدول رقم (05): معايير تحديد الاتجاه وطول كل خلية

المتوسط المرجح	[1.66-1.00]	[2.33-1.67]	[3.00-2.34]
اتجاه الإجابة	غير ممكن	محايد	ممكن
المستوى	منخفض	متوسط	مرتفع

المصدر: أنظر بوقلقول الهادي، تحليل البيانات باستخدام spss، ندوة علمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013، ص:

24.

4- اختبار صدق أداة الدراسة (الاستمارة)

لاختبار صدق الاستمارة سيتم استخدام الوسائل الآتية:

1-4- الصدق الظاهري

للتحقق من الصدق الظاهري تم عرض الاستمارة على عدد من الأساتذة المختصين في الإحصاء وكذا العلوم السياسية خاصة منهم في الشأن الليبي، لإبداء ملاحظاتهم حول انتماء كل عنصر للمجال

¹ - أنظر الملحق رقم (01)

الفصل الرابع — مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا — دراسة استشرافية-

الذي يقيسه، وحسن الصياغة ووضوح الأسلوب، مما أدى إلى حذف بعض العبارات وتعديل بعضها وإعادة صياغة البعض الآخر، بناءً على ملاحظاتهم واقتراحاتهم وإخراج الاستمارة في شكلها النهائي.¹

2-4- ثبات أداة الدراسة (ألفا كرونباخ)

للتأكد من مصداقية العوامل التي يقيسها الاستبيان تم الاعتماد على اختبار ألفا كرونباخ، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (06): قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور استبانة الجولة الأولى

محاور الاستبانة	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
التوقع الأول	10	63.4%
التوقع الثاني	09	88.2%
التوقع الثالث	11	90.1%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن معامل ثبات الاستبيان مرتفع بنسب جيدة، حيث جاءت مختلف المعاملات مرتفعة وهي أكبر من مستوى الدلالة (60%)، ما يسمح باستخدام هذا الاستبيان والوثوق بالنتائج المتوصل لها.

المطلب الرابع: الوصف العام لاستمارة الجولة الثانية

تكونت الاستمارة النهائية للجولة الأولى من محورين أساسيين، ضم كلا منهما أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة والتي قسمت وفقاً لما يلي:

جدول رقم (07): توزيع عبارات الاستبيان على محاور الدراسة

المحور	عدد العبارات
المحور الأول: التوقعات المستقبلية	18
التوقع الأول	08
التوقع الثاني	10
المحور الثاني: الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا في ظل المتغيرات والأحداث الدولية	ضم 03 أسئلة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على استمارة الاستبيان (الجولة الثانية)

¹ - أنظر الملحق رقم (02)

1- تصميم المحور الأول

تضمن المحور الأول توقعين أساسيين، اشتمل كل منها مجموعة من العبارات تتعلق بمستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا، حيث تم تحديد مجالات الإجابة على العبارات وأوزانها وفقاً ما تم اعتماده في تصميم استمارة الجولة الأولى.

2- تصميم المحور الثاني

تضمن هذا المحور ثلاث أسئلة مفتوحة تقيس الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا وفقاً للمتغيرات والأحداث العالمية الراهنة

3- اختبار صدق أداة الدراسة (الاستمارة)

لاختبار صدق الاستمارة سيتم استخدام الوسائل الآتية:

1-3-الصدق الظاهري

للتحقق من الصدق الظاهري تم عرض الاستمارة على عدد من الأساتذة المختصين في الإحصاء وكذا العلوم السياسية خاصة منهم في الشأن الليبي، لإبداء ملاحظاتهم حول انتماء كل عنصر للمجال الذي يقيسه، وحسن الصياغة ووضوح الأسلوب، مما أدى إلى حذف بعض العبارات وتعديل بعضها وإعادة صياغة البعض الآخر، بناءً على ملاحظاتهم واقتراحاتهم وإخراج الاستمارة بشكلها النهائي.¹

2-3- ثبات أداة الدراسة (ألفا كرونباخ)

للتأكد من مصداقية العوامل التي يقيسها الاستبيان تم الاعتماد على اختبار ألفا كرونباخ، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (08): قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور استبانة الجولة الثانية

معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات	محاور الاستبانة
90.5%	10	التوقع الأول
89.5%	11	التوقع الثاني

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن معامل ثبات الاستبيان مرتفع بنسب جيدة، حيث جاءت مختلف المعاملات مرتفعة وهي أكبر من مستوى الدلالة (60%)، ما يسمح باستخدام هذا الاستبيان والوثوق بالنتائج المتوصل إليها.

¹ - أنظر الملحق رقم (03)

المطلب الخامس: البيانات الوصفية العامة الخاصة بعينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على الخصائص الديمغرافية الموالية:

1- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

يمثل الجدول والشكل الموالين توزيع العينة حسب متغير الدرجة العلمية

الجدول رقم(09): توزيع العينة حسب متغير الدرجة العلمية

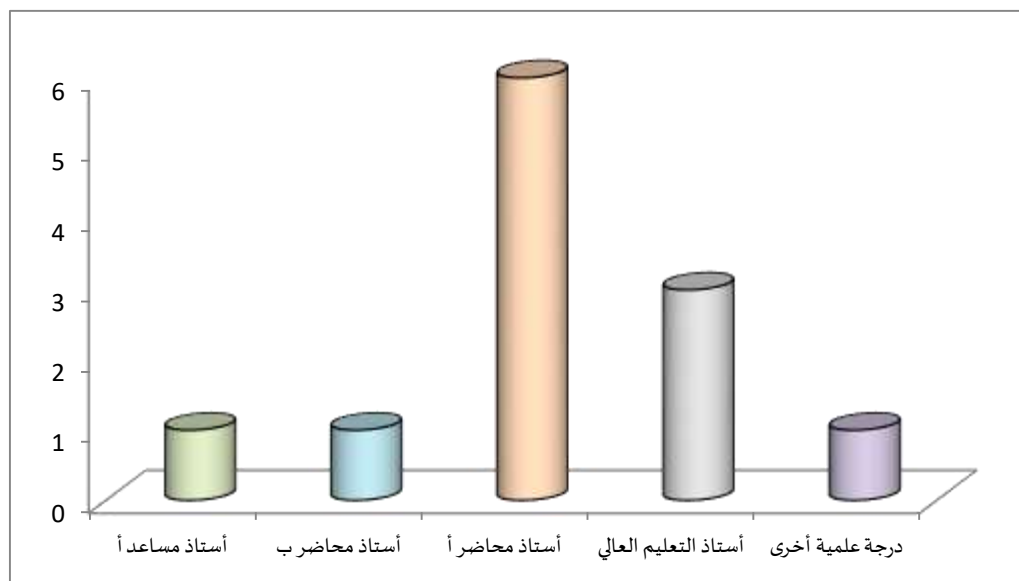
الدرجة العلمية	التكرار	النسبة %
أستاذ مساعد أ	1	8,3
أستاذ محاضر ب	1	8,3
أستاذ محاضر أ	6	50,0
أستاذ التعليم العالي	3	25,0
أخرى	1	8,3
المجموع	12	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS¹.

يتضح من الجدول أعلاه أن النسبة الأعلى لعدد الخبراء كانت من ضمن فئة (أستاذ محاضر أ) عدد المبحوثين في هذه الفئة ما نسبته 50% من إجمالي عينة الدراسة، واحتلت فئة (أستاذ التعليم العالي) المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ 25%، وجاءت باقي الفئات الأخرى متساوية وبنفس النسبة، والتي قدرت بـ 8.3% لكل منهم، كما هو موضح من خلال نتائج الجدول أعلاه، ويمكن تفسير هذه النتائج وفقا للخبراء الذين استطاع الباحث التواصل معهم.

¹ - أنظر الملحق رقم (03)

الشكل رقم (07): التوزيع البياني للعينة حسب متغير الدرجة العلمية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (09).

2- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

يمثل الجدول والشكل الموالين توزيع العينة حسب متغير التخصص

الجدول رقم (10): توزيع العينة حسب متغير التخصص العلمي

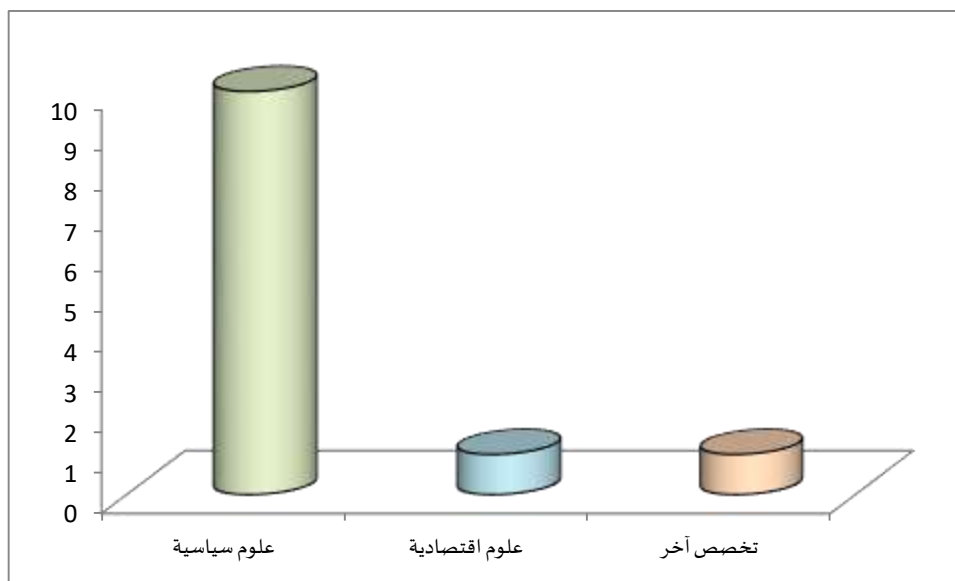
النسبة %	التكرار	التخصص العلمي
83,3	10	علوم سياسية
8,3	1	علوم اقتصادية
8,3	1	تخصص آخر
100	12	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS¹.

يتضح من الجدول رقم (10) أن النسبة الأعلى لعدد الخبراء بالنسبة لمتغير التخصص كانت من ضمن فئة تخصص (العلوم السياسية)، حيث قدر عدد المبحوثين في هذه الفئة ما نسبته 83.3% من إجمالي عينة الدراسة، واحتلت كلا من فئتي (العلوم الاقتصادية والتخصصات الأخرى) المرتبة الثانية بنفس النسبة والتي قدرت بـ 8.3%، ويمكن تفسير اعتماد هذه النتائج بالنظر لأهمية التخصص في التفاعل مع محاور الاستبيان.

¹ - أنظر الملحق رقم (03)

الشكل رقم (08): التوزيع البياني للعينة حسب متغير التخصص العلمي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (10).

3- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

يمثل الجدول والشكل الموالين توزيع العينة حسب متغير الوظيفة

الجدول رقم (11): توزيع العينة حسب متغير الوظيفة

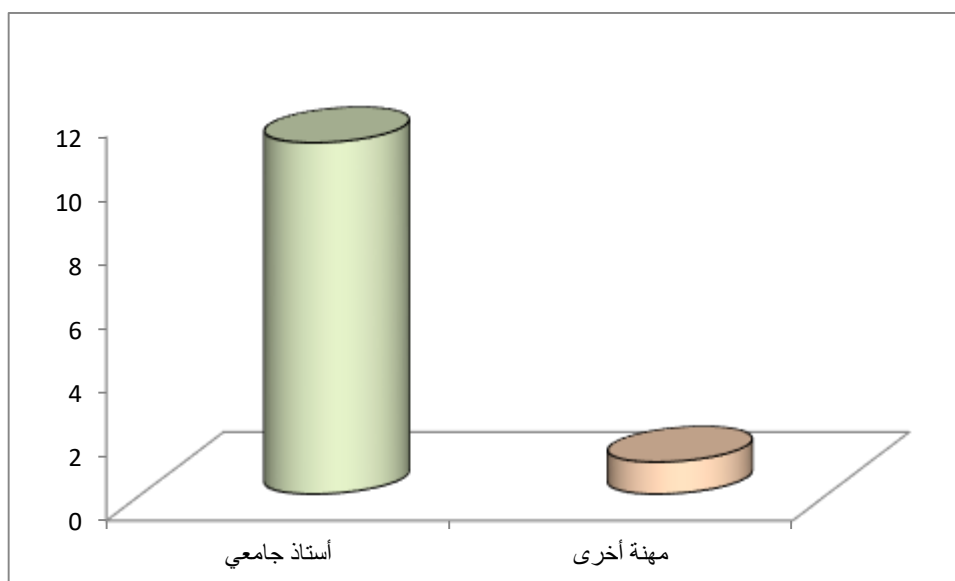
متغير الوظيفة	التكرار	النسبة %
أستاذ جامعي	11	91,7
مهنة أخرى	1	8,3
المجموع	12	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss¹.

يتضح من الجدول رقم (11) أن النسبة الأعلى لعدد الخبراء بالنسبة لمتغير المهنة كانت من ضمن فئة (الأستاذة الجامعيين)، حيث قدر عدد المبحوثين في هذه الفئة ما نسبته 91.7% من إجمالي عينة الدراسة، واحتلت فئة (المهن الأخرى) المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ 8.3%، ويمكن تفسير هذه النتائج بالنظر لما أتيج للباحث من تواصل خاصة في ظل تفشي جائحة كورونا.

¹ - أنظر الملحق رقم (03)

الشكل رقم (09): التوزيع البياني للعينة حسب متغير الوظيفة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (11).

المبحث الرابع: النتائج الإحصائية وتحليل جولات الدراسة

في هذا المبحث سيتم وضع رؤية مستقبلية تنطلق من دراسة الماضي و فهم الحاضر بكل أبعاده ومتغيراته ومشكلاته لاستشراف مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا وفقا لمختلف مؤشرات وتوجهات عينة الدراسة والتي يمكن توضيحها وفقا لما يلي:

المطلب الأول : عرض وتحليل نتائج الجولة الأولى

ويمكن توضيح أهم النتائج وفقا لما يلي:

1- تحليل نتائج المحور الأول (أبرز أشكال الإرهاب الجديد في ليبيا)

وسيتم تفصيل توجهات عينة الدراسة وفقا لهذا البعد وفقا لما يلي:

حيث ضم هذا المحور سبع خيارات تبرز توجهات الخبراء نحو أهم أشكال الإرهاب الجديد في ليبيا. والجدول الموالي يوضح نتائج توجهات العينة حول أهم أشكال الإرهاب الجديد في ليبيا والتي جاءت موضحة كما يلي:

الجدول رقم (12): تحليل آراء الخبراء تجاه أبرز أشكال الإرهاب الجديد في ليبيا

نوع الإرهاب	خ	خ	خ	خ	خ	خ	خ	خ	خ	خ	خ	خ	المجموع	النسبة المئوية
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12		
01 - الإرهاب البيولوجي													0	00%
02 - الإرهاب البيئي	*	*	*			*			*			*	6	50%
03 - الإرهاب السيبراني	*	*	*	*	*	*			*	*			5	41.66 %
04 - الإرهاب السياسي			*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	6	50%
05 - الإرهاب الفكري	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	7	58.33 %
06 - الإرهاب الكيماوي	*	*	*										3	25%
07 - الإرهاب النووي													0	00%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS¹.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الإرهاب الفكري هو أبرز شكل من أشكال الإرهاب الجديد في ليبيا، حيث حقق هذا الخيار نسبة اتفاق عالية بين الخبراء والتي قدرت بـ 58.33%، يليه في المرتبة الثانية كلا من الإرهاب البيئي والسياسي بنسبة تفاعل قدرت بـ (50%) لكل منهما، واحتل الإرهاب السيبراني المرتبة الثالثة بنسبة تفاعل قدرت بـ 41.66%، وجاء الإرهاب الكيماوي في المرتبة الرابعة بنسبة قدرت بـ 25%، ولم يسجل (الإرهاب البيولوجي والنووي) أي تكرار يذكر واحتل كلا منهما المرتبة الأخيرة.

ويفسر الخبراء هذه النتائج بأن الإرهاب الفكري تظهر تجلياته في أصول وولاءات التنظيمات الإرهابية والتي تستهدف أساسا التأثير على فكر ومعتقدات المجتمع الليبي من خلال زرع المزيد من التفرقة وضرب الأمن المجتمعي الليبي، واللعب على متغير الهوية والعرق والدين. وعن تفسير مظاهر الإرهاب البيئي والسياسي نجد أنها تتعلق أساسا بقطاع الطاقة من خلال ما شهدته آبار النفط وخزانات الوقود من عمليات قصف وتفجير، والتي أضرت كثيرا بالبيئة خاصة المياه وغيرها من المكونات البيئية الهامة. أما فيما يتعلق بالإرهاب السياسي فتمثل أساسا في غياب بنية مؤسساتية لكيان الدولة، وهو ما أدى إلى تفشي ظاهرة الاختطاف والقتل والتصفية السياسية التي انعكست بشكل كبير على واقع الأزمة الليبية ككل.

¹ - أنظر الملحق رقم (03)

ويرى الخبراء أن الإرهاب السيبراني تكون أساسا من خلال تردي الحالة الأمنية التي سمحت للجماعات الإرهابية من استغلال مختلف مواقع التواصل الاجتماعي والشبكة العنكبوتية التي تعتبر أدواتها غير مكلفة وسهلة الاستخدام، والتي لا يرتبط وجودها بمكان معين. فهناك عناصر نشطة في هذا المجال وهي خارج ليبيا في أوروبا مثلا، وتعتبر هذه الوسائط بيئة مناسبة لنشر وتفعيل الإرهاب الفكري من خلال وبعث مختلف الصراعات المذهبية والطائفية في ليبيا. وهو العامل الذي عملت عليه مختلف الجماعات الإرهابية خاصة في العراق وسوريا وحققت منه أهداف كبيرة على الميدان أدت إلى تفكك المجتمعات وتعزيز الصراعات بين شعوبها ومختلف مكوناتها.

وعن الإرهاب الكيماوي فالأسلحة البيولوجية التي تركها القذافي تمثل أهم تهديد، خاصة بعد استيلاء الميليشيات على مخزونات أسلحة نظام القذافي والتي تمثل قنابل غاز الخردل جزءا مهما منها والتي يحتمل استخدامها في المواجهات بين مختلف الفصائل المتناحرة في ليبيا، ولم يرى الخبراء أن هناك أي مظهر لكل من الإرهاب البيولوجي والنووي في ليبيا.

2- تحليل نتائج المحور الثاني (التوقع الأول)

وسيتم تفصيل توجهات عينة الدراسة وفقا لهذا التوقع في الجدول الموالي الذي يوضح نتائج إجابات الخبراء حول مدى توافر عبارات التوقع الأول

الجدول رقم (13): تحليل آراء الخبراء تجاه التوقع الأول (سيناريو الوضع الراهن)

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الاتجاه	المستوى
01	استمرار ميزان القوى الحالي وعدم قدرة أي طرف على حسم النزاع لصالحه	2,50	0,798	7	ممکن	مرتفع
02	استمرار التدخلات الخارجية وتغذية النزاع بدعم الأطراف المتنازعة في ليبيا كل حسب أهدافه ومصالحه.	2,92	0,289	1	ممکن	مرتفع
03	غياب الاستقرار السياسي وتنامي ظاهرة الإرهاب وتوسع تهديداتها	2,83	0,389	3	ممکن	مرتفع
04	تطور استخدام مختلف الوسائل الجديدة	2,50	0,798	8	ممکن	مرتفع

الفصل الرابع — مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا — دراسة استشرافية-

					للإرهاب بالنظر للبيئة السائدة
05	استمرار الجماعات الإرهابية في تعطيل أي مسار إصلاح سياسي أو ديمقراطي وتغذية حالة النزاع بتوسيع الأهداف وتنويعها	2,58	0,669	4	ممكن مرتفع
06	صعوبة التنسيق في المواجهة نظرا لتضييق دول الجوار على ليبيا خوفا من انتقال الجماعات الإرهابية وتمدها في أراضيها.	2,17	0,718	10	محايد متوسط
07	تواصل الانقسام السياسي و القبلي والأمني بين "الشرق" و"الغرب"، وهيمنة الميليشيات وتحكمها في المكونات السياسية.	2,58	0,793	5	ممكن مرتفع
08	وارتفاع معدلات الاغتيال والخطف والاستهداف، وغموض المستقبل الليبي	2,50	0,674	6	ممكن مرتفع
09	يتجه الوضع في ليبيا نحو تعقيد أكثر، وانزلاق نحو الفوضى منه للاستقرار، بسبب وجود عدة تحديات أمام حكومة "التوافق"	2,33	0,778	9	محايد متوسط
10	استمرار حالة عدم الثقة بين مؤسستي الشرطة والجيش وبين الثوار	2,92	0,289	2	ممكن مرتفع
إجمالي التوقع الأول		2,58	0,297	/	ممكن مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك مستوى مرتفع لدرجة تفاعل الخبراء مع عبارات التوقع الأول، حيث تم تسجيل متوسط حسابي إيجابي مرتفع قدر بـ 2.58 وانحراف معياري (0.297) وهو ما يشير إلى عدم وجود اختلاف كبير في تفاعل عينة الدراسة مع عبارات هذا التوقع، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتهي إلى المجال [2.34-3.00] حسب المقياس المستخدم، وعليه فإن درجة الموافقة في هذا التوقع تتجه نحو درجة (ممكن)، وبنسب مرتفعة، ومن خلال إجابات الخبراء يمكن استبعاد كلا من العبارتين (6، 9)، والتي تنتمي للمجال [1.67-2.33]، الذي أشار إلى توجه الخبراء نحو الإجماع على

الحياد وهو ما يشير إلى أن هاتين العبارتين لا تخدمان هذا التوقع، إجمالاً وبشكل عام يمكن القول أن التوقع الأول محقق ولا يمكن استبعاده من محاور الجولة الثانية، ويمكن تفسير هذه النتائج بالنظر لإجماع الخبراء على أن هذا الوضع سيكون مستمراً فعلاً، وهذا مرتبط أساساً بمصالح وأجندات الدول الأجنبية، وكذا حالة عدم الاستقرار الداخلي والانقسام السياسي التي ترتبط أساساً بتركيبة المجتمع الليبي، وهو ما يتيح الجو المناسب لانتشار وتفاقم الظاهرة الإرهابية الجديدة، وما يعزز هذا التمدد أيضاً اعتبار هذا الجماعات أن التدخلات الأجنبية عبارة عن توجه استعماري، ومنه تحول المفهوم من الإرهاب إلى الجهاد، وكسب المزيد من التعاطف من قبل مختلف القبائل والتشكيلات المكونة للمجتمع الليبي. ويشير الخبراء إلى أن حالة غياب مؤسسات الدولة وموقع ليبيا الجغرافي القريب خاصة من دول الساحل التي تشهد انفلاتاً أمنياً خطيراً سيزيد من استقطاب هذه الجماعات للمزيد من العناصر بالنظر للبيئة السائدة في هذه الدولة.

3- تحليل نتائج المحور الثاني (التوقع الثاني)

وسيتم تفصيل توجهات عينة الدراسة وفقاً لهذا التوقع في الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): تحليل آراء الخبراء تجاه التوقع الثاني (السيناريو المتفائل)

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الاتجاه	المستوى
11	اقتناع أطراف النزاع بصعوبة حسم النزاع عسكرياً لصالح أي طرف	2,25	0,866	3	محايد	متوسط
12	وقف الأعمال القتالية والوصول إلى توافق سياسي بين الأطراف المتنازعة	2,33	0,778	1	محايد	متوسط
13	التوصل إلى حوار وطني بدون إقصاء لكل فعاليات المجتمع الليبي، وهو ما يقضي بأن يكون هنالك توافق بين أغلب الجهات.	2,25	0,866	4	محايد	متوسط
14	تغليب الطابع الدبلوماسي والتوجه نحو إقامة استفتاء وطني من أجل وضع حل سياسي يخدم الدولة.	2,17	0,718	6	محايد	متوسط
15	السعي إلى حل سياسي باتفاق القوى الخارجية بمختلف أجنداتها ودعم الحوار بين الأطراف المتنازعة.	2,17	0,937	7	محايد	متوسط
16	الاتفاق على حكومة وفاق وطني وعلى آليات	2,25	0,754	2	محايد	متوسط

الفصل الرابع — مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا — دراسة استشرافية-

					عمل سياسي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الأمني في ليبيا
17	التوجه نحو انتخابات وطنية شفافة وديمقراطية يختار فيها الشعب بالأغلبية ممثله	2,00	0,739	9	متوسط
18	إمكانية التوصل إلى إقامة توجه فيدرالي في ليبيا، من شأنها تقوية السلطات المحلية تحت ظل سيادة الدولة الليبية.	2,25	0,866	5	متوسط
19	التوجه نحو إعادة بناء الدولة والتركيز على التنمية المحلية وتحسين ظروف المواطن بتوفير حاجياته والخدمات الاجتماعية المتعطلة	2,08	0,996	8	متوسط
إجمالي التوقع الثاني		2.19	0.603	/	متوسط

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (14) يتضح أن هناك مستوى متوسط لدرجة تفاعل الخبراء مع عبارات التوقع الثاني، حيث تم تسجيل متوسط حسابي قدر بـ 2.19 وانحراف معياري (0.603)، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتهي إلى المجال [1.67-2.33] حسب المقياس المستخدم، وعليه فإن درجة الموافقة في هذا التوقع تتجه نحو درجة (محايد)، وبنسب متوسطة. إجمالاً وبشكل عام يمكن القول أن التوقع الثاني غير محقق ويمكن استبعاده من محاور الجولة الثانية. ويمكن تفسير هذه النتائج بالنظر لإجماع الخبراء، حيث فسر الخبراء هذا كون الظاهرة الإرهابية الجديدة لها عدة أبعاد عميقة تحتاج إلى عمليات متتالية لمحاولة بناء السلم. ففي ظل استحالة استبعاد الأطراف الأجنبية يبقى هذا التوقع غير متاح بالنظر خاصة للطموحات السياسية للأطراف المتنازعة في ليبيا، وتمدد وتنامي الإرهاب الفكري المرتبط أساساً بالأجندات الدولية في صناعة الإرهاب.

4- تحليل نتائج المحور الثالث (التوقع الثالث)

وسيتم تفصيل توجهات عينة الدراسة وفقاً لهذا التوقع في الجدول الموالي

الجدول رقم (15): تحليل آراء الخبراء تجاه التوقع الثالث (السيناريو المتشائم)

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الاتجاه	المستوى
20	استمرار حالة العنف والانقسام السياسي، سيؤدي إلى مزيد من الاقتتال والتحول إلى الحرب الأهلية.	2,83	0,577	2	ممکن	مرتفع
21	استمرار حالة الفوضى وتوطين وهيمنة المليشيات ولغة السلاح على التسوية والحوار السياسي في ليبيا	2,67	0,651	4	ممکن	مرتفع
22	موقع ليبيا الاستراتيجي بين أوروبا وأفريقيا واستمرار غياب مؤسسات الدولة سيجعل منها أرضا جديدة للشبكات الإرهابية	2,67	0,651	5	ممکن	مرتفع
23	قناعة القبائل الليبية بأن التدخلات الخارجية عبارة عن سياسة استعمارية يمكن أن يؤدي إلى تحالفها مع الجماعات الإرهابية	2,17	0,835	11	محايد	متوسط
24	فشل كل جهود التوافق السياسي ووصول أطراف النزاع إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحوار السياسي.	2,58	0,793	7	ممکن	مرتفع
25	حظوظ تجسيد التوافق السياسي تبدا صعبة التحقيق في الواقع. وذلك بالاستناد إلى العقوبات الكثيرة التي يتداخل فيها العاملين الداخلي بالخارجي	2,58	0,669	8	ممکن	مرتفع
26	تتجه الأوضاع في ليبيا إلى حالة الحرب الأهلية، هو الأمر المتوقع على المدى الحالي وخلال السنوات القليلة القادمة	2,42	0,669	10	ممکن	مرتفع
27	استمرار حالة الفوضى ستؤدي حتما إلى هيمنة الجماعات الإرهابية على الأرض مما يزيد من حدة النزاع في ليبيا.	2,50	0,674	9	ممکن	مرتفع
28	تحول ليبيا إلى دولة فاشلة، والتوجه نحو	2,83	0,389	1	ممکن	مرتفع

الفصل الرابع — مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا — دراسة استشرافية-

حالة الانهيار					
29	رغبة كل طرف في إنهاء الآخر وعدم الاستعداد للتنازل والحوار وولاء كل طرف إلى أجندته الأجنبية سيؤدي حتما إلى تغذية حالة الانفصال.	2,75	0,622	3	ممكن مرتفع
30	تتجه الأوضاع في ليبيا إلى ترسيم حالة الانقسام السياسي وإنهاء وحدة الدولة وتفكيكها إلى كيانات منفصلين أو أكثر	2,67	0,651	6	ممكن مرتفع
إجمالي التوقع الأول		2.60	0.468	/	ممكن مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك مستوى مرتفع لدرجة تفاعل الخبراء مع عبارات التوقع الثالث، حيث تم تسجيل متوسط حسابي إيجابي مرتفع قدر بـ 2.60 وانحراف معياري (0.468) وهو ما يشير إلى عدم وجود اختلاف كبير في تفاعل عينة الدراسة مع عبارات هذا التوقع، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال [2.34-3.00] حسب المقياس المستخدم، وعليه فإن درجة الموافقة في هذا التوقع تتجه كلها نحو درجة (ممكن)، وبنسب مرتفعة، ومن خلال إجابات الخبراء يمكن استبعاد كلا من العبارة (23) من هذا المحور والتي تنتمي للمجال [1.67-2.33]، الذي أشار إلى توجه الخبراء نحو الإجماع على الحياد، وهذا دليل على أن هذه العبارة لا تخدم هذا التوقع. إجمالاً وبشكل عام يمكن القول أن التوقع الثالث محقق وبقوة ولا يمكن استبعاده من محاور الجولة القادمة، ويمكن تفسير هذه النتائج بالنظر لإجماع الخبراء على أن هذا الوضع سيكون مستمراً فعلاً وهذا مرتبط أساساً باستمرار حالة العنف والانقسام السياسي الذي سيؤدي حتماً إلى مزيد من الاقتتال وإمكانية التحول إلى الحرب الأهلية. وهو ما سيعزز حالة الفوضى وتوطين وهيمنة المليشيات ولغة السلاح على التسوية والحوار السياسي في ليبيا بالنظر لموقع ليبيا الاستراتيجي بين أوروبا وأفريقيا، واستمرار غياب مؤسسات الدولة وهو ما سيجعل منها أرضاً خصبة لتمدد مختلف الشبكات الإرهابية، والملاحظ في الحالة الليبية حسب توجه الخبراء وبالنظر لفشل كل جهود التوافق السياسي ووصول أطراف النزاع إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحوار السياسي، ورغبة كل طرف في إنهاء الآخر وعدم الاستعداد للتنازل والحوار، وولاء كل طرف إلى أجندته الأجنبية مما سيؤدي حتماً إلى تغذية حالة الانفصال، وهو ما تتجه نحوه الأوضاع في ليبيا والذي سيؤدي إلى ترسيم حالة الانقسام السياسي وإنهاء وحدة الدولة وتفكيكها إلى كيانات منفصلين أو أكثر وتحول ليبيا إلى دولة فاشلة، والتوجه نحو حالة الانهيار.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الجولة الثانية

يمكن عرض وتحليل نتائج الجولة الثانية وفقا لما يلي:

1- تحليل نتائج التوقعات المستقبلية لظاهرة الإرهاب الجديد في ليبيا

"لتحليل نتائج التوقعات المستقبلية لظاهرة الإرهاب الجديد في ليبيا سيتم تحليل كل محور وفقا لنتائج الجولة الثانية وفقا لما يلي:

1-1 تحليل نتائج المحور الأول (سيناريو الوضع الراهن)

سيتم تفصيل توجهات عينة الدراسة وفقا لهذا التوقع في الجدول الموالي الذي يوضح نتائج إجابات الخبراء حول مدى توافر عبارات التوقع الأول.

الجدول رقم (16): تحليل آراء الخبراء تجاه التوقع الأول (سيناريو الوضع الراهن)

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الاتجاه	المستوى
01	استمرار ميزان القوى الحالي وعدم قدرة أي طرف على حسم النزاع لصالحه	2,50	0,798	7	ممکن	مرتفع
02	استمرار التدخلات الخارجية وتغذية النزاع بدعم الأطراف المتنازعة في ليبيا كل حسب أهدافه ومصالحه.	2,92	0,289	1	ممکن	مرتفع
03	غياب الاستقرار السياسي وتنامي ظاهرة الإرهاب وتوسع تهديداتها	2,75	0,452	4	ممکن	مرتفع
04	تطور استخدام مختلف الوسائل الجديدة للإرهاب بالنظر للبيئة السائدة	2,67	0,651	5	ممکن	مرتفع
05	استمرار الجماعات الإرهابية في تعطيل أي مسار إصلاح سياسي أو ديمقراطي وتغذية حالة النزاع بتوسيع الأهداف وتنويعها	2,50	0,674	6	ممکن	مرتفع
06	تواصل الانقسام السياسي و القبلي والأمني بين "الشرق" و "الغرب"، وهيمنة الميليشيات وتحكمها في المكونات السياسية.	2,83	0,577	3	ممکن	مرتفع
07	ارتفاع معدلات الاغتيال والخطف	2,42	0,669	8	ممکن	مرتفع

الفصل الرابع — مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا —دراسة استشرافية-

					والاستهداف، وغموض المستقبل الليبي	
مرتفع	ممکن	2	0,289	2,92	استمرار حالة عدم الثقة بين مؤسستي الشرطة والجيش وبين الثوار	08
مرتفع	ممکن	/	0.447	2.68	إجمالي التوقع الأول	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك مستوى مرتفع لدرجة تفاعل الخبراء مع عبارات هذا التوقع، حيث تم تسجيل متوسط حسابي إيجابي مرتفع قدر بـ 2.68 وانحراف معياري (0.447) وهو ما يشير إلى عدم وجود اختلاف في تفاعل عينة الدراسة مع عبارات هذا التوقع، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال [2.34-3.00] حسب المقياس المستخدم، وعليه فإن درجة الموافقة في هذا التوقع تتجه نحو درجة (ممکن)، وبنسب مرتفعة، ويمكن تفسير هذه النتائج بالنظر لإجماع الخبراء على أن هذا الوضع الراهن سيكون مستمرا فعلا وذلك وفقا لنتائج آراء الخبراء. إجمالاً وبشكل عام يمكن القول أن سيناريو الوضع الراهن سيسود خاصة في هذه الفترة بالنظر لمعطيات الأزمة الليبية.

2-1- تحليل نتائج المحور الثاني (السيناريو المتشائم)

وسيتم تفصيل توجهات عينة الدراسة وفقاً لهذا التوقع في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17): تحليل آراء الخبراء تجاه التوقع الثاني (السيناريو المتشائم)

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الاتجاه	المستوى
09	استمرار حالة العنف والانقسام السياسي، سيؤدي إلى مزيد من الاقتتال والتحول إلى الحرب الأهلية.	2,58	0,669	6	ممکن	مرتفع
10	استمرار حالة الفوضى وتوطين وهيمنة المليشيات ولغة السلاح على التسوية والحوار السياسي في ليبيا	2,33	0,778	9	محايد	متوسط
11	موقع ليبيا الاستراتيجي بين أوروبا وأفريقيا واستمرار غياب مؤسسات الدولة سيجعل منها أرضاً جديدة للشبكات الإرهابية	2,83	0,389	1	ممکن	مرتفع
12	فشل كل جهود التوافق السياسي ووصول	2,17	0,835	10	محايد	متوسط

الفصل الرابع — مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا — دراسة استشرافية-

					أطراف النزاع إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحوار السياسي.
13	حظوظ تجسيد التوافق السياسي تبدو صعبة التحقيق في الواقع. وذلك بالاستناد إلى العقبات الكثيرة التي يتداخل فيها العاملين الداخلي بالخارجي	2,67	0,651	5	ممکن مرتفع
14	تتجه الأوضاع في ليبيا إلى حالة الحرب الأهلية، هو الأمر المتوقع على المدى الحالي وخلال السنوات القليلة القادمة	2,58	0,669	7	ممکن مرتفع
15	استمرار حالة الفوضى ستؤدي حتما إلى هيمنة الجماعات الإرهابية على الأرض مما يزيد من حدة النزاع في ليبيا.	2,50	0,674		ممکن مرتفع
16	تحول ليبيا إلى دولة فاشلة، والتوجه نحو حالة الإنهيار	2,67	0,492	3	ممکن مرتفع
17	رغبة كل طرف في إنهاء الآخر وعدم الاستعداد للتنازل والحوار وولاء كل طرف إلى أجندته الأجنبية سيؤدي حتما إلى تغذية حالة الانفصال.	2,58	0,669	8	ممکن مرتفع
18	تتجه الأوضاع في ليبيا إلى ترسيم حالة الانقسام السياسي وإنهاء وحدة الدولة وتفكيكها إلى كيانات منفصلين أو أكثر	2,67	0,492	4	ممکن مرتفع
إجمالي التوقع الثاني		2.56	0.474	/	ممکن مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك مستوى مرتفع لدرجة تفاعل الخبراء مع عبارات هذا التوقع، حيث تم تسجيل متوسط حسابي إيجابي مرتفع قدر بـ 2.56 وانحراف معياري (0.474) وهو ما يشير إلى عدم وجود اختلاف في تفاعل عينة الدراسة مع عبارات هذا التوقع. والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال [2.34-3.00] حسب المقياس المستخدم. وعليه، فإن درجة الموافقة في هذا التوقع تتجه نحو درجة (ممکن)، وبنسب مرتفعة، ويمكن تفسير هذه النتائج بالنظر لإجماع الخبراء على أن هذا السيناريو سيغلب على توجه الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا، ومن خلال نتائج هذا المحور

سيتم استبعاد كلا من العبارتين (10، 12)، حيث جاء المتوسط الحسابي لهاتين العبارتين باتجاه محايد ومنه نستنتج أنه لا يمكن استمرار حالة الفوضى وتوطين وهيمنة الميليشيات ولغة السلاح على التسوية والحوار السياسي في ليبيا ولا يرى الخبراء كذلك أن كل جهود التوافق السياسي ستفشل ويرون أنه ستكون هناك قناعة لدى أطراف النزاع بجدوى استمرار الحوار السياسي.

2- تحليل نتائج المحور الثاني: الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا في ظل المتغيرات والأحداث العالمية
يمكن تحليل ووصف الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا في ظل المتغيرات والأحداث العالمية وفقا لما يلي:

2-1- الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا في ظل جائحة كورونا

فيما يتعلق بهذا السؤال نجد أن الخبراء يرون أن جائحة كورونا أثرت فعلا على الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا من خلال ما أفرزته هذه الجائحة من غلق للحدود، وهو ما أدى إلى الحد من نشاطات الجماعات الإرهابية وانحصار الظاهرة وعدم قدرة الشبكات الإرهابية على توسيع نشاطها، أي أن العمليات الإرهابية أصبحت تمارس في مناطق التواجد فقط، وكذا قطع مختلف الإمدادات اللوجيستكية والبشرية من خلال ما أفرزته جائحة كورونا من الحد من تدفق اللاجئين الذين تستغل الجماعات الإرهابية حالاتهم المزرية لتجنيدهم وتدعيم عناصرها.

2-1- مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا بعد تولي جوبايدن منصب الرئاسة في أمريكا

بالنسبة لهذا التوجه نجد أن الحالة الليبية لم تحظ بالاهتمام اللازم من قبل الإدارة السابقة، واقتصر موقفها على الدعوة للحوار من خلال المؤتمرات الدولية، وعن مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا اتفق الخبراء عينة الدراسة على أن الإدارة الأمريكية ستبقى بنفس التوجه وفق ما تقتضيه المصلحة الأمريكية. ويمكن أن تتدخل فقط في حال شكل الإرهاب في ليبيا خطرا عليها أو على مصالحها. وتتفق عينة الدراسة أيضا كذلك على إمكانية التدخل الأمريكي في المشهد الليبي لإلغاء أدوار القوى العالمية الأخرى، وفق ما تقتضيه الضرورة والمصلحة. ومنه سيستمر الموقف الأمريكي على ما هو عليه في الوقت الحالي، ويمكن أن يتحول موقف الإدارة الأمريكية فقط في حال طلبت مراكز الدراسات الاستراتيجية الأمريكية ذلك، وتتفق عينة الدراسة على أن موقف الإدارة الأمريكية يتجه وفقا للعقيدة والإستراتيجية وليس وفقا لتوجهات الرؤساء والمسؤولين.

2-2- مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا بعد جائحة كورونا

بالنسبة لهذا التوجه يرى الخبراء عينة الدراسة أن النشاط الإرهابي سيعود للواجهة وبقوة على المستويين المحلي والدولي وستكون هناك أشكال جديدة للإرهاب أكثر تطرفاً، خاصة أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ستتفاقم وهو ما سيؤدي إلى زيادة ضم عناصر جديدة لها واستغلال ظروفهم المعيشية وغيرها، كذلك ستساعد مختلف التهديدات اللاتماثلية الأخرى من تفشي ظاهرة الإرهاب بمختلف أنواعه ومسمياته على غرار تصاعد نسق الجريمة المنظمة وتمدد هذه التهديدات الأمنية ويمكن أن تكون هناك هجمات غير متوقعة على الساحة الدولية، خاصة في حال اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية بدور القوى العالمية الصاعدة الجديدة وضرورة التأقلم معها في مسار النظام الدولي الجديد.

المطلب الثالث: التوجه العام لعينة الدراسة

بالنسبة لمخرجات الجولات ووفقاً لتوجه الخبراء عينة الدراسة يمكن الخروج بالنقاط المشتركة التالية:

يرى الخبراء عينة الدراسة استمرار ميزان القوى الحالي وعدم قدرة أي طرف على حسم النزاع في ليبيا لصالحه، وكذا استمرار التدخلات الخارجية وتغذية النزاع بدعم الأطراف المتنازعة في ليبيا كل حسب أهدافه ومصالحه. وهو ما سيؤدي حتماً إلى غياب الاستقرار السياسي وتنامي ظاهرة الإرهاب وتوسع تهديداتها، من خلال تطور استخدام مختلف الوسائل الجديدة للإرهاب بالنظر للبيئة السائدة واستمرار الجماعات الإرهابية في تعطيل أي مسار إصلاح سياسي أو ديمقراطي وتغذية حالة النزاع بتوسيع الأهداف وتنويعها، ومنه التوجه نحو تواصل الانقسام السياسي والقبلي والأمني بين "الشرق" و"الغرب"، وهيمنة الميليشيات وتحكمها في المكونات السياسية، ومع ارتفاع معدلات الاغتيال والخطف والاستهداف، وغموض المستقبل الليبي واستمرار حالة عدم الثقة بين مؤسستي الشرطة والجيش وبين الثوار، أي أن الخبراء يرون باستمرار سيناريو الوضع الراهن .

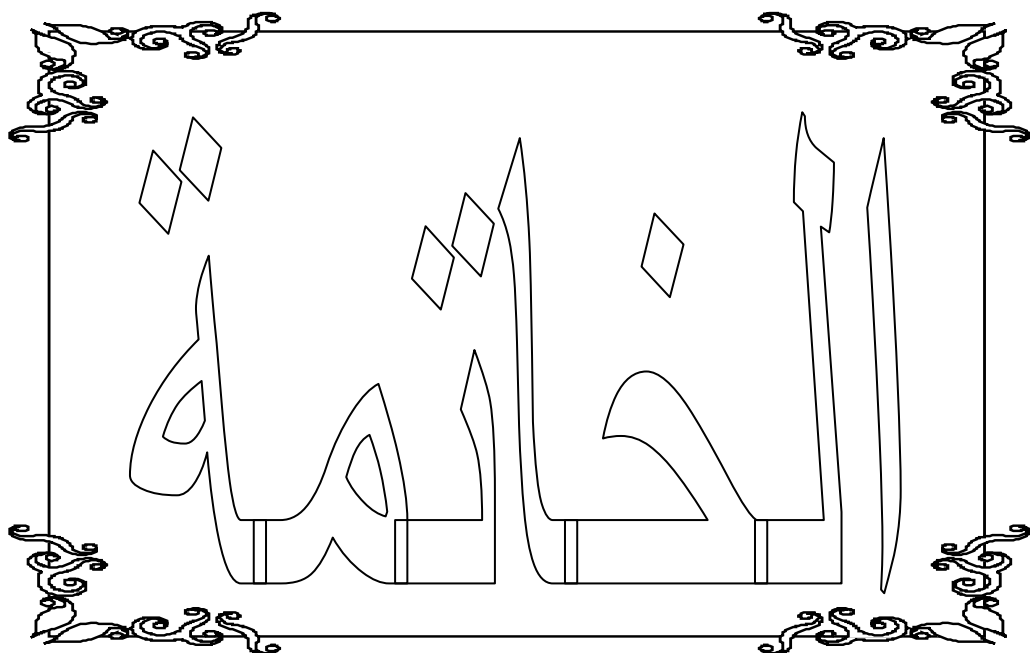
ويمكن أن تتجه الأوضاع في ليبيا نحو الأسوأ نظراً لغياب حظوظ تجسيد التوافق السياسي التي تبدو صعبة التحقيق في الواقع وذلك بالاستناد إلى العقبات الكثيرة التي يتداخل فيها العامل الداخلي بالخارجي. وقد تؤول الأوضاع في ليبيا إلى حالة الحرب الأهلية، هو الأمر المتوقع على المدى الحالي وخلال السنوات القليلة القادمة من خلال استمرار حالة الفوضى التي ستؤدي حتماً إلى هيمنة الجماعات الإرهابية على الأرض مما يزيد من حدة النزاع في ليبيا. ورغبة كل طرف في إنهاء الآخر وعدم الاستعداد للتنازل والحوار وولاء كل طرف إلى أجندته الأجنبية ما سيؤدي حتماً إلى تغذية حالة الانفصال.

ويرى الخبراء أن الأوضاع في ليبيا تتجه إلى ترسيم حالة الانقسام السياسي وإنهاء وحدة الدولة وتفكيكها إلى كيانات منفصلين أو أكثر هذا يعني أن تتجه نحو حالة الانهيار والفسل وهذا التوجه وفقا للسيناريو المتشائم الذي أجمع الخبراء بأن الأوضاع في ليبيا تتجه نحو وبقوة.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل يمكن القول أن مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا يتجه نحو التصعيد والتطور بالنظر للحالات المشابهة للحالة الليبية، والتي عرفت انتشارا واسعا لمختلف التنظيمات الإرهابية. فالحديث عن مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا يبقى مرهونا بمختلف التشابكات والصراعات وتباين المصالح. وبالنسبة لتوجهات التسوية والصراع تبدو غير متساوية بالنظر لمخرجات الأزمة الليبية.

ولعل أهم توجه يمكن استخلاصه من نتائج الدراسة التطبيقية لهذا الفصل هو استمرار الوضع الراهن والتوجه نحو السيناريو المتشائم الذي أكدت الدراسة على أنه سيكون حتميا بالنظر لمختلف المعطيات والمؤشرات المتوفرة على أرض الواقع.



في ختام هذه الدراسة يمكن القول أن الظاهرة الإرهابية الجديدة ارتبطت بشكل كبير بأبعاد الأمن الإنساني، فأنواع الإرهاب الجديد تتوافق كتهديد مع مختلف أبعاد الأمن الإنساني مثل الأمن البيئي والسياسي وغيرها، ومنه يمكن القول أن الظاهرة الإرهابية الجديدة تستهدف الأفراد قبل الدول، عكس توجهات الإرهاب التقليدي الذي كان يستهدف بشكل أساسي الدول وأنظمتها السياسية، فقد اختلف وتنوع التهديد الجديد للإرهاب خاصة في القارة السمراء بالنظر لما تشهده من أزمات سياسية وأمنية أدت إلى عرقلة كل مسارات التنمية وتحقيق الاستقرار الأمني، فمختلف المؤشرات والتوقعات تشير إلى تمدد الجماعات الإرهابية في هذه القارة وزيادة نشاطها، فقد أصبحت مسرحاً لمختلف العمليات الإرهابية التي استغلت الأوضاع العامة فيها لحشد المزيد من الأنصار ومن المتوقع كذلك أن يزيد نشاط الظاهرة الإرهابية الجديدة في إفريقيا بالنظر لانشغال الحكومات بمواجهة فيروس (كوفيد - 19)، رغم أن أغلبية التوجهات كانت تشير إلى احتمال تراجع الهجمات الإرهابية بسبب الفيروس، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، حيث نفذت الجماعات الإرهابية هجمات في أكثر من مكان، وهو ما يُتوقع أن يستمر ويتطور في الفترة القادمة.

وتُعد دول أفريقيا جنوب الصحراء الأكثر تضرراً من الإرهاب، بحسب مختلف تقارير مؤشرات الإرهاب الحديثة، حيث سقط في هذه المنطقة الكثير من القتلى والتي اعتبرت الأعلى على مستوى العالم، في مختلف الهجمات الإرهابية المنسوبة لتنظيم داعش الإرهابي، ومن المتوقع أن تشهد الفترة القادمة تصاعداً في العمليات الإرهابية في أفريقيا، بعدما وجد "داعش" فيها ملاذاً مناسباً في أعقاب ضرب مواقعه في سوريا والعراق. وبعد تمركزه في شمال أفريقيا، قبل عامين، فإنه أخذ في التوسع في أفريقيا خاصة منطقة جنوب الصحراء، ولعل المواجهة بين تنظيم داعش والقاعدة من المتوقع أن تستمر، وربما يؤثر على قوة "الهجمات الإرهابية" وبالإضافة إلى "داعش" و"القاعدة"، نجد أن حركة "بوكو حرام" ما زالت هي الحركة الإرهابية الأكثر تأثيراً في القارة، والتي أعلنت ولاءها لـ(داعش) في عام 2014، والتي نفذت العديد من الهجمات الإرهابية.

ورغم الجهود الدولية والمحلية الرامية لمكافحة الإرهاب في القارة، فإنه يزداد تمرداً وخطورة، مستغلاً الأحداث السياسية والاقتصادية من خلال انشغال الحكومات بمواجهة "كوفيد 19"، أو الانتخابات، وما تخلقه من اضطرابات تستغلها الجماعات الإرهابية في تعزيز نفوذها، وحتى الأحداث السياسية الخارجية، حيث تستخدم الجماعات الإرهابية خطاباً شعبياً تستخدم فيه مختلف الفضائل والقضايا التي تثير حماس الجمهور وتجعله يميل نحوها.

وبالنسبة للحالة الليبية فما يزيد من تعقيد المشهد الليبي هو تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المتدخلة في الأزمة وتعارض مصالحها بشكل كبير لغاية ما يجعل أي حديث عن تسوية محتملة أمراً في غاية الصعوبة. وكذلك الحال بالنسبة للحسم العسكري، إضافة إلى تغيرات مواقف هذه الأطراف بين فترة وأخرى. فمن ناحية، لاشك أن كلاً من روسيا وتركيا قد أصبحتا فاعلين رئيسيين في مجريات الأزمة وإدارتها، سواء على المستوى الميداني أو السياسي، ولكن الصراع بينهما محتدم على الأرض. كما أن أي توافق بينهما لن يحظى بقبول الأطراف الأخرى العربية والأوروبية التي لا تريد "مسار سوتشي" آخر في ليبيا يخضع لهيمنة تركيا وروسيا فقط.

من ناحية أخرى، يبدو الموقف الأمريكي غامضاً وغير واضح لاسيما في ظل تعارض مصالح حلفاء واشنطن في الساحة الليبية وتصارعهم، وزاد من هذا التراجع، انشغال الإدارة الأمريكية الحالية بالأوضاع الداخلية، في ظل أزمات وملفات متلاحقة تشمل أزمة "كوفيد-19"، والتظاهرات المضادة للعنصرية، فضلاً عن قيود ومقتضيات الأجواء العامة للانتخابات الرئاسية وما طبعها من تطورات خاصة من طرف أنصار الرئيس ترامب، وغلبة التوجه الانعزالي بصفة عامة على السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب. وإن كانت بعض الدراسات الأمريكية، بدأت تنصح الإدارة الأمريكية بتنشيط دورها في ليبيا مجدداً، وتبني مواقف أكثر قوة وإيجابية في مواجهة المستجدات التي تضع ليبيا أمام تحدي الفوضى، وتمثل تحدياً أمام واشنطن والغرب عموماً.

ومن ناحية ثالثة، ما يزال الموقف الأوروبي يعاني من الانقسام والتعارض الواضح بين مصالح دوله، لاسيما بين إيطاليا وفرنسا، وهو الانقسام الذي أضعف هذا الموقف وجعله هامشياً. كما أثير مؤخراً العديد من التساؤلات حول عدم قدرة أوروبا على وقف تدفق الأسلحة والمسلحين من تركيا إلى ليبيا عبر البحر بالرغم من مهمة "إيريني" التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في مايو 2020 لمراقبة تنفيذ حظر الأسلحة على ليبيا. رغم أن هناك مؤشرات وتقارير عدة بدأت تشير إلى تقارب وتنسيق أوروبي في مواجهة هذه الأزمة بعد التدخل العسكري التركي والتدخل الروسي وما يفرضانه من تحديات وتهديدات لمصالح أوروبا في ليبيا والمنطقة.

أما على المستوى الإقليمي العربي، فإن الأمر أصبح أكثر خطورة لاسيما مع تنامي مخاطر التغلغل التركي الذي عزز حالة الاستنفار في دول المنطقة، وخاصة الدول المحورية فيها، التي تدرك خطورة الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا، سواء من جهة تأثير عدم الاستقرار الداخلي والفوضى الأمنية والسياسية على محيط ليبيا الإقليمي وجوارها الجيوستراتيجي أو من زاوية النموذج الذي تطرحه أو تروجه تطورات

الوضع الداخلي الليبي في المنطقة العربية، وهو نموذج شديد السلبية والخطورة في أكثر من اتجاه، خاصة بالنسبة للملفات والصراعات القائمة في بلدان أخرى في المنطقة، تحديداً سوريا واليمن.

كما أن الحالة الليبية من شأنها أن تشجع الجماعات المسلحة والفصائل الإرهابية، فضلاً عن جماعات الإسلام السياسي بمختلف أنواعها، على التمسك بالعنف والفوضى كوسيلة للبقاء ولعب أدوار وتأمين مكاسب لنفسها أو لحساب أطراف وقوى خارجية. هذا ما يستدعي جانب آخر لا يقل خطورة في حال استمراره، وهو المتعلق بالاستعانة بالأطراف الخارجية واستدعاء دول وقوى خارجية للتدخل المباشر لترجيح كفة داخلية على أخرى. ولا يتوقع في هذا السياق أن يستمر الصمت العربي في مواجهة التدخلات التركية أو أن يتم السماح لأنقرة ومليشياتها بالسيطرة على ليبيا. وهنا تبرز بصورة خاصة توجهات الدور المصري والدعم العربي الواسع له.

إن كل هذه العوامل تشير إلى أن الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا ماضية نحو التوسع بالنظر للمستويات والمؤشرات التي وصلت لها خاصة في ظل انتشار مختلف الأسلحة وانكشاف الفضاء السيبراني وهو ما سيزيد من تعقيد الحالة الليبية التي تنذر بصراع إقليمي ودولي جديد ومفتوح على الأراضي العربية، ما لم يتم تدخل الأطراف الدولية الفاعلة لاسيما الولايات المتحدة، والأمم المتحدة فإن عواقب الظاهرة الإرهابية ستكون خطيرة على جميع القوى ومدمرة لنسيج المجتمع الليبي خاصة إذا تحدثنا عن أنواع الإرهاب الجديد في ليبيا.

ويمكن أن يؤدي انتخاب الحكومة الجديدة برئاسة عبد الحميد ديبية إلى مزيد من الجدل حول مستقبل الأزمة الليبية، ولعل أهم حل يمكن أن يؤدي إلى الحد من انتشار الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا هو إنهاء حالة الانقسام والفرقة التي أسهمت جملة من العوامل الخارجية في صنعها، فحل مشكل التهديد الأمني في ليبيا مرتبط أساساً بتظافر الإرادات، ومستوى النضج الوطني لتحقيق تسوية للأزمة بعيداً عن حسابات الإقصاء، والخلافات البينية بكل أبعادها، وهذا مرهون بشكل أساسي برفع قوى التدخل الخارجي يدها عن التأثير وممارسة الضغوط القوية على الفرقاء الليبيين، وأن يتسلح أطراف الصراع بشجاعة وطنية يستطيعوا معها أن يوقفوا، ويكبحوا التدخلات المخلة بأمن ليبيا، وتحول دون الوصول إلى تسوية مرضية لكل أطراف العمل السياسي، كما أن نجاح التسوية مرتبط أيضاً بشكل أساسي بتكوين جيش وطني موحد يجمع مختلف التشكيلات الأمنية الليبية وبقيادة موحدة وهو ما قد يساهم في تفكيك المعضلة الأمنية والعسكرية، بعيداً عن جميع الأدوار الوظيفية للقوى الخارجية، وبالتالي ليس أمام الفرقاء السياسيين سوى الخروج من عباءة، ووصاية هذه القوى وهو ما اتضحت بوادره من خلال انتخاب حكومة وحدة وطنية ليبية مؤقتة برئاسة عبد الحميد ديبية وهو مؤشر جيد لإمكانية

تعزيز جملة الحوافز والمقدرات الداخلية لإبعاد شبح الانقسام والصراع الذي يمكن أن يساعد في الذهاب إلى تسوية سياسية ليبية لاسيما مع توفر جملة من المعطيات الخارجية والداخلية مشجعة يجب أن يستغلها فرقاء السياسة في ليبيا، من خلال دعم جهود الدول الساعية بالفعل لحل الأزمة الليبية على غرار ألمانيا وتونس والجزائر بالتعاون مع الولايات المتحدة وهو ما قد يؤدي إلى تقدم حقيقي في مسار التسوية والخروج بتوافق مرضي ومستدام، ولعل الموقف المنتظر للإدارة الأمريكية والدور الألماني سيؤدي إلى كبح نفوذ وتدخلات القوى الإقليمية والدولية، كروسيا وفرنسا وتركيا، بحيث يذهب الليبيون إلى تسوية تضمن عودة الأمن والاستقرار والدولة موحدة بمؤسساتها، فبوابة برلين هي الأخرى سوف تكون خيار مقبول في تبني الدفع بالتسوية إلى الأمام بالتوازي مع موقف أمريكي داعم للتسوية، غير أن الحل في الأخير بحاجة ماسة لإرادة سياسية ليبية وطنية تسمو على الخلافات البينية، وتنظر لليبيا المستقبل التي تسع كل أبنائها، ما يحقق أمنها واستقرارها وتجسيد تنمية مستقبلية فعالة.

ويمكن القول أن مضمون الدراسة عالج الإشكالية المطروحة وأجاب عليها، فمن خلال نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى أن هناك تأثير كبير للظاهرة الإرهابية الجديدة على الاستقرار الأمني في إفريقيا وهو ما جسده الواقع الليبي موضوع دراسة الحالة ومنه نجد تغيير كبير في طبيعة الحروب التي تحولت من بين الدول إلى حروب غير نظامية في شكل تهديدات جديدة غير معروفة المصدر، ومنه نكون أمام صحة الفرضية الرئيسية التي تقول بأنه كلما برزت آليات جديدة للظاهرة الإرهابية في ليبيا أدى ذلك إلى تنامي خطرها وهو ما يؤدي إلى صعوبة مواجهتها.

ومنه نجد تحول وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية التي أصبحت مركزة على الفرد كوحدة للتحليل ووجوب عتقه من أشكال العنف والهيمنة المختلفة باعتباره أساس الأمن، ومنه يمكن اعتماد الفرضية الفرعية الأولى التي تقول بأن يدفع تغير مصادر وأشكال وأساليب الظاهرة الإرهابية، إلى ضرورة تبني أطر معرفية ونظرية مناسبة لتحليلها.

وأدى ما تشهده ليبيا من حالة انقسام وتعدد قبلي، وكذا طبيعة النظام العام للبلاد وهشاشة الوضعية الأمنية وضعف أجهزتها إلى الحيلولة دون وجود جهاز أمني قوي يسيطر على الأوضاع العامة للبلاد وهو ما يجعلنا نقول بصحة الفرضية الفرعية الثانية التي تقول بأن عدم تحقيق الدولة لشروط الأمن والاستقرار يؤدي إلى تنامي وتوسع الظاهرة الإرهابية؛

ومن خلال نتائج الدراسة يمكن القول بصحة الفرضية الفرعية الثالثة، والتي مفادها أن تضافر الجهود المحلية والإقليمية والدولية لمواجهة الظاهرة الإرهابية يؤدي إلى الحد من تنامي الظاهرة وانتشارها.

ويبقى حل المشكلة الليبية أساسا مرتبط بتحقيق التوافق المحلي الداخلي بعيدا عن استعمال القوة وعن التنافس على السلطة، من خلال التركيز على جمع صفوف القبائل الليبية كونها القادرة على التحكم في مختلف الميليشيات التي تحمل الأسلحة وتسيطر على عدة مناطق، فالتغيير ينبع من الداخل قبل أي شيء آخر، ومنه نخلص أيضا إلى فكرة جوهرية وهي صعوبة تطبيق فكرة الإنعتاق في العالم العربي ككل، فالصعوبة لا تكمن في خطأ الفكرة بالنظر للمعاناة التي تشهدها شعوب هذه الدول وإنما في مسارها، ويبقى المشهد الليبي بعيدا عن التخطيط المستقبلي بمعنى أن الشعب لم يكن يملك بديلا في حال فشل مطلبه الانعتاق، لذلك وجدناه قد اتجه نحو السلاح واستعمال القوة ومنه أصبحنا أمام كتاب مسلحة ومليشيات وهو ما يؤدي إلى تنامي حالات العنف وظهور تهديدات متنوعة والتي منها ظاهرة الإرهاب الجديد، ففي العلاقات الدولية أي متغير جديد قد يفتح مجالا لتحليل جديد ونظريات مختلفة وسيناريوهات متعددة.

- نتائج الدراسة

أصبح الوضع في ليبيا شائكا ومتاخلا يزداد حدة وتعقيدا بفعل الانقسام الداخلي وكذا تأثير المحيط الإقليمي والدولي، ولذلك فإن أغلب النتائج ستكون سلبية بالنظر لاستمرار الأزمة التي تتطلب أن تبدي جميع الأطراف سواء كانت الداخلية أو الخارجية مرونة فعلية والتعاطي بإيجابية مع حل الأزمة الليبية الأمر الذي سينعكس بالإيجاب على الحد من تنامي الظاهرة الإرهابية الجديدة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج واستنتاجات يمكن إبراز أهمها في ما يلي:

- بالنسبة لأهم عقبات مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا

تشكل ظاهرة انتشار السلاح وهيمنة مالكيه على مختلف أجهزة الدولة من أبرز العقبات في مواجهة الظاهرة الإرهابية، ومن أهم المشاكل والعقبات أيضا قضية الهجرة والتي نتج عنها تشريد آلاف النازحين داخليا وخارجيا، ومن أبرز عقبات مواجهة الإرهاب في ليبيا هي ولاء الأطراف الليبية لأجندتها الأجنبية التي أصبحت تتحكم فيها وداعمة لها، كما أن هناك تركة كبيرة من الأحقاد والمظالم تنخر جسم المجتمع الليبي ووحدة صفه وثوابته الوطنية، فيما أن تجاوز هذه التحديات يتطلب مواجهة الماضي وتيسير المصالحة بالاستناد إلى مبادئ العدالة الانتقالية فالإشكاليات التي تغذي الصراع لا تزال قائمة، والتي أهمها الفساد والتبعية والهيمنة الخارجية والتطرف وتهميش شريحة كبيرة من السكان، والفرص الاقتصادية المحدودة، وبالتالي تفاقم التصدعات الاجتماعية بسبب ارتفاع البطالة وامتلاك الشباب لمهارات ضئيلة في سوق العمل، بمقابل امتلاكهم خبرات عسكرية واسعة ومهارات في استخدام الأسلحة

الأمر الذي سيؤدي حتما إلى انتشار العمل المسلح وتنامي التهديدات الأمنية خاصة في ظل غياب ملامح اتفاق داخلي أو خارجي قريب المدى.

- بالنسبة لمآلات الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا بعد جائحة كورونا

يرى الكثير من المفكرين والباحثين أن جائحة كورونا ستقلب الموازين رأسا على عقب، وأن عالم ما بعد كورونا لن يكون حتما مثلما كان قبل كورونا، والحقيقة أن هذا القول فيه قدر من الصحة، ولكنه لا يخلو من المبالغة في ذات الوقت، ذلك أن كورونا شأنها في ذلك شأن طواعين وجوائح وكوارث طبيعية أخرى ضربت البشرية قديما وحديثا ستمر آجلا أم عاجلا، ولن تكون نهاية التاريخ أو بدايته، ولكنها بكل تأكيد ستترك أثارا نفسية وآثار سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق داخل الدول وفيما بينها، وفي نظام العلاقات الدولية وكذا الظاهرة الإرهابية، خاصة في ليبيا التي تعاني من حالة انقسام اجتماعي وسياسي كبير.

- بالنسبة لمستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة بعد حل الأزمة الليبية

إن أهم توقع يمكن استخلاصه في حال حُلّت الأزمة الليبية هو أن ظاهرة الإرهاب ستطور ويزداد نشاطها خاصة في حال عدم تمكن السلطة أو القيادة الجديدة في ليبيا من تحقيق العدالة سواء كانت السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها، ومنه تصبح ورقة الإرهاب بمختلف أصنافه الجديدة آلية يعمل عليها الفرقاء للضغط على السلطة الحاكمة، وهذا في ظل حالة عدم الاستقرار السائدة وانتشار الأسلحة بمختلف أنواعها، وهناك عامل آخر مؤثر جدا وهو انكشاف الحدود الليبية هذا العامل الذي سيؤدي حتما إلى دخول العديد من العناصر الإرهابية إلى ليبيا، وكذا عدم تحقيق مختلف القوى الخارجية لمصالحها خاصة تلك التي دخلت كأطراف مباشرة في النزاع، يعني أن الأمر سيزداد سوءا في ما تعلق بالظاهرة الإرهابية ومنه يمكن القول أن الأوضاع في ليبيا بعد الحل السياسي ستزداد سوءا ويزداد معها عدد الأطراف، خاصة في ظل التنوع القبلي السائد في هذه الدولة.

- أهم توجهات الحد من تنامي الظاهرة الإرهابية الجديدة

إن السبيل الاستراتيجي الأمثل لمواجهة كل مظاهر التهافت حول ليبيا وتحسينها من أية تدخلات سلبية بغض النظر عن مصدرها وخلفياتها وأساليبها، يبدأ من خلال طي الخلافات البينية بين الفرقاء الليبيين وتعزيز لغة الحوار وإيجاد مقاربة لمصالحة وطنية شاملة، وتحكيم مقاربة سياسية مقبولة تجنب البلد المزيد من الخسائر والتهديدات التي يساهم العامل الخارجي كثيرا في استمرارها.

كما يستوجب حل الأزمة ورص صفوف جميع شرائح المجتمع الليبي وتعزيز الانتقال نحو الديمقراطية عبر إصلاحات جديّة تدعم بناء دولة، كذلك ينبغي على المنظمات الأمنية والحقوق الضغط

على أطراف الأزمة الليبية سواء من الداخل أو الخارج وجمع كل الفرقاء واللاعبين حول طاولة واحدة من أجل الخروج بقرارات ونتائج عملية تفرض من خلالها عقوبات صارمة على الأطراف التي تقوم بتوريد الأسلحة إلى ليبيا.

يحتاج تحقيق السلم الاجتماعي كما هو الحال في أغلب المجتمعات التي مزقتها النزاعات إلى بيئة سياسية ملائمة تسعى لاحتضان كافة الأفكار والمشاريع الممهدة لبناء المجتمع وفق أسلوب ناجح لمنع تكرار النزاع مجددا فالساسة في المجتمعات ذات الطابع الديمقراطي أو الدول التي تسير باتجاه ترسيخ الديمقراطية واحترام التعددية هم أصلا من يقومون بإدارة شؤون البلاد، ويسعون بشكل متواصل إلى تحقيق الصالح العام.

- توصيات الدراسة

من خلال هذه الدراسة يمكن التوجه بجملة التوصيات التالية:

- إن أهم توجه يمكن أن يطرحه الباحث للحد من تنامي الظاهرة الإرهابية في ليبيا هو تحقيق السلم الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد من خلال تغليب المصلحة العامة ولو مؤقتا على المصلحة الخاصة، هذا من أجل توحيد الصفوف، وذلك من خلال إقامة مصالحة وطنية تشترك فيها مختلف الأطراف.
- الإسراع في حل الأزمة وتكوين جيش نظامي يعمل على ضبط الأوضاع في ليبيا من خلال مراقبة الحدود وملاحقة العناصر الإرهابية والحد من نشاطها.
- على السلطات الليبية التركيز على تجفيف منابع الأسلحة بمختلف أنواعها وذلك بإشراك الدول الشقيقة والصديقة، خاصة تلك الأسلحة التي قد يكون لها أثر كبير على سلامة الليبيين مثل الأسلحة البيولوجية وغيرها...
- على صناع القرار في ليبيا أن يتقدموا بطلب لدول الجوار لمساعدتهم في تعزيز عملية مراقبة الحدود ولو مؤقتا، وهذا للحد من دخول الأسلحة وكذا مراقبة تسلل مختلف العناصر الإرهابية إلى ليبيا.
- السعي نحو السيطرة الكاملة على مختلف الموارد الاقتصادية وخاصة منها المنشآت النفطية، ومحاولة إدارتها إدارة سليمة تقوم على الشفافية والمصلحة الوطنية، والعدل في تقسيم العائدات من أجل تفادي أي نزاعات مستقبلية.
- ضرورة السعي نحو وضع إستراتيجية تنموية تشمل جميع القطاعات الحيوية وتعزيز مبادرات القطاع الخاص من خلال تأهيل مختلف الطاقات البشرية والرفع من قدرتها لتزويد سوق العمل باليد العاملة المؤهلة التي تلبي حاجات مختلف المشاريع الاقتصادية.

- التركيز على المنظومة التعليمية من خلال وضع برامج تعليمية تركز وحدة الشعب الليبي وتغلب المصلحة العامة للوطن.
- إن التهديدات السيبرانية ونظرا لتمييزها بالديناميكية والتعقيد وسرعة الإنتشار، فهي تستلزم تفعيل العديد من السياسات الإستراتيجية لمواجهةها من خلال الاعتماد على تقنيات متطورة وتسخير الموارد اللازمة لذلك. ويمكن التصدي لمختلف آثار الإرهاب الفكري والتكنولوجي من خلال :
- زيادة الوعي الثقافي والتكنولوجي الإنساني وتحذير الليبيين من مخاطر التهديدات السيبرانية.
- العمل على زيادة وتحسين المستوى الفني والتقني لإدارة الأجهزة والشبكات الإلكترونية لحمايتها من مخاطر التهديدات السيبرانية.

قائمة المصادر
والمراجع

1- المصادر

- القرآن الكريم

2- المراجع

أ- الكتب

أ-1- الكتب باللغة العربية

- 1- إبراهيم، حسنين توفيق. ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- 2- إبراهيم، عبد الله عبد الزراق. المسلمون والاستعمار الأوربي لإفريقيا. الكويت، عالم المعرفة، 1998.
- 3- أبو جودة، إلياس. الأمن البشري وسيادة الدول. لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، 2008.
- 4- أبو عين، جمال زايد هلال. الإرهاب وأحكام القانون الدولي. الأردن: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2009.
- 5- أبو عين، جمال زيد هلال. الإرهاب وأحكام القانون الدولي. القاهرة: دار الكتب الحديث، ط 1، 2009.
- 6- أبي سمراء، محمد. طرابلس ساحة الله وميناء الحداثة. دار الساقى للنشر، 2017.
- 7- أغسطيني، هنري كودي. تر خليفة محمد التليسي. سكان ليبيا، الجزء الأول. ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1990.
- 8- الأخرس، إبراهيم. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الدول العربية، الإنترنت والمحمول نموذجا. القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2008.
- 9- البداينة، ذياب موسى. الأمن الوطني في عصر العولمة. الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011.
- 10- الحربي، مطيع الله بن دخيل الله الصرهيدي. حقيقة الإرهاب، المفاهيم والجذور. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2004.
- 11- الدعمة والباشا، إبراهيم مراد ومازن حسن. "أساسيات في علم الإحصاء مع تطبيقات SPSS". عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.
- 12- السيفي، عبد الفتاح مصطفى. وآخرون، الجريمة المنظمة، التعريف والأنماط والاتجاهات. الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.
- 13- الشقاء، فهد بن محمد. الأمن الوطني: تصور شامل. الرياض: مكتبة الملك فهد للنشر، 2004.
- 14- العبيدي، نبيل. الإشكاليات القانونية لمكافحة الإرهاب الدولي - الأبعاد والتداعيات. القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع، 2018.

- 15- العلوي، الحسين الشيخ. "صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا. مركز الجزيرة للدراسات، فبراير شباط 2016.
- 16- العموش، أحمد فلاح. مستقبل الإرهاب في هذا القرن. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2006.
- 17- العميري، محمد بن عبد الله. موقف الإسلام من الإرهاب. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2004.
- 18- العوامر، محمد عبد الله. "بحوث التسويق بين النظرية والتطبيق". عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
- 19- الغزال، إسماعيل. الإرهاب والقانون الدولي. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990.
- 20- الفقي، عبد الله إبراهيم. "الإحصاء التطبيقي باستخدام برنامج SPSS". عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.
- 21- القتلاوي، سهيل حسن. الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.
- 22- المحمدي، حسنين بوادي. الإرهاب النووي: لغة الدمار. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008.
- 23- المحيشي، عبد القادر مصطفى وآخرون. جغرافية القارة الإفريقية وجزرها. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000.
- 24- المخادمي، عبد القادر رزيق. النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت. دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.
- 25- إميغن، عبيد. "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا". مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر 2014.
- 26- انيانك، عبد الجليل اندرو موسى. جغرافية إفريقيا. كلية العلوم الاجتماعية قسم الجغرافيا، المملكة العربية السعودية، 2018.
- 27- آيات، إدريس. إكس سيليك واتي بلاكا في إفريقيا الوسطى - الأبعاد الدينية للصراع. مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2018.
- 28- بوطالب، محمد نجيب. الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.

- 29- بيلس وسميث، جون . ستيف. عولمة السياسة العالمية. تر. مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 30- تشوسودوفيسكي، ميشيل. عولمة الفقر، تر: محمد مستجير مصطفى. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2012.
- 31- توفيق، نزمين محمد. الحركات الدينية المسلحة في إفريقيا: جيش الرب والشباب المجاهدين. مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2018.
- 32- جامعة الدول العربية في اجتماعها المشترك. الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب. القاهرة: صدرت الاتفاقية بقرار مجلس الوزراء العدل والداخلي العربية في اجتماعها المشترك مقر الأمانة العامة بتاريخ 7 ماي 1999 وفقا لما نصت عليه المادة 40 من المادة الأولى، الجزء الأول.
- 33- حريز، عبد الناصر . الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية. القاهرة مكتبة مدبولي، 1996.
- 34- حسن، حمدي عبد الرحمن. معضلات أفريقيا: الانتقال المتعثر... الإرهاب... التدخل الخارجي. أبو ظبي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022.
- 35- حسن، خليل. الجغرافيا السياسية، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.
- 36- حسين، أحمد قاسم. ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء. المركز العربي ودراسة الأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2018.
- 37- حمودة، منتصر سعيد. الإرهاب الدولي، جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقهاء الإسلامي. الإسكندرية: دار الفكر العربي، جامعة المنوفية، 2008.
- 38- خليفة، إبراهيم أحمد. دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة: دراسة في الطبيعة القانونية للقاعدة الدولية للتنمية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.
- 39- خميس، هبة الله أحمد. الإرهاب الدولي أصوله الفكرية وكيفية المواجهة. الإسكندرية: دار الجامعية للنشر والتوزيع، 2008.
- 40- دبارة، مصطفى. الإرهاب، مفهومه، وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي. منشورات جامعة قار يونس، 1990.
- 41- دويري، فايز محمد. الأمن الوطني. عمان: دار وائل للنشر، 2013.
- 42- راشد، علاء. المشكلة في تعريف الإرهاب. القاهرة: دار النهضة العربية، 2006.
- 43- رحيم، الساعدي. "مقدمة في علم الدراسات المستقبلية". دار الفراهيدي، ج2، العراق، 2011.

- 44- رياض وعبد الرسول، محمد. كوثر. أفريقيا دراسات لمقومات القارة. مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.
- 45- زرواطي، اليمين. التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978-2008. لندن : مطبوعات أي- كتب، 2014.
- 46- سعادي، محمد. الإرهاب الدولي بين الغموض والتأويل. الجزائر: دار الجامعة الجديدة، 2009.
- 47- سين وموريس، كاستوري. وتيم. المجتمع المدني والحرب على الإرهاب. تر: حازم إبراهيم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- 48- شامي، رالف وآخرون. ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، 2012.
- 49- شريف، حسين. الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997.
- 50- شعبان، عبد الحسين. التطرف والإرهاب "إشكاليات نظرية وتحديات عملية" مع إشارة خاصة إلى العراق. مصر: مكتبة الإسكندرية، برنامج الدراسات الإستراتيجية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2017.
- 51- شلالا، نزيه نعيم. الإرهاب الدولي والعدالة الجنائية. منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.
- 52- صادق، يوسف محمد. الإرهاب والصراع الدولي. دارسردوم للطباعة والنشر، 2013.
- 53- صادق، يوسف محمد. الإرهاب والصراع الدولي. العراق: دار سردم للطباعة والنشر، 2013.
- 54- عاشور، محمد. التغيرات المناخية وقضايا الصراع والأمن في إفريقيا. جامعة القاهرة: برنامج التدريب وبناء القدرات الإفريقية، 2015.
- 55- عبد الحي، وليد. "مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية". عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.
- 56- عبد الحي، وليد. "مناهج الدراسات المستقبلية في الوطن العربي". أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2007.
- 57- عبد العاطي، عمرو. "أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- 58- عبد الهادي، مصباح. الأسلحة البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخابرات والإرهاب. الدار المصرية اللبنانية، 2000.

- 59- عطية، إدريس. التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي. عمان: دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، 2018.
- 60- علام، أشرف. مشروع قناة البحرين والأمن العربي. القاهرة: مجموعة الني العربية، 2008.
- 61- علي، ليلى. تقاطعات العنف والإرهاب في زمن العولمة. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007.
- 62- عودة، جهاد. النظام الدولي: نظريات وإشكاليات. الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
- 63- عيد، محمد فتحي. واقع الإرهاب في الوطن العربي. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999.
- 64- غالي، بطرس بطرس. الأمين العام للأمم المتحدة. بناء السلام والتنمية. التقرير السنوي عن أعمال المنظمة، الأمم المتحدة، نيويورك، 1994.
- 65- غربي، محمد. الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. المخاطر واستراتيجيات المواجهة. الجزائر: دار الروافد الثقافية، ط1، 2014.
- 66- غريشن وتيري، مارتين. أوكلان. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002.
- 67- فرغلي، هارون. الإرهاب العولمي وانهايار الإمبراطورية الأمريكية. دار الوافر لنشر، 2002.
- 68- فلاح، أحمد. مستقبل الإرهاب. لرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2006.
- 69- فليجة، أحمد نجم الدين. أفريقيا دراسة عامة وإقليمية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1998.
- 70- قيراط، محمد مسعود. الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011.
- 71- كاسب، محمد أحمد علي. المسؤولية الجنائية الدولية في ضوء القانون الجنائي الدولي. القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع، 2020.
- 72- ليبيا في سنة 2016. خصائص الهجرة وتوجهاتها، مصفوفة تتبع النزوح في ليبيا، المنظمة الدولية للهجرة. مكتب ليبيا، شارع بحيرة ويندر مير 1053، 2016.
- 73- لعروسي محمد، النزاعات المسلحة ودينامية التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2020.
- 74- محسن، محمد حسن يوسف. الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة. عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

- 75- محمد والصواني،، يوسف. جمعة. ليبيا - الثورة وتحديات بناء الدولة. مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- 76- محمد، ضياء عبد المحسن. الجغرافية البولوتيكية. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016.
- 77- مرسي، محمد. جغرافية القارة الإفريقية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.
- 78- مصباح، عامر . نظريات التحليل الإستراتيجي والأمن للعلاقات الدولية. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011.
- 79- مطر، عصام عبد الفتاح عبد السميع. الجريمة الإرهابية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005.
- 80- مكتب الأمم المتحدة. دليل تشريعي للاتفاقيات والبروتوكولات العالمية لمكافحة الإرهاب. نيويورك: 2003.
- 81- ميهوب، يزيد. مشكلة المعيارية في تعريف الإرهاب الدولي. القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2011.
- 82- نجم الدين، حكيم. العنف الديني في نيجيريا: جماعة بوكو حرام. مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2018.
- 83- نوفل، أحمد سعيد وآخرون. الأزمة الليبية إلى أين. مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017.
- 84- هويريشان. الديانات في أفريقيا السوداء. تر أحمد صادق حمدي. المركز القومي للترجمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011.
- أ-2- المراجع باللغة الأجنبية
- 1- Abdenmour, BENANTAR. « *Quelle architecture de sécurité pour la Méditerranée?* », *Critique internationale*, n°69, octobre-décembre, 2015.
- 2- Abramovici, Pierre. « *Activisme Militaire de washington en Afrique* ». Le Monde Diplomatique, juillet 2004.
- 3- Africa South of the Sahraa. Edited by Europa Publications ,Europa Regional Surveys of the World. London: New York Routledge , 2008.
- 4- Alexander, Yonah. *Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014 Sixth Annual Report*. (February 2015).
- 5- Anthony, Ham. " the road to revolution". *The Virginia Quarterly Review*. Vol(88), No. 1, (2012).

- 6- Arcidiacono, Francesca. EU Border Assistance Mission (EUBAM) Libya : testing EU actorness. Italy : University of Catania, Jean Monnet Center. **department of political and social sciences , reshape online papers series**. paper N° 03/13, (2013).
- 7- Assanvo, William. « Etat de La Menace Terroriste en Afrique de L'ouest ». **note d'analyse** n° 12, Observatoire de la vie diplomatique en Afrique,(juillet 2012).
- 8- Buzan, Barry and others. **Security : A new framework for analysis**, London, **Lyme publishes**. (1998).
- 9- Byman, Daniel L. "How to Hunt a Lone Wolf: Countering Terrorists Who Act on Their Own." *Foreign Affairs* **96**, no. 2 (March/April 2017).
- 10- Choumiline, Alexandre . **la diplomatie russe au moyen orient : retour à la géopolitique**, IFRI. France, 2016.
- 11- Cilliers, Jakkie. «Africa, root causes and the 'war on terror', *African Security Review* · (January 2006).
- 12- Collins, Liam. " The Abbottabad Documents: Bin Ladin's Security Measures " . **the Combating Terrorism Center** (May 22, 2012)..
- 13- **Compte- rendu de mission d'évaluation auprès des belligérants libyens. Libye : un avenir incertain**. (Paris :centre international de recherches et d'études sur le terrorisme, (mai 2011).
- 14- Copeland, Thomas. "Is the "New Terrorism" Really New? An Analysis of the New Paradigm for Terrorism", *The Journal of Conflict Studies*, Vol. XXI, No. 2 (Winter 2001).
- 15- Daniel, Schwartz. "Environmental Terrorism: Analyzing the Concept". *Journal of Peace Research* 35(4), (1998).
- 16- David Tucker, "What's New About the New Terrorism and How Dangerous Is It?", *Terrorism and Political Violence* ,N 13, (Autumn 2001), pp 1–14.
- 17- Demspy, Thomas. "Counter Terrorism in African Failed State : Challenges & Politcal Solutions." *Terrorism Monitor*. Vol.4, Issue 09, (April 2006).
- 18- Der Derian, James. "The (S)pace of International Relations: Simulation, Surveillance, and Speed. " *International Studies Quarterly* Vol. 34. (1990).
- 19- **Diehard Empiricist**. (March 27. 2012. 25 February 2011 - North African turmoil). CW worries.
- 20- Erlanger, Steven. "The coronavirus inflicts its own kind of terror, changing our idea of life, and security". The Economic Times, April 6, 2020.

- 21- Foster-Bowser and Sanders, Erin, Angelia. « Security Threats in the Sahel and Beyond: AQIM, Boko Haram and al Shabaab». **civil – military fusion centre mediterranean basin teampresents**. (April 2012).
- 22- Foucault, Michel. *Surveiller et Punir. Naissance De La Prison*. Paris: Editions Gallimard, 1975.
- 23- Ganor, Boaz. **LIBYA AND TERRORISM. international institute for Conter-terroism with the Support of Keren Daniel**. 1998.
- 24- Gulmohamad, Zana Khasraw. "The Rise and Fall of the Islamic State of Iraq and Al Sham (Levant)". **Global**.
- 25- Hannan and Robert, Kosow. Gabner . **Methods of Future and Scenario Analysis Overview**. Bonn: Deutsches Institut für Entwicklungspolitik gGmbH, 2008.
- 26- Harman Louis, **Practical guide to scenario writing**, (New-York, N.E, 1951), p 29.
- 27- Heiko, A. von der Gracht, **The Future of Logistics Scenarios for 2025, The Delphi Technique for Futures Research**. GABLER EDITION WISSENSCHAFT, 2008.
- 28- Hennebel, Lewkowicz, Ludovic. Gregory. **Le problème de la définition du terrorisme**. collection magnacarta, Bruylant, 2009.
- 29- Institut Espagnol d'Études Stratégiques (IEEE) et Institut Militaire de Documentation de l'Évaluation et Prospective (IMDEP). **Terrorisme et trafic de drogues en l'Afrique sub-saharienne**.
- 30- Institute for transnational terrorism. security & the rule of law. « **Concepts of terrorism: analysis of the rise, decline, trends and risk** ». Institute for transnational terrorism, security & the rule of law, european union, N°=05, (December, 2008).
- 31- Joao, Nunes. Reclaiming the Political : Emancipation and critique in Security Studies. security Dialogue. vol 43(N°4), (2012).
- 32- John, Scott-Railton. **Revolutionary Risks: Cyber Technology and Threats in the 2011 Libyan Revolution**. U.S. Naval War College, 2013.
- 33- Jordan, Tim. **"Cyber power: The Culture and Politics of Cyberspace and the Internet"**. Rout ledge, 2000.
- 34- Liu, Hin-Yan. Mercenaries in Libya: Ramifications of the Treatment of 'Armed Mercenary Personnel' under the Arms Embargo for Private Military Company Contractors. **Journal of Conflict & Security Law** . Oxford University Press, (2011).

- 35- Lyon, David . *The Electronic Eye: The Rise of Surveillance Society*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994.
- 36- M B, Burke et al. "warming increases the risk of civil war in Africa". **proceeding of national academy of sciences of the USA**. vol 106 no 6, (2007) .
- 37- Marlatt, Greta E. " Lone Wolf Terrorism – A Brief Bibliography". **Homeland Security Digital library** .(2019).
- 38- Mbiti , John. **African Religion and Philosophy Experience** .Modern Library ,New York, 1990.
- 39- *Megan and Wright, M. Grime. George Delphi Method*. University of Strathclyde Business School, Glasgow, UK, 2016.
- 40- Mutua, J.M. **Uranium yellowcake trafficking incidents in Africa: Proliferation threat or non-proliferation opportunity?**. African Security Review, 24(2)2015).
- 41- Newman, Edward. **Weak States, State Failure, and Terrorism**. Routledge, 2007.
- 42- Oladosu, Afis Ayinde. **Colonialism, Intellectual Terrorism and Nation - States in Africa. Islam in Contemporary Africa On Violence**. Terrorism and Development CAMBRIDGE SCHOLARS PUBLISHING, 2007..
- 43- Oshita ,Oshita. O. " **Domestic terrorism in Africa; Ontology of an old war in new trenches**. "in Wafula Okuma and Annel Botha (eds.), *Domestic Terrorism in Africa: Defining, Addressing and Understanding its Impact on Human Security* . Pretoria: Institute for Security, 2009.
- 44- Paola Andrea, Spadaro. "Climate Change, Environmental Terrorism, Eco-Terrorism and Emerging Threats". **Journal of Strategic Security**. vo(13), no. 4 (2020) .
- 45- Patocka and Fusek, Jiri . Josef .**Chemical Agents And Chemical Terrorism, Cent Eur J Publ Health**. 17 November 2015.
- 46- Plummer, Chelli. **Failed States and Connections to Terrorist Activity**. International Criminal Justice Review · December 2012.
- 47- Posen, Barry. **The security Dilemma and Ethnic Conflict**. Chapter (17/01/2017).
- 48- Postar, S. **The half-lives of African uranium: A historical review**. *The Extractive Industries and Society*, 4(2), 2017).
- 49- Ranstorp, Magnus "Lone Wolf Terrorism". **The Case of Anders Breivik, Sicherheit und Frieden (S+F) / Security and Peace, Vol. 31, No. 2, nomos** (2013).

- 50- Renate, Mayntz. " Organizational Forms of Terrorism: Hierarchy, Network, or a Type sui generis?". **zbwLeibniz- Informationszentrum Wirtschaft Leibniz Information Centre for Economics** , 2004.
- 51- Renzi, Adriano Bernardo. **The Delphi method for future scenarios construction**, 6th **International Conference on Applied Human Factors and Ergonomics (AHFE 2015) and the Affiliated Conferences**, elsvier, procedia manufacturing 2015.
- 52- Sizer, Lydia. " Libya's Terrorism Challenge". **Middle East Institute counterterrorism Series**. (October 2017).
- 53- Thaison, Jacques Nguyen. « La Libye : Quelle Issues ?». **Géostratégiques**. N°32 , 3^e Trimestre (2011).
- 54- Tujon, Antonio. OMD , "Réduire la pauvreté ou édulcorer la mondialisation néolibérale?. **objectifs du millénaire pour le développement alternative Sud** ". volume 13 (2006).
- 55- Wolfram Lacher Supporting Stabilization in Libya. **The Challenges of Finalizing and Implementing the Skhirat Agreement**, SWP Comment 2015/C 36 .Berlin: German Institute for International and Security Affairs. (July 2015).
- 56- Woodward, Hayes & Minkle. **Deep Histories : gender and colonialism in Southern Africa**. (Amsterdam, 2002).
- 57- Yarmolinsky, A. **Road to Revolution**. Princeton University Press. 2014 .
- 58- Yonah, Alexandev. **International Terrorism ; National, Regional and Global Perspectives**. New York: Praege Publishers, 1996.
- 59- Zorzri, Mayssa. The Threat of Cyber Terrorism and Recommendations For Countermeasures. **Center for Applied Policy Research**. (Tunisia, 04-2017).
- 60- -Kalvi. J. **holstitaming the soveriegInstitutionalchang in international Politicsuw: cam** Cambridgeuniversity pres. 2004.
- 61- -Okpi, A. "The rising West-Africa al-Qaeda", The Punch, 26 May 2013.

ب- الجرائد والمجلات

- 1- أحمد، إدريس، "الأزمة الأمنية على منطقة المغرب العربي"، مجموعة الخبراء المغاربة: الدراسات المتوسطة والدولية، ع6 (2011).
- 2- إدريس عطية، "الظاهرة الإرهابية في زمن ما بعد الحداثة دراسة تحليلية في الأشكال والأساليب والإجراءات المضادة" م31، ع23، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، (2015).

- 3- إسحاق غزالي، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي والتحديات التي تواجهها"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع 05 (جوان 2018).
- 4- البازي محمد، "الذئاب المنفردة" الملاذ الأخير لداعش"، مجلة المستقبل العربي، ع 456 (فبراير 2017).
- 5- الشهراني سعد بن علي، "العامل الاقتصادي في الظاهرة الإرهابية"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 30، العدد 59 (مارس 2014).
- 6- الشيخ ممدوح، "أجيال العنف .. الاستمرار والتغير"، السياسة الدولية، م 49، ع 198 (أكتوبر 2014).
- 7- العجلان عبد الله بن عبد العزيز بن فهد، "الإرهاب الإلكتروني في عصر المعلومات" بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول حول "حماية أمن المعلومات والخصوصية في قانون الإنترنت"، القاهرة، (2-4 جوان 2008).
- 8- الفايق أحمد حمد إبراهيم، التوم إبراهيم محمد عبد الرحيم، "أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية"، مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني، م 2013، ع 7 (31 ديسمبر 2013).
- 9- انغاري ماتاي، ترجمة: الكيلاني، اشرف محمد . أفريقيا والتحدي. المجلس الوطني للثقافة والفنون و الاداب، الكويت، ع 410، (2014).
- 10- أيوب مها محمد، "الإرهاب الدولي البيولوجي"، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، م 18، الإصدار 02 (2016).
- 11- بحري طروب، بحري دلال، "آليات مواجهة الإرهاب الإلكتروني في ظل العولمة"، مجلة البحوث والدراسات، ع 21 (2016).
- 12- بشارف حفيظة، "تاريخ اللغة العربية في افريقيا" مجلة القارئ للدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، م 03، ع 03 (2020).
- 13- بن عنتر عبد النور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية". مجلة السياسة الدولية. القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية (الأهرام. ع 160 (أفريل 2005).
- 14- بوزيد عمار، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار"، مجلة الجيش، ع 561. (أفريل 2010).
- 15- جابر نجم الدين محمد عبد الله، "الجهود الإقليمية والدولية لمجابهة ظاهرة الإرهاب في أفريقيا"، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، م (03)، ع 06 (نوفمبر 2020).

- 16- حمد ياسين محمد، "المصالحة الوطنية والسلم الأهلي دراسة في الأنموذجين الايرلندي والعراقي"، مجلة العلوم السياسية، ع 54 (2018/01/01).
- 17- حمدوش، رياض "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، من أعمال الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط"، جامعة قسنطينة، (أفريل 2008).
- 18- خادياجالا جيلبرت، "شرق أفريقيا الأمن وإرث الهشاشة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع 86 (2009).
- 19- خشان علي، "الإرهاب الدولي وممارسة الاحتلال الإسرائيلي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، م (14)، ع (01) (2021).
- 20- رشاد سوزي، "الفرضيات الجدلية لكوفيد-19، ما بين نظرية المؤامرة والمقاربة الايكولوجية"، مجلة دراسات، (أكتوبر 2021).
- 21- شافو رضوان، "الحرب البكتريولوجية... الإستعمار الناعم لأفريقيا قراءة في الخلفيات والتداعيات"، مجلة الباحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ع 20 (2015).
- 22- شافو رضوان، "الحرب البكتريولوجية... الاستعمار الناعم لإفريقيا - قراءة في الخلفيات والتداعيات"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، ع 20 (سبتمبر 2015).
- 23- شكري كريم، "شبكة الطرق والمواصلات في افريقيا"، مجلة افريقيا قارتنا، ع 12 (أفريل 2014).
- 24- شلوش نورة، القرصنة الالكترونية في الفضاء السيبراني "التهديد المتصاعد لأمن الدول"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، م 8، ع 2 (2018).
- 25- صالح حمة سعيد، عبد الرحمان كريم درويش، "تأثير العولمة على سيادة الدولة دراسة نظرية"، مجلة القانون والسياسة، (2016/10/31).
- 26- طاهر أحمد، "الاقتصاد الليبي..قراءة في التحديات ورؤية للمستقبل"، مجلة رؤية تركية، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ع 3. (2014).
- 27- عبد الحليم أميرة محمد، "تنظيم القاعدة في الساحل الأفريقي وربيع الثورات العربية"، مجلة آفاق أفريقية. م (11)، ع 38 (2013).
- 28- عبد الفتاح شيماء، "الاقتصاد بعد الثورة، الهيئة العامة للاستعلامات"، آفاق افريقية، م 11، ع 38 (2013).
- 29- عبد الله آدم محمد احمد، قضية دارفور : الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة، المجلة العربي للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 22 (ربيع 2009).

- 30- عبد الله محمد خالد محمد، "الأقليات الاثنية والصراعات في إفريقيا"، دراسات إفريقية، ع 53 (2015).
- 31- عقابي خميسه، "تقنية دلفي وأهميته في الدراسات المستقبلية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع 11 (جويلية 2017).
- 32- علي خالد حنفي، "خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، ع 24 (سبتمبر 2014).
- 33- علي خالد حنفي، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعود الثورة، مجلة السياسة الدولية، (جانفي 2014).
- 34- عمراني كمال الدين، "الجريمة المنظمة وجريمة الإرهاب (دراسة مقارنة)"، ع 17، مجلة الفقه والقانون، (مارس 2014)، ص 103.
- 35- عمورة أعمر، "من أجل مقارنة إفريقية لمكافحة الإرهاب"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 5 (جوان 2016).
- 36- عيسى محمد ضياء الدين، "التنظيمات الإرهابية في الدول العربية .. وإجراءات مواجهتها، ملف الأمن العربي"، مجلة آفاق عربية، ع 1 (مارس 2017).
- 37- غالب علي أحمد، "مستقبل السيادة الوطنية في إفريقيا : نماذج مختارة"، مجلة تحولات، جامعة ورقلة، ع 2 (2018).
- 38- غربي محمد، مزارة زهيرة، "سياسة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي بين ضرورة تفعيل التعاون الإقليمي وتحقيق التنمية"، مجلة أكاديميا، ع 05 (جوان 2016).
- 39- فرحي ربيعة، "تداعيات كوفيد-19 على مكافحة الدولية للإرهاب البيولوجي"، مجلة دراسات سياسية المعهد المصري للدراسات، (26 أوت 2020).
- 40- قنصوه صبحي، "النفط و السياسة في دلتا النيجر .. صراع لا ينتهي"، مجلة قراءات إفريقية، ع 11 (مارس، 2012).
- 41- كامل عبد الله، "قضايا قبائل التبو في الجنوب الليبي بين التمرد والوطنية"، مركز الدراسات السياسية. والإستراتيجية، ع 210 (يونيو 2012).
- 42- كلاع شريفة، "ظاهرة تجنيد الشباب في الجماعات الإرهابية من خلال استخدام شبكات التواصل الاجتماعي"، مجلة مدارات سياسية، م 2، ع 6 (سبتمبر 2018).

- 43- لعيساني بلال، "التحديات الأمنية الجديدة ومأزق بناء الدولة الوطنية في إفريقيا"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، م (1)، ع 9 (2016).
- 44- لهزايمة محمد عوض، "الإرهاب بين الحضارة العربية المعاصرة والعربية الإسلامية"، مجلة سرات، ع 6 (سبتمبر 2002)، ص 217.
- 45- مبارك بشري عناد، "التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل"، مجلة الفتح، ع 53، (أفريل 2013)، ص 79.
- 46- محمد حمدان رمضان، "الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلام العالمي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، م 11، ع 1 (23 جوان 2011).
- 47- محمد، حسين الظاهر، الأمن القومي العربي: مدخل نظري، مجلة الدراسات اليمنية، العدد 48 (مارس 2013).
- 48- مزياني فيروز، "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (جوان 2016).
- 49- هية غربي، "نظرية الحرمان النسبي وأسباب التطرف والعنف، مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، م 2، ع 4 (2020).
- 50- ولد السالك ديدي، "مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في المغرب العربي"، مجلة الخبراء المغاربة، ع 6 (سبتمبر 2011).
- 51- وهدان أحمد، "الانعكاسات الأمنية للعولمة - دراسة في أثر العولمة على الجريمة المنظمة"، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والأمنية، م 44، ع 1 و 2 (مارس 2001).
- ج- الملتقيات والمداخلات
- 1- الرزنتيسي محمود سمير، "تصاعد الدول التركي في ليبيا - مغامرة في الصحراء أم متطلبات الأمن القومي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، (جانفي 2020).
- 2- الشيخ محمد عبد الحفيظ، "التنافس التركي المصري في ليبيا وتداعياته على التسوية السياسية"، المؤتمر الدولي الافتراضي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز العربي الديمقراطي، برلين-ألمانيا (15/16 نوفمبر 2020).
- 3- الكحيل نادين، "نحو القارة السمراء: التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، (2020).

- 4- المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة: "تقرير حول تداعيات تهديد الأمراض الوبائية لأمن دول الإقليم"، (28 سبتمبر 2014).
- 5- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الموقف الجزائري من الأزمة الليبية : بين التغير والاستمرارية"، قطر 2020.
- 6- المعهد المصري للدراسات، الدور المصري في ليبيا المحددات والمسارات، وحدة التحليل السياسي، (02 جويلية 2020).
- 7- بحري طروب، عبد الرحمان فريحة، العضلة الأمنية للدولة في أفريقيا: دراسة في تأثير العامل الاستعماري على تنامي الولاءات الفرعية دون الوطنية، ملتقى وطني حول تأثير التعددية الاثنية وأزمات الهوية على بناء واستقرار الدولة في أفريقيا، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، (2017).
- 8- بوستي توفيق، مدرسة كوبهاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، المعهد المصري للدراسات (22 مارس 2019).
- 9- بوستي توفيق، مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية، المعهد المصري للدراسات (12 مارس 2019).
- 10- زكرياء وهبي، "رهان الأمن الحدودي في استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني: بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، (12-13 نوفمبر 2014).
- 11- شليغم عبير، "التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، (12-13 نوفمبر 2014).
- 12- ضلع جمال محمد السيد، "إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في إفريقيا"، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية الدولية حول إشكالية السلطة و التسلط والتحرر نحو رؤية جماهيرية، (سرت : المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، (19 إلى 21 جويلية 2008).
- 13- عطية إدريس، "تهديدات الإرهاب عبر الوطني في شمال أفريقيا"، مداخلة في الملتقى الوطني حول: التحديات والرهانات الأمنية بمنطقة شمال أفريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار جامعة سكيكدة، (19 نوفمبر 2013).

14- موسى عبده مختار، "استراتيجيات مكافحة الإرهاب في الدول الإفريقية"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، (2018).

15- همام أحمد، همام محمد، الاستقرار السياسي في ليبيا في ضوء التجاذبات الإقليمية والدولية المؤتمر الدولي الافتراضي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز العربي الديمقراطي، برلين-ألمانيا (16/15 نوفمبر 2020).

د- الرسائل والأطروحات

1- باسعيد، ابتسام بنت عبد الله عمر. استقلالية الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية: دراسة استشرافية، رسالة دكتوراه مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الإدارة التربوية، تخصص إدارة التعليم العالي، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1439-1440 هـ.

2- بن عبد الرزاق، حنان. تأثير المأزق الأمني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة – دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017.

3- عبد الصادق، عبد الرحيم. الإرهاب في القانون المصري والمقارن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي، 2012.

4- قسوم، سليم. الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية – دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي الإمارات، 2018.

و- القرارات والمراسيم

1- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3034 (الدورة 27) بتاريخ 18 ديسمبر 1972.

2- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3103 المؤرخ سنة 1973.

ز- المواقع الالكترونية

1- إبراهيم، أميرة. الموارد الطبيعية الأكبر في افريقيا، في:

<https://bit.ly/3G8HrIE>

2- إبراهيم، صالح. إيجاد حل للأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الإرهاب، في:

<https://bit.ly/3bzEU5o>

3- أبو ظهير، سالم. التلوث البيئي يهدد ليبيا، في:

<https://hunalibya.com/economy/574/>

4- أبو معيلق، ياسر. القذافي لا يثق في الجيش ويعتمد على المرتزقة وقوات أولاده، في:

<https://bit.ly/31P1NgZ>

5- أبو يوسف، هالة. كم عدد سكان ليبيا، في:

<https://bit.ly/3EryeVj>

6- إحدروا من رسائل الإرهاب للدولة والشعب في:

<https://bit.ly/3ChRzpS>

7- أحمد، محمد عبد الكريم. الدور الأمريكي المقبل في ليبيا سينوريوان فعادة الارتباط، في:

<https://al-akhbar.com/Morocco/296941>

8- أحمد، يوسف أحمد. "سياسة أمريكا وصراع ليبيا"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، في:

<https://bit.ly/2LIWdJc>

9- اشتوي، بثينة. "حقول النفط" ثروة ليبيا المهددة بالانهيار، في:

<https://sasapost.com/libyan-oil-conflict/>

10- البيحري، أحمد كامل. الظهور والتلاشي استراتيجية داعش الجديدة، في:

<https://acpss.ahram.org.eg/News/17184.aspx>

11- الجهني، محمد فالح. تطبيق افتراضي لأسلوب دلفي في الدراسات المستقبلية: الخرج العربي

المرغوب... استكشافا واستهدافا في:

<https://bit.ly/2Ks7ehx>

12- الحضيري، حمدي عبد الله. محددات وقضايا التنافس الفرنسي الإيطالي في ليبيا، مركز دراسات

الوحدة العربية في:

<https://bit.ly/33LTzuR>

13- الرابعي، محمد. الانقسام السياسي والعسكري في ليبيا وسيناريوهات المستقبل، مركز الجزيرة

للدراستات في:

<https://studies.aljazeera.net/ar/events/2014/09/20149810021462123.html>

14- السلوم، عثمان. ما هي طريقة دلفي؟ وما هي خطواتها؟، مستقبلات الأمة، في:

<https://bit.ly/380cVZX>

15- السنوسي، نجم الدين. الأديان التقليدية في إفريقيا، في:

<https://bit.ly/3orvTUN>

16- الشجلاني، باسم سامي محمود. الهجرة غير الشرعية من دول إفريقيا إلى أوروبا: أسباب وآثار، في:

<https://bit.ly/2SXB6w>

17- العلوي، الحسين الشيخ. صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا، في:

<https://bit.ly/3mQxy0>

18- القبائل الليبية، في :

<https://bit.ly/2Sj6V9L>

19- الكشكي، جمال. كل الطرق تؤدي إلى ليبيا، في:

<http://againsterhab.com/?p=72526>

20- المرابطي، أحمد. الظاهرة الإرهابية في شمال أفريقيا: محلية أم عالمية؟، في:

<https://bit.ly/32IGmbH>.

21- المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات ECCI. مكافحة الإرهاب .. مهام وصلاحيات

اليوروبول، في:

<https://bit.ly/3lifsBj>

22- المري، عائشة. الحرب الليبية في ظل كورونا، في:

<https://bit.ly/3qHtxPC>

23- المفوضية السامية لحقوق اللاجئين، في:

<https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/6/57679b0ca.html>

24- النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء، في:

<https://bit.ly/38o65y4>

25- أمين، محمد صادق. إفريقيا والأمن الاستراتيجي الخليجي، في :

<https://alkhaleejonline.net>

26- انجلاند، مانسون، وليام واليس. اندرو كاترينا. الاقتصادات الإفريقية تعيش ربيعاً غير مسبوق، في:

www.aleqt.com/2011/07/25/article_562340.html

27- بدوي، عصام. إستراتيجية مواجهة "غزوات الاستنزاف" لـ "داعش" تتطلب حرباً معلومة، في:

<https://alwatannews.net/article/837727/Arab>

28- بريون، فوزية. مقترح بشأن سحب السلاح من الليبيين، موقع ليبيا المستقبل في:

<http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/35756>

29- بسيكري، السنوسي. ليبيا وسياسة التكيف غير المشروط، في:

<https://bit.ly/2SWFZMe>

30- بسيكري، السنوسي. ليبيا وسياسة التكيف غير المشروط، في:

<https://bit.ly/2SWFZMe>

31- بسيكري، السنوسي. ليبيا: مسار انتقالي مضطرب سياسيا وأمنيا، في:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/02/2014217101349596816.html>

32- بن سعيد، عوض. الإرهاب والصحراء الإفريقية، في:

<https://www.omandaily.om/?p=749203>

33- بنداري، نورا. خطوات ليبية جديدة لمواجهة "إرهاب السوشال ميديا"، في:

<https://www.almarjie-paris.com/2346>

34- بوخريص، أحمد. التنافس الصيني الأمريكي على القارة الإفريقية، في:

<https://bit.ly/3FVqAmC>

35- بورنان، يونس. ب 6 مصادر تمويل.. أخطر 5 تنظيمات إرهابية في إفريقيا، في:

<https://al-ain.com/article/africa-terrorist-organizations>

36- بوعزة، الطيب. القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، في:

<https://bit.ly/38J1gjo>

37- تقارير وحوارات. النظام السياسي في ليبيا، في:

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/>

38- تقارير وحوارات. كل ما يجب أن تعرفه عن ليبيا، في:

<https://bit.ly/37jXUBC>

39- تقرير الاقتصاد الليبي. موارد ومقومات هائلة تحت تهديدات الأوضاع الأمنية المتردية، في:

<https://bit.ly/2OEn0VC/>

40- تقرير يرصد ويراقب تحركات السكان من أجل جمع وتحليل وتبادل مجموعات المعلومات حول

السكان الليبيين، والمهاجرين غير القانونيين، في:

<https://www.globaldtm.info/fr>

41- تنظيم القاعدة مسميات أخرى في ليبيا في:

<https://www.alhadath.net/pdfServlet/pdf/bd10e721-1f1f-46e7-a6b4-125950b97536>

42- جاسم، محمد. الإرهاب في أوروبا، في:

<https://bit.ly/2HAjasw>

43- جنكينز، بريان مايكل. تقييم قدرات تنظيم القاعدة بعد الربيع العربي، في:

<https://bit.ly/3JrZrtl>

- 44- حرمل، جبران صالح علي. "ثورات الربيع العربي، رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات الواقع وسيناريوهات المستقبل"، ع4068، مجلة الحوار المتمدن، (20 أبريل 2013)، في:
<https://bit.ly/3lI0xYa>
- 45- حسن، حمدي عبد الرحمن. سياسات التنافس الدولي في أفريقيا، في:
<https://bit.ly/3Ds0YMY>
- 46- حسين، أيمن، الإرهاب الإلكتروني أخطر معارك حروب الفضاء، (14 يناير 2017)، في:
<https://bit.ly/3dsdAZd>
- 47- حمدي، عبد الرحمن، صعود القاعدة في إفريقيا، في:
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/>
- 48- خفاجي، ياسر. الإرهاب السيبراني والخداع الإعلامي ... حيل التنظيمات الإرهابية لتحقيق مصالحها في إفريقيا في:
<https://bit.ly/39l6aCV>
- 49- دياب، أحمد. الدور الإيطالي تجاه الأزمة الليبية، في :
<https://bit.ly/39aBbfu>
- 50- راشد، باسم. دوافع تغير موقف إيطاليا في الأزمة الليبية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، في:
<https://bit.ly/3GHxn3G>
- 51- رضوان، عائدة. 1.3 مليار نسمة الإحصاء يصدر بياناً تفصيلياً بشأن سكان إفريقيا، في:
<https://www.masrawy.com>
- 52- رفيدة، محمود. ليبيا أي تأثيرات لفوز بايدن على الملف الليبي ومستقبل حفتر في:
<https://bit.ly/35NQBEG>
- 53- زديغة، زين الدين. الجماعات الإرهابية تهدد دول الساحل والمغرب بالأسلحة الكيماوية، في:
<http://elmihwar.com/ar/index.php/mobile/%D8%A7%D9%848%AD%D8%AF%D8%AB/57420.html>
- 54- زلماط، حياة. التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء، في:
<https://bit.ly/2UDKSfQ>
- 55- ساحل ليبيا، في:
<http://www.hiofa-ben.edu.ly/contactus.aspx>
- 56- سلامة، عبد المحسن. الحرب على الفساد في أفريقيا، في:

<https://bit.ly/3qtP0NG>

57- شعبان، رضا. تحركات دولية مكثفة لمكافحة الإرهاب بليبيا وحل الأزمة، في:

<https://al-ain.com/article/terrorism-libya-army-militias-egypt>

58- شوقي، إيهاب. الإرهاب الإلكتروني، في:

<http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=121062>.

59- صفوان، يامن. سلاح ليبيا الكيميائي إلى أين، في:

<https://bit.ly/3bRmcXp>

60- صلاح، مصطفى. تجدد الانخراط... الروسي في ليبيا بين الأهداف والتداعيات، في:

<http://www.acrseg.org/41473>

61- صلاح، مصطفى. مستقبل الجماعات الإرهابية في ليبيا، في :

<http://www.acrseg.org/41688>

62- طه، جمال. تطور الإرهاب في ليبيا من الجماعات المتطرفة إلى الجيوش السيارة، في:

<https://gamaltaha.wordpress.com>

63- عبد الحلیم، أميرة محمد. أبعاد ظاهرة الإرهاب في إقليم شرق أفريقيا، في:

<https://bit.ly/31iWGKa>

64- عبد الرحمن، وليد. "مفردات خطاب تنظيمات الإرهاب في زمن كورونا"، الشرق الأوسط، 7 أبريل

2020، في:

<https://aawsat.com/home/article/2220516>

65- عبد العالي عبد القادر، بوماليك نوال، الأخطار الأمنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغاربية، في:

<http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/480>

66- عبد اللطيف، عمر. ضحايا الثورة الليبية، في:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/11/20111115111254658108.html>

67- عز الدين، محمد. قراءة في واقع النشاط الزراعي في أفريقيا، في:

<https://bit.ly/3okSpi0>

68- عطية، رنده. خريطة النفوذ القبلي في ليبيا، في:

<https://www.noonpost.com/content/35660>

69- عمر، خيرى. السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا، مركز الجزيرة للدراسات، في:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/2014121612524270512.html>

70- عمر، خيرى. سياسة تركيا في ليبيا وتحدياتها الدولية، في :

<https://www.orsam.org.tr/ar/turkiyenin-libyadaki-politikasi-ve-uluslararası-zorluklari>

71- عيسى، حنا. الإرهاب، تاريخه، أنواعه وأسبابه (09 سبتمبر 2014)، في:

<http://www.abouna.org/content>

72- غانمي، منية. كيف ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في انقسام الليبيين وتغذية العنف بينهم؟ في:

<https://arabic.cnn.com/world>

73- غرب أفريقيا.. إرهاب مستمر واستراتيجيات دفاعية للمواجهة، في:

<https://al-ain.com/article/terrorism-west-africa1>

74- فوار، علي أحمد. بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدين "التكتيكات الإرهابية" التي يستخدمها المتمرّدون، في:

<http://www.almadaper.net/NEWS.Php?action=view&id28-63>

75- قلعلول، بدره. أهم التنظيمات الإرهابية في دول الساحل والصحراء والغرب الإفريقي، في:

<https://bit.ly/3ziZ5RF>

76- قوي، بوحنية. "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، مركز الجزيرة للدراسات، في:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html>

77- كمال، محمد. كسّجرو النظام الدولي، في :

<http://www.acrseg.org/21420>

78- محمد، علا رفيق. "تداعيات أزمة كورونا على ظاهرة الإرهاب: الأنماط والتوقعات، في:

<https://bit.ly/3iGq9lq>

79- مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، ليبيا دور القبيلة في احتواء تداعيات الأزمة وأثارها، في:

<https://www.politics-dz.com/community/threads/libia-dur-alq-bil-f-axhtua-tdayiat-alazm-u-tharxa.12571/>

80- مركز روبرت شومان، التقرير الأوروبي حول التنمية بعنوان التغلب على الهشاشة في إفريقيا: صياغة نهج أوروبي (جديد. سان دومينيكو دي فيسولي: دار المجتمعات الأوروبية)، في:

https://eucyberact.org/?gclid=CjwKCAiAm7OMBhAQEiwArvGi3LLMx7N9JMiA4TQ45sx_kkaCr62tE5ya9F7IDntT-Yslpq49G4zonRoCvcsQAvD_BwE

81- مركز سمت للدراسات الإرهاب في شرق أفريقيا...تحديات تجفيف منابع، في:

<https://bit.ly/3JqqR38>

82- مطر، عصام عبد الفتاح عبد السميع. نقلا عن:

<https://eucyberact.org/?gclid>

83- مفتاح، حسين. الاقتصاد الليبي موارد ضخمة ومردود ضائع، في:

<https://bit.ly/3r14ZmD>

84- مليتي، منور. ليبيا.. بين برائن الجريمة المنظمة، -بوابة إفريقيا، في:

<https://bit.ly/39HM9GP>

85- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والمعرفة، مندوبية ليبيا لدى اليونسكو في:

<https://libya-unesco.org/arabic/libya-ar.htm>.

86- مهدي، محمد عاشور. قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، في:

<http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm>

87- موسوعة الجزيرة، حركة أنصار الدين، في:

<https://bit.ly/3btnsjl>

88- موقع الجزيرة، القارة الإفريقية، في:

<https://www.aljazeera.ne>

89- ناصر، إبراهيم. النُخب في شرق إفريقيا: دراسة مستقبلية، في:

<https://bit.ly/38dHhc6>

90- نبيل، ياسمين. تقنية دلفاي، في:

<https://bit.ly/3qY6S4B>

91- نصير، زرواق. الجزائر والأزمة الليبية، في:

<https://bit.ly/2V2SXuH>

92- هنري يحلل سيكولوجية الإرهابيين وسبب انضمام الشباب إلى الجماعات الإرهابية، في:

<https://www.aucegypt.edu/index.php/ar/node/2448>

93- ولد المختار، الحسن. ليبيا من شرعية الثورة إلى سيادة الدولة، في:

<https://bit.ly/2V5aPF5>

94- يازجي، مجدي. ليبيا.. انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب، محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة. في:

<https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya>

95- يازجي، مجدي. ليبيا.. انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب، محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة، في:

<https://bit.ly/3Ezwj0H>

96- ياسين، بو دهان، دور الجزائر في حل الأزمة الليبية، في:

<https://bit.ly/3GrTRFD>

97- Airault, Pascal, "Armée algérienne: Pourquoi le président Tebboune veut renouer avec les opérations extérieures," *L'Opinion*, at: <https://bit.ly/30Wyc6O>

98- Basit, Abdul. "How terrorist and extremist groups are exploiting coronavirus cracks in society", South China Morning Post, May 1, 2020. Available, at: <https://bit.ly/3ccPKBr>

99- Beccaro, Andrea . "ISIS in Libya and beyond, 2014–2016", *The Journal of North African Studies*, in : <https://bit.ly/3Geyg3w>

100- Benantar, Abdennour, "Sécurité aux frontières : Portée et limites de la stratégie algérienne », 2016. At: <https://journals.openedition.org/anneemaghreb/2712>

101- Bertrand, Natasha, "DHS warns of increase in violent extremism amid coronavirus lockdowns", Department of Homeland Security, at: <https://politi.co/3ojSBuM>

102- Clarke, Colin P. "Yesterday's Terrorists Are Today's Public Health Providers", *Foreign Policy*, April 8, 2020. Available at: <https://bit.ly/3ccN32N>

103- Contending with ISIS in the Time of Coronavirus". *International Crisis Group*, March 31, 2020. Available, at : <https://bit.ly/39XR6NF>

104- DJIHADISME. Le Sahel, où se rencontrent terrorisme et criminalité, en : <https://lecourrierdumaghrebetdelorient.info/jihadism/djihadisme-le-sahel-ou-se-rencontrent-terrorisme-et-criminalite/>

105- Hamilton, John . *Terror in the heart land, the Oklahoma City bombing*, the day of the disaster library binding amazon.com.1996. At: <https://bit.ly/3Ey6P40>

106- IRIN. "MALI: Holy wars and hostages – Al-Qaeda in the Maghreb", IRIN, 29 March 2012 ; in :

<http://www.irinnews.org/Report/95208/MALI-Holy-wars-and-hostages-Al-Qaeda-in-the-Maghreb>

107- **Libya Crime and Security Risk Report.** In :

<https://store.fitchsolutions.com/all-products/libya-crime-and-security-risk-report>

108- Nuclear Threat Initiative. **Senate Delegation Positive About Security of Libyan WMD Materials**, in :

<https://www.nti.org/analysis/articles/libya-nuclear/>

109- Pantucci, Raffaello. **"After the Coronavirus, Terrorism Won't Be the Same"**, Foreign Policy, April 22, 2020. Available at: <https://bit.ly/3o8QJVz>

110- **Violence and Terrorism in North Africa.** in :

<https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09546553.2019.1621642?journalCode=ftpv20>

111- Wagenheim, Mike, **"The Deadly Combination of Coronavirus and Terrorism"**, The Media Line, April 9, 2020. Available at: <https://bit.ly/2Me505X> (24/01/2021)

112- **Weapons of Mass Destruction (WMD). Libyan Biological Warfare.** in :

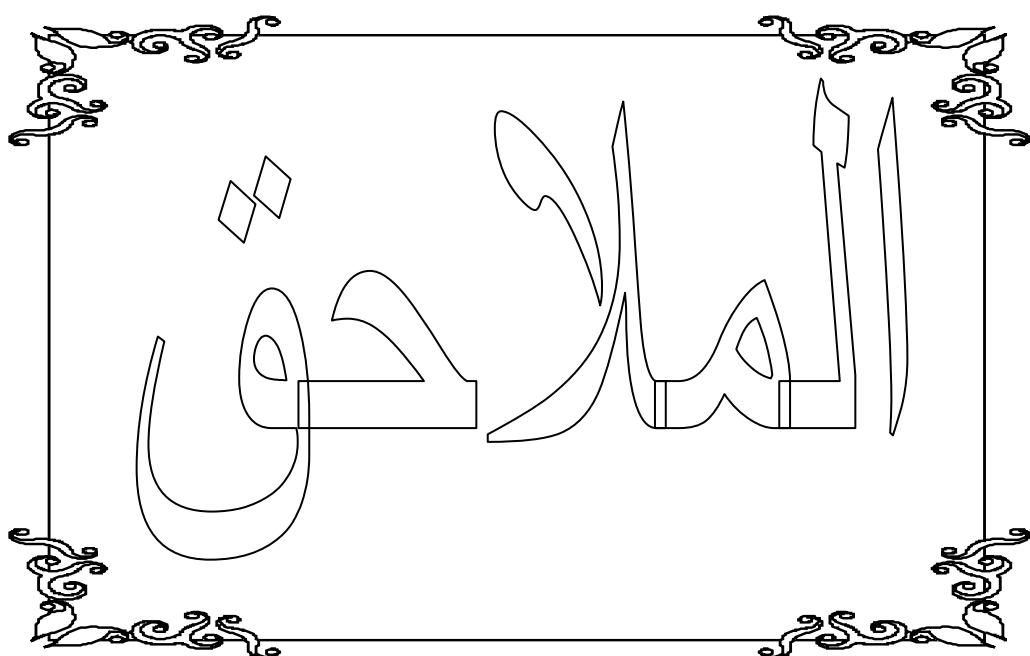
<https://www.globalsecurity.org/wmd/world/libya/bw.htm>

113- Where are Libya's WMD? **RS Politics Daily**. in:

https://www.idsa.in/cbwmagazine/CBWinEgyptandLibya_DanyShoham

114- Wiki Leaks Report. in:

<http://www.telegraph.co.uk/news/wikileaks-files/libya-wikileaks/8294660/...>



الملحق رقم (01) استثمار استبيان الجولة الأولى

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



استبيان حول

السيناريوهات المستقبلية
للظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا

يندرج ضمن موضوع أطروحة الدكتوراه
تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة على تحقيق الاستقرار الأمني في إفريقيا
- دراسة حالة ليبيا -

إشراف الدكتور:

- رقية العاقل

إعداد الطالب:

- أحمد الحمزة

في إطار استكمال إعداد أطروحة دكتوراه LMD على مستوى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية تخصص: دراسات إفريقية، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي نهدف من خلاله إلى وضع تصور مستقبلي للظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا، وذلك محاولة منا للتنبؤ بمستقبل الظاهرة من خلال معرفة آرائكم حول هذا الموضوع.

ومنه الخروج بتوصيات قد تقود إلى الحد من تداعياتها على مختلف الأصعدة أو على الأقل التقليل من تناميها وتطورها، وكذا التحذير من انعكاساتها على الأمن الوطني، الإقليمي والدولي.

لذا نأمل من سيادتكم بوضع التقديرات التي ترونها مناسبة أمام كل توقع، حيث تمثل إجاباتكم دعامة أساسية لتحقيق أهداف الدراسة والخروج منها بتوجه عام يمكن أن يساعد في تحقيق النتائج المرجوة لهذه الدراسة، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة بوضع علامة (X) أمام العبارة التي ترونها مناسبة وكذا تقديم التفسيرات التي ترونها مناسبة والتي ترون أنها تخدم موضوع البحث. وللأمانة العلمية فإن إجاباتكم ستعامل بشكل سري ولغايات البحث العلمي فقط، وتقبلوا منا سيادتكم فائق عبارات الاحترام والتقدير

الملاحق

أولاً: المعلومات الشخصية للخير

يرجى وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة

1- الاسم (اختياري):

3- الدرجة العلمية

☐

أستاذ محاضر (ب)

☐

أستاذ مساعد

☐

أستاذ التعليم العالي

☐

أستاذ محاضر (أ)

درجة علمية أخرى أذكرها:

5- طبيعة عمل الخير:

الملاحق

ثانيا: البيانات الأساسية

الرجاء الإجابة على البيانات التالية بوضع علامة (X) في المكان المقابل، وإضافة البيانات التي ترون بأنها تخدم الموضوع:

1- أبرز أشكال الإرهاب الجديد في ليبيا:

- حسب رأيكم ما هي أبرز أشكال الإرهاب الجديد في ليبيا ؟

☐ - الإرهاب البيولوجي

☐ - الإرهاب البيئي

☐ - الإرهاب السيبراني

☐ - الإرهاب السياسي

☐ - الإرهاب الفكري

☐ - الإرهاب الكيماوي

☐ - الإرهاب النووي

- كيف تفسر ذلك:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الملاحق

2- التوقعات المستقبلية

2-1- التوقع الأول (سيناريو الوضع الراهن)

الرقم	البيانات	غير ممكن	محايد	ممكن
01	استمرار ميزان القوى الحالي وعدم قدرة أي طرف على حسم النزاع لصالحه			
02	استمرار التدخلات الخارجية وتغذية النزاع بدعم الأطراف المتنازعة في ليبيا كل حسب أهدافه ومصالحه.			
03	غياب الاستقرار السياسي وتنامي ظاهرة الإرهاب وتوسع تهديداتها			
04	تطور استخدام مختلف الوسائل الجديدة للإرهاب بالنظر للبيئة السائدة			
05	استمرار الجماعات الإرهابية في تعطيل أي مسار إصلاح سياسي أو ديمقراطي وتغذية حالة النزاع بتوسيع الأهداف وتنويعها			
06	صعوبة التنسيق في المواجهة نظرا لتضييق دول الجوار على ليبيا خوفا من انتقال الجماعات الإرهابية وتمددتها في أراضيها.			
07	تواصل الانقسام السياسي و القبلي والأمني بين "الشرق" و"الغرب"، وهيمنة الميليشيات وتحكمها في المكونات السياسية.			
08	وارتفاع معدلات الاغتيال والخطف والاستهداف، وغموض المستقبل الليبي			
09	يتجه الوضع في ليبيا نحو تعقيد أكثر، وانزلاق نحو الفوضى منه للاستقرار، بسبب وجود عدة تحديات أمام حكومة "التوافق" وصعوبة السيطرة على كامل التراب الليبي			
10	استمرار حالة عدم الثقة بين مؤسستي الشرطة والجيش وبين الثوار؛			

اقترح بعض البيانات الأخرى:

الرقم	البيانات	غير ممكن	محايد	ممكن

الملاحق

- الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا في ظل التوقع الأول

- حسب هذا السيناريو كيف ترى مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا ؟

.....

.....

.....

3- التوقع الثاني (السيناريو المتفائل)

الرقم	البيانات	غير ممكن	محاييد	ممکن
01	اقتناع أطراف النزاع بصعوبة حسم النزاع عسكريا لصالح أي طرف			
02	وقف الأعمال القتالية والوصول إلى توافق سياسي بين الأطراف المتنازعة			
03	التوصل إلى حوار وطني بدون إقصاء لكل فعاليات المجتمع الليبي، وهو ما يقضي بأن يكون هنالك توافق بين أغلب الجهات.			
04	تغليب الطابع الدبلوماسي والتوجه نحو إقامة استفتاء وطني من أجل وضع حل سياسي يخدم الدولة.			
05	السعي إلى حل سياسي باتفاق القوى الخارجية بمختلف أجندها ودعم الحوار بين الأطراف المتنازعة.			
06	الاتفاق على حكومة وفاق وطني وعلى آليات عمل سياسي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الأمني في ليبيا			
07	التوجه نحو انتخابات وطنية شفافة وديمقراطية يختار فيها الشعب بالأغلبية ممثله			
08	إمكانية التوصل إلى إقامة توجه فيدرالي في ليبيا، من شأنها تقوية السلطات المحلية تحت ظل			

الملاحق

			سيادة الدولة الليبية.	
			التوجه نحو إعادة بناء الدولة والتركيز على التنمية المحلية وتحسين ظروف المواطن بتوفير حاجياته والخدمات الاجتماعية المتعطلة، من تعليم وطب وغيرها.	09

اقترح بعض البيانات الأخرى:

الرقم	البيانات	غير ممكن	محايد	ممكن

الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا في ظل التوقع الثاني

- حسب هذا السيناريو كيف ترى مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا؟

.....

.....

.....

.....

.....

3- التوقع الثالث: السيناريو المتشائم

الرقم	البيانات	غير ممكن	محايد	ممكن
01	استمرار حالة العنف والانقسام السياسي، سيؤدي إلى مزيد من الاقتتال والتحول إلى الحرب الأهلية.			
02	استمرار حالة الفوضى وتوطين وهيمنة المليشيات ولغة السلاح على التسوية والحوار السياسي في ليبيا			

الملاحق

03	موقع ليبيا الاستراتيجي بين أوروبا وأفريقيا وحالة الفوضى واستمرار غياب مؤسسات الدولة سيجعل منها أرضا جديدة للشبكات الإرهابية ومختلف التهديدات اللاتماثلية الأخرى.
04	قناعة القبائل الليبية بأن التدخلات الخارجية عبارة عن سياسة استعمارية يمكن أن يؤدي إلى تحالفها مع الجماعات الإرهابية وتحول المفهوم إلى المقاومة.
05	فشل كل جهود التوافق السياسي ووصول أطراف النزاع إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحوار السياسي.
06	حظوظ تجسيد التوافق السياسي في الواقع تبدوا صعبة وصعبة جدا اذا لم تكن مستحيلة. وذلك بالاستناد إلى الصعوبات الكثيرة التي يتداخل فيها العاملين الداخلي بالخارجي، والتي تعيق هذا الحل.
07	
08	تتجه الأوضاع في ليبيا إلى حالة الحرب الأهلية، هو الأمر المتوقع على المدى الحالي وخلال السنوات القليلة القادمة
09	استمرار حالة الفوضى ستؤدي حتما إلى هيمنة الجماعات الإرهابية على الأرض ودخولها كطرف في النزاع في ليبيا.
10	تحول ليبيا إلى دولة فاشلة، والتوجه نحو حالة الإنهيار
11	. رغبة كل طرف في إنهاء الآخر وعدم الاستعداد للتنازل والحوار وولاء كل طرف إلى أجندته الأجنبية سيؤدي حتما إلى تغذية حالة الانفصال.
12	تتجه الأوضاع في ليبيا إلى ترسيم حالة الانقسام السياسي وإنهاء وحدة الدولة وتفكيكها إلى كيانين منفصلين أو أكثر ترجع إلى الخلافات السياسية والجغرافية والقبلية

الملاحق

اقترح بعض البيانات الأخرى:

الرقم	البيانات	غير ممكن	محايد	ممكن

الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا في التوقع الثالث

- حسب هذا السيناريو كيف ترى مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ظل الوضع الراهن ؟

.....

.....

.....

.....

.....

الملحق رقم (02) استبيان الجولة الثانية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



السيناريوهات المستقبلية
للظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا

يندرج ضمن موضوع أطروحة الدكتوراه
تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة على تحقيق الاستقرار الأمني في إفريقيا
- دراسة حالة ليبيا -

إشراف الدكتور:
- رقية العاقل -

(الجولة الثانية)

إعداد الطالب:
- أحمد الحمزة -

في إطار استكمال الجولة الثانية من توقعات مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا، والتي نأمل فيها أن يتم وضع التقديرات الدقيقة التي ترونها مناسبة أمام كل توقع، فإجاباتكم تمثل دعامة أساسية لتحقيق أهداف الدراسة والخروج منها بنتائج يمكن أن تساعد في تحديد الوجهة المستقبلية للظاهرة والتي من خلالها يمكن بناء نتائج الدراسة، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة بوضع علامة (X) أمام العبارة التي ترونها مناسبة وكذا تقديم التفسيرات المناسبة في الأسئلة المفتوحة والتي ترون أنها تخدم موضوع البحث. وللأمانة العلمية فإن إجاباتكم ستعامل بشكل سري ولغايات البحث العلمي فقط، وتقبلوا منا سيادتكم فائق عبارات الاحترام والتقدير.

الملاحق

- التوقعات المستقبلية

1- التوجه المستقبلي الأول (الوضع الراهن)

الرقم	البيانات	غير ممكن	محايد	ممكن
01	استمرار ميزان القوى الحالي وعدم قدرة أي طرف على حسم النزاع لصالحه			
02	استمرار التدخلات الخارجية وتغذية النزاع بدعم الأطراف المتنازعة في ليبيا كل حسب أهدافه ومصالحه.			
03	غياب الاستقرار السياسي وتنامي ظاهرة الإرهاب وتوسع تهديداتها			
04	تطور استخدام مختلف الوسائل الجديدة للإرهاب بالنظر للبيئة السائدة			
05	استمرار الجماعات الإرهابية في تعطيل أي مسار إصلاح سياسي أو ديمقراطي وتغذية حالة النزاع بتوسيع الأهداف وتنويعها			
06	تواصل الانقسام السياسي و القبلي والأمني بين "الشرق" و "الغرب"، وهيمنة الميليشيات وتحكمها في المكونات السياسية.			
07	ارتفاع معدلات الاغتيال والخطف والاستهداف، وغموض المستقبل الليبي			
08	استمرار حالة عدم الثقة بين مؤسستي الشرطة والجيش وبين الثوار؛			

2- التوقع المستقبلي الثاني (السيناريو المتشائم)

الرقم	البيانات	غير ممكن	محايد	ممكن
09	استمرار حالة العنف والانقسام السياسي، سيؤدي إلى مزيد من الاقتتال والتحول إلى الحرب الأهلية.			
10	استمرار حالة الفوضى وتوطين وهيمنة الميليشيات ولغة السلاح على التسوية والحوار السياسي في ليبيا			
11	موقع ليبيا الاستراتيجي بين أوروبا وأفريقيا واستمرار غياب مؤسسات الدولة سيجعل منها أرضا جديدة للشبكات الإرهابية ومختلف التهديدات اللاتماثلية الأخرى.			
12	فشل كل جهود التوافق السياسي ووصول أطراف النزاع إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحوار السياسي.			

الملاحق

13	إمكانية تجسيد التوافق السياسي تبدوا صعبة التحقيق في الواقع. وذلك بالاستناد إلى العقبات الكثيرة التي يتداخل فيها العاملين الداخلي بالخارجي، والتي تعيق هذا الحل.		
14	تتجه الأوضاع في ليبيا إلى حالة الحرب الأهلية، هو الأمر المتوقع على المدى الحالي وخلال السنوات القليلة القادمة		
15	استمرار حالة الفوضى ستؤدي حتما إلى هيمنة الجماعات الإرهابية على الأرض مما يزيد من حدة النزاع في ليبيا.		
16	تحول ليبيا إلى دولة فاشلة، والتوجه نحو حالة الإنهيار		
17	. رغبة كل طرف في إنهاء الآخر وعدم الاستعداد للتنازل والحوار وولاء كل طرف إلى أجندته الأجنبية سيؤدي حتما إلى تغذية حالة الانفصال.		
18	تتجه الأوضاع في ليبيا إلى ترسيم حالة الانقسام السياسي وإنهاء وحدة الدولة وتفكيكها إلى كيانات منفصلين أو أكثر وهذا بالرجوع للخلفيات السياسية والجغرافية والقبلية		

3- الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا في ظل المتغيرات والأحداث العالمية

3-1- كيف أثرت جائحة كورونا على الظاهرة الإرهابية الجديدة في العالم وفي ليبيا على وجه الخصوص؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

3-2- كيف ترى مستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا بعد تولي جو بايدن منصب الرئاسة في أمريكا؟

.....

.....

.....

.....

.....

الملاحق

3-3- كيف ترون اتجاه الظاهرة الإرهابية الجديدة في مرحلة ما بعد جائحة كورونا مع عودة الحياة الطبيعية وفتح الحدود خاصة؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الملاحق

الملحق رقم (03): مخرجات برنامج spss

المحور الأول: أبرز أشكال الإرهاب الجديد في ليبيا حسب توجع عينة الدراسة (الخبراء)

المجموع	خ 12	خ11	خ10	خ9	خ8	خ7	خ6	خ5	خ4	خ3	خ2	خ1		
0													الإرهاب البيولوجي	01
6	*			*			*			*	*	*	- الإرهاب البيئي	02
5							*	*	*		*	*	- الإرهاب السيبراني	03
6		*		*	*	*			*	*			- الإرهاب السياسي	04
7			*		*	*	*			*	*	*	- الإرهاب الفكري	05
3										*	*	*	- الإرهاب الكيميائي	06
0													- الإرهاب النووي	07

الملاحق

البيانات الشخصية

الدرجة العلمية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أستاذ مساعد أ	1	8,3	8,3	8,3
أستاذ محاضر ب	1	8,3	8,3	16,7
أستاذ محاضر أ	6	50,0	50,0	66,7
Validé أستاذ التعليم العالي	3	25,0	25,0	91,7
درجة علمية أخرى	1	8,3	8,3	100,0
Total	12	100,0	100,0	

التخصص

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
علوم سياسية	10	83,3	83,3	83,3
Validé علوم اقتصادية	1	8,3	8,3	91,7
تخصص آخر	1	8,3	8,3	100,0
Total	12	100,0	100,0	

المهنة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أستاذ جامعي	11	91,7	91,7	91,7
Validé مهنة أخرى	1	8,3	8,3	100,0
Total	12	100,0	100,0	

الملاحق

مخرجات الجولة الأولى

معامل الفا كرونباخ للمحور الأول

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	12	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	Total	12	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,634	30

معامل الفا كرونباخ المحور الثاني

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	12	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	Total	12	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,882	9

معامل الفا كرونباخ المحور الثالث

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	12	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	Total	12	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,901	11

الملاحق

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارة محاور الاستبيان

المحور الأول:

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
استمرار ميزان القوى الحالي وعدم قدرة أي طرف على حسم النزاع لصالحه	12	2,50	,798
استمرار التدخلات الخارجية وتغذية النزاع بدعم الأطراف المتنازعة في ليبيا كل حسب أهدافه ومصالحه.	12	2,92	,289
غياب الاستقرار السياسي وتنامي ظاهرة الإرهاب وتوسع تهديداتها	12	2,83	,389
تطور استخدام مختلف الوسائل الجديدة للإرهاب بالنظر للبيئة السائدة	12	2,50	,798
استمرار الجماعات الإرهابية في تعطيل أي مسار إصلاح سياسي أو ديمقراطي وتغذية حالة النزاع بتوسيع الأهداف وتنويعها	12	2,58	,669
صعوبة التنسيق في مواجهة نظرا لتضيق دول الجوار على ليبيا خوفا من انتقال الجماعات الإرهابية وتمدها في أراضيها.	12	2,17	,718
تواصل الانقسام السياسي و القبلي والأمني بين "الشرق" و"الغرب"، وهيمنة الميليشيات وتحكمها في المكونات السياسية.	12	2,58	,793
وارتفاع معدلات الاغتيال والخطف والاستهداف، وغموض المستقبل الليبي	12	2,50	,674
يتجه الوضع في ليبيا نحو تعقيد أكثر، وانزلاق نحو الفوضى منه للاستقرار، بسبب وجود عدة تحديات أمام حكومة "التوافق"	12	2,33	,778
استمرار حالة عدم الثقة بين مؤسستي الشرطة والجيش وبين الثوار	12	2,92	,289
N valide (listwise)	12		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
اقتناع أطراف النزاع بصعوبة حسم النزاع عسكريا لصالح أي طرف	12	2,25	,866
وقف الأعمال القتالية والوصول إلى توافق سياسي بين الأطراف المتنازعة	12	2,33	,778
التوصل إلى حوار وطني بدون إقصاء لكل فعاليات المجتمع الليبي، وهو ما يقضي بأن يكون هنالك توافق بين أغلب الجهات.	12	2,25	,866
تغليب الطابع الدبلوماسي والتوجه نحو إقامة استفتاء وطني من أجل وضع حل سياسي يخدم الدولة.	12	2,17	,718
السعي إلى حل سياسي باتفاق القوى الخارجية بمختلف أجندها ودعم الحوار بين الأطراف المتنازعة.	12	2,17	,937
الاتفاق على حكومة وفاق وطني وعلى آليات عمل سياسي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الأمني في ليبيا	12	2,25	,754
التوجه نحو انتخابات وطنية شفافة وديمقراطية يختار فيها الشعب بالأغلبية ممثله	12	2,00	,739
إمكانية التوصل إلى إقامة توجه فيدرالي في ليبيا، من شأنها تقوية السلطات المحلية تحت ظل سيادة الدولة الليبية.	12	2,25	,866
التوجه نحو إعادة بناء الدولة والتركيز على التنمية المحلية وتحسين ظروف المواطن بتوفير حاجياته والخدمات الاجتماعية المتعطلة	12	2,08	,996
N valide (listwise)	12		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
استمرار حالة العنف والانقسام السياسي، سيؤدي إلى مزيد من الاقتتال والتحول إلى الحرب الأهلية.	12	2,83	,577
استمرار حالة الفوضى وتوطين وهيمنة الميليشيات ولغة السلاح على التسوية والحوار السياسي في ليبيا	12	2,67	,651
موقع ليبيا الاستراتيجي بين أوروبا وأفريقيا واستمرار غياب مؤسسات الدولة سيجعل منها أرضا جديدة للشبكات الإرهابية	12	2,67	,651
قناعة القبائل الليبية بأن التدخلات الخارجية عبارة عن سياسة استعمارية يمكن أن يؤدي إلى تحالفها مع الجماعات الإرهابية	12	2,17	,835
فشل كل جهود التوافق السياسي ووصول أطراف النزاع إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحوار السياسي.	12	2,58	,793
حظوظ تجسيد التوافق السياسي تبدو صعبة التحقيق في الواقع. وذلك بالاستناد إلى العقوبات الكثيرة التي يتداخل فيها	12	2,58	,669
العاملين الداخلي بالخارجي تتجه الأوضاع في ليبيا إلى حالة الحرب الأهلية، هو الأمر المتوقع على المدى الحالي وخلال السنوات القليلة القادمة	12	2,42	,669
استمرار حالة الفوضى ستؤدي حتما إلى هيمنة الجماعات الإرهابية على الأرض مما يزيد من حدة النزاع في ليبيا.	12	2,50	,674
تحول ليبيا إلى دولة فاشلة، والتوجه نحو حالة الإنهيار	12	2,83	,389
رغبة كل طرف في إنهاء الآخر وعدم الاستعداد للتنازل والحوار وولاء كل طرف إلى أجندته الأجنبية سيؤدي حتما إلى تغذية حالة الانفصال.	12	2,75	,622
تتجه الأوضاع في ليبيا إلى ترسيم حالة الانقسام السياسي وإنهاء وحدة الدولة وتفكيكها إلى كيانات منفصلين أو أكثر	12	2,67	,651
N valide (listwise)	12		

الملاحق

إجمالي المتوسطات والانحرافات المعيارية لمحاورة الجولة الأولى

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
التوقع_الأول	12	2,5833	,29797
التوقع_الثاني	12	2,1944	,60326
التوقع_الثالث	12	2,6061	,46892
N valide (listwise)	12		

مخرجات الجولة الثانية

معامل الفا كرونباخ للمحور الأول

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Valide	12	100,0
Exclus ^a	0	,0
Total	12	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,905	8

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Valide	12	100,0
Exclus ^a	0	,0
Total	12	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,895	10

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات محاور استبيان الجولة الثانية

التوقع الأول

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
استمرار ميزان القوى الحالي وعدم قدرة أي طرف على حسم النزاع لصالحه	12	2,50	,798
استمرار التدخلات الخارجية وتغذية النزاع بدعم الأطراف المتنازعة في ليبيا كل حسب أهدافه ومصالحه.	12	2,92	,289
غياب الاستقرار السياسي وتنامي ظاهرة الإرهاب وتوسع تهديداتها	12	2,75	,452
تطور استخدام مختلف الوسائل الجديدة للإرهاب بالنظر للبيئة السائدة	12	2,67	,651

الملاحق

استمرار الجماعات الإرهابية في تعطيل أي مسار إصلاح سياسي أو ديمقراطي وتغذية حالة النزاع بتوسيع الأهداف وتنويعها	12	2,50	,674
تواصل الانقسام السياسي و القبلي والأمني بين "الشرق" و "الغرب"، وهيمنة الميليشيات وتحكمها في المكونات السياسية.	12	2,83	,577
ارتفاع معدلات الاغتيال والخطف والاستهداف، وغموض المستقبل الليبي	12	2,42	,669
استمرار حالة عدم الثقة بين مؤسستي الشرطة والجيش وبين الفوار	12	2,92	,289
N valide (listwise)	12		

التوقع الثاني

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
استمرار حالة العنف والانقسام السياسي، سيؤدي إلى مزيد من الاقتتال والتحول إلى الحرب الأهلية.	12	2,58	,669
استمرار حالة الفوضى وتوطين وهيمنة الميليشيات ولغة السلاح على التسوية والحوار السياسي في ليبيا	12	2,33	,778
موقع ليبيا الاستراتيجي بين أوروبا وأفريقيا واستمرار غياب مؤسسات الدولة سيجعل منها أرضا جديدة للشبكات الإرهابية	12	2,83	,389
فشل كل جهود التوافق السياسي ووصول أطراف النزاع إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحوار السياسي.	12	2,17	,835
حفظ تجسيد التوافق السياسي تبدا صعوبة التحقيق في الواقع. وذلك بالاستناد إلى العقوبات الكثيرة التي يتداخل فيها العاملين الداخلي بالخارجي	12	2,67	,651

الملاحق

تتجه الأوضاع في ليبيا إلى حالة الحرب الأهلية، هو الأمر المتوقع على المدى الحالي وخلال السنوات القليلة القادمة	12	2,58	,669
استمرار حالة الفوضى ستؤدي حتما إلى هيمنة الجماعات الإرهابية على الأرض مما يزيد من حدة النزاع في ليبيا.	12	2,50	,674
تحول ليبيا إلى دولة فاشلة، والتوجه نحو حالة الإنهيار	12	2,67	,492
رغبة كل طرف في إنهاء الآخر وعدم الاستعداد للتنازل والحوار وولاء كل طرف إلى أجندته الأجنبية سيؤدي حتما إلى تغذية حالة الانفصال.	12	2,58	,669
تتجه الأوضاع في ليبيا إلى ترسيم حالة الانقسام السياسي وإنهاء وحدة الدولة وتفكيكها إلى كيانات منفصلين أو أكثر	12	2,67	,492
N valide (listwise)	12		

إجمالي المتوسطات الحسابية لمحاورة الجولة الثانية

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
المحور الأول	12	2,6875	,44753
المحور الثاني	12	2,5606	,47449
N valide (listwise)	12		